

مع
الْقُرْآنَ الْكَرِيمِ
في

تاريخه . خصائصه . أحكامه
أسراره . قراءاته . آداب تلاوته
ناسخه ومنسوخه

تأليف

الدكتور شعبان محمد السماعيل

المدرس بجامعة الأزهر
وعضو لجنة مراجعة المصاحف
بمجمع البحوث الإسلامية

يطلب من جميع المكتبات

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

وزارة الثقافة والإعلام

إصدارها: محمد عبد الوهاب
مكتبة المؤلفين في الكويت
تتمتع بـ ٩٨-٩٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمي المصطفى الكريم وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته وتمسك بسنته إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن فضل القرآن الكريم على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه ، وقد جعله الله تعالى آخر رسالاته إلى الأرض لهداية البشرية ، وتحقيق مصالحها الدينية والدنيوية . قال تعالى : (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه) .

وعن على رضى الله عنه — قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون فتن كقطع الليل المظلم قات يارسول الله وما المخرج منها ؟ قال : كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبأ من قبلكم ، وخبر من بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ، ولا تشعب معه الآراء ، ولا يشعب منه العلماء ، ولا يملكه الاثقياء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضى عجزه ، وهو الذى لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : (إنا سمعنا قرآناً عجياً) من علم عليه سبق ، ومن قال

به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى
إلى صراط مستقيم .

فالقرآن الكريم هو الدستور الدائم لإصلاح الخلق ، وقانون السماء
لهداية الأرض ، وهو حجة الرسول صلى الله عليه وسلم وآيته الكبرى ،
وهو ملاذ الدين الأعلى : يستند إليه في عقائده ، وعباداته ، وحكمه ،
وأحكامه ، وآدابه وأخلاقه ، وقصصه ومواعظه ، وهو عماد لغة العرب ،
تستمد منه علومها وبقاؤها .

إنه منهج الله تعالى الذى لا تصلح الحياة إلا به ، وهو أساس سعادة
البشرية فى الدنيا والآخرة : (إن هذا القرآن يهتدى التى هى أقوم)
(ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) .

من أجل هذا عنى المسلمون منذ فجر الإسلام بالقرآن الكريم ، فتضافرت
جهودهم فى الاستفادة منه والعناية به .

وقد اتخذت هذه العناية أشكالا مختلفة ، فتارة ترجع إلى حفظه وكيفية
آدائه ، وتارة إلى أسلوبه وإعجازه ، وأخرى إلى كتابته ورسمه ، وتارة إلى
تفسيره وشرحه واستنباط الأحكام منه .

وهكذا عكف العلماء على الاستفادة من هذا الفيض الإلهى الذى
لا تنتهى عجائبه ، ودونوا فى ذلك الكتب والموسوعات ، فى كل ناحية من
فواحي العلوم التى تتعلق بالقرآن الكريم ، وهو مظهر يدل على أن القرآن
الكريم هو منهج الله تعالى إلى عباده ، وكلته الأخيرة التى لا تصلح الحياة
إلا بها ، ومن هنا تكفل الله عز وجل بحفظه فى قوله تعالى : (إنا نحن نزلنا
الذكر وإناله لحافظون) .

وقد حاولت - بمجهدى المتواضع - أن أجمع شيئاً مما يتعلق بالقرآن
الكريم ، عن تاريخه ، من حيث نزوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتدوينه وكيفية كتابته ، وقراءاته التي نزل بها ، وشيئاً من أسرارهِ وخصائصهِ
وأحكامهِ وآداب تلاوته وسميت ذلك « مع القرآن الكريم في تاريخهِ .
خصائصهِ . أحكامهِ . أسرارهِ . قراءاته . آداب تلاوته . ناسخه ومنسوخه ،
والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، إنه خير مأمول
وأكرم مستول .

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمى وعلى آله وصحبه وسلم .

شعبان محمد اسماعيل

تعريف القرآن الكريم

لا يختلف اثنان في أن القرآن الكريم هو الكتاب المنزل من عند الله تبارك وتعالى على قلب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فهو في غنى عن التعريف . ولكن جرياً على ما درج عليه السابقون من التمييز بين الأشياء . أكمل تمييز فإننا سنعرض هنا لتعريف القرآن لغة ، واصطلاحاً .

القرآن في اللغة :

والقرآن في اللغة مصدر مرادف للقراءة ، ومنه قوله تعالى : (إن علينا جمعه وقرآنه ، فإذا قرأته فاتبع قرآنه)^(١) ثم نقل من هذا المعنى المصدرى وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله . ذلك ما نختاره استناداً إلى موارد اللغة . وقوانين الاشتقاق ، وإليه ذهب اللحياني وجماعة .

أما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع . أو أنه مشتق من القرأت . أو أنه مشتق من قرئت الشيء بالشيء أو أنه مرئجل أى موضوع من أول الآء ، علماً على الكلام المعجز المنزل ، غير مهموز ولا مجرد من أل ، فكل أولئك لا يظهر له وجه وجيه ، ولا يخلو توجيه بعضه من كافة ، ولا من بعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة .

وعلى رأى المختار فلفظ قرآن مهموز ، وإذا حذف همزه فأنما ذلك للتخفيف ، وإذا دخلته د أل ، بعد التسمية فأنما هى للصح الأصل لا للتعريف . ويقال للقرآن : فرقان أيضاً ، وأصله مصدر كذلك ثم سمي به النظم الكريم ،

تسمية للمفعول أو الفاعل بالمصدر، باعتبار أنه كلام فارق بين الحق والباطل، أو مفروق بعضه عن بعض في النزول، أو في السور والآيات، قال تعالى: ﴿تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً﴾^(١).

ثم إن هذين الاسمين هما أشهر أسماء النظم الكريم. بل جعلهما بعض المفسرين مرجع جميع أسمائه، كما ترجع صفات الله على كثرتها إلى معنى الجلال والجمال. وبلى هذين الاسمين في الشهرة. هذه الأسماء الثلاثة الكتاب والذكر والتنزيل.

وقد تجاوز صاحب البرهان حدود التسمية: فبلغ بمدتها خمسة وخمسين، وأسرف غيره في ذلك حتى بلغ بها نيفا وتسعين، كما ذكره صاحب التبيان. واعتمد هذا وذاك على إطلاقات واردة في كثير من الآيات والسور، ووافتهما أن يفرقا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم، وما ورد على أنه وصف، ويتضح ذلك لك على سبيل التمثيل، في عدهما من الأسماء لفظ قرآن، ولفظ كريم، أخذاً من قوله تعالى: (إنه لقرآن كريم)^(٢). كما عدّا من الأسماء لفظ ذكر، ولفظ مبارك، اعتماداً على قوله تعالى: (وهذا ذكر مبارك أنزلناه)^(٣) على حين أن لفظ قرآن وذكر في الآيتين، مقبول كونهما اسمين. أما لفظ كريم ومبارك، فلا شك أنهما وصفان كما ترى، والمخطب في ذلك سهل يسير، بيد أنه مسبب طويل، حتى لقد أفرد بعضهم بالتأليف، وفيما ذكرناه كفاية.

(٢) الواقعة (٧٧)

(١) الفرقان (١)

(٣) الأنبياء (٥٠)

القرآن فى الاصطلاح

معلوم أن القرآن كلام الله ، وأن كلام الله غير كلام البشر ، ما فى ذلك ريب . ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام ، قد يراد به المعنى المصدرى ، أى التكلم ، وقد يراد به المعنى الحاصل بالمصدر ، أى المتكلم به ، وكل من هذين المعنيين : لفظى ونفسى ، فالكلام البشرى اللفظى بالمعنى المصدرى ، هو تحريك الإنسان لسانه وما يساعده فى إخراج الحروف من المخارج .

والكلام اللفظى بالمعنى الحاصل بالمصدر : هو تلك الكلمات المنطوقة ، التى هى كيفية فى الصوت الحسى ، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح . أما الكلام النفسى بالمعنى المصدرى ، فهو تحضير الإنسان فى نفسه بقوته المتكلمة الباطنة ، للكلمات التى لم تبرز إلى الجوارح ، فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها فى الذهن بحيث إذا تلفظ بها بصوت حسى كانت طبق كلماته اللفظية .

والكلام النفسى بالمعنى الحاصل بالمصدر : هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتيباً ذهنياً منطبقاً عليه الترتيب الخارجى .

ومن الكلام البشرى النفسى بنوعيه قوله تعالى : (فأسرها يوسف فى نفسه ولم يبدها لهم قال : أنتم شر مكاناً) (١) . ومنه الحديث الشريف الذى رواه الطبرانى عن أم سلمة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سأله رجل فقال : إني لأحدث نفسى بالشيء لو تكلمت به لأحبط أجرى ، فقال عليه السلام : لا يبق ذلك الكلام إلا مؤمن .

فأنت ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى ذلك الشيء الذي تحدثت به
النفس كلاماً ، مع أنه كلمات ذهنية لم ينطق بها الرجل مخافة أن يحبط بها
أجره ، وهذا الإطلاق من الرسول يحمل على الحقيقة لأنها الأصل
ولا صارف عنها .

كذلك القرآن كلام الله - والله المثل الأعلى - قد يطلق ويراد به
الكلام النفسي ، وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظي ، والذين يطلقونه
إطلاق الكلام النفسي هم المتكلمون بحسب ، لأنهم المتحدثون عن صفات الله
تعالى النفسية من ناحية ، والمقربون لحقيقة أن القرآن كلام الله غير مخلوق
من ناحية أخرى . أما الذين يطلقونه إطلاق الكلام اللفظي ، فالأصوليون
والفقهاء وعلماء العربية ، وإن شاركهم فيه المتكلمون أيضاً ، بإطلاق ثالث
عندهم كما يتبين لك بعد . وإنما عني الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن
على الكلام اللفظي ، لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون
إلا بالألفاظ . وكذلك علماء العربية يعينهم أمر الإعجاز ، فلا جرم كانت
وجهتهم الألفاظ .

والمتكلمون يعنون أيضاً بتقرير وجوب الإيمان بكتب الله المنزلة ومنها
القرآن ، وبإثبات نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم بمعجزة القرآن .
وبدهى أن ذلك كله مناطه الألفاظ ، فلا بدع أن ساهموا في هذا الإطلاق
الثالث .

القرآن عند المتكلمين

ثم إن المتكلمين حين يطلقونه على الكلام النفسى يلاحظون أمرين :
أحدهما : أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عداه من الكلام
الإلهى .

ثانيهما : أنه كلام الله ، وكلام الله قديم غير مخلوق ، فيجب تنزهه عن
الحوادث وأعراض الحوادث .

وقد علمت أن الكلام النفسى البشرى يطلق بإطلاقين ، أحدهما : على
المعنى المصدري ، وثانيهما : على المعنى الحاصل بالمصدر . فكذلك كلام الله
النفسى . يطلق بإطلاقين :

أحدهما : على نظير المعنى المصدري للبشر .

وثانيهما : على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر . وإنما قلنا : على نظير ،
لما هو مقرر من وجوب تنزه الكلام الإلهى النفسى عن الخلق وأشباه
الخلق . فعرفوه بالمعنى الأول الشبيه بالمعنى المصدري البشرى . وقالوا :
« إنه الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الحكيمية . من أول الفاتحة إلى آخر
سورة الناس » .

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية .
وهي مترتبة غير متعاقبة . كالصورة تدفع في المرآة مترتبة غير متعاقبة .
وقالوا في تعريفهم هذا : إنها حكيمية لأنها ليست ألفاظاً حقيقية مصورة
بصورة الحروف والأصوات . وقالوا إنها أزلية ، ليشبهاها معنى القدم .
وقالوا إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية لينفوا عنها أنها

مخلوقة . وكذلك قالوا : إنها غير متعاقبة ، لأن التعاقب يستلزم الزمان ،
والزمان حادث . وأثبتوا لها الترتيب ، ضرورة أن القرآن حقيقة مترتبة بل
ممتازة بكمال ترتبها وانسجامها .

إذا عرفت هذا الاطلاق الأول عند المتكلمين ، سهل عليك أن تعرف
إطلاقهم الثاني للقرآن الكريم : وهو أنه تلك الكلمات الحكمية الأزلية
المتربة في غير تعاقب ، المجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية .

وهو تعريف للقرآن كلام الله بما يشبه المعنى الحاصل بالمصدر لكلام
البشر النفسى . ذاك إطلاقان اختص بهما المتكلمون كما رأيت .

وهناك إطلاق ثالث للقرآن يقول به المتكلمون أيضاً لكن يشاركونهم
فيه الأصوليون والفقهاء وعلماء العربية ذلك أنه هو :

واللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من أول الفاتحة إلى آخر
سورة الناس ، الممتاز بخصائصه التى سنذكرها بحد قليل .

فهو مظاهر وصور لتلك الكلمات الحكمية الأزلية ، التى أشرنا إليها آنفاً .

ويطلق القرآن إطلاقاً رابعاً على النقوش المرقومة بين دفتى المصحف ،
باعتبار أن النقوش دالة على الصفة القديمة ، والكلمات الغيبية ، واللفظ المنزل .
وهو إطلاق شرعى عام . ولنضرب لك مثلاً يوضح ذلك المقام الذى ضلت
فيه الأفهام ، وزات فيه الأقدام .

رجل شاعر ، كشراف الدين البوصيرى - رحمه الله - لا ريب أنه كان
يحمل فى نفسه قوة شاعرة ، يستطيع أن يصوغ بها ما شاء من غرر الفصائد .
وعند ما اتجهت شاعريته مثلاً ، أن يمدح أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه
عليه بقصيدته المعروفة بالهمزية ، لاشك أنه عاجل النظم فى نفسه ، واستحضر
المعاني والألفاظ والأوزان ، حتى تمثل له ذلك القصيد فى نفسه ، وتأثرت

نفسه به على وجه إذا تكلم به بصوت حسي كان عين نظمه المقفى الموزون ، ثم لاشك أنه نطق بقصيدة بعد ، ثم كتبه بعد أن أنشده . فهذا الاسم الشهير بالهمزية في مدح خير البرية ، يمكن أن نقرب به الإطلاقات الأربعة التي أطلقنا بها القرآن الكريم : يصح أن نطابق الهمزية على القوة الشاعرة لذلك الرجل باعتبار اتجاهها إلى هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يأخذ صورة اللفظ والنقش ، ويصح أن نطابقها على هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يظهر بمظهر الانفاظ والنقوش كذلك ، ويصح أن نطابقها على هذا النظم بعد أن تمثل أصواتاً ملفوظة وحروفاً موزونة . ويصح أن نطابقها على هذا النظم متمثلاً في صورته المرسومة ، ونقوشه المكتوبة .

القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية

أظنني قد أطلت عليك ولكن المقام دقيق وخطير ، فلا تضق ذرعاً بهذا التطويل والتثليل ، ثم استمع لما وعدتك إياه من بيان معنى القرآن على أنه اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس .

هذا الإطلاق كما علمت — ينسب إلى علماء الأصول والفقهاء واللغة العربية . ويوافقهم عليه المتكلمون أيضاً . غير أن هؤلاء الذين أطلقوه على اللفظ المنزل الخ . قد اختلفوا في تعريفه : فمنهم من أطال في التعريف وأطنب ، بذكر جميع خصائص القرآن الممتازة ، ومنهم من اختصر فيه وأوجز ، ومنهم من اقتصد وتوسط .

فالذين أطنبوا عرفوه (بأنه الكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر ، المتعبد بتلاوته) .

وأنت ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز ، والتنزيل على النبي صلى الله عليه وسلم والكتابة في المصاحف ، والنقل بالتواتر ، والتعبد بالتلاوة . وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم . وإن كان قد امتاز بكثير سواها .

ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذكر بعض تلك الأوصاف ويكون جامعاً مانعاً ، غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان ، فيناسبه الإطناب لغرض زيادة ذلك والبيان ، لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيدوا فيه ويسهبوا .

والذين اختصروا وأوجزوا في التعريف : منهم من اقتصر على ذكر وصف واحد هو الإعجاز ، ووجهة نظرهم في هذا الاختصار أن الإعجاز هو الوصف الثاني للقرآن . وأنه الآية الكبرى على صدق النبي صلى الله عليه وسلم والشاهد العدل على أن القرآن كلام الله .

ومنهم من اقتصر على وصفين : هما الإنزال والإعجاز وحجتهم أن ما عدا هذين الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن ، بدليل أن القرآن قد تحقق فعلاً بهما دون سواهما على عهد النبوة .

ومنهم من اقتصر على وصفي النقل في المصاحف والتواتر ، لأنهما يكفيان في تحصيل الغرض ، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه .

والذين توسطوا : منهم من عرض لإنزال الألفاظ ، والكتابة في المصاحف والنقل بالتواتر لحسب ، موجهاً رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة ، وأن ما ذكره من الأوصاف هو من اللوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها ، بخلاف الإعجاز فإنه غير بين بالنسبة لهم ، وليس وصفاً لازماً لما كان أقل من سورة من القرآن .

ومن أولئك الذين توسطوا من عرض الإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط ، مستنداً إلى أن ذلك هو الذى يناسب غرض الأصوليين . وعرفوه بأنه : (اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، المنقول عنه بالتواتر المتعبد بتلاوته) .

فاللفظ جنس في التعريف ، يشمل المفرد والمركب .

ولاشك أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركبات يكون بالمفردات ، كالعام والخاص والمطلق والمقيد ، وخرج بالمنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم ينزل أصلاً مثل كلامنا ، ومثل الحديث النبوى ، وما نزل على غير النبي صلى الله عليه وسلم كالتوراة والإنجيل ، وخرج بالمنقول تواتراً جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات غير المتواترة ، سواء أكانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود « متابعات » ، عقيب قوله تعالى (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام)^(١) أم كانت آحادية كقراءة ابن مسعود أيضاً لفظ « متابعات » ، عقيب قوله سبحانه (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر)^(٢) فإن شيئاً من ذلك لا يسمى قرآناً ولا يأخذ حكمه ، وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم « المتعبد بتلاوته » ،^(٣) .

(١) المائدة (٨٩) .

(٢) البقرة (١٨٥) .

(٣) مناهل العرفان (٧/١ - ١٤) ، وانظر : لطائف الإشارات

، القسطلاني (١٦/١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٢٨٩/١) القاموس

المحيط فصل اللغاف باب الهمزة ، شرح الطحاوية في المقيدة السلفية ص ٨٩ .

أسماء القرآن

من خصائص القرآن الكريم أن له عدة أسماء ، وهذا يدل على شرفه وعلو منزلته ، فكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى وعلو قدره ومنها :

١ - القرآن : قال الله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان)^(١) .

٢ - الفرقان : قال الله تعالى : (تبارك الذي نزل الفرقان)^(٢) .

٣ - الكتاب : قال تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء)^(٣) .

٤ - الذكر : قال تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر)^(٤) .

٥ - الوحي : قال تعالى : (قل إنما أنذركم بالوحي)^(٥) .

٦ - التنزيل : قال تعالى : (الله نزل أحسن الحديث)^(٦) .

٧ - القصص : قال تعالى : (إن هذا هو القصص الحق)^(٧) .

٨ - الروح : قال الله تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا)^(٨) .

٩ - المثاني : قال الله تعالى : الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني^(٩) .

(٢) الفرقان (١) .

(١) البقرة (١٨٥)

(٤) الحجر (٩) .

(٣) الانعام (٣٨)

(٦) الزمر (٢٣) .

(٥) الانبياء (٤٥)

(٨) الشورى (٥٢) .

(٧) آل عمران (٦٢)

(٩) الزمر (٢٣)

والهدى ، والبيان ، والتبيان ، والموعظة ، والرحمة ، والبشير ، والنذير ،
والعزيز ، أى الذى لا يرام فلا يؤتى بمثله ، والحكيم ، أى المحكم ، بفتح
الكاف ، والمهيمن ، وهو الشاهد ، والشفاء ، المجيد ، لشرفه على كل كلام ،
والنور .

وقد أوصلها بعضهم إلى نيف وتسعين اسماً^(١) .

(١) انظر : البرهان للزركشى (٢٧٣/١) لطائف الإشارات للسيوطى .

• (١٩ : ١٨/١)

فضل تلاوة القرآن الكريم

من خصائص القرآن الكريم أن تلاوته عبادة يثاب عليها الإنسان ،
وينال بها الأجر من الله عز وجل ، وهذه الخاصية ليست لغيره من
الكتب السابقة .

قال الله تعالى : (إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما
رزقناهم سرأً وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله
إنه غفور شكور)^(١) وفي هذه الآية الكريمة إشادة بالتأين لكتاب الله
تعالى ، وبيان اعظيم أجرم ، وكريم جزائهم ، وليس المراد بالتلاوة مجرد
المروور بالكلمات ، وترديد ما على الأفواه من غير فـكـر ولا روية ، وإنما المراد
التلاوة التي يصحبها التمعن والتدبر الذي يـلـبـسـاً عنه الإدراك والتأثر ، ولا شك
أن التأثر يفـضـي بالقارىء لـا محالة إلى العمل بمقتضى قراءته ، ولذلك اتبع الله
القراءة بإقامة الصلاة ، وبالإففاق سرأً وعلانية من فضل الله ثم بـرجاء القارئ
- بسبب ذلك - تجارة لن تبور ... فهم يعرفون أن ما عند الله فيها خير مما
ينفقون ، ويتاجرون بـجارة كاسبـة ، مضمونة الربح ، يعاملون الله وحده ، وهى
أربح معاملة ، ويتاجرون بها تجارة تؤدي إلى توفيتهم أجرم ، وزيادتهم من
فضل الله تعالى ، « إنه غفور شكور » يغفر التقصير . ويشكر الأداء ، وشكره
تعالى كناية عن رضاه تعالى عن هؤلاء ، وحسن جزائهم عنده .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب
يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، والله في

عون العبد مادام العبد في عون أخيه ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله تعالى يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة ، وذكروا الله فيمن عنده ، ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه ، أخرجه مسلم .

والسكينة هي الشدة التي توقع صاحبها في الكرب ، ومعنى تنفيسها تخفيفها وإزالتها ، وقوله : في بيت من بيوت الله ، ليس البيت قيداً فإذا اجتمعوا في مكان آخر غير المسجد كان لهم هذا الفضل أيضاً ، فالتقييد ببيت الله خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له .

فالاجتماع للتلاوة في أى مكان يترتب عليه هذا الفضل وإن كان الاجتماع للتلاوة والمداينة في المسجد أفضل من الاجتماع في أى مكان آخر لما في المسجد من مزايا وخصائص لا توجد في غيره .

والمراد بالسكينة طمأنينة النفس ، وإشراح الصدر ، وهدوء الضمير .

قال الإمام النووي : وفي الحديث فضل قضاء حوائج المسلمين ، ونفعهم بما تيسر من علم ، أو مال ، أو معاونة ، أو إشارة بمصلحة ، أو نصيحة ، أو غير ذلك ، وفيه فضل السعة على المسلمين ، وفضل إظهار المعسر ، وفضل المشي في طلب العلم ، انتهى .

وعن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله أوصني ، قال عليك بتقوى الله تعالى فإنها رأس الأمر كله ، قلت يا رسول الله زدني ، قال : عليك بتلاوة القرآن فإنه نور لك في الأرض ، ونور لك في السماء . أخرجه ابن حبان .

وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله

أهلين من الناس ، قيل من هم يا رسول الله ؟ قال : أهل القرآن هم أهل الله وخاصته . أخرجه أحمد .

وعن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن فإنه يأتى يوم القيامة شفيعاً لأصحابه » ، رواه مسلم .

وعن النعمان بن بشير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أفضل عبادة أمتي تلاوة القرآن . أخرجه البيهقي .

وعن علي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حملة القرآن في ظل الله يوم لا ظل إلا ظله . أخرجه الديلمي .

وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها ، أما إنى لأقول ذلك ، فإن لكل حرفاً ، ولكل ألف حرفاً ، ولكل حرف ، وميم حرف ، رآه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يقال لصاحب القرآن اقرأ وارتق ، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا ، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح .

والمراد بصاحب القرآن في الحديث من يلزمه بتلاوته والعمل بما فيه . ومعنى ارتق : اصعد في درجات الجنة ، ورتل ، أى القراءة وترتيل القراءة والتأني فيها ، وتبيين حروفها وحركاتها ، قال الخطابي : جاء في الآثار أن عدد آي القرآن على قدر ما كنت تقرأ من آي القرآن ، فمن استوفى قراءة جميع القرآن استولى على أقصى درجات الجنة ، ومن قرأ جزءاً منها كان رقيه في الدرج على قدر ذلك فيكون منتهى الثواب عند منتهى القراءة انتهى .

والأثر الذى أشار إليه الخطاطى رواه البيهقى عن عائشة مرفوعاً عدد درج
الجنة عدد آى القرآن ، فمن دخل الجنة من أهل القرآن فليس فوقه درجة . .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : يجرى
القرآن يوم القيامة فيقول يارب حلة فيلبس تاج الكرامة ، ثم يقول يارب
زده فيلبس حلة الكرامة ، ثم يقول يارب ارض عنه فيرضى عنه ، فيقال له
اقرأ وارق ويزاد بكل آية حسنة . رواه الترمذى وقال حديث حسن .

وعن تميم الداوى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من قرأ عشر آيات
فى ليلة كتب له قنطار ، والقنطار خير من الدنيا وما فيها ، فإذا كان يوم القيامة
يقول ربك عز وجل اقرأ وارق بكل آية درجة ، فيقرأ آية ويصعد درجة
حتى يتجز مامعه من القرآن ثم يقال له اقبض فيقبض ، ثم يقال له : أتدرى
ماذا فى يديك ؟ فإذا فى يده البنى الخلد ، وفى يدي اليسرى النعم . أخرجه
الطبرانى .

وعن عبد الله بن عمرو بن الماص عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من
قرأ القرآن فرأى أن أحداً أعطى أفضل مما أعطى فقد عظم ماصنى الله ،
وصفى ما عظم الله . وليس يلغى لحامل القرآن أن يسفه فيمن يسفه ، أو
يغضب فيمن يغضب ، أو يحقد فيمن يحقد ولكن يغفو ويصفح لتفضل
القرآن . أخرجه الطبرانى .

وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلى إذا ختم عليه الخاتم القرآن أجلسه
بين يديه ، ووضع يده على رأسه وقال له يا هذا اتق الله فما أعرف أحداً خيراً
منك إن عملت بما علمت .

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، أن أسيد بن حضير بينما هو ليلة
يقرأ فى مرابه إذ جالت فرسه فقراً ، ثم جالت أخرى فقراً ، ثم جالت

أيضاً قال أسيد فخشيت أن تطأ يحيى . فقامت إليها فإذا مثل الظلة فوق رأس فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها ، فغدوت على رسول الله صلى عليه وسلم ، فقلت يا رسول الله : بينما أنا البارحة من جوف الليل أقرأ في مريدى إذ جالت فرسى فقال صلى الله عليه وسلم : أقرأ ابن حضير ، فقرأت ثم جالت أيضاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقرأ ابن حضير ، فانصرفت وكان يحيى قريباً منها خشيت أن تطأه فرأيت مثل الظلة فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تلك الملائكة كانت تستمع لك ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستر منهم . رواه البخارى ومسلم .

وقوله مريدى ، هو بكسر الميم وفتح الباء الموحدة الذى تربط فيه الإبل .
وقوله جالت فرسه أى وثبت واضطربت ، والظلة السحابة ، والسرج المصباح .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له أقرأ ابن حضير : معناه كان ينبغي أن تستمر على قراءتك لتستمر لك البركة بنزول الملائكة .

قال النووي : وفى الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة ، وفيه فضيلة القراءة ، وأنها سبب نزول الرحمة ، وحضور الملائكة ، وفيه فضيلة استماع القرآن الكريم انتهى .

وعن أبى موسى الأشعرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب ، وطعمها طيب ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن مثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنافق الذى لا يقرأ القرآن كمثل الخنثى ليس لها ريح وطعمها مر ، (١) .

قال النووي . وفي الحديث فضيلة حافظ القرآن ، واستحباب ضربه
الأمثال لإيضاح المقاصد ، وفيه الحضر على حفظ القرآن ، ودوام تلاوته
والعمل بما فيه .

وعن عائشة رضی الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويشفع فيه
وهو عليه شاق له أجران » رواه مسلم .

والماهر هو الحاذق السكامل في الحفظ الذي لا يتوقف ، ولا تشق عليه
القراءة لجودة حفظه وإتقانه والسفرة الملائكة ، جمع سافر .

قال ابن الأنباري : سموا بذلك لنزولهم بالوحي وما يقع به الصلاة
تشبيها بالسفير الذي يهتد بين الرجلين . وقال ابن عرفة : سموا بذلك لأنهم
يسفرون بين الله وبين أنبيائه أي ينزلون برسالات الله تعالى إلى الأنبياء
وهو بمعنى الأول . وقيل : السفرة الكتبة من الملائكة ويسمى الكاتب سافراً
لأنه يبين الشيء ، ويقال أسفر عن الشيء بينه ووضحه .

والبررة : المطيعون . قال المذهب : ومعنى كون الماهر بالقرآن مع السفرة
أنه معهم في الحفظ في درجة واحدة ، وقال القاضي عياض : ويحتمل أن
يكون معهم في منازلهم في الآخرة ، أي يكون رفيقاً لهم فيها لا تصافه بصفتهم
في حلالهم كتاب الله تعالى ، ويحتمل أن يكون المعنى عامل بعملهم كما يقال :
معى بنو فلان أي في الرأي والمذهب ، كما قال لوط عليه السلام (ونجني ومن
معى من المؤمنين) وجاء أن من تعلم القرآن من صفه وعمل به خلطه الله
تعالى بلحمه ودمه وكتبه عنده من السفرة الكرام البررة . انتهى .

وقوله : ويتنعم فيه . قال القرطبي : التنعم التردد في الكلام عيا وصعوبة فالمنى يتردد فيه لقلة حفظه ، والأجران أحدهما في تلاوته ، والثاني في تعبته ومثاقته ، ودرجات الماهر فوق ذلك كله لأنه قد كان القرآن متتبعاً عليه ثم نرقى عن ذلك إلى أن شبه بالملأمة .

قال القاضي عياض : وليس المعنى أنه أكثر أجراً من الماهر . بل الماهر أكثر لأنه مع السفارة ، وله أجور كثيرة ، وكيف يلتحق من لم يعتن بكتاب الله تعالى بمن اعتنى به حتى مهر فيه . انتهى .

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا حسد إلا في اثنتين . رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، رواه البخاري ومسلم .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا حسد إلا في اثنتين ، رجل عليه القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار فسمعه جار له فقال : ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل . ورجل آتاه الله مالا فهو يهلكه في الحق ، فقال رجل ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان فعملت مثل ما يعمل . رواه البخاري .

وقوله : لا حسد إلا في اثنتين . المراد بالحسد هنا الغبطة وهي أن تمنى مثل ما لغيرك . وآناء الليل وآناء النهار : ساعاتهما . ومعنى فهو يهلكه في الحق ينفقه في الطاعات .

قال في شرح المشكاة : أثبت الحسد لإرادة المبالغة في تحصيل النعمتين الخطيرتين يعني ولو حصلنا بهذا الطريق المذموم فينبغي أن يتحرى ويجتهد في تحصيلهما فكيف بالطريق الحمود لاسيما وكل واحدة من الخصلتين بلغت آية لا أمد فوقها ولو اجتمعتا في امرئ بلغ من العلياء كل مكان .

قال ابن كثير : ومضمون هذين الحديثين أن صاحب القرآن في غبطة ،
وهي حسن الحال فينبغي أن يكون شديد الإغتياب هاهو فيه ويستحب تقييده
بذلك غبطة يغبطه بالكسر غبطاً إذا تمنى مثل بما هو فيه من النعمة ، وهذا
بخلاف الحسد المذموم ، وهو تمنى زوال نعمة المحسود عنه سواء حصلت
هذه النعمة للحاسد أم لا ، وهذا مذموم شرعاً ومهلك وهو أول معاصي
إبليس حين حسد آدم على ما منحه الله تعالى من الكرامة والإعظام ، والحسد
الشروعى المدحوح هو تمنى حال مثل حال ذلك الذى هو على حال سارة .

ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين ، فذكر
النعمة القاصرة ، وهي تلاوة القرآن آناء الليل والنهار ، والنعمة المتعدية وهي
إنفاق المال بالليل والنهار كما قال تعالى (إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا
الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور) (١) » .

ويدل على أن المراد بالحسد في الحديث الغبطة ما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : لا تنافس بينكم إلا في اثنتين : رجل أعطاه الله القرآن
فهو يقوم به آناء الليل والنهار ، ويتبع ما فيه فيقول رجل : لو أن الله أعطاني
مثل ما أعطى فلانا فأقوم به كما يقوم به ، ورجل أعطاه الله مالا فهو ينفق
ويتصدق ، فيقول رجل لو أن الله أعطاني مثل ما أعطى فلانا فأتصدق به .
انتهى .

وعن عثمان بن عفان رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ، رواه البخارى .

وفي هذا الحديث بيان فضل تعليم القرآن ، والفرغيب فيه ، وقد سئل
سفيان الثوري عن الرجل يغزو أحب إليك أو يقرأ القرآن ؟ فقال يقرأ

القرآن لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خيركم من تعلم القرآن في مسجد الكوفة أربعين سنة بسبب سماعه لهذا الحديث : يقول ذلك الذي أقعدني مقعدى هذا .

قال ابن كثير : والفرض أنه صلى الله عليه وسلم قال : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » وهذه صفات المؤمنين المتبعين للرسل ، وهم الكلمة في أنفسهم المكملون في أنفسهم لغيرهم وذلك جمع بين النفع القاصر والمتعدى ، وهذا بخلاف صفة الكفار الذين لا ينتفعون ولا يتركون أحداً أن ينتفع ، كما قال تعالى في حقهم (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم)^(١) وقال تعالى : (وهم ينفون عنه وينأون عنه)^(٢) يعنى أنهم ينفون الناس عن اتباع القرآن مع نأيهم وبعدم عنه أيضاً ، فجمعوا بين التكذيب والصد كما قال تعالى (فن أظلم من كذب بآيات الله وصدف عنها)^(٣) فهذا شأن شرار الكفار ، كما أن شأن الأخيار الأحرار الأبرار أن يتكملوا في أنفسهم وأن يسعوا في تكميل غيرهم كما في هذا الحديث ، وفي قوله تعالى (ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين)^(٤) فجمع بين الدعوة إلى الله - سواء أكان بالأذان أم بغيره من أنواع الدعوة إلى الله من تعليم القرآن والحديث والفقه وغير ذلك مما يفتنى به وجه الله تعالى ، وعمل هو في نفسه صالحاً أو قال قولاً صالحاً أيضاً فلا أحد أحسن حالاً من هذا . انتهى .

وعن أبي هريرة أنه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة علم الناس القرآن وتعلمه فإنك إن مت وأنت كذلك زارت الملائكة قبرك كما يزور البيت العتيق »^(٥)

(١) سورة محمد عليه الصلاة والسلام (١)

(٢) الأنعام (٢٦) (٣) الأنعام (١٥٧) (٤) فصلت (٢٢)

(٥) رواء السلفى في البلدانات (لطائف الاشارات ١٢١/١)

قال القرطبي : قال العلماء : تعليم القرآن أفضل الأعمال لأن فيه إعانة على الدين فهو كمتلقين الكافر الشهادة ليسلم .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال صلى الله عليه وسلم : « إن الذى ليس فى جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب » ، رواه الترمذى وقاله حديث حسن صحيح .

والجوف : القلب . والخرب بفتح الحاء وكسر الراء الخراب قال الطيبي : أطلق الجوف وأريد به القلب ، إطلاقاً لاسم المحل على الحال . وقد استعمل على حقيقته فى قوله تعالى (ماجعل الله لرجل من قلوبين فى جوفه) واحتيج لذكره ليم التشبيه له بالبيت الخرب بجامع أن القرآن إذا كان فى الجوف يكون عامراً زيناً بحسب قلة ما فيه وكثرته ، وإذا خلا عما لابد منه من التصديق والاعتقاد الحق والتفكير فى آلاء الله تعالى ومحبه وصفاته يكون كالبيت الخرب الخالى عما يعمره من الآثا والتجمل . انتهى .

وروى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تفتح أبواب السماء لخسة : نزول الغيث ، وقراءة القرآن ، ولقاء الزحف ، والأذان ، والدعاء رواه الطبرانى فى الأوسط .

وعنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد قالوا يارسول الله ، فما جلاؤها ؟ قال تلاوة القرآن ، أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان .

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقول الرب تبارك وتعالى : من شغله قراءة القرآن عن مسألى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، وفى رواية زيادة ، وفصل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » ، رواه الترمذى .

قال القرطبي : فأجبر صلى الله عليه وسلم أن من قرأ القرآن واشتغل به عن الدعاء أصطاه الله تعالى أفضل سؤال سأل أحد من خلقه . انتهى .

وعن أبي سعيد الخدري قال : قال صلى الله عليه وسلم : من شغله قراءة القرآن عن دعائى ومساأتى أعطيته أفضل ثواب الشاكرين ، أخرجه البزار وغيره .

وروى الطبراني بسنده عن كعب الأحبار أنه قال : ثلاث من عمل بواحدة منهن دخل الجنة : رجل شهد بأساً من بأس المسلمين فصبر حتى قتل أو فتح الله على المسلمين .

ورجل قعد في حلقة فقرأ عليهم القرآن فحمدوا ربهم عز وجل ثم دعوه سبحانه على إثر ذلك ، فيقول للملائكة : علام اجتمع هؤلاء - وهو أعلم بهم ، ولكن يريد أن يكونوا شهداء فيقولون : أى رب أنت أعلم فيقول : إني أعلم ولكن أنشدوني بعلكم فيقولون : يسألونك أن تدخلهم الجنة وتزحزحهم عن النار فيقول : أشهدكم أني قد أوجبت لهم الجنة وزحزحتهم عن النار ، ورجل قام من دفنه ومن فراشه ولعله أن يكون قام من عند امرأته في ليلة قرة - أى باردة - فإن كان جنباً اغتسل ، وإن لم يكن جنباً توضأ وأحسن وضوءه فقام فقرأ ودعأ ربه عز وجل ، فيقول الله للملائكة : ما أقام عبدى من دفنه وفراشه فيقولون يارب خوفته عذابك ، ورغبته في رحمتك وهو يستجير من عذابك ويرجو رحمتك فيقول : أشهدكم أني قد أجرته بما يخاف وأوجبت له ما يرجو .

قال القرطبي : ومثل هذا لا يقال من جهة الرأى فهو مرفوع وقد ثبت معناه في غير ما حدثت مرفوعاً والحمد لله . انتهى .

ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما تكلم العباد بكلام

أحب إلى الله من كلامه ، وما تقرب إليه المتقربون بأحب إليه من كلامه .

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن فإن الله تعالى لا يعذب قلباً وعى القرآن ، وإن هذا القرآن مآذبة الله فمن دخل فيه فهو آمن ، ومن أحب القرآن فليبشر ، رواه الدارمي .

قال القرطبي : يقال مأذبة بضم الدال ، ومأذبة بفتحها ، فمن قال بالضم أراد الصنيع من الطعام يصنعه الإنسان فيدعو إليه الناس لإكرامهم فشبه القرآن - وهو معقول بنوع محسوس وهو صنيع يصنعه الله لعباده لهم فيه خير ونفع ، ومن قال بالفتح فإنه يذهب به إلى الأدب يجعله مفعلة من الأدب .

ويحتج بحديثه الآخر : إن هذا القرآن مأذبة الله عز وجل فتعلموا من مأذبته . انتهى .

وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أشرف أمتي حملة القرآن وأصحاب الليل ، أخرجه الطبراني . والمراد بأصحاب الليل القائمون بالأسحار بالصلاة ، والتهجد ، والذكر ، والتبذل .

وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصيام والقرآن يشفعان للعبد ، يقول الصيام : منعتك الطعام والشهوات بالنهار فشغفني فيه ، ويقول القرآن : منعتك النوم بالليل فشغفني فيه فيشفعان ، أخرجه وصححه الحاكم على شرط مسلم .

وعن أبي موسى الأشعري قال : قال صلى الله عليه وسلم : « إن من أجلال الله تعالى إكرام ذي الشيبة المسلم ، وحامل القرآن ، غير الغالي فيه ، والجلاني عنه ، وإكرام ذي السلطان المقسط ، رواه أبو داود ، والغالي فيه هو الذي يتغالي ويتنطع في تنفيذ أحكامه ، ويبالغ ويسرف في العمل به ،

وهو في ذلك مخالف لتعليم الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه حيث يقول :
إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ، فإن المنبت لا أرضاً قطع ، ولا ظهراً
أبقى ، والجاني عنه هو المجانب لأحكامه والعمل بما فيه ، والمقسط هو
العادل .

وعن أبي ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : د لأن تغدو فتعلم آية من
كتاب الله تعالى خير لك من أن تصلي مائة ركعة ، أخرجه ابن ماجه .

وعن معاذ الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : د من قرأ القرآن
وعمل به ألبس والداه تاجاً يوم القيامة ضوؤه أحسن من ضوء الشمس في
بيوت الدنيا ، فأظنكم بالذي عمل بهذا ، أخرجه أبو داود .

وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : د من
قرأ القرآن فاستظهره فأحل حلاله وحرم حرامه أدخله الله الجنة وشفعه في
عشرة من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار ، أخرجه الترمذی .

وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : د من قرأ
القرآن وعمل بما فيه ومات مع الجماعة بعثه الله يوم القيامة مع السفرة ، رواه
أبو نصر في الإبانة .

ويؤخذ من هذه الأحاديث أن الثواب الذي ادخره الله تعالى لقراء
القرآن لا يحصل عليه منهم إلا من عمل بالقرآن ، فأمر بأوامره وانتهى
عن نواهيه .

ولذلك روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« إن من شر الناس رجلاً فاسداً يقرأ القرآن لا يرعوى إلى شيء منه ،
رواه النسائي .

وقال ابن مسعود : ليس حفظ القرآن بحفظ حروفه ولكن بإقامة
حدوده .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « يأتي القرآن إلى الذي حملة فأطاعه في صدره حسنة فيأخذ
بيده حتى يأتي ربه عز وجل فيصير خصيماً من دونه فيقول : أي ربى حفظته
إياى ، خير حامل ، حفظ حدودى ، وعمل بفرائضى ، وعمل بطاعتى واجتنب
معصيتى فلا يزال يقذف دونه بالحجج حتى يقال له : فشأنك به ، قال فيأخذ
بيده لا يدعه يسقيه بكأس الخلد ، ويتوجه تاج الملك ، قال : ويأتى صاحبه
الذى حملة فأضاعه فيأخذ بيده حتى يأتي ربه عز وجل فيصير له خصيماً فيقول :
يا رب حملة إياى فشر حامل ، ضيع حدودى ، وترك فرائضى واجتنب
طاعتى ، وعمل بمعصيتى ، فلا يزال يقذف عليه بالحجج حتى يقال له :
فشأنك به ، فيأخذ بيده فلا يدعه حتى يكبه على منخره فى نار جهنم ، أخرجه
البرزخ وغيره .

وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القرآن شافع
مشفع وما حل مصدق من جعله أمامه قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلف ظهره
ساقه إلى النار ، أخرجه ابن حبان ، ومعنى ما حل : مجادل وفى حديث مسلم :
والقرآن حجة لك أو عليك يعنى إن عملت به كان حجة لك وإن لم تعمل به
كان حجة عليك .

وعنه صلى الله عليه وسلم : قال من قرأ القرآن يقوم به آناء الليل والنهار
يحل حلاله ويحرم حرامه وحرم الله لحمه ودمه على النار وجعله رفيق السفر
الكرام البرة حتى إذا كان يوم القيامة كان القرآن له حجة^(١) .

(١) القرطبي ص ٤ - ٨ ط الشعب ، تحفة الأحوذى (١٧٨/٨) مع القرآن
الكرام الشيخ المصري .

آداب تلاوة القرآن الكريم

روى البخارى عن « قتادة » قال : سألت أنساً عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كان يمد مداً إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم .

وروى الترمذى عن أم سلمة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول : الحمد لله رب العالمين ثم يقف ، الرحمن الرحيم ثم يقف ، وكان يقرأ مالك يوم الدين ، قال : حديث غريب ، وأخرجه أبو داود بنحوه .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أحسن الناس صوتاً من إذا قرأ رأيت يمحشى الله تعالى »^(١) وروى عن زياد النخعي : أنه جاء مع القراء إلى أنس بن مالك فقبل له : اقرأ فرفع صوته وطرب وكان رفيع الصوت ، فكشف أنس عن وجهه وكان على وجهه خرقة سوداء ؟ فقال : يا هذا ما هكذا كانوا يفعلون ؛ وكان إذا رأى شيئاً ينكره كشف الخرقة عن وجهه . وروى عن قيس بن عباد أنه قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند الذكر .

ومن روى عنه كراهة رفع الصوت عند قراءة القرآن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والقاسم بن محمد والحسن وابن سيرين والنخعي وغيرهم ، وكرهه مالك بن أنس وأحمد بن حنبل كره رفع الصوت بالقرآن والنظير فيه .

(١) رواه ابن ماجه عن جابر رضى الله عنه .

روى عن سعيد بن المسيب أنه سمع عمر بن عبد العزيز يؤم الناس فطرب
في قراءته ، فأرسل إليه سعيد يقول — أصلحك الله — إن الأئمة لا تقرأ
هكذا ، فترك عمر التطريب بعد .

وروى عن القاسم بن محمد: أن رجلاً قرأ في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
خطرب ، فأنكر ذلك القاسم وقال : يقول الله عز وجل : (وإنه لكتاب
عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) (١) الآية .

وروى عن مالك : أنه سئل عن النهر في قراءة القرآن في الصلاة فأنكر
ذلك وكرهه كراهة شديدة ، وأنكر رفع الصوت به .

وروى ابن القاسم عنه : أنه سئل عن الألحان في الصلاة فقال: لا يعجبني ،
وقال : إنما هو غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدرام ، وأجازت طائفة رفع
الصوت بالقرآن والتطريب به ، وذلك لأنه إذا حسن الصوت به كان أوقع
في النفوس وأسمع في القلوب ، واحتجوا بقوله عليه السلام : « زينوا القرآن
بأصواتكم » .

رواه الهراء بن عازب . وأخرجه أبو داود والنسائي ، بقوله عليه السلام :
« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » ، أخرجه مسلم . ويقول أبي موسى للنبي
صلى الله عليه وسلم : لو أعلم أنك تستمع لقراءتي لحبته لك تحبيراً ؛ وبما
رواه عبد الله بن مسعود قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح
في مسير له سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته ، وعين ذهب ، إلى هذا
أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وابن المبارك والنضر بن شميل ، وهو اختيار

أبي جعفر الطبري وأبي الحسن بن بطلال والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم .
قلت : القول الأول أصح لما ذكرناه ويأتي .

وأما ما احتجوا به من الحديث الأول فليس على ظاهره ، وإنما هو من
باب المقلوب أى زينوا أصواتكم بالقرآن . قال الخطابي : وكذا فسر غير
واحد من أئمة الحديث : زينوا أصواتكم بالقرآن ؛ وقالوا : هو من باب
المقلوب كما قالوا : عرضت الحوض على الناقة ، وإنما هو عرضت الناقة على
الحوض ؛ قال : ورواه معمر عن منصور عن طلحة فقدم الأصوات على
القرآن وهو الصحيح .

قال الخطابي : ورواه طلحة عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « زينوا القرآن بأصواتكم ، أى الهجوا
بقراءته واشغلوا به أصواتكم واتخذوه شعاراً وزينة ؛ وقيل : معناه الخوض
على قراءة القرآن والهدوب عليه ، وقد روى عن أبي هريرة رضى الله عنه
أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « زينوا أصواتكم
بالقرآن » .

وروى عن عمر أنه قال « حسنوا أصواتكم بالقرآن ، قلت : وإلى هذا
المعنى يرجع قوله عليه السلام : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » أى ليس منا
من لم يحسن صوته بالقرآن ؛ كذلك تأوله عبد الله بن أبي مليكة .

قال عبد الجابر بن الورد : سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال عبد الله بن
أبي يزيد : مر بنا أبو لبابة فاتبعناه حتى دخل بيته فإذا رجل رث الهيئة ،
فسمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس منا من
لم يتغن بالقرآن » قال : فقلت لابن أبي مليكة : يا أبا محمد ، أرايت إذا لم يكن
حسن الصوت ؟ قال : يحسنه ما استطاع . ذكره أبو ذؤود ، وإليه يرجع أيضاً

قول أبي موسى النبي صلى الله عليه وسلم : إني لو علمت أنك تستمع لقراءتي لحسنت صوتي بالقرآن وزينته ورتلته ، وهذا يدل أنه كان يهذب^(١) قراءته مع حسن صوته الذي جبل عليه ، والتحبير : التزيين والتحسين ، فلو علم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعه الله في قراءته ورتلها كما كان يقرأ على النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون ذلك زيادة في حسن صوته بالقراءة . ومعاذ الله أن يتأول على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول : إن القرآن يزين بالأصوات أو بغيرها ، فن تأول هذا فقد واقع أمراً عظيماً أن يحوج القرآن إلى من يزينه ، وهو القوز والضياء والزين الأعلى لمن ألبس بهجته واستنار بضياه ، وقد قيل : إن الأمر بالتزيين اكتساب القراءات وتزيينها بأصواتنا .

وتقدير ذلك أي زينوا القراءة بأصواتكم فيكون القرآن بمعنى القراءة ، كما قال تعالى : (وقرآن الفجر) أي قراءة الفجر ، وقوله : (فإذا قرأناه فاتبع قرآنه)^(٢) أي قراءته وكما جاء في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : إن في البحر شياطين مسجونة أوثقها سليمان عليه السلام ، ويوشك أن يخرج فتقرأ على الناس قرآننا ، أي قراءة .

وقال الشاعر^(٣) في عثمان رضي الله عنه :

صحوا بأشبط عنوانه السجود به يقطع الليل تسليحاً وقرآننا

أي قراءة ، فيكون معناه على هذا التأويل صحيحاً إلا أن يخرج القراءة التي هي التلاوة عن حدها على ما نبينه فيمتنع ، وقد قيل : إن معنى يتغنى به

(١) الهذب في القراءة : الإسراع فيها .

(٢) القيامة (١٨)

(٣) مو - حسن بن ثابت رضي الله عنه

يستغنى به من الاستغناء الذى هو ضد الافتقار ، لامن الغناء ، يقال : تغنيت وتغانيت بمعنى استغنيت .

وفى الصحاح : تغن الرجل بمعنى استغنى ، وأغناه الله وتغانوا أى استغنى بعضهم عن بعض .

قال المغيرة بن حنبل التميمي :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وإلى هذا التأويل ذهب سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح ، ورواه سفيان بن سعد بن أبي وقاص ، وقد روى عن سفيان أيضاً وجه آخر ، ذكره اسحاق بن راهويه أى يستغنى به عما سواه من الأحاديث وإلى هذا التأويل ذهب البخارى محمد بن اسماعيل لإتباعه الترجمة بقوله تعالى ، (أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم)^(١) والمراد الاستغناء بالقرآن عن علم أخبار الأمم ، له أهل التأويل .

وقيل إن معنى يتغنى به يتحزن به ، أى يظهر على قارعه الحزن الذى هو ضد السرور عند قرأته وتلاوته ، وليس من الغنى لأنه لو كان من الغنى لقال : يتغانى ولم يقل يتغنى به ، وذهب إلى هذا جماعة من العلماء : منهم الإمام أبو محمد بن حبان البستي ، واحتجوا بما رواه مظرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وأصدره أزيز كأزيز الرجل من البكاء . الأزيز بزايين : صوت الرعد وغيلان القدر . قالوا : ففى هذا الخبر بيان واضح على أن المراد بالحديث التحزن ، وعضدوا هذا أيضاً ، ارواه الأئمة عن عبد الله قال : قال لى النبي صلى الله عليه وسلم : « اقرأ على » ، فارت عليه سورة النساء حتى لما بلغت (فكيف إذا جئنا من

كل أمة بشهيد وجنتاك على هؤلاء شهداء (١) فنظرت إليه فإذا عينه
تدمعان ، فهذه أربعة تأويلات ليس فيها ما يدل على القراءة بالألحان
والترجيع فيها .

وقال أبو سعيد بن الأعرابي في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من
لم يتغن بالقرآن » قال : كانت العرب تولع بالغناء والشيد في أكثر أقوالها ،
فلما نزل القرآن أحبوا أن يكون القرآن هجيراً لمكان الغناء فقال : « ليس منا
من لم يتغن بالقرآن »

التأويل الخامس : ما تأوله من استدله على الترجيع والتطريب فذكر
صهر بن شبة قال ذكرت لأبي عاصم النبيل تأويل ابن عيينة في قوله : يتغن
يستغنى ، فقال : لم يصنع ابن عيينة شيئاً .

وسئل الشافعي عن تأويل ابن عيينة فقال : نحن أعلم بهذا ، لو أراد النبي
صلى الله عليه وسلم الاستغناء لقال : من لم يستغن ، ولكن لما قال : « يتغن »
هلينا أنه أراد التغنى . قال الطبري : المعروف عندنا في كلام العرب أن التغنى
إنما هو الغناء الذي هو حسن الصوت بالترجيع .

وقال الشاعر :

تغن بالشعر مهما كنت قائله إن الغناء لهذا الشعر مضمار

قال : وأما ادعاء الزاعم أن تغنيت بمعنى استغنيت فليس في كلام
العرب وأشعارها ، ولا نعلم أحداً من أهل العلم قاله ، وأما احتجاجه بقول
الاعشى :

وكنتم امرأ ترمناً بالعراق خفيت المتاخ طويل التغن

وزعم أنه أراد الاستغناء فإنه غلط منه وإنما غنى الأعرابي في هذا الموضع
الإقامة من قول العرب : غنى فلان بمكان كذا أى أمام ، ومنه قوله تعالى :
(كان لم يغنوا فيها) ^(١) وأما استشهاده بقوله :

ونحن إذا متنا أشد تغانيا

فإنه إغفال منه ، وذلك أن التغاني تفاعل من نفسين إذا استغنى كل واحد
منهما عن صاحبه كما يقال تضارب الرجلان إذا ضرب كل واحد منهما
صاحبه ومن قال هذا في فعل الاثنين لم يجوز أن يقول مثله في الواحد غير
جائز أن يقال . تغاني زيد وتضارب عمرو ، وكذلك غير جائز أن يقال أنغنى
منى استغنى .

قلت : ما ادعاه الطبري من أنه لم يرد في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ،
فقد ذكره الجوهري كما ذكرنا ، وذكره الهروي أيضاً . وأما قوله : إن
صيغة فاعل إنما تكون من اثنين فقد جاءت من واحد في مواضع كثيرة :
منها قول ابن عمر : وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، وتقول العرب :
طارقت للفعل وعاقبت اللص ودأويت الليل ، وهو كثير ، فيكون
تغاني منها .

وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام . « يتغن ، الغناء والاستغناء أولى
فليس حمله على أحدهما بأولى من الآخر ، بل حمله على الاستغناء أولى ،
لأنه يمكن لنا تأويل غيره . لأنه مروي عن صحابي كبير كما ذكر سفيان .

وقد قال ابن وهب في حق سفيان . ما رأيت أعلم بتأويل الأحاديث
من سفيان بن عيينة ، ومعلوم أنه رأى الشافعي وعاصره .

وتأويل سادس : وهو ما جاء من الزيادة في صحيح مسلم عن أبي هريرة
أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما أذن الله لشيء إلا أنه لنبي
حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يمجهر به » .

قال الطبري : ولو كان كما قال ابن عيينة لم يكن لذكر حسن الصوت
والجهر به معنى قلنا : قوله يمجهر به لا يخلو أن يكون من قول النبي صلى الله
عليه وسلم أو من قول أبي هريرة أو غيره . فإن كان الأول وفيه بعد فهو دليل
على عدم التطريب والترجيح لأنه لم يقل : يطرب به . وإنما قال : يمجهر به
أى يسمع نفسه ومن يليه ، بدليل قوله عليه السلام الذى سمعته وقد رفع
صوته بالتهليل : « يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لستم تدعون أصم
ولا غافلاً الحديث وسيأتى كذلك إن كان من صحابى أو غيره فلا حجة فيه
على ما راموه .

وقد اختار هذا التأويل بعض علمائنا فقال : وهذا أشبه لأن العرب
تسمى كل من رفع صوته ووالى به غانيا ، وفعله ذلك غناء وإن لم يلاحظه
بتلحين الغناء ، قال : وعلى هذا فسر الصحابى وهو أعلم بالمقال وأقعد بالحال .

وقد احتج أبو الحسن بن بطلال لمذهب الشافعى فقال . وقد رفع الإشكال
في هذه المسألة ما رواه ابن أبى شيبة ، قال : حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا
موسى بن على بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « تعلموا القرآن وغموا به واكتبوه فوالذى نفسى بيده هو أشد
تفصيلاً من الخاض من العقل ^(١) » ، قال علماءنا : وهذا الحديث وإن صح سند
فيرده ما يعلم على القطع والثبت من أن قراءة القرآن تلقيناً متواترة عن كافة
الشايع جيلاً فجيلاً إلى العصر الكريم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه الامام أحمد في مسنده و الفتح الكبير ٢ - ٣١ .

وليس فيها ثلثين ولا تطريب ، مع كثرة المتعمقين في مخارج الحروف وفي المد والإدغام والإظهار وغير ذلك من كيفية القراءات . ثم إن في الترجيع والتطريب همز ما ليس بهموز ومد ما ليس بمدود ، فترجع الآلاف الواحدة ألفات والواو الواحدة واوات والشيبة^(١) الواحدة شبهات فيؤدى ذلك إلى زيادة في القرآن وذلك ممنوع . وإن وافق ذلك موضع نبر وهمز صيروها نبرات وهمزات . والنبرة حينما وقعت من الحروف فإنما هي همزة واحدة لا غير ، إما ممدودة وإما مقصورة .

فإن قيل : قد روى عبد الله بن مغفل قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير له سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته ، وذكره البخاري ، وقال في صفة الترجيع : آه آه ثلاث مرات .

فلما : ذلك محمول على إشباع المد في موضعه ، ويحتمل أن يكون حكاية صوته عند هز الراحلة كما يعترى رافع صوته إذا كان راكباً من انضغاط صوته وتقطيعه لأجل هز المركوب ، وإذا احتمل هذا فلا حجة فيه . وقد خرج أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الحافظ من حديث قتادة عن عبد الرحمن ابن أبي بكر عن أبيه قال : كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم المد ليس فيها ترجيع . وروى ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الأذان سهل سمح فإذا كان أذانك سمحاً سهلاً وإلا فلا تؤذن ، أخرجه الدارقطني في سننه . فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد منع ذلك في الأذان فأحرى ألا يجوزه في القرآن الذي حفظه الرحمن . فقال وقوله

(١) لعل أصل العبارة — والشرين الواحدة شينات . أو والشدة الواحدة

الحق : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ^(١)) . وقال تعالى : (لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) ^(٢) .

قلت : وهذا الخلاف إنما هو عالم يفهم معنى القرآن بتريد الأصوات
وكثرة الترجمات ، فإن زاد الأمر على ذلك حتى لا يفهم معناه ، فذلك حرام
باتفاق كما يفعل القراء بالديار المصرية الذين يقرءون أمام الملوك والجنائز ،
ويأخذون على ذلك الأجور والجوائز ، صل سمعهم وخاب عملهم ، فيستحلون
بذلك تغيير كتاب الله ، ويهونون على أنفسهم الاجترار على الله بأن يزيدوا
في تنزيله ما ليس فيه ، جهلا بدينهم ومروفاً على سنة نبيهم . ورفضاً لسير
الصالحين فيه من سلفهم ، ونزوعاً إلى ما يزين لهم الشيطان من أعمالهم ، وهم
يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، فهم في غيهم يرددون ، وبكتاب الله يتلاعبون
فإننا لله وإنا إليه راجعون ، لكن قد أخبر الصادق أن ذلك يكون فكان كما
أخبر صلى الله عليه وسلم .

ذكر الإمام الحافظ أبو الحسين رزين وأبو عبد الله الترمذي الحكيم
في فوائد الأصول من حديث حذيفة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق
ولحون أهل الكتابين وسيجيء بعدى قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء
والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم » .
اللحون .. جمع لحن وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسينه بالقراءة والشعر
والغناء .

(١) الحجر (٩) .

(٢) فصلت (٤٢) .

وأخرج ابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم ، من حديث فضالة
ابن عبيد مرفوعاً : لله أشد أذنأ - أى استماعاً (للرجل) الحسن الصوت
بالقرآن ، من صاحب القينة ، إلى قينته . والقينة المغنية ، وقاله عمر
ابن شبة : ذكرت لأبي عاصم النبيل تفسير ابن عيينة فقال : لم يصنع شيئاً .

حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير ، قال : كان داوود عليه
السلام يتغنى - يعنى : حين يقرأ ، وييكى وييكى . وعن ابن عباس : أن
داوود كان يقرأ الزبور سبعين لحنأ ، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم ،
وكان إذا أراد أن ييكى نفسه لم تبق دابة في بر ولا بحر إلا أنصتت له ،
واستمعت . وبكت . وبالحملة : فليس ما فسرهُ سفيان بن عيينة بمدفوع
وإن كانت ظواهر الأخبار ترجح أن المراد : تحسين الصوت ، ويؤيده قوله :
يجهر به ، ويمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة ، وهو أنه يحسن به
صوته جاهرأ به ، مترنماً على طريق التحزن ، مستغنياً به عن غيره من
الأخبار طالبأ به غنى النفس ، راجياً غنى اليد .

ولاشك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم ، لأن للتطريب تأثيرأ
في رقة القلب وإجراء الدموع وذلك سبب للارقة ، وإثارة الخشية ، وإقبال
النفوس على استماعه ، وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان
أما تحسين الصوت ، وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فيه .

وقد حكى القاضى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان
وحكاه أبو الطيب الطبرى وابن حمدان الحنبلى عن جماعة من أهل العلم ،
وحكى ابن بطلال والقاضى عياض ، والقرطبى - من المالكية ، والماوردى ،
والبندنجى ، والغزالى - من الشافعية ، وصاحب الذخيرة - من الحنفية :
السكرامة ، واختاره أبو يعلى ، وابن عقيل - من الحنابلة ، وحكى ابن بطلال
عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز ، وهو المنصوص للشافعى ، ونقله

الطحاوي عن الحنفية ، وقال الثوري عن الشافعية في الإبانة : يجوز ، بل يستحب .

ومحل هذا الخلاف إذا لم يحتل شيء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير قال النووي في التبيان : أجمعوا على تحريمه ، وافظه : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ، ما لم يخرج عن حد القراءة بالتعطيل ، فإن خرج حتى زاد حرفاً أو أخفاه حرم ، قال : وأما القراءة بالالتحان فقد نص الشافعي في موضع على كراهتها وقال في موضع آخر : لا بأس بها ، فقال أصحابه ليس على اختلاف قولين ، بل على اختلاف حالين ، والبند يتبع ، وضاحب الأخيرة — من الحنفية : إن لم يفرط في التعطيل الذي يتشوش النظم استحب ، وإلا فلا . وقال الرافعي : إن أفرط في المد وفي إسباع الحركات حتى يتولد من الفتحة ألف ، أو من الضمة واو ، أو من الكسرة ياء ، أو يدغم في غير موضعه كره ، فإن لم يمتد إلى هذا الحد فلا كراهة .

وقال في زوائد الروضة : والصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور ، يفسق به القارئ ، ويأثم المستمع ، لأنه عدل به عن نهجه القويم ، قال : وهذا مراد الشافعي بالكرهية ، وأغرب الرافعي فحكى عن أمالي السرخسي : أنه لا يضر التعطيل مطلقاً ، وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة ، وهذا شذوذ لا يرجح عليه ، والذي تحصل من الأدلة : أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب ، فإن لم يكن حسناً فليحسنه ما استطاع ، كما قال ابن أبي ملكية : أحد رواة الحديث . وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح .

ومن جملة تحسينه : أن يراعى فيه قوانين النظم ، فإن الحسن الصوت يزاد حسناً بذلك ، وإن لم يخرج عنها أثر ذلك في تحسينه . وغير الحسن ربما

انهمج بمراءعاتها ، مالم يخرج عن شرط الاداء المعتبر عند أهل الفن ، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الاداء ، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالانغام ، لأن الغالب على من راعى الانغام أن لا يراعى الاداء ، فإن وجد من يراعيهما معاً فلا شك أنه أرجح من غيره ، لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ، ويحتمل الممنوع من حرم الاداء .

وقد ابتدع قوم في القرآن أصوات الغناء الجامعة للتطريب الذي لا ينفك عن المد في غير موضعه ، وزيادته فيه بما لا يجيزه الأئمة ، وغير ذلك مما عمت به البلوى . قيل : وأول ما غنى به من القرآن قوله تعالى : (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ^(١)) ، نقلوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر :

أما القطة فإني لست أنعتها نعتا يوافق عندي بهض ما فيها

وقد قال عليه السلام في هؤلاء : مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم ^(٢) .

(١) المكهف (٧٩)

(٢) هذا آخر حديث ذكره الحافظ أبو الحسين رزين ، وأبو عبد الله الترمذي في نوادر الأصول من حديث حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اقرءوا القرآن بليحون العرب وأصواتها . وإياكم وليحون أهل الفسق ، وليحون أهل الكتابين ، وسيجيء بعدى قوم يرجعون القرآن ترجيع الغناء والنوح ، لا يجاوز حناجرهم ... » انظر القرطبي ص ٨ ط الشعب - لطائف الإشارات القسطلاني (٢١٤/١) .

مراتب القراءة

ومراتب القراءة أربعة :

١ - التحقيق .

٢ - الحذر .

٣ - التدوير .

٤ - الترتيل .

أما التحقيق :

فهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه ، ومعناه المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه . فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه . والوصول إلى نهاية شأنه ، وهو عندم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد ، ونجقيق الهمز ، وإتمام الحركات ، واعتماد الإظهار والتشديدات ، ونوفية الغنات ، وتفكيك الحروف ، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف ، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان بحرك ولا إدغامه فالتحقيق يكون لرياضة اللسان وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل ، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات كما روينا عن حمزة الذي هو إمام المحققين أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك :

أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قعطط وما كان فوق البياض فهو برص وما كان فوق القراءة فليس بقراءة . وهو نوع من الترتيل

وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق ، هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصمهاني عنه وقيية عن الكسائي والأعشى عن أبي بكر وبعض طرق الأثنائي عن حفص وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان ثم قال :

قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري التحقيق ، وقرأ هو على محمد بن أحمد المعدل التحقيق ، وقرأ على علي بن شجاع التحقيق ، وقرأ على الشاطبى التحقيق ، وقرأ على بن هزيل التحقيق ، وقرأ على أبي داود التحقيق ، وقرأ على عمرو الداني التحقيق ، وقرأ على فارس بن أحمد التحقيق ، وقرأ على عمرو بن عراك التحقيق ، وقرأ على حمدان بن عوف التحقيق ، وقرأ على إسماعيل النحاس التحقيق ، وقرأ على الأزرق التحقيق ، وقرأ على ورش التحقيق ، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق ، قال وأخبرني نافع أنه قرأ على الخسة التحقيق ، وأخبره الخسة أنهم قرؤوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة التحقيق ، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي ابن كعب التحقيق ، قال وأخبرني أبي أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم التحقيق ، قال وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم على التحقيق ، قال الحافظ أبو عمرو الداني هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد . وقال في كتاب التجريد بعد إسناده هذا الحديث : هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة التحقيق من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين ، ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق ، وتعلم الإنقان والتجويد ، لانهال سنده ، وعدالة نقلته ، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه . وقال بعد إيراد له في جامع البيان هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من

هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد . والخسة الذين أشار إليهم نافع م : أبو جعفر
يزيد بن القعقاع ، ويزيد بن رومان ، وشيبة بن نصاح ، وعبد الرحمن بن هرمز
الأعرج ، ومسلم بن جندب . كما ساهم محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع .

الحدر :

وأما الحدر : فهو مصدر من حدر بالفتح يحدر بالضم إذا أسرع فهو من
الحدور الذي هو الهبوط . لأن الإسراع من لازمه بخلاف الععود فهو عديم
عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس
والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية ،
ووردت به القراءة مع إثبات الوصل ، وإقامة الأعراب ومراعاة تقويم اللفظ
وتمكن الحروف . وهو عديم ضد التحقيق فالحدر يكون لتكثير الحسنات
في القراءة ، وحوز فضيلة التلاوة ، وليحترز فيه عن بتر حروف المد ،
وذهاب صوت الغنة ، واختلاس أكثر الحركات ، وعن التفريط إلى غاية
لا تصح بها القراءة ، ولا توصف بها التلاوة ، ولا يخرج عن حد الترخيل .
ففي صحيح البخاري : أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود رضى الله عنه فقال : قرأت
المفصل الليلة في ركعة فقال : هذا كذب الشعر ، الحديث . قلت وهذا النوع
وهو الحدر : مذهب ابن كثير وأب جعفر وسائر من قصر المنفصل كإبي عمرو
وبعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكالولي عن حفص
وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام .

وأما التدوير :

فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر . وهو الذي ورد
عن أكثر الأئمة عن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع وهو مذهب
سائر القراء وصح عن جميع الأئمة — وهو المختار عند أكثر أهل الأداء .

قال ابن مسعود رضى الله عنه . لا تنثروه - يعنى القرآن - نثر الدقل ولا تهذوه هذ الشعر . الحديث سيأتى بتمامه .

الترتيل :

وأما الترتيل فهو مصدر من رتل فلان كلامه إذا اتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة وهو الذى نزل به القرآن .

قال الله تعالى : (ورتلناه ترتيلاً)^(١) روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل ، أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه .

وفد أمر الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى : (ورتل القرآن ترتيلاً)^(٢) قال ابن عباس : بينه ، وقال مجاهد : تأن فيه ، وقال الضحاك : انبذه حرفاً حرفاً . يقول تعالى : تلبث فى قراءته وتتمل فيها . وأفضل الحرف من الحرف الذى بعده . ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكد به بالمصدر إهتماماً به وتعظيماً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه . وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يقرأ فى جامع الترمذى وغيره عن يعلى ابن مالك أنه سأل أم سلمة رضى الله عنها عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هى تنمت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً .

قالت عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها . وعن أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم . قام بآية يرددها حتى أصبح (إن تعذبهم فإنهم

(٢) المزمل (٤)

(١) الفرقان (٣٢)

عبادك) (١) رواه النسائي وابن ماجه ، وفي صحيح البخارى عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كانت مملأ ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم . فالتحقيق داخل في الترتيل كما قدمنا والله أعلم .

وقد اختلف في الأفضل ، هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة ؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل واحتجوا بحديث ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة . والحسنة بئس أمثالها . الحديث » رواه الترمذى وصححه ورواه غيره : بكل حرف عشر حسنات ، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة . والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه ، والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه .

وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم . وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد . فقال : الذي قرأ البقرة وحدهما أفضل ، ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم : نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً .

وزوى عن محمد بن كعب القرظي رحمه الله عليه أنه كان يقول : لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح (إذا زلزلت الأرض ، والقارعة) لا أزيد عليهما

وأتروا فيهما وأنتمكر أحب إلى من أن أهد القرآن هذا أو قال : أنثره
نثراً . وأحسن بعض أئمتنا رحمه الله فقال : إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر
أجل وأرفع قدراً وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً . فالأول كن تصدق
بجمهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً . والثاني كن تصدق بعدد
كثير من الدراهم أو أعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله : واعلم أن الترتيل مستحب
للمجرد التدبر فإن المعجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في
القراءة الترتيل والتؤدة لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام وأشد تأثيراً
في القلب من الهذمة والاستعجال ، وفرق بعضهم بين الترتيل والتحقيق .
إن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتدبر . والترتيل يكون للتدبر والتفكير
والاستنباط . فكل تحقيق ترتيل وليس كل ترتيل تحقيقاً .

وهاء عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى (ورتل القرآن
ترتيلاً)^(١) فقال : الترتيل تهويد الحروف ومعرفة الوقوف^(٢) .

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن

قد علمت أن الحديث القدسي لفظه ومعناه من عند الله سبحانه وتعالى ،
عند الكثير من العلماء ، ولما كان القرآن الكريم كذلك لفظه ومعناه من
الله عز وجل ، كان لابد من بيان الفرق بينهما حتى يتضح الأمر ولا يشكل
على مشتبهِه ، وإليك بعض هذه الفروق .

الفرق الأول :

القرآن الكريم لا يكون إلا بوحي جلي بأن ينزل به جبريل عليه السلام
على النبي صلى الله عليه وسلم بقظة فلا شيء من القرآن يوحى إليه بإلهام
أو منام .

وأما ما رواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك رضى الله عنه من قوله :
« بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا إذ غفا إغفاءة ثم رفع رأسه
مبتسماً فقلنا ما أحضرك يا رسول الله ؟ فقال : أنزل على آتفا سورة فقرأ
سورة الكوثر ، ما يوم أن سورة الكوثر نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام فهو في واقع الأمر ليس كذلك لأن هذه الإغفاءة ليست إغفاءة
نوم ، بل هي الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الملك عليه من شدة الوحي ،
ولا يرى الجالس معه سوى مظاهر ذلك عليه من ثقل جسم وتصيب هرق
وشبه إغفاءة ونوم .

والحديث القدسي يجوز كما علمت أن يوحى بوحي جلي أو بوحي

خفي .

الفرق الثاني :

القرآن الكريم مسجود للإله والجن (قل لن اجتمعن الإنس والجن

على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً^(١) متحدى بأقصر سورة منه .

(وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين)^(٢) محفوظ من التغيير والتبديل بحفظ الله تعالى له (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(٣) والحديث القدسي في جميع ذلك ليس كذلك .

الفرق الثالث :

• أن القرآن الكريم يتعبد بتلاوته بفهم وغير فهم فيثاب قارئه على كل حرف منه بعشر حسنات . والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق الرابع :

القرآن الكريم يحرم روايته بالمعنى والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق الخامس :

القرآن الكريم يحرم على المحدث مسه ويحرم على الجنب تلاوته ومسّه ، والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق السادس :

القرآن الكريم نقل إلينا بطريق التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أما الحديث القدسي فقد روى آحاداً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) البقرة (٢٢)

(١) الإسراء (٨٨)

(٢) الحجر (٩)

الفرق السابع :

القرآن الكريم يحرم بيعه عند الإمام أحمد رضى الله عنه وبكره عند الإمام الشافعى رضى الله عنه ، والحديث القدسى ليس كذلك .

الفرق الثامن :

القرآن الكريم يتعين فى الصلاة ، ولا تصح للقادر عليه إلأيه ، والحديث القدسى ليس كذلك .

الفرق التاسع :

أن جاحد القرآن يكفر ، بخلاف الحديث القدسى .

الفرق العاشر :

أن القرآن الكريم لفظه من الله تعالى ، . لاف الحديث القدسى فيجوز أن يكون اللفظ من النبي صلى الله عليه وسلم .

الفرق الحادى عشر :

أن القرآن الكريم قد حفظه الله تعالى من التغير والتبدل ، مصداقاً لقوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(١) .

الفرق الثانى عشر :

أن القرآن الكريم بعضه يسمى آية وسورة ، والأحاديث القدسية ليست كذلك^(٢) .

(١) سورة الحجر (٩)

(٢) راجع : الاتحافات السنية ، المنهج الحديث فى علوم القرآن ، شرح الأربعمين النووية لابن حجر الهيتمى .

تنزيلات القرآن الكريم

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاث نزلات :

(١) كان النزول الأول إلى الوح المحفوظ :

ودليله قول الله سبحانه: (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ)^(١) .

وكان هذا الوجود في اللوح بطريقة وفي وقت لا يعلمها إلا الله تعالى ، ومن أطلعه على غيبه . وكان جملة لا مفرقا ، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق ، ولا صارف عنه . ولأن أسرار تنجيم القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل تحققها في هذا النزول . وحكمة هذا النزول ، ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه ، وإقامته سجلا جامعا لكل ما قضى الله وقدر ، وكل ما كان وما يكون من عوالم الإيجاد والتكوين ، فهو شاهد ناطق ، ومظهر من أروع المظاهر ، الدالة على عظمة الله ، وعلمه وإرادته ، وحكمته ، وواسع سلطانه وقدرته .

ولاريب أن الإيمان به يقوى إيمان العبد بربه من هذه النواحي ، ويثبت الطمأنينة إلى نفسه ، والثقة بكل ما يظهره الله خلقه ، من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه ، وسائر أفضيته وشؤونه في عبادته ، كما يحمل الناس على السكون والرضا ، تحت سلطان القدر والفضاء ، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها وشرائها ، كما قال — جل شأنه — (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ، والله لا يحب كل مختال فخور)^(٢) . وللايمان بالوحد وبالكتابة فيه أثر صالح في استقامة المؤمن على الجادة ، وتفانيه في طاعة الله ومراضيه ، وبعده عن مساخطه

ومعاصيه ، لا احتفاهم أنها مسطورة عند الله في لوحه ، مسجلة لديه في كتابه
كما قال - جل ذكره - (وكل صغير وكبير مستطر)^(١) .

(ب) النزول الثاني للقرآن :

كان هذا النزول إلى بيت العزة في السماء الدنيا ، والدليل عليه قوله
سبحانه في سورة الدخان (إنا أنزلناه في ليلة مباركة)^(٢) . وفي سورة
القدر (إنا أنزلناه في ليلة القدر)^(٣) . وفي سورة البقرة (شهر رمضان الذي
أنزل فيه القرآن)^(٤) .

دللت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة ، توصف
بأنها مباركة أخذاً من آية الدخان ، وتسمى ليلة القدر أخذاً من آية سورة
القدر ، وهي من ليالي شهر رمضان أخذاً من آية البقرة . وإنما قلنا ذلك
جماً بين هذه النصوص في العمل بها ، ودفعاً للتعارض فيما بينها ، ومعلوم
بالادلة القاطنة - كما يأتي - أن القرآن أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم
مفرقاً لا في ليلة واحدة ، بل في مدى سنين عدداً ، فتعين أن يكون هذا
النزول الذي نوهت به هذه الآيات الثلاث نزولاً آخر غير النزول على النبي
صلى الله عليه وسلم ، وقد جاءت الأخبار الصحيحة مبيحة لمكان هذا النزول
وأنه في بيت العزة من السماء الدنيا ، كما تدل الروايات الآتية .

١ - أخرج الحاكم بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال :
« فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل
ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم » .

٢ - وأخرج الدسوقي والحاكم والبيهقي من طريق داود بن أبي هند

(١) القدر (٥٣)	(٢) الدخان (٢)
(٣) القدر (١)	(٤) البقرة (١٨٥)

عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : « أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة ، ثم قرأ (ولا ياتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً)^(١) ، (وقرآننا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً)^(٢) .

٣ — وأخرج الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ، وكان بمواقع النجوم ، وكان الله ينزله على رسوله صلى الله عليه وسلم بعضه في إثر بعض ، .

٤ — وأخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أنه سأله عطية ابن الأسود فقال : أوقع في قلبي الشك قوله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)^(٣) . وقوله : (إنا أنزلناه في ليلة القدر)^(٤) . وهذا أنزل في شوال ، وفي ذى القعدة ، وفي ذى الحجة ، وفي المحرم ، وصفر ، وشهر ربيع فقال ابن عباس : « إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام ، . قال أبوشامة رسلاً أى رفقاً . وعلى مواقع النجوم أى على مثل مساقطها . يريد أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم مفرقا ، يتلو بعضه بعضاً على تودة ورفق .

هذه أحاديث أربعة من جملة أحاديث ذكرت في هذا الباب ، وكلها صحيحة كما قال السيوطي ، وهي أحاديث موقوفة على ابن عباس ، غير أن

(٢) الإسراء (١٠٦)

(٤) القدر (١)

(١) الفرقان (٣٣)

(٢) البقرة (١٨٥)

لها حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لما هو مقرر من أن قول الصحابي عمالاً مجال للرأى فيه ولم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، حكمه حكم المرفوع ، ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم ، وابن عباس لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات فثبت الاحتجاج بها .

وكان هذا القول جملة واحدة في ليلة واحدة هي ليلة القدر كما علمت ، لأنه المتبادر من نصوص الآيات الثلاث السابقة ، وللتنصيص على ذلك في الأحاديث التي عرضناها عليك بل ذكر السيوطي أن القرطبي نقل حكاية الإجماع على نزول القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا .

وهناك قول ثان ينزل القرآن إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة ، أو ثلاث وعشرين ، أو خمس وعشرين ينزل في كل ليلة قدر منها يفدر الله إنزاله في كل السنة ، ثم ينزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة على النبي صلى الله عليه وسلم .

وثمة قول ثالث : أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر ، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأزمان على النبي صلى الله عليه وسلم . وكان صاحب هذا القول ينفي النزول جملة إلى بيت العزة في ليلة القدر .

وذكروا قولاً رابعاً أيضاً هو أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نجمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة .

ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بمعول عن التحقيق ، وهي مجعولة بالأدلة التي سقناها بين يديك تأييداً للقول الأول .

والحكمة في هذا النزول . على ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي شامة .
هي تفخيم أمره - أي القرآن - وأمر من نزل عليه ، بإعلام سكان السماوات
السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم ، وبإزالة
مرتين ، مرة جملة ومرة مفرداً بخلاف الكتب السابقة فقد كانت تنزل جملة
مرة واحدة .

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا إلهاباً لشوق النبي صلى الله عليه
وسلم إليه على حد قول القائل :

وأعظم ما يكون الشوق يوماً إذا دنت الخيام من الخيام

أقول : رقى تعدد النزول وأماكنه ، مرة في الأوح ، وأخرى في بيت
العمرة ، وثالثة على قلب النبي صلى الله عليه وسلم : في ذلك التعدد مبالغة في
نفي الشك عن القرآن وزيادة الإيمان به ، وباعث على الثقة فيه ، لأن الكلام
إذا سجل في سجلات متعددة ، وصحت له وجودات كثيرة ، كان ذلك أنفي
للريب عنه وأدعى إلى تسليم ثبوته ، وأدنى إلى وفرة الإيقان به ، مما لو سجل
في سجل واحد ، أو كان له وجود واحد .

(ج) النزول الثالث للقرآن :

هذا هو واسطة عقد التنزلات ، لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شاع النور
على العالم ، ووصلت هداية الله إلى الخلق ، وكان هذا النزول بوساطة أمين
الوحي جبريل يهبط به على قلب النبي صلى الله عليه وسلم ، ودليله قول الله
تعالى في سورة الشعراء مخاطباً لرسوله عليه الصلاة والسلام : (نزل به الروح
الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين) (١) .

كيفية أخذ جبريل للقرآن . وعمن أخذ :

هذا من أنباء النبي فلا يطمئن الإنسان إلى رأى فيه إلا إن ورد دليل صحيح عن المعصوم ، وكل ما عثرنا عليه أقوال مشهورة هنا وهناك ، نجمعها لك فيما يأتي مع إنباء رأينا في كل منها :

أولها : قال الطيبي : ولعل نزول القرآن على الملك أن يتلقفه تلقفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ ، فيزل به على النبي صلى الله عليه وسلم فيلقيه إليه ، اهـ .

وأنت خير بأن كلمة (لعل) هنا لا تشفى غليلاً - ولا تهدينا إلى المقصود سبيلاً ، ولا نستطيع أن نأخذ منها دليلاً .

ثانيها : حكى الماوردي أن الحفظة نحمت القرآن على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نحمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة اهـ . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الحفظة - ربما عشرين . ولكفا لا نعرف لصاحب هذا الرأى دليلاً ولا شبه دليل .

ثالثها : قال البيهقي في معنى قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر)^(١) يريد - والله أعلم - إنا أسمعنا الملك وأفهمناه إياه وأنزلناه بما سمع ، اهـ . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الله سمعاً ، وذلك فيما أرى أمثل الأقوال من ناحية أخذ جبريل عن الله لا من ناحية تأويل النزول في الآية بافتداء النزول ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من حديث الثوراني بن سمعان مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من صوت الله ، فإذا سمع أهل السماء صمقوا وخروا سجداً ويكون أولهم يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بوحيه بما أراد ، فينتهي به إلى

الملائكة فكلما مر بسما سألهم أهلهما ماذا قال ربنا ؟ قال الحق ، فينتهي به حيث أمر . .

وأيا ما تسكن هذه الأقوال ، فإن هذا الموضوع لا يتعلق به كبير غرض مادامنا نقطع بأن مرجع التنزيل هو الله تعالى وحده .

مالذي نزل به جبريل :

ولنعلم في هذا المقام ، أن الذي نزل به جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم هو القرآن باعتبار أنه الألفاظ الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده ، لا دخل لجبريل ولا لمحمد في إنشائها وترتيبها ، بل الذي رتبها أولا هو الله سبحانه وتعالى ، ولذلك تنسب له دون سواه ، وإن نطق بها جبريل ومحمد ، وملايين الخلق من بعد جبريل ومحمد ، من لدن نزول القرآن إلى يوم الساعة .

ولذلك كما ينسب الكلام البشري إلى من أنشأه ورتبه في نفسه أولا دون غيره ، ولو نطق به آلاف الخلائق ، في آلاف الأيام والسنين إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين .

فالله - جلت حكمته - هو الذي أبرز القرآن وكتاباته مرتبة على وفق ترتيب كلماته النفسية لأجل التفهيم والتفهيم ، كما نبرز نحن كلامنا اللفظي على وفق كلامنا النفسي لأجل التفهيم والتفهيم ، ولا ينسب الكلام بحال إلا إلى من رتبته في نفسه أولا دون من اقتصر على حكايته وقراءته ، ولذلك لا يجوز إضافة القرآن على سبيل الإنشاء إلى جبريل أو محمد ولا لغير جبريل ومحمد ، كما لا يجوز نسبة كلام أنشأه شخص ورتبه في نفسه أولا إلى شخص آخر حكاك وقرأه حين اطلع عليه أو سمعه .

وقد أتم بعض الناس فزعهم أن جبريل كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بمعاني القرآن، والرسول يعبر عنها بلغة العرب، وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحى إليه المعنى فقط، وكلاهما قول باطل أثيم، مصادم لمعرج الكتاب والسنة والإجماع، ولا يساوى قيمة المداد الذى يكتب به.

وعقيدتنا أنه ممدوس على المسلمين في كتبهم. وإلا فكيف يكون القرآن حينئذ معجراً، واللفظ لمحمد أو جبريل؟

ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس لله؟ مع أن الله يقول: (حتى يسمع كلام الله) (١)، إلى غير ذلك مما يطول بنا تفصيله.

والحق أنه ليس لجبريل في هذا القرآن سوى حكايته للرسول وإيحاؤه إليه، وليس للرسول صلى الله عليه وسلم في هذا القرآن سوى وعيه وحفظه ثم حكايته وتبليغه، ثم بيانه وتفسيره، ثم تطبيقه وتنفيذه.

نقرأ في القرآن نفسه أنه ليس من إنشاء جبريل ولا محمد ﷺ نحو: (وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم) (٢)، ونحو: (وإذا لم تأتكم بآية قالوا لولا أجديتها. قل إنما أتبع ما يوحى إلى من ربي) (٣). ونحو: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله. قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى أن أتبع إلا ما يوحى إلى منى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم) (٤). ونحو: (ولو تهول علينا بعض الأكاويل - لاخذنا منه باليمين، ثم لقطعنا منه الوتين. فما منكم من أحد عنه حاجزين) (٥).

(٢) النمل (٦)

(١) التوبة (٦)

(٤) يونس (٥)

(٣) الأعراف (٢٠٦)

(٥) الحاقة (٤١-٤٧)

ثم إن ما ذكرناه هو تحقيق ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن ، وإن كان قد نزل عليه أيضاً غير القرآن ، نقل السيوطى عن الجوينى أنه قال : كلام الله المنزل قسمان : (قسم) قال الله لجبريل : قل للنبي الذى أنت مرسل إليه : إن الله يقول افعل كذا وكذا ، وأمر بكذا وكذا ، نفهم جبريل ما قاله ربه ، ثم نزل على ذلك للنبي ، وقال له ما قاله ربه ، ولم تكن العبارة تلك العبارة ، كما يقول الملك لمن يثق به . قل لفلان يقول لك الملك : اجتهد فى الخدمة ، واجمع جندك للقتال ، فإن قال الرسول يقول لك الملك ، لاتمأون فى خدمتى ، ولا تترك الجند يتفرق ، وحثهم على المقاتلة ، لا يسب إلى كذب ولا تقصير فى أداء الرسالة (وقسم) آخر قال الله لجبريل . اقرأ على النبي هذا الكتاب ، ونزل به جبريل من عند الله من غير تغيير ، كما يكتب الملك كتاباً ويسلمه إلى أمين ، ويقول اقرأه على فلان ، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً ، اه . قال السيوطى بعد ذلك . قلت : القرآن هو القسم الثانى ، والقسم الأول هو السنة هناورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى لأن جبريل أداها بالمعنى ، ولم تجز القراءة بالمعنى ، لأن جبريل أدى القرآن باللفظ ، ولم يبع له أدائه بالمعنى ، والسر فى ذلك أن المقصود منه التمسك بلفظه والاعجاز به ، فلا يقدر أحد أن يأتى بلفظ يقوم مقامه ، وأن تحت كل حرف منه معان لا يحاط بها كثرة ، فلا يقدر أحد أن يأتى بدله بما يشتمل عليه ، والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين : قسم يروونه بلفظه الموحى به ، وقسم يروونه بالمعنى ، ولو جعل كله مما يروى باللفظ لاشق عليهم ذلك ، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف اه .

أقول : هذا كلام نقيض ، بيد أنه لا دليل أمامنا على أن جبريل كان يتصرف فى الألفاظ الموحاة إليه فى غير القرآن ، وما ذكره الجوينى فهو احتمال عقلى لا يمكن فى هذا الباب .

ثم إن هذا التقسيم خلا من قدم ثالث في الكتاب والسنة ، وهو الحديث القدسي الذي قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حاكياً عن الله تعالى ، فهو كلام الله تعالى أيضاً ، غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه ، والله تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه المنزل معجزاً وغير معجز ، لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الآنف ، من إقامة حجة للرسول وللدين الحق بكلام الله المعجز ، ومن التخفيف على الأمة بغير المعجز ، لأنه تصح روايته بالمعنى ، وقراءة الجنب وحمله له ومسه إياه ، إلى غير ذلك .

وصفة القول في هذا المقام أن القرآن أوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً ، وأن الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من الله على المشهور ، والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما أجهت فيه الرسول ، والألفاظ من الرسول صلى الله عليه وسلم . بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز والتعبد به ووجوب المحافظة على أدائه بألفظه ونحو ذلك ، وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص .

والحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوط بألفاظ القرآن ، فلو أبيع أدائه بالمعنى لذهب إعجازه ، وكان مظنة للتغيير والتبديل ، واختلاف الناس في أصل التشريع والتزويل . أما الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناط إعجاز ، ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى ، ولم يمنحهما تلك الخصائص والقداسية الممتازة التي منحها للقرآن الكريم ، تخفيفاً على الأمة ورعاية لمصالح الخلق في الحالين من منع ومنع (إن الله بالناس لرؤوف رحيم) (١) .

مدة هذا النزول :

وابتدأ هذا الإنزال من مبعثه عليه الصلاة والسلام وانتهى بقرب انتهاء حياته الشريفة ، وتقدر هذه المدة بعشرين أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين عاماً ، تبعاً للخلاف في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة بعد البعثة ، أكانت عشر سنين أم ثلاث عشرة أم خمس عشرة سنة . أما مدة إقامته بالمدينة فعشر سنين اتفاقاً . كذلك قال الصيوطي .

ولكن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى يذكر أن مدة مقامه صلى الله عليه وسلم بمكة اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة عشر يوماً من ١٧ رمضان سنة ٤١ من مولده الشريف إلى أول ربيع الأول سنة ٥٤ منه . أما مدة إقامته في المدينة بعد الهجرة فهي تسع سنوات وتسعة أشهر وتسعة أيام من أول ربيع الأول سنة ٥٤ من مولده إلى تاسع ذى الحجة سنة ٦٣ منه . ويوافق ذلك سنة عشر من الهجرة .

لكن هذا التحقيق لا يزال في حاجة إلى تحقيقات ثلاثة ، ذلك لأنه أهمل من حسابه هاكورة الوحى إليه صلى الله عليه وسلم عن طريق الرؤيا الصادقة ستة أشهر ، على حين أنها ثابتة في الصحيح . ثم جرى فيه على أن ابتداء نزول القرآن كان ليلة السابع عشر من رمضان وهى ليلة القدر على بعض الآراء غير أنه يخالف المشهور الذى تؤيده ، وهو أن ذلك في ليلة سبع وعشرين والله أعلم ^(١) .

(١) انظر مناهل العرفان (١/ ٣٦ : ٤٥)

نزول القرآن منجما والحكمة في ذلك

من خصائص القرآن الكريم ، أنه لم ينزل دفعة واحدة ، كما نزل سائر الكتب السماوية ، كما نزل الألواح العشرة على موسى عليه السلام ، وكما نزل الزبور على داود ، بل نزل منجما ومفرقا لحكم يعلمها المولى سبحانه وتعالى ، سنذكر بعضها فيما بعد .

وكان هذا التنجيم منار اعتراض المشركين كما حكى القرآن الكريم ، في قوله تعالى : (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به قلوبك وزفادك زريلا . ولا يأتونك بمثل إلا جشاك بالحق وأحسن تفسيراً)^(١) .

من حكم التنجيم :

وقد كان لنزول القرآن الكريم منجما حكم وأسرار كثيرة ، نذكر منها :

الحكمة الأولى :

ثبتت قلوب الأنبياء صلى الله عليه وسلم ، وتقوية قلوبهم ، وذلك من وجوه خمسة :

الوجه الأول : أن في تجديد الوحي وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سروراً يملأ قلب الرسول ، وغبطة تشرح صدره ، وكلاماً يتجدد عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية ، وتعهد مولاه إياه في كل نوبة من نوبات هذا النزول .

الوجه الثاني : أن في التنجيم تيسيراً عليه من الله في حفظه وفهمه ، ومعرفة أحكامه وحكمه ، وذلك مطمئن له على وعى ما يوحفظا إليه حفظاً وفهماً ، وأحكاماً وحكماً ، كما أن فيه تقوية لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله .

الوجه الثالث : أن في كل نوبة من نوبات هذا النزول المنجم معجزة جديدة غالباً ، حيث تعدهم كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نوب التنزيل ، فظهر عجزهم عن المعارضة ، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت . ولا شك أن المعجزة تشد أزره وترهف عزمه باعتبارها مؤيدة له ولحزبه ، خاذلة لأعدائه ولخصمه .

الوجه الرابع : أن في تأييد حقه ودحض باطل عدوه — المرة بعد الأخرى — تكراراً للذة فوزه وفلجه بالحق والصواب ، وشهوده لضعفاها الباطل في كل مهبط للوحي والكتاب — وإن كل ذلك إلا مشجع للنفس حقو للقب والفؤاد . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ، هو الفرق بين الشيء وأثره ، أو الملزوم ولازمه .

فالمعجزة من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له مطمئنة له ، ومثبتة لفؤاده بقطع النظر عن أثر انتصاره وهزيمة خصمه بها ، ثم إن هذا الأثر العظيم وحده مطمئن لقلبه الكريم ومثبت لفؤاده أيضاً ، أشبه شيء بالسلاح : وجوده في يد الإنسان مطمئن له ولو لم يستعمله في خصمه ثم انتصار الإنسان وهزيمة خصمه به إذا أعمله فيه مطمئن للفؤاد مريح للقلب مرة أخرى .

الوجه الخامس : تعده الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه بما يهون عليه هذه الشدائد . ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعددة ، فلا جرم كانت التسلية تحدث على الأحرى في مرات متكافئة فكما

أخرجهم خصمه ، سلاه ربه ، ونجى . تلك التسلية ثارة عن طريق قصص الأنبياء والمرسلين ، التي لها في القرآن عرض طويل ، وفيها يقول الله : (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك)^(١) .

وتارة نجى . التسلية عن طريق وعد الله لرسوله بالصبر والتأييد والحفظ ، كما في قوله سبحانه في سورة الطور : (واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا)^(٢) وقوله في سورة المائدة : (والله يمعنك من الناس)^(٣) ونحو ما في سورة الضحى وألم نشرح من الوعود الكريمة ، والعطايا العظيمة . وطورا تأتبه التسلية عن طريق إبعاد أعدائه وإنذارهم نحو قوله تعالى في سورة القمر (سيهرم الجمع ويولون الدبر)^(٤) وقوله سبحانه في سورة فصلت : (فإن أعرضوا فقل أذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود)^(٥) . وطورا آخر ترد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر نحو قوله جل شأنه في سورة الاحقاف : (فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل)^(٦) أو في صورة النهي عن التفرج عليهم ، والحزن منهم . نحو قول الله في سورة فاطر . (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون)^(٧) ونحو قوله سبحانه في خواتم سورة النحل : (واصبر وما صبرك إلا بأمر ربك ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون)^(٨) .

ومن موارد تسلية الله لرسوله أن يخوفه عن هواقب حزنه من كفر أعدائه نحو : (لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين)^(٩) في فاتحة سورة

- | | |
|------------------|------------------|
| (١) مزود (١٢٠) | (٢) الطور (٤٨) |
| (٣) المائدة (٦٧) | (٤) القمر (٤٥) |
| (٥) فصلت (١٣) | (٦) الاحقاف (٢٥) |
| (٧) فاطر (٨) | (٨) النحل (١٢٧) |
| (٩) الشعراء (٢) | |

الشعراء . ومنها أن يؤيسه منهم ليستريح ويتسلى ههنا فهو : (وإن كان كبير عليك لإعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سبلا في السماء غنائيمهم بآية . ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين إنما يستجيب الذين يسمعون والموق يبعثهم الله ثم إليه يرجعون)^(١) .

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة تحت قول الله في بيان الحكمة من تنجيم القرآن (كذلك لنثبت به فؤادك)^(٢) .

الحكمة الثانية :

التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علما وعملا ، وينضوى تحت هذا الإجمال أمور خمسة أيضا :

أولها : تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية ، وهي كما علمت كانت أمة أمية .

وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى السكاكين منهم على قدرتهم ، وكانت مشغلة بمصالحها المعاشية ، وبالدفاع عن دينها الجديد بالحديد والدم ، فلو نزل القرآن جملة واحدة لمجزوا عن حفظه ، فاقتضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرقا ليسهل عليهم حفظه ، ويتهيأ لهم استظهاره .

(١) الأنعام (٢٥ - ٢٦)

(٢) الفرقان (٢٢) .

ثانيها : تسهيل فهمه عليهم كذلك ، مثل ما سبق في توجيه التفسير في حفظه .

ثالثها : التمهيد لكمال تعليمهم عن عقائد الباطنة ، وعباداتهم الفاسدة ، وعاداتهم المردولة ، وذلك بأن يراضوا على هذا التخلي شيئاً فشيئاً ، بسبب نزول القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً ، فكما نجح الإسلام معهم في هدم باطل انتقل بهم إلى هدم آخر ، وهكذا يبدأ بالآثم ، ثم بالمهم ، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها ، وهم لا يشعرون بغتة ولا حرج ، وفطمهم عنها دون أن يرتكسوا في سابق فتنة أو عادة .

وكانت هذه سياسة رشيدة ، لا بد منها في تربية هذه الأمة المجيدة ، لاسيما أنها كانت أبية معاندة ، تتحمس لموروثاتها ، وتستमित في الدفاع عما تعتقده من شرفها ، وتهور في سفك الدماء وشن الغارات ، لآفة الأسباب .

رابعها : التمهيد لكمال تعليمهم بالعقائد الحققة ، والعبادات الصحيحة ، والأخلاق الفاضلة ، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة ، ولهذا بدأ الإسلام بقطامهم عن الشرك والإباحة ، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء ، من جراء ما فتح هبوتهم عليه من أدلة التوحيد ، وبراهين البعث بعد الموت ورحم الحساب والمسئولية والجزاء .

ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة ، وثنى بالزكاة والصوم في السنة الثانية من الهجرة ، وختم بالحج في السنة السادسة منها ، وكذلك كان الشأن في العبادات : زجرهم عن الكبائر

وشدد النكير عليهم فيها . ثم نهام عن الصغائر في شيء من الرفق ، وتدرج بهم في تحریم ما كان مستأصلاً فيهم كالخمر . . . تدرجاً حكيمياً حقق الغاية ، وأتقدم من كابوسها في النهاية . وكان الإسلام في انتهاج هذه الخطوة المثل أبعد نظراً ، وأهدى سيلاً ، وأمنح قشرباً . وأجمع سياسة ، من تلكم الأمم المتمدينة المتحضرة التي أفلمت في تحریم الخمر على شعوبها أنطلع إفلاس ، وفشلت أمر فشل ، وما عهد أمر يكافئ مهزلة تحریمها الخمر بعميد . ١

أليس ذلك إعجازاً للإسلام في سياسة الشعوب ، وتهذيب الجماعات ، وتربية الأمم ؟ بلى ، والتاريخ على ذلك من الشاهدين ١١

خامساً : تثبت قلوب المؤمنين وقصليهم بعزيمة الصبر واليقين ، بسبب ما كان يقصه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة ، والحين بعد الحين - من قصص الأنبياء والمرسلين وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين ، وما وعد الله به عباده الصالحين ، من النصر والأجر والتأييد والتسكين ، والآيات في ذلك كثيرة حسبك منها قول العلي الكبير في سورة النور : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليسكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم . وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ^(١)) وقد صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده (فقطع دابر القوم الذين ظلموا و الحمد لله رب العالمين ^(٢)) .

ويمكن أن تدرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحتها في قول الله تعالى في سورة الإسراء (وقرآنأ فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ^(٣)) كما يمكن

(٢) الانعام (٤٥) .

(١) النور (٥٥)

(٢) الإسراء (١٠٦) .

أن يفسر بها قوله تعالى في سورة الفرقان في بيان أسرار التنجيم (ورتلناه ترتيلا) (١) باعتبار أن التنوين للتنظيم إشارة إلى المعاني المتطوية تحت هذا الترتيل .

الحكمة الثالثة :

مسايرة الحوادث والطوارئ في تجديدهما وتفرقها ، فكما جد منهم جديد ، نزل من القرآن ما يناسبه ، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقهم . وتلتزم هذه الحكمة أمور أربعة .

أولها : إجابة السائلين على أسئلتهم عند ما يوجهونها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته ، كما قال الله تعالى في جواب سؤال أعدائه إياه . (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوليتم من العلم إلا قليلا) (٢) في سورة الإسراء وقوله : (ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلوا عليه منه ذكرا) (٣) الخ الآيات في هذا الموضوع من سورة الكهف . أم كانت لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى في سورة البقرة : (ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو) (٤) . (ويسألونك عن اليتامى ؟ قل : إصلاح لهم خير . وإن تعالظوم فإخوانكم) (٥)

ولاربيب أن تلك الأسئلة كانت ترفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أوقات مختلفة وعلى فترات متعددة . حاكية أنهم سألوا ولا يزالون يسألون . فلا بدع أن ينزل الجواب عليها كذلك في أوقاتها المختلفة ، ونوباتها المتعددة :

(٢) الإسراء (٨٥)

(١) الفرقان (٣٢)

(٤) البقرة (٢١٩)

(٣) الكهف (٨٢)

(٥) البقرة (٢٢٠)

ثانيها : مجازاة الاقضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها ووقوعها .

ومعلوم أن تلك الاقضية والوقائع لم تقع جملة ، بل وقعت تفصيلا وتدرجاً ، فلا مناص إذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طبقها تفصيلا وتدرجاً . والامثلة على هذا كثيرة ، منها قوله سبحانه في سورة النور : (إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم)^(١) إلى قوله سبحانه (أولئك مبرمون عما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم) وهن عشر آيات نزلن في حادث من أروع الحوادث : هو اتهام السيدة الجليلة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالإفك ، وفيها دروس اجتماعية لازال تقرأ على الناس ، كما لازال تسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات .

ومن الامثلة قوله تعالى في مفتتح سورة المجادلة : (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير)^(٢) إلى قوله تعالى : (وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم) . وهن ثلاث آيات نزلن عندما رفعت خولة بنت ثعلبة شكواها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن زوجها أوس بن الصامت ظاهر منها ، وجادل الرسول بأن معها صبية صغاراً إن ضمتهم إلى زوجها ضاعوا ، وإن ضمتهم إليها جاعوا .

ثالثها : لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها ، وإرشادهم إلى شائكة العيوب في الوقت نفسه . ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان متفرقة ، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها ، متكافئاً معها في زمانها . اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة آل عمران :

(وإذ غدوت من أهلك تبوء المؤمنون مقاعد للقتال)^(١) إلى آيات كثيرة بعدها وكلها نزلت في غزوة أحد إرشاداً للمسلمين إلى مواضع أخطائهم في هذا الموقف ال رهيب والمأزق العصيب . وكذلك اقرأ قوله سبحانه في سورة التوبة : (ويوم نحين إذ أنجيتكم كثرتم فلم تمنع عنكم شيئاً وضاعت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ، ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين . ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم)^(٢) وهي آيات تردع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والإعترار في يوم من أيام الله ، وتلفت نظرهم إلى مقدار تدارك الله لهم في شدتهم ، وإلى وجوب أن يتوبوا إلى رشدهم ، ويتوبوا إلى ربهم .

رابعها : كشف حال أعداء الله المنافقين ، وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي المسلمين كما يأخذوا منهم حذرهم فبأمنوا شرهم ، وحتى يتوب من شاء منهم . اقرأ - إن شئت - قوله تعالى في سورة البقرة : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين)^(٣) إلى قوله : (والله على كل شيء قدير) ومن ثلاث عشرة آية فضحت المنافقين ، كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات ، وكما كشف القرآن أستارهم في كثير من المناسبات .

ويمكن أن تتدرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها الأربعة في تحول الله تعالى في تلك الآية من سورة الفرقان : (ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً)^(٤) .

(١) آل عمران (١٣١) (٢) التوبة (٢٥-٢٧)

(٣) البقرة (٨) (٤) الفرقان (٢٢)

الحكمة الرابعة:

الإرشاد إلى مصدر القرآن ، وأنه كلام الله وحده ، وأنه لا يمكن أن يكون من كلام محمد صلى الله عليه وسلم ولا كلام مخلوق سواء .

وبيان ذلك . أن القرآن الكريم تقرأه من أوله إلى آخره ، فإذا هو بحكم السرد دقيق السبك متين الأسلوب ، قوى الاتصال ، أخذ بعينه برقاب بعض في سورة وآياته وجملة ، يجري دم الإعجاز فيه كله من ألفه إلى يائه كأنه سبيكة واحدة ولا يسكاد بوجود بين أجزائه تفسكك ولا تتخاذل كأنه حلقه مفرغة أو كأنه سمط وحيد وعقد فريد يأخذ بالابصار : فظمت حروفه وكتباته ، ونسقت جملة وآياته . وجاء آخره مساوياً لأوله ، وبدأ أوله موافقاً لآخره ١١

وهنا نقسم كيف السق للقرآن هذا التألف المعجز ؟ وكيف استقام له هذا التناسق المدهش ؟ على حين أنه يتنزل جملة واحدة ، بل تنزل آحاداً مفرقة تفرق الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عاماً ١١

الجواب أننا نلمح هنا سرّاً جديداً من أسرار الإعجاز ، ونشهد صحة فذة من سمات الربوبية ، ونقرأ دليلاً ساطعاً على مصدر القرآن ، وأنه كلام الواحد الديان (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً^(١)) .

وإلا لحدثني بريك — كيف يستطيع الخالق جميعاً أن يأتوا بكتاب بحكم الاتصال والترابط ، متين المنهج والسرد متآلف البدايات والنهايات مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر ، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجرى كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها ، ومتحدداً عنها :

سبباً بعد سبب ، وداعية إثر داعية ، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي ،
وتغاير ما بين تلك الأسباب ، ومع تراخي زمان هذا التأليف ، وطاول
آماد هذه النجوم ، إل أكثر من عشرين عاماً .

لا ريب أن هذا الانفصال الزماني ، وذاك الاختلاف الملحوظ بين
هانيك الدواعي ، يستلزمان في مجرى العادة التشكك والانحلال ، ولا
يدمان مجالاً للارتباط والاتصال بين نجوم هذا الكلام .

أما القرآن الكريم فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضاً : نزل مفزعا
منها ، ولكنه تم مترابطاً عاكساً ، وتفرقت نجومه بفرق الأسباب ، ولكن
اجتمع نظمها اجتماع حمل الاحباب ، ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين
عاماً ، ولكن تكامل انسجامه بداية وختاماً !!

أليس ذلك برهانا ساطعاً على أنه كلام خالق القوى والقدر ، ومالك
الاسباب والمسببات ، ومدير الخلق والسكانات وقبوم الارض والسموات ،
العليم بما كان وما سيكون . . . بالزمان وما يحدث فيه من شئون ؟؟

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل
عليه آية أو آيات قال : «صموا» في مكان كذا من سورة كذا ، وهو بشر لا يدري
(طبعاً) ما ستجي به الأيام ، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان ، ولا
يدرك ما سيحدث من الدواعي والاحداث فضلاً عما سينزل من الله فيها .
وهكذا يمضي العمر الطويل والرسول على هذا العهد ، يأتيه الوحي بالقرآن
فيها بعد نجم ، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يسكل ويتم ، وينتظم
وبتأخي وبألف وبيتهم ، ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت ، بل
يعجز الخلق طراً بما فيه من انسجام ووحدة وارتباط : (كتاب أحكمت
آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير^(١)) .

ولانه ليستبين لك سر هذا الإعجاز ، إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام ، لن يمكن أن يأتي على هذا النقط الذي نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النقط ، لا في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء .

خذ مثلاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسموه لقد قاله الرسول صلى الله عليه وسلم في مناسبات مختلفة ، لدواع متباينة ، في أزمان متطاولة فهل في مكنتك ومكنة البشر معك ، أن ينظموا من هذا السرد الشئيت وحده ، كتاباً واحداً يعقله الاسترسال والوحدة ، من غير أن ينقصوا منه أو يتزيدوا عليه أو يتصرفوا فيه ؟؟

ذلك ما لن يكون ، ولا يمكن أن يكون ، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث ، ويخرج للناس بثوب مرفق ، وكلام ملفق ينقصه الترابط والانسجام ، وتعوده الوحدة والاسترسال ، وتمججه الأسماع والأفهام .

إذن : فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجماً بأنه كلام الله وحده . وتلك حكمة جلييلة الشأن ، تدل الخلق على الحق في مصدر القرآن^(١) .
(قل أنزله الذي يعلم السرى السموات والأرض إنه كان غفوراً رحيماً)^(٢) .

(١) مناهل العرفان (٣٦/١ - ٥٧) الاتقان (١١٨/١ - ١٤٢)

(٢) الفرقان (٦)

جمع القرآن الكريم

أولاً : في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

كان القرآن ينزل على الرسول صلى الله عليه وسلم فيحفظه ويبلغه للناس ويأمر كتاب الوحي بكتابته ويدلهم على موضع المکتوب من سورته ، فكانوا يكتبونه في جريد النخل ، وعلى الحجارة والرقاق ، وقطع الجلد ، وعظام الأكتاف والأضلاع .

فالقرآن الكريم كان مكتوباً كله في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكنه لم يكن مجموعاً في مصحف واحد ، ولا مرتب السور ، كما كان محفوظاً في صدور الصحابة .

ثانياً : في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

وكان الجمع للقرآن الكريم في عهد أبي بكر رضي الله عنه عبارة عن نقل القرآن جميعه وكتابته في مكان واحد وهو المصحف مرتب الآيات والسور ، مقتصرأ فيه على ما ثبت قرآنيه بطريق التواتر ، وكان الغرض منه الاحتياط والمبالغة في حفظ هذا الكتاب خوفاً عليه أو على شيء منه ، وتحملة وحفظه .

وكان ذلك بعد واقعة البيامة في السنة الثانية عشرة للهجرة ، بعد أن مات في هذه الواقعة كثير من حفاظه .

ثالثاً : جمع القرآن في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه :

سبق أن قلنا ان القرآن جمع كله في عهد الخائفتين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ، وكان ذلك في المصحف التي أودعت عند السيدة حفصة أم المؤمنين

رضى الله تعالى عنها ، ليسكون مصونا ومحفوظا يرجع إليه عند الحاجة ،
وبقيت تلك الصحف عند السيدة حفصة حتى خلافة عثمان رضى الله عنه ،
فلما انسمت الفتوحات في زمن عثمان ، واستجر العمران ، وتفرق المسلمون
في الأمصار والأقطار ، ونبتت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن ،
وطال عهد الناس بالرسول والوحي والتزيل وكان أهل كل إقليم من أقاليم
الإسلام ، يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرءون
بقراءة أبي بن كعب ، وأهل الكوفة يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود ،
وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري . فكان بينهم اختلاف في حروف
الآداء ووجوه القراءة ، بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن
أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف بل
كان هذا الشقاق أشد ، بعد عهد هؤلاء بالنبوة ، وعدم وجود الرسول بينهم
يطمئنون إلى حكمه ، ويصدون جميعا عن رأيه ، واستفحل الداء حتى كفر
بعضهم بعضا ، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير ، ولم يقف هذا
الطغيان عند حد ، بل كاد يلفح بناره جميع البلاد الإسلامية حتى الحجاز
والمدينة ، وأصاب الصغار والكبار على السواء .

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قلابة أنه قال : لما
كانت خلافة عثمان ، جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ،
فجعل الغلمان يلتمسون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، حتى كفر بعضهم
بعضا ، فبلغ ذلك عثمان ، فخطب فقال : « أتم عندى يختلفون ، فن نأى عنى
من الأمصار أشد اختلافا . »

وصدق عثمان ، فقد كانت الأمصار النامية أشد اختلافا ونزاعا من
المدينة والحجاز وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار
إذا جمعتهم الجامع ، أو التقوا على جهاد أعدائهم ، يعجبون من ذلك وكانوا

يمعنون في التعجب والإنكار ، كلما سمعوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن وتأدى بهم التعجب إلى الشك والمداواة ثم إلى التأنيب والملاحاة ، وتيقظت الفتنة التي كادت تطلع فيها الرؤس ، وتسفك الدماء وتقود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم . كما قال حذيفة لعثمان في الحديث الآتي قريباً .

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها ، حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون . إنما كان كل صحابي في إقليم ، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن ، ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد .

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان بثاقب رأيه ، وصادق نظره ، أن يتدارك الخرق قبل أن يقسع على الرافع ، وأن يستأصل الداء قبل أن يعز الدواء ، فجمع أعلام الصحابة وذوى البصر منهم ، وأجال الرأي بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة ، ووضع حداً لذلك الاختلاف ، وحسم مادة هذا النزاع فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار ، وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها ، وألا يعتدوا سواها ، وبذلك يرأب الصدع ، ويحبر الكسر ، وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادي في ظلام هذا الاختلاف ، ومصباحهم السكشاف في ليل تلك الفتنة ، وحكمهم العدل في ذاك النزاع والمرأى وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء .

تنفيذ عثمان لقرار الجمع :

وشرع عثمان في تنفيذ هذا القرار الحكيم ، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة ، فعهد في نسخ المصاحف إلى أربعة

من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ ، وهم زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ،
وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وهؤلاء الثلاثة
الاخرون من فريش .

وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر ، فبعثت إليه بالمصحف
التي عندها ، وهي المصحف التي جمع القرآن فيها على عهد أبي بكر رضي الله
عنه . وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء في نسخها .

وجاء في بعض الروايات أن الذين تدبوا لنسخ المصاحف كانوا اثني عشر
رجلا وما كانوا يكتبون شيئا إلا بعد أن يعرض على الصحابة ، ويقرا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ على هذا النحو الذي نحمده الآن في المصاحف
دستور عثمان في كتابة المصاحف :

وبما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون في هذه المصاحف
إلا ما تحققوا أنه قرآن ، وعلموا أنه قد استمر في العرصة الأخيرة ، وما أيقنوا
صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم بما لم ينسخ ، وتركوا ما سوى ذلك نحو
قراءة فامضوا إلى ذكر الله ، بدل كلمة فاسعوا ، ونحو وكان وراءهم
ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا ، بزيادة كلمة صالحة ، إلى غير ذلك ،
وإنما كتبوا مصاحف متعددة ، لأن عثمان رضي الله عنه قصد إرسال ما وقع
الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين ، وهي الأخرى متعددة ، وكتبوها
متفاوتة في إثبات وحذف وبدل وغيرها ، لأنه رضي الله عنه قصد اشتغالها
على الأحرف السبعة ، وجعلوها خالية من النقط والشكل ، تحقيقا لهذا
الاحتمال أيضا . فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند
تجريد ما من النقط والشكل نحو ففتينوا ، من قوله تعالى إن جاءكم فائق
بأبا فتبينوا ، فإنها تصلح أن تقرأ ففتبتوا ، عند خلوها من النقط والشكل
وهي قراءة أخرى ، وكذلك كلمة فنشرها ، من قوله تعالى وانظر إلى المظالم
(٦ - مع القرآن)

كيف ننشرها ، فإن نجردها من النقط والشكل كما ترى يحملها صالحة عندهم
أن يقرئوها ، وننشرها ، بالزاي ، وهي قراءة واردة أيضاً ، وكذلك كلمة
« أف » التي ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهاً .

أما الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط
والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً ، فإنهم كانوا يرسمونها في بعض
المصاحف برسم يدل على قراءة ، وفي بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة
الثانية ، كقراءة « وصي » بالتضعيف (وأوصى) بالهمز ، وهما قراءتان في
قوله سبحانه : « ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب » وكذلك قراءة « تحتها
الأنهار » وقراءة « من تحتها الأنهار » بزيادة لفظ « من » في قوله تعالى في
سورة التوبة : لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ، وهما قراءتان أيضاً .

وصفوة القول : أن اللفظ الذي لا يختلف فيه وجوه القراءات ، كانوا
يرسمونه بصورة واحدة لا محالة . أما الذي يختلف فيه وجوه القراءات ، فإن
كان لا يمكن رسمه في الخط محتملاً لتلك الوجوه كلها ، فإنهم يكتبونه برسم
يوافق بعض الوجوه في مصحف ، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه
الأخرى في مصحف آخر ، وكانوا يتحاشون أن يكتبوه بالرسمين في مصحف
واحد خشية أن يتوهم أن اللفظ نزل مكرراً بالوجهين في قراءة واحدة ، وليس
كذلك ، بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداهما بوجه واحد ، وفي الثانية بوجه
آخر من غير تكرار في واحدة منهما .

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين :
أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية ، لتلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول .
أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس
تحكم ، أو ترجيح بلا مرجح وذلك نحو كلمة (وصى) بالتضعيف (وأوصى)
بالهمز كما سبق .

أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ، ويدل عليه الرسم بصورة واحدة
 فتمثل هذا الاختلاف ، ويساعد على ترك الإعجام والشكل نحوه فتيقنوا ،
 ونشرها ، كما سلف بيانه ، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين
 المقولين ، شبيهة بدلالة المشترك اللفظي على كلا المعنيين المعقولين . والذي
 دعا الصحابة إلى انتاج هذه الخطة في رسم المصاحف وكتابتها أنهم تلقوا
 القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع وجوه قراءاته ، وبكافة
 حروفه التي نزل عليها ، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على
 وجوهه كلها ، حتى لا يقال : إنهم أسقطوا شيئاً من قراءاته ، أو منعوا أحداً
 من القراءة بأي حرف شاء ، على حين أنها كلها منقولة نقلاً متواتراً عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قأى ذلك
 قرآنهم أصبتم فلا تماروا ، وكان من الدستور الذي وضعه عثمان رضي الله عنه
 لهم في هذا الجمع أيضاً أنه قال لهؤلاء القرشيين : إذا اختلفتم أنتم وزيد
 ابن ثابت في شيء من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإذا نزل بلسانهم ،
 ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة ؛
 وأرسل إلى كل أئمة بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل
 صحيفة أو مصحف أن يحرق .

وفي ذلك يروى البخاري في صحيحه بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك
 حدثه ، أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغار على أهل الشام في فتح
 أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال
 حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب
 اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلي إلينا
 بالمصحف فننسخها في المصاحف ، ثم فردها إليك . فأرسلت بهما حفصة إلى
 عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ،

وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، ففسخوها في المصاحف . وقال عثمان
لرسل القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن
فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا نسخوا الصحف
في المصاحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف
يما نسخوا . وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن
يحرق ، اهـ .

تحميق عثمان للمصاحف والصحف المخالفة :

بعد أن أتم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة ، عمل على إرسالها
وإنفاذها إلى الأقطار ، وأمر أن يحرق كل ما عداها بما يخالفها ، سواء أكانت
صحفاً أم مصاحف وذلك ليقطع عرق النزاع بين ناحية ، وليحمل المسلمين
على المجادة في كتاب الله من ناحية أخرى ، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف
التي توافر فيها من المزايا ما لم يتوافر في غيرها .

وهذه المزايا هي :

- ١ - الانقصار على ما ثبت بالنواز ، دون ما كانت روايته آحاداً .
- ٢ - إهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر في العروضة الأخيرة .
- ٣ - ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن بخلاف مصحف
أبي بكر رضي الله عنه فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .
- ٤ - كتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف
التي نزل عليها القرآن ، على ما مر به من عدم إعجابها وشكلها ، ومن توزيع
وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .

٥ — تجريدتها من كل ما ليس قرآنًا كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحاً لمعنى ، أو بياناً للناسخ وملتسوخ ، أو نحو ذلك .

وقد استجاب الصحابة لعثمان ، لحرقوا مصاحفهم ، واجتمعوا جميعاً على المصاحف العثمانية ، حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان ، وأنه أبى أن يحرق مصحفه ، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة ، حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية ، واجتماع الأمة عليها ، وتوحيد الكلمة بها .

وبعدئذ طهر الجو الإسلامي من أوبئة الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ، ومصحف أبي بن كعب ، ومصحف عائشة ، ومصحف علي ، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة ، أصبحت كلها وأمثالها في خبر كان ، مفسولة بالماء أو محروقة بالنيران ، وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً .

ورضى الله عن عثمان ، فقد أَرْضَى بذلك العمل الجليل ربه ، وحافظ على القرآن ، وجمع كلمة الأمة ، وأغلق باب الفتنة ، ولا يبرج المسلمون ية طفون من ثمار صنيعه هذا إلى اليوم وما بعد اليوم .

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والمصحف المخالفة للمصاحف العثمانية ، فقد علمت وجهة نظره في ذلك ، على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجلل ، إلا بعد أن استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم ، بل وظفر بمعاودتهم وتأيدهم فكان ذلك إجماعاً منهم على ذلك^(١) .

المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الامصار

لما أمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - بكتابة المصاحف أرسل منها عدداً إلى الأقطار الإسلامية ، أرسلها إلى مكة ، والشام ، والكوكة ، والبصرة ، والبحرين ، واليمن ، وأبقى بالمدينة مصحفاً ، كما أبقى لنفسه هو مصحفاً خاصاً وهو الذى يقال له المصحف الإمام .

كما بعث مع كل مصحف من المصاحف المذكورة عالماً يقرؤه أهل كل بلد بما يحتمله رسم المصحف من القراءات الصحيحة المتواترة^(١) .

مصاحف أخرى اشتهرت فى عصر الصحابة

اشتهر فى عهد الصحابة مصاحف أخرى غير المصاحف العثمانية التى سبق الكلام عليها ، بيد أن هذه المصاحف لم تظهر بما ظفرت به المصاحف العثمانية ، من إجماع الصحابة عليها . ورضام بها ووقوفهم عند ما تضمنته من الأوجه والقراءات ، ولم تحوز عند أهل الأقاليم والامصار ما أحرزته المصاحف العثمانية من الثقة والقبول .

ذلك أن هذه المصاحف كانت مصاحف فردية خاصة ، كتبها بعض الصحابة لنفسه ، ولم يقتصر فى كتابتها على ما تواترت قراءته ، وثبت فى العرصة الأخيرة ، بل كتب فيها ما كانت روايته آحاداً ، وما نسخت تلاوته . وما لم يكن فى العرصة الأخيرة ، وخلط فيها بين ألفاظ القرآن ، وما كان شرحاً لها وبياناً لمعناها .

وهذه المصاحف تختلف عن مصاحف عثمان مارة بالزيادة ، وأخرى بالنقص ومرة بالنقد ، وأخرى بالتأخير ، وهكذا .

(١) انظر : كتاب المصاحف (٣٤ / ١) ، النشر (٧ / ١) .

وعلى كل لاتصح القراءة بما تضمنته هذه المصاحف لخالفها ما أجمع عليه الصحابة ، وتلقته الأمة كلها بالرضا والقبول .
وهاك أنموذجا من هذه المصاحف .

مصحف عمر بن الخطاب

كتب فيه في سورة الفاتحة (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين) .

وفيه أول سورة آل عمران (ألم الله لاإله إلا هو الحى القيوم)
وفيه في سورة المائدة (فى جنات يتساولون يا فلان ما سلكك فى سقر)

مصحف على بن أبى طالب

كتب فيه فى سورة البقرة (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه وآمن المؤمنون) .

مصحف عائشة أم المؤمنين

كتب فيه فى سورة البقرة (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر) .

وفيه فى سورة الأحزاب (إن الله وملائكته يصلون على النبي والذين يصلون فى الصفوف الأولى) .

مصحف حفصة أم المؤمنين

كتب فيه (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر) .

مصحف أم سلمة أم المؤمنين

وفيه ما فى مصحف حفصة

مصحف عبد الله بن الزبير

كتب فيه في سورة البقرة (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج .

وفيه في سورة المائدة (فيصبح الفساق على ما أسروا في أنفسهم نادمين) .
وفيه في آل عمران (وانكس منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم) .

مصحف أبي بن كعب

كتب فيه في البقرة (فلا جناح عليه ألا يطوف بهما) .
وفي البقرة أيضاً (للذين يقسمون من نسائهم) .
وفي النساء (فما استمتعتم به منهن إلى أجل غير مسمى) .
وفي المائدة (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) .

مصحف عبد الله بن عباس

كتب فيه في البقرة (فلا جناح عايه ألا يطوف بهما) .
وفيهما أيضاً (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج)
وفيهما كذلك (وأتموا الحج والعمرة للبيت .
وفيهما كذلك (فإن آمنوا بما آمنتم به فقد اهتدوا) .
وفيهما (وإن عزموا المراح) .
وفيهما حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر) .
وفي آل عمران (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنوا به) .
وفيهما (وشاورهم في بعض الأمر) .

وفيها (إنما ذلکم الشیطان یخوفکم أولیاءه) .
 وفي النساء (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) .
 وفيها (فبظلم من الذین هادوا حرمنا علیهم طیبات كانت لهم) .
 وفي الحج (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبی ولا محدث) .
 وفي النصر (إذا جاء فتح الله والنصر) .

مصحف عبد الله بن مسعود

كتب فيه في البقرة (اهبطوا مصر) بدون ألف ، و (وإذا رفع إبراهيم
 القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا) و (فلا رفوث ولا فسوق ولا جدال
 في الحج) و (وتزودوا وخير الزاد التقوى) و (وأقيموا الحج والعمرة
 للبيت) .

وفي آل عمران (الحى القيام) و (وإن حقيقة تأويله إلا عند الله) .
 و (وناداه الملائكة يا ذكربا إن الله) و (يا مريم اقنتی لربك وارکعی
 واسجدی فی الساجدين) و (إذ قالت الملائكة إن الله لیبشرك) .

وفي النساء (إن الله لا يظلم مثقال نملة) .

وفي المائدة (إن تعذبهم فعيادك) .

وفي الأنعام (كالذى استهواه الشيطان) و (لقد تقطع ما بينكم) .

وفي الأعراف (قالوا ربنا إلا تغفر لنا وترحمنا) .

وفي الأنفال (ولا يحسب الذين كفروا سبقوا) .

وفي التوبة (قل أذن خير ورحمة لكم) .

وفي يونس (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم) .

وفي هود (وآتاني رحمة من عنده وعميت عليكم) و (فأسر بأهلك

بقطع من الليل إلا امرأتك) .

- وفى الرعد (وسيعلم الكافرون لمن عقبى الدار) .
- وفى النمل (الذين توفاهم الملائكة) .
- وفى الإسراء (سبعت له السموات وسبعت له الأرض) .
- وفى السكف (لكن هو الله ربى) .
- وفى مريم (ذلك عيسى بن مريم قال الحق الذى فيه يمترون) و (تكاد السموات لتتصدع منه) .
- وفى طه (قد نجيتكم) .
- وفى الحج (اذن للذين قاتلوا بأنهم ظالموا) .
- وفى النور (أنزلناها وفرضناها لكم) .
- وفى الفرقان (وهو الذى أرسل الرياح بمبشرات) .
- وفى الشعراء (واتبعوهم مشرقين) .
- وفى النمل (فيمكث غير بعيد) .
- وفى القصص (وحييت عليهم الأنباء) .
- وفى السجدة (فلأتعلم نفس ما يخفى لهم) .
- وفى سبأ (لينةذف بالحق وهو علام الغيوب) .
- وفى يس (فى شغل فاكهين) و (على الأرائك متكئين) و (سلاماً قولاً من رب رحيم) .
- وفى الزخرف (ماشهد خلقهم) و (وإنه عالم الساعة) .
- وفى الشريعة (وإذا قيل إن وعد الله حق وإن الساعة لأريب فيها) .
- وفى الحجرات (لتعارفوا وخياركم عند الله أنفاكم) .
- وفى القمر (خاشعة أبصارهم) .
- وفى نوح (ولا يفوتنا ويعوقا بالتنون فيهما^(١)) .

(١) تاريخ المصنف الشريف الشيخ / عبد الفلاح القادى (٦٧ - ٧٢) .

أسباب النزول

القرآن الكريم قسمان : قسم نزل من الله ابتداء غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة ، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق ، وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان ، وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة وهو موضوع بحثنا الآن .

غير أننا لا نريد أن نستعرض جميع الآيات التي جاءت على أسباب ، فذلك شأن بعيد .

وقد انتدب له جماعة أفردوه بالتأليف ، منهم على بن المديني شيخ البخاري ومنهم الواحدى والجمعري وابن حجر ، ومنهم السيوطي الذي وضع فيه كتاباً حافلاً محرراً سماه (لباب القول في أسباب النزول) .

إنما غرضنا في هذا البحث أن نحيطك علماً بأسباب النزول من أطرافه الأحد عشر ، وهي معنى سبب النزول ، وفوائد معرفة أسباب النزول ، وطريق هذه المعرفة ، والتعابير عن سبب النزول ، وحكم تعدد الأسباب والنازل واحد ، وتعدد النازل ، والسبب واحد ، والعموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه ، وتحقيق الخلاف في عموم اللفظ وخصوص سببه . وأدلة الجمهور في ذلك ، وشبهات المخالفين وتفنيدها .

١ - معنى سبب النزول :

سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدة عنه أو مهيئة لحكمة أيام وقوعه . والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

أو سؤال وجه إليه ، فنزلت الآية والآيات من الله تعالى ببيان ما ينصل بتلك الحادثة ، أو بجواب هذا السؤال . سواء أ كانت تلك الحادثة خصومة دبت ، كالخلاف الذى شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج ، بدسيسة من أعداء الله اليهود حتى تنادوا : السلاح السلاح ، ونزل بسببه تلك الآيات الحكيمية فى سورة آل عمران من أول قوله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ^(١)) إلى آيات أخرى بعدها هى من أروع ما ينفر من الانتقام والشقاق ويرغب فى المحبة والوحدة والاتفاق أم كانت تلك الحادثة خطأ فاحشاً ارتكب ، كذلك السكران الذى أم الناس فى صلاته وهو فى نشوته ، ثم قرأ السورة بعد الفاتحة فقال : (قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون) وحذف لفظ (لا) من « لا أعبد » فنزلت الآية (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأتمموا سكارى حتى تعلموا ما تقولون ^(٢)) .

أم كانت تلك الحادثة تمنياً من التمنيات ، ورغبة من الرغبات ، كوافقات عمر رضى الله عنه التى أفردها بعضهم بالتأليف . ومن أمثلتها ما أخرجه البخارى وغيره عن أنس رضى الله عنه قال : قال عمر :

« وافقت ربي فى ثلاث : قلت يا رسول الله لو اتخذنا مقام إبراهيم صلى فنزلت : « واتخذوا من مقام إبراهيم صلى » وقالت يا رسول الله : إن نساءك يدخل عليهن البه والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب ^(٣) »

(١) آل عمران (١٠٠)

(٢) النساء (٤٣)

(٣) وهى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه) الآية (٥٣) من سورة الاحزاب .

واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في الغيرة فقلت لمن : وعسى
ربه إن يطلقك أن يبدله أزواجا خيرا منك ، فنزلت (وهى كذلك
في سورة التحريم .

وسواء أكان ذلك السؤال المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يتصل بأمر
معنى نحو قوله تعالى في سورة الكهف : (ويسألونك عن ذى القرنين)^(١) الخ
أم يتصل بمحاضر نحو قوله تعالى في سورة الإسراء (ويسأونك عن الروح
قل الروح من أمر ربي ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)^(٢) . أم يتصل
بمستقبل نحو قوله جل ذكره في سورة النازعات : (يسألونك عن الساعة
أيان مرساها)^(٣) الخ . سواء وقع هذا النزول عقب سببه مباشرة ،
أم تأخر عنه مدة لحكمة من الحكم ، كما حدث ذلك حين سألت عكرمة رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين . فقال صلى الله
عليه وسلم : غدا أخبركم ، ولم يستثن (أى لم يقل إلا أن يشاء الله) فأبطأ
عليه الوحي خمسة عشر يوما على ما رواه ابن إسحاق . وقيل ثلاثة أيام ، وقيل
أربعين يوما ، حتى شق عليه ذلك ، ثم نزلت أجوبة تلك المقترحات ،
وفيها يرشد الله تعالى رسوله إلى أدب الاستثناء بالمشيئة ويقول له في سورة
الكهف : (ولا تقولن شيء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ، واذكر
ربك إذا نسيت ، وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من هذا رشدا)^(٤) .

ثم إن كلمة وأيام وقوعه ، في تعريف سبب النزول ، قيد لا بد منه للاحتراز
عن الآية أو الآيات التى تنزل ابتداء من غير سبب ، بينهماى يتحدث عن

(٢) الإسراء (٨٥)

(٤) الكهف (٢٢ - ٢٤)

(١) الكهف (٨٣)

(٣) النازعات (٤٢)

بعض الوقائع والأحوال الماضية أو المستقبلية ، كبعض قصص الأنبياء ،
السابقين وأعمهم ، وكالحديث عن الساعة وما يتصل بهما ، وهو كثير في
القرآن الكريم .

٢ - فوائد معرفة أسباب النزول :

زعم بعض الناس أنه لا فائدة للإمام بأسباب النزول ، وأنها لا تعدو أن
تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ ، وقد أخطأ فيما زعم ، فإن
لأسباب النزول فوائد متعددة ، فمنها :

أولاً : معرفة حكمة الله تعالى على التبعين ، فيما شرعه بالنزول ، وفي
ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن ، أما المؤمن فيزداد إيماناً على إيمانه ، ويحرص
كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه ، لما يتجلى له من المصالح
والمزايا التي نهطت بهذه الأحكام ، ومن أجلها جاء هذا النزول .

وأما الكافر فتسوقه تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً ، حين
يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان ، لا على
الاستبداد والتحكم والظلم ، وإذا لاحظ سير ذلك التشريع
وتدرجه في موضوع واحد ، وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل
فيه .

ثانياً : الاستعانة على فهم الآية ورفع الإشكال عنها ، حتى لقد
قال الواحدى : لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قسمتها
وبيان سبب نزولها .

وقال ابن تيمية : معرفة سبب النزول يبين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب
يورث العلم بالمسبب اهـ .

ولنبين لك ذلك بأمانة ثلاثة :

الأول : قال الله تعالى في سورة البقرة : (والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله - إن الله واسع عليم)^(١) . فهذا اللفظ الكريم يدل ظاهره على أن للإنسان أن يصلى إلى أى جهة شاء ، ولا يجب عليه أن يولى وجهه شطر البيت الحرام ، لافى سفر ولا فى حضر ، لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة فى السفر خاصة ، أوفى بمن صلى باجتهاده ثم بان له خطؤه ، تبين له أن هذا الظاهر غير مراد ، إنما المراد التخفيف على المسافر فى صلاة النافلة ، أو على المجتهد فى القبلة إذا صلى وتبين له خطؤه .

عن ابن عمر رضى الله عنهما أن هذه الآية نزلت فى صلاة المسافر على الراحة أينما توجهت .

وقيل : عميت القبلة على قوم فصلوا إلى أنحاء مختلفة ، فلما أصبحوا اتبينوا خطأهم فمضوا .

المثال الثانى : روى فى الصحيح أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى الآية له تعالى : (لا تحمبن الذين يفرحون بما آرتوا ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم)^(٢) .

وقال : لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا لتعذبن أجمعون . فبين ابن عباس أن الآية نزلت فى أهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فسكتوه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك

إليه أى طلبوا منه أن يحملهم على ما فعلوا ، وهذا زال الإشكال عنه ، ولهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده .

المثال الثالث : أشكل على عروة بن الزبير رضى الله عنه أن يفهم فرضية السعى بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت لم يعتصر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) (١) .

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجناح ، ونفى الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه ، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خاله أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها ، فأفهمته أن نفي الجناح هنا ليس نفياً للفرضية ، إنما هو نفي لما ذكر في أذهان المسلمين يومئذ من أن السعى بين الصفا والمروة من عمل الجمالية نظراً إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له (إساف) وكان على المروة صنم يقال له (نائلة) . وكان للمشركون إذا سعوا بينهما تمسحوا بهما ، فلما ظهر الإسلام وكسرت الأصنام ، تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك ، فنزلت الآية كذلك كما جاء في بعض الروايات .

فمكن جامعي رواية صحيح البخارى ما نصه : فقال (أى عروة) لها (أى لعائشة) أ رأيت قول الله تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتصر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) : فوالله ما على أحد جناح أن يطوف بالصفا والمروة . قالت : بشما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه ، كانت دلاً جناح عليه ألا يطوف بهما . ولما كنتها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها

عند المشلل ، ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة : فلما أسلموا سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، قالوا يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية . قالت عائشة : وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما .

ومعنى يهلون : يحجون . ومناة الطاغية اسم صنم ، وكان صنخة نصبه عمرو بن لحي جهة البحر فكانوا يعبدونها والمشلل بضم الميم ، واللام الأولى مشددة مفتوحة . اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر . وقديد بضم القاف قرية بن مكة والمدينة . وكلمة سن ، معناها في هذا الحديث شرع أو فرض بدليل من السنة لا من الكتاب .

وهذه الرواية كما ترى - تدل على أن عروة فهم من جملة فلا جناح عليه أن يطوف بهما ، أن الجناح منفي أيضا عن عدم الطواف بهما ، وعلى ذلك تنفي الفرضية ، وكأنه اعتمد في فهمه هذا على أن نفي الجناح ، أكثر ما يستعمل في الأمر المباح . أما عائشة رضي الله عنها فقد فهمت أن فرضية السعي بين الصفا والمروة مستفاد من السنة ، وأن جملة فلا جناح عليه أن يطوف بهما لا تنافي تلك الفرضية كما فهم عروة إنما الذي ينفيها أن يقال فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ، وإنما توجه نفي الحرج في الآية عن الطواف بين الصفا والمروة ، لأن هذا الحرج هو الذي كان واقرا في أذهان الأنصار ، كما يدل عليه سبب نزول الآية الذي ذكرته السيدة عائشة .

ثالثا : دفع توهم الحصر ، عما يفيد بظااهره الحصر : نحو قوله سبحانه في سورة الأنعام (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاهم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير . فإنه رجس أو فسقا أهل غير

«الله به» (١). ذهب الدافعي إلى أن الحصر في هذه الآية غير مقصود ، واستعان على دفع توهمه ، بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبو إلا أن يحرموا ما أحل الله ويحلوا ما حرم الله ، عناداً منهم ومحادة لله ورسوله ، فخراف الآية بهذا الحصر الصوري مشادة لهم ، ومحادة من الله ورسوله ، لا قصداً إلى حقيقة الحصر .

نقل السبكي عن الدافعي أنه قال ما معناه : «إن الكفار لما حرموا ما أحل الله ، وأحلوا ما حرم الله ، وكانوا على المضادة والمحادة جاءت الآية مناقضة لغرضهم ، فسكانه قال : لا حلال إلا ما حرمتموه ، ولا حرام إلا ما أحلتموه . نازلاً منزلة من يقول لك : لا تأكل اليوم حلاوة فنقول لا آكل اليوم إلا حلاوة ، والغرض المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة فسكانه تعالى قال : لا حرام إلا ما أحلتموه من الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به . ولم يقصد حل ما وراءه ، إذ القصد إثبات التحريم ، لا إثبات الحل اه .

قال إمام الحرمين : وهذا في غاية الحسن ، ولو لا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيب مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكرته الآية اه .

رابعاً : معرفة أن سبب النزول خارج عن حكم الآية إذا ورد مخصص لها . وذلك أقيام الإجماع على أن حكم السبب باق قطعاً . فيكون التخصيص قاصراً على ما سواه . فلو لم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص ، مع أنه لا يجوز إخراجهم قطعاً بالإجماع المذكور ، ولهذا يقول الفزالي في المستصفي : ولذلك - يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد - غلط أبو حنيفة رحمه الله في إخراج الأمة المستفرشة من قوله

صلى الله عليه وسلم ، الولد للفراش ، والخبر إنما ورد في ولادة زمعة إذ قال عبد بن زمعة . هو أخى وابن ولادة أبى ، ولد على فراشه . فقال عليه الصلاة والسلام . الولد للفراش وللعاهر الحجر ،^(١) فأثبت للأمة فراشا وأبو حنيفة لم يبلغه السبب ، فأخرج الأمة من العموم ، اهـ .

خامساً : معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين ، حتى لا يشتبه بغيره ، فثبتهم البرى ، وبعراً الغريب (مثلاً) ولما ردت عائشة على مروان حين أتته أخاها عبد الرحمن بن أبى بكر بأنه الذى نزلت فيه آية . (والذى قال لوالديه أف لكما)^(٢) الخ . من سورة الاحقاف ، وقالت : والله ما هو به ، ولو شئت أن أسميه لسميته إلى آخر تلك القصة .

سادساً : تبسيط الحفظ ، وتسهيل الفهم ، وتثبيت الوحى ، فى ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها ، وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات ، والأحكام بالحوادث . والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة . كل أولئك من دواعى تقرر الأشياء وانتقاشها فى الذهن ، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها فى الفكرة ، وذلك هو قانون تداعى المعانى ، المقرّر فى علم النفس .

٣ - طريق معرفة سبب النزول :

لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، روى الواحد بسنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من النار . ومن كذب

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والذياتى وابن ماجه وغيرهم
(٢) الفتح الكبير ٣/ ٣٠٨ (٣) الاحقاف (١٧)

على القرآن من غير علم فليقبوا مقعده من النار، (١).

ومن هنا لا يخل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسمع عن شاهدوا
التنزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن عللها.

وعلى هذا فإن روى سبب النزول عن صحابي فهو مقبول ، وإن لم
يعزز برواية أخرى تقويه . وذلك لأن قول الصحابي فيما لا مجال
للاجتهاد فيه ، حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يبعد كل
البعد أن يكون الصحابي قد قال ذلك من تلقاء نفسه على حين أنه خبر لا مرد له
إلا السماع والنقل ، ولو ساعدته الرواية .

أما إذا روى سبب النزول بحديث مرسل ، أى سقط من سنده الصحابي
وانتهى إلى التابع ، حكمه أنه لا يخل إلا إذا صح واعتضد بمرسل آخر .
وكان الراوى له من أئمة التفسير الأخذين عن الصحابة ، كجهاد وهكزما
وسعد بن جبير .

٤ - تعدد الأسباب والنزل واحد :

إذا جاءت روايتان في نازل واحد من القرآن ، وذكرت كل من الروايتين
سبباً صريحاً غير ما ذكره الأخرى ، نظر فيهما ، إما أن تكون إحداهما
صحيحة ، والأخرى غير صحيحة ، وإما أن تكون كلتاها صحيحة وإسكن
إحداهما مرجح دون الأخرى ، وإما أن تكون كلتاها صحيحة ، ولا مرجح
إحداهما على الأخرى ، ولكن يمكن الأخذ بهما معاً . وإما أن تكون
كلتاها صحيحة ، ولا مرجح ، ولا يمكن الأخذ بهما معاً ، فذلك صور أربع ،
لكل منها حكم خاص نسوقه إليك .

(١) حديث متواتر أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه
وأحمد في سنده ، عن أسير رضي الله عنه ، كما روى من عدة طرق أخرى صحيحة .

أما الصورة الأولى : - وهي ما صحت فيه إحدى الروایتین دون الأخرى -
فحكمها الاعتماد على الصحيحة في بيان السبب ، ورد الأخرى غير الصحيحة
مثال ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب قال : « اشتكى النبي صلى الله
عليه وسلم فلم يقم ليلة أو ليلتين . فأتته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك
إلا قد تركك ، فأنزل الله : (والضحى والليل إذا سجي ، ما ودعك ربك
وما قلى ، »^(١) وأخرج الطبراني وابن أبي شيبه ، عن حفص بن ميسرة عن أمه
عن أمها وكانت خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن جرواً دخل بيت
النبي صلى الله عليه وسلم ، فدخل تحت السرير فات ، فكث النبي صلى الله
عليه وسلم أربعة أيام لا يتزل عليه الوحي فقال : يا خولة ما حدث في بيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ جبريل لا يأتي .

فقلت في نفسي : لو هيأت البيت وكلسته ، فأهويت بالمكنسة تحت
السرير ، فأخرجت الجرو فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ترعد^(٢) لحيته ، وكان
إذا نزل عليه أخذته الرعدة ، فأنزل الله : (والضحى) إلى قوله « فترضى ،
فنحن بين هاتين الروایتين نقدم الرواية الأولى في بيان السبب لصحتها ،
دون الثانية لأن في إسناده من لا يعرف . قال ابن حجر : قصة إبطاء جبريل
بسبب الجرو مشهورة ، لكن كونها سبب نزول الآية غريب ، وفي إسناده
من لا يعرف ؛ فالاعتماد ما في الصحيح .

وأما الصورة الثانية : - وهي صحة الروایتين كليهما ولا حادها مرجح -
فحكمها أن نأخذ في بيان السبب بالراجحة دون المرجوحة ؛ والمرجح أن
تكون إحداها أصح من الأخرى ، أو أن يكون راوى إحداها مشاهداً
للقصة دون راوى الأخرى .

مثال ذلك : ما أخرجه البخارى عن ابن مسعود قال : كنت أمتى مع
النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب . فر بنفر من اليهود ،
فقال بعضهم : لو سألتوه . فقالوا حدثنا عن الروح فقام ساعة ورفع رأسه
فعرفت أنه يوحى إليه ، حتى صعد الوحى ، ثم قال : (قل الروح منى أمر
ربى وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) (١) . وما أخرجه الترمذى وصححه عن ابن
عباس قال : دقات قريش لليهود ، أعطونا شيئا نسأل هذا الرجل ، فقالوا
اسألوه . عن الروح فسألوه ، فأنزل الله : (ويسألونك عن الروح) الآية .

فهذا الخبر الثانى يدل على أنها بمسكة ، وأن سبب نزولها سؤال قريش
إياه . أما الأول فصرح فى أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود إياه . وهو
أرجح من وجهين . أحدهما أنه رواية البخارى ، أما الثانى فإنه رواية الترمذى
ومن المقرر أنه ما رواه البخارى أصح مما رواه غيره . ثانيهما أن راوى
الخبر الأول وهو ابن مسعود كان مشاهدا للقصة من أولها إلى آخرها كما تدل
على ذلك الرواية الأولى ، بخلاف الخبر الثانى فإن رواية ابن عباس لا تدل
الرواية على أنه كان حاضرا للقصة ، ولا ريب أن المشاهدة قوة فى التحمل وفى
الاداء ، وفى الاستيثاق ليست لغير المشاهدة . ومن هنا عملنا الرواية الأولى .
وأعملنا الثانية .

وأما الصورة الثالثة : وهى ما استوت فيه الروايتان من الصحة ، ولا
مرجح لإحدهما ، ولكن يمكن الجمع بينهما ، بأن كلا من السببين حصل
ونزلت الآية عقب حصولهما معاً ، لتقارب زمنيهما — فحكم هذه الصورة أن
نحمل الأمر على تعدد السبب لأنه الظاهر ، ولا مانع يمنع ،
قال ابن حجر : « لا مانع من تعدد الأسباب » .

مثال ذلك : ما أخرجه البخارى من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمحان . فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « البينة أو جلع في ظهرك » . فقال رسول الله ، « إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة » . وفي رواية أنه قال : « والذي بعثك بالحق إنى لصادق » ، ولينزلن الله تعالى ما يرى من الظهري من الخلد فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه : (« والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم »)^(١) حتى بلغ (« إن كان من الصادقين »)^١ وهذه الآيات من سورة النور .

وأخرج الشيخان ، واللفظ للبخارى ، عن سهل بن سعد « أن عويمرا أتى عاصم بن عدي ، وكان بنى عجلان ، فقال : كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلا أيقضه فتقتلونه . أم كيف تصنع ؟ سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك » ، فأتى عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا رسول الله » وفي رواية مسلم ، فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها . فقال عويمر : « والله لا أنتهى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فجاءه عويمر فقال يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلا ، أيقضه فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك . فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعنة بما سمي الله في كتابه فلا عنها »^١

فهاتان الروايتان صحيحتان ، ولا مرجح لإحداهما على الأخرى . ومن السهل أن نأخذ بكليتهما لقرب زمانيهما ، على اعتبار أن أول من سأل هو

هلال بن أمية ، ثم قفاه عويمر قبل إجابته ، فسأل بواسطة عاصم مرة وبمنفسه مرة أخرى ، فأنزل الله الآية إجابة للحادثين معا ، ولا ريب أن أعمال الروایتين بهذا الجمع أولى من أعمال إحداهما وإعمال الأخرى ، إذ لا مانع يمنع الأخذ بهما على ذلك الوجه ، ثم لا جائز أن تردهما معا ، لأنهما صحيحتان ولا تعارض بينهما ، ولا جائز أيضا أن نأخذ بواحدة ونرد الأخرى ، لأن ذلك ترجيح بلا مرجح ، فتعين المصير إلى أن نأخذ بهما معا .

والإيه جنح النوى وسبقه إليه الخطيب فقال : « لعلهما اتفق لهما ذلك في رقت واحد ، اهـ . »

ويمكن أن يفهم من الرواية الثانية أن آيات الملاعة نزلت في هلال أولا ثم جاء عويمر فأقفاه الرسول بالآيات التي نزلت في هلال : قال ابن الصباغ : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولا . وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعويمر : « إن الله أنزل فيك وفي صاحبك » ، فعناه ما نزل في قصة هلال ، لأن ذلك حكم عام لجميع الناس :

وأما الصورة الرابعة : — وهي استواء الروایتين في الصحة ، ودون مرجح لإحداهما ، ودون إمكان للأخذ بهما معا بعد الزمان بين الأسباب — فحكمها أن نحمل الأمر على تكرار نزول الآية بعد وأسباب النزول التي تحدث عنها هاتان الروایتان ، أو تلك الروايات — لأنه إعمال لكل رواية ، ولا مانع من ذلك .

قال الزركشي في البرهان : « وقد ينزل تعظيما لشأنه . وتذكيرا عند حدوث سببه خوف نسيانه اهـ . »

مثال ذلك : ما أخرجه البيهقي والبخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به ، فقال : « لا مثلن بسبعين

منهم مكانك ، فنزل جبريل - والنبى صلى الله عليه وسلم واقف -
بحوائيم سورة النحل ، (وإن عاقبتهم ما عقبوا بمثل ما عوقبتم به) (١) إلى آخر
السورة وهى ثلاث آيات .

وأخرج الترمذى والحاكم عن أبى بن كعب قال : (لما كان يوم أحد
أصيب من الأنصار أربعة وستون ، ومن المهاجرين ستة ، منهم حمزة ، فثلوا
به ، فقالت الأنصار : لئن أصبنا منهم يوما مثل هذا لثربن (أى لنزيدن)
عليهم ، فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله : وإن عاقبتهم ، الآية .

ظرواية الأولى تفيد أن الآية نزلت فى غزوة أحد ، والثانية تفيد أنها
نزلت يوم فتح مكة . على حين أن بين غزوة أحد وغزوة الفتح الأعظم بضع
سنين ، فبعد أن يكون نزول الآية كان مرة واحدة عقيهما معا . وإذن لا
مناص لنا من القول بتعدد نزولها ، مرة فى أحد ومرة يوم الفتح . وقد ذهب
البعض ، سورة النحل كلها مكية ، وعليه فتسكون خواتيمها المذكورة
نزلت مرة بمكة قبل هاتين المرتين فى المدينة ، وتسكون عدة مرات
نزولها ثلاثا . وبمعظم يقول إن سورة النحل مكية ما عدا خواتيمها تلك فإنها
مدنية ، وعليه فعدة مرات نزولها اثنتان فقط .

هـ - تعدد النازل والسبب واحد .

قد يكون أمرا واحدا سببا لنزول آيتين أو آيات متعددة وعلى عكس ما سبق ،
ولا مانع من ذلك ، لأنه لا ينافى الحكمة فى اقناع الناس ، وهداية الخلق ،
وبيان الحق عند الحاجة ، بل إنه قد يكون أبلغ فى الإقناع وأظهر فى البيان .

مثال السبب الواحد : تنزل فيه آيتان ، ما أخرجه ابن جرير الطبرى

والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل شجرة فقال : إنه سيأتكم إنسان ينظر إليكم بعيني شيطان ، فإذا جاء فلا تكلموه ، فلم يلبثوا أن طلع رجل أزرق العينين ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : علام تشتمني أنت وأصحابك ؟ فانطلق الرجل فجاء بأصحابه فحلفوا بالله ما قالوا حتى تجاوز عنهم . فأنزل الله : (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا . وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله . فإن يتوبوا بك خيرا لهم ، وإن يتولوا يعدبهم الله عذابا أليما في الدنيا والآخرة ، وما لهم في الأرض من ولي ولا نصير) (١) من سورة التوبة .

وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالا . فأنزل الله : (يوم يبعثهم الله جميعا فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شيء إلا أنهم هم الكاذبون . استحوذ عليهم الشيطان فأنسوا ثم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا أن حزب الشيطان هم الخاسرون) (٢) ١٨ من سورة المجادلة .

ومثال السبب الواحد ينزل فيه أكثر من آيتين ما أخرجه الحاكم والترمذي عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء . فأنزل الله : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض ، فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم . وأوذوا في سبيل وقاتلوا وقتلوا ، لا كفرن عنهم سبثاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن الثواب) (٣) ١٨ من سورة آل عمران .

(١) التوبة (٧٤)

(٢) المجادلة (١٨ - ١٩)

(٣) آل عمران (١٩٥)

وأخرج الحاكم أيضا عنها أنها قالت : يا رسول الله : تذكر الرجال ولا
تذكر النساء فأنزلت : (إن المسلمين والمسلمات ^(٢)) ، وأنزلت : أني لا
أضيع محل عامل منكم من ذكر أو أنثى .

وأخرج الحاكم أيضا أنها قالت تغزوا الرجال ولا تغزوا النساء ، وإنما
لنا نصف الميراث .

فأنزل الله : (ولا تمننوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) ^(٣) وأنزلت :
(إن المسلمين والمسلمات) .

العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

بعد أن اتفينا من بيان معنى سبب النزول ، وأمثلة ذلك ، وجب أن نبين آراء العلماء في هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟
وقبل أن نشرع في ذكر مذاهب الفقهاء ، وأداتهم في هذه المسألة يجب أن نبين أنواع الجواب مع السؤال المتفق عليه ، والمختلف فيه حتى ينحصر محل النزاع .

أنواع الجواب مع السؤال : نوعان :

النوع الأول :

أن يكون الجواب خير مستقل بنفسه ، وهو ما توقف إفادته على الاقتران بالسؤال بحيث إذا ذكره وحده لم يفد شيئاً ، وهذا تابع للسؤال في العموم ، وفي الخصوص على خلاف في ذلك^(١) .

مثال تبعيته في العموم قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الرطب بالتمر ، أينقص الرطب إذا يبس ؟ ، قالوا : نعم : قال : « فلا إذن »^(٢) .

فإن هذا الحديث عام في جميع أفراد بيع الرطب بالتمر ، إلا ما خصه الدليل ، وهو بيع العرايا ، فقد روى رافع بن خديج ، وسهل بن أبي

(١) الأحكام للكمي (٢/٢١٨) مسلم الثبوت مع منهواته (٢/٢٢٢ - ٢٢٥) .

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب التجارات ، باب بيع الرطب بالتمر (٢/٧٦١) وصان في كتاب البيوع ، باب « اشتراء التمر بالرطب » (٧/٢٢٦) كما رواه مالك عن سعد بن أبي وقاص . وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، كافي سبل السلام (٣/٤٤ - ٥٥) .

حبشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع المزبنة ، إلا أصحاب
العرايا ، فإنه قد أذن لهم ، (١) .

فهذا الجواب غير مستقل بالإفادة بدون ذكر السؤال ، فإن قوله صلى الله
الله عليه وسلم ، فلا إذن لا يفيد شيئاً بدون اقترانه بالسؤال ، كما هو واضح .
ومثال تبعيته له في الخصوص ما لو قال النبي صلى الله عليه وسلم ، يجوز لك ،
لمن قال : توضأت بماء البحر . فإن هذا الجواب غير مستقل بالإفادة أيضاً ،
وهو خاص كالسؤال ، لو حدة السائل والمخاطب في الفعلين فلا يصح وضوء
غير السائل من ماء البحر إلا بدليل آخر كالقياس ، أو بالحديث الشريف .

و حكمى على الواحد حكمى الجماعة ،

وفي تفسير التحرير : وفي الخصوص قيل كذلك ، أى يساويه في
الخصوص أيضاً اتفاقاً ، قال المحقق التفتازانى في حاشيته على الشرح العنقدي :
ظاهر الكلام أنه لا نزاع في كونه تابعاً للسؤال في العموم والخصوص ، حتى
لو قيل ، هل يجوز لى الوضوء بماء البحر ؟ فقار : نعم ، كان خاصاً به ، إلا أن
صريح كلام الأمدى والشارحين ، وبه تشعر عبارة المأين أن الاتفاق إنما هو
في العموم ، وأما في الخصوص فنخلاف الشافعى رحمه الله حيث ذهب إلى
دلالة الجواب على جواز المتوضىء بماء البحر لكل أحد ، مصيراً منه إلى
ترك الاستفصال في حكاية الحال ، مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم ،
ولإيه أشار بقوله :

وقد يعم الجواب في الخصوص عند الشافعى رحمه الله ، لترك الاستفصال

(١) حديث صحيح متفق عليه ، ورواية مسلم (١٣/٥) ، باب تحريم بيع
الرطب بالنمر إلا في العرايا ، وأنه صلى الله عليه وسلم رخص في العرية يأخذها
أهل البيت بخرصتها تمرأى أو كلونها رطباً .

يعنى أن الراوى لم يترك التفصيل ، ولم يقيد الجواب ببعض الأحوال مع احتمال كونه مقيداً به ، وحكى الواقعة من غير تفصيل علم أنه فهم العموم من الشارع ، وإلا كان يجب عليه التفصيل .

وقيل : إنما ذكر الشافعى - رحمه الله - ذلك فيما إذا كان الجواب مستقلاً ، والظاهر الأول وهو كون غير المستقل تابعا للسؤال فى الخصوص ، ولا معنى لزوم العموم فى الجواب لترك الاستفصال إن قال به قائل (١) .

وما قاله بعض العلماء - كالأمدى - من أن عدم تعدية الحكم عن السائل كان لمعنى مختص به ، كاختصاص أبى بردة بن نيار بالجذعة من المعز حين قال : يا رسول الله ، إن هندى عناقا جذعاً ، هى خير من شاتى لحم ، فقال صلى الله عليه وسلم : تهزئك ، ولا تجزىء عن أحد بعدك ، (٢) .

وكاختصاص خزيمة بن ثابت الأنصارى بجعل شهادته وحده قائمة بمقام الشهادتين (٣) .

وما قاله هؤلاء فيه نظر لما باتى :

أولاً : أن عدم العموم فى قصة أبى بردة قد استفيد من نص الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : « ولا تجزىء عن أحد بعدك » .
فالخصوصية فى هذا الحديث واضحة ولا غبار عليها .

ثانياً : وأما جعل شهادة خزيمة بشهادة اثنين فهذا قد استفيد من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، والتنويه بشأنه ، فقد روى عنه ابنه عمارة

(١) تيسير التحرير للعلامة الشيخ محمد أمين (١/٢٦٣) ط الحلبي .

(٢) أخرجه أبو داود (٣/٩٦) والنسائى (٧/٢٣٢) ومسلم (٢/١٧٩) .

(٣) الأحكام للامدى (٢/٢١٨) ط الحلبي .

أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرسا من سواء بن قيس المخاري ، فجمده
سواء ، فشهد خزيمة بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : ما حالك على الشهادة ولم تكن معنا حاضرا ؟

فقال صدقتك بما جئت به ، وعلمت أنك لا تقول إلا حقا ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شهد له خزيمة أو عليه فحسب ، (١) .

فاحتمال الخصوصية في المثال الذي نحن بصدده - وهي التوضؤ بماء البحر
- احتمال قائم ، إلا أن التظهير الذي تقدم به باطل ، كما هو واضح .

ولو قيل : أن علة أجزاء ماء البحر في الوضوء عامة في السائل وغيره ،
فيثبت الحكم بطريق القياس على السائل بواسطة الدلة المتعددة - وهي أن
طهورية ماء البحر بالنسبة لكل الناس واحدة - وليس بطريق النص ،
لمعارضة العموم باحتمال الخصوصية أو بمثل قوله صلى الله عليه وسلم ، د حكي
على الواحد حكى على الجماعة ، (٢) .

لو قيل ذلك لسكان أولى .

النوع الثاني : أن يكون الجواب مستقلا بنفسه ، وهو مالا تتوقف إفادته
على الاقتران باسؤال بل لو قبل بدو به لأفاد ، وله ثلاثة أحوال :

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢١٣ / ٥ : ٢١٤) (والبخارى فتح
البارى (١٨ / ٦) (٢٩٨ / ٨) (١٩ / ٩) وأبو داود (٣٠٨ / ٢) .

(٢) هذا الحديث كثير ما يستدل به على الأصول وبالبحت لم أجده لفظه
قال العراقي : لا أصل له ، وأنكره الحفاظان : المزي والذهبي ، ولكن في سنن
النسائي من حديث أميمة بنت ربيعة رفعت د ما قولى لامرأة واحدة إلا كقولى
لمائة امرأة ، رواه الترمذى بلفظ : إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة ، ثم قال
الترمذى . هذا حديث حسن صحيح ورواه الإمام أحمد في مسنده باللفظين إلا أن
معنى الحديث صحيح وله شواهد كثيرة .

الحالة الأولى : أن يكون الجواب مساوياً للسؤال ، عموماً وخصوصاً ،
فهذا يكون تابعا للسؤال في العموم والخصوص ، وهذا محل اتفاق بين العلماء.
لمكان التكافؤ والتساوي بين السبب وما نزل فيه^(١) .

مثال : تبعيته له في العموم : ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل
ف قيل له : أنا نركب البحر على أرماث^(٢) لنا ، وليس معنا من الماء العذب
ما يكفيننا ،

أفتروضاً بماء البحر ؟

فقال صلى الله عليه وسلم : البحر هو الطهور ماؤه ... (٣) .
فهذا الجواب مساوٍ للسؤال في العموم .

ومثال تبعيته له في الخصوص : سؤال الأعرابي للنبي صلى الله عليه وسلم
عن حكم وطئه لزوجته في نهار رمضان وقبول النبي صلى الله عليه وسلم له
واعتق رقية^(٤) .

فالسؤال هنا خاص بحكم وطئه في نهار رمضان ، والجواب خاص بالسائل
أيضاً ، وهذا الحديث دليل وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان
هامداً .

وذكر النووي أنه إجماع ، معسراً كان أو موسراً ، فالمعسر ثبت في ذمته
على ذمته على أحد قولين للشافعية .

(١) الاحكام للأمدى (٢ / ٢١٨) .

(٢) الارماث : جمع رمت بالتحريك : خشب يضم بعضه إلى بعض ويركب
في البحر . القاموس .

(٣) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وانظر الفتح الكبير (٢ / ٢) .

(٤) رواه البخاري وغيره وانظر سبل السلام (٢ / ٢٢٦) .

وثانيتها: لا تستقر في ذمته ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبين أنها باقية عليه^(١).

الحالة الثانية : أن يكون الجواب أخص من السؤال ، كأن يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالمظاهر ، جواباً لمن قال أفطرت في نهار رمضان فاذا على ؟ »

فالسؤال هنا عام في كل ما يحصل به الفطر ، سواء كان جماعاً أو غيره ، والجواب خاص بمحكم الفطر بالجماع ، فهو أخص من السؤال فلا يصح تعدية الحكم من محل التنصيص الذي هو الجماع إلى غيره من المفطرات إلا بدليل آخر ، لأن اللفظ لا عموم له ، وهذا هو مختار الأمدى حيث قال : وفي هذه الصورة الحكم بالخصوص أولى من القول به فيما إذا كان السؤال خاصاً والجواب مساوياً حيث إنه هنا عدل عن مطابقة سؤال السائل بالجواب مع دعوة الحاجة إليه بخلاف تلك الصورة ، فإنه طالق بجوابه سؤال السائل^(٢).

ولكن هل يجوز هذا الجواب أم لا ؟

فيه رأيان :

الأول : أن ذلك لا يجوز لما فيه من تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممتنع .

الرأى الثانى : أن ذلك جائز إذا أمكن معرفة المسكوت عنه من الجواب ، وهذا يتحقق بشروط ثلاثة ذكرها الأسنوى — نقلاً عن الإمام الرازى فى المحصول — وهى :

(١) المرجع السابق .

(٢) الاحكام (٢/٢١٩) ط الحلبي .

١ - أن يكون في المذكور تدليه على ما لم يذكر .

٢ - أن يكون السائل مجتهداً .

٣ - ألا تفوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد^(١) .

فإذا تحققت هذه الشروط الثلاث فالجواب حائز ، وإلا فلا يهور ،
لما فيه من تأخر البيان عن وقت الحاجة .

الحالة الثالثة : أن يكون الجواب أعم من السؤال ، وهو نوعان :

النوع الأول : أن يكون الجواب أعم من السؤال في غير ذلك الحكم
المسؤول عنه ، كسؤالهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن التوضؤ بماء البحر
وقوله صلى الله عليه وسلم - في الجواب عنه - « البحر هو الطهور ماؤه الحل
مبتيته » .

فالجواب هنا أعم من السؤال في غير محل السؤال ، لأن المسؤول عنه إنما
هو التوضوء ، والجواب عام في طهورية الماء ، وفي حل الميته ، وهي غير
مسؤول عنها .

وهذا لا خلاف بين العلماء في عمومه بالنسبة لحل الميته ، لأنه عام مبتدأ
به ، ذكر في غير معرض جواب ، إذ هو غير مسؤول عنه ، وكل عام ورد
بطريق الاستقلال فلا خلاف في عمومه عند القائلين بالعموم^(٢) .

النوع الثاني : أن يكون الجواب أعم من السؤال بالنسبة للحكم المسؤول
عنه فقط ، كسؤاله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من ماء بئر بضاعة - وهي

(١) نهاية السؤل (١٣١/٢) ط صحيح .

(٢) الأحكام للأخى (٢١٩/٢) .

بئر تلقى فيها الحيض^(١) ولحوم الكلاب والذئب^(٢) - فأجاب صلى الله عليه وسلم بقوله : دخلت الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه أو ريحه أو لونه^(٣).

فهذا الجواب أهم من السؤال بالنسبة للحكم المسؤول عنه فقط ، وهو ماء بئر بضاعة ، لأنه يعم ماء بئر بضاعة وغيره ، وفي الحديث عموم آخر في لفظ « شئ » ، أى شئ مما ذكر وغيره ، أو مما ذكر فقط ، وغيره مسكوت عنه ؟

تحرير محل النزاع : إذا وضعت أنواع الجواب مع السؤال . ووضح ما قيل فيها تحرر محل النزاع بين العلماء ، وهو النوع الثانى من الحالة الثالثة ، وهو ما كان الجواب فيه أعم من السؤال بالنسبة للحكم المسؤول عنه فقط .

ومثله - فى الحكم - ما إذا وقعت حادثة ، فأجاب فيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بجواب عام ، كما روى أنه مر بشاة ميتة لميمونة فقال صلى الله عليه وسلم « أفلا استمتعتن بإهابها فإن دباغ الأديم طهوره^(٤) » .

فهل العبارة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب ؟

(١) الحيض : بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة بكسر الحاء وسكون الياء وهى : الخرقة التى تلف بها المرأة ، وقيل جمع حيضة بفتح الحاء ، كضيق ، جمع ضيقة ، وإن كان محفوظاً .

(٢) الذئب : مصدر بمعنى اسم الفاعل ، أى الأشياء المنقعة .

(٣) رواه الترمذى باب « ما جاء فى الماء لا ينجسه شئ » (تحفة الأحوزى

٢٠٢ / ١) وأبو دارد فى كتاب الطهارة باب « ما جاء فى بئر بضاعة » (١٦ / ١)

والنسائى فى كتاب المياه باب « ذكر بئر بضاعة » ، (١٤١ / ١) .

(٤) رواه البخارى فى كتاب البيوع باب « جلود الميتة قبل أن تدبغ » ، (١٠٧ / ٣)

كما رواه مالك فى الموطأ (٣٢٧ / ١) والنسائى (١٥١ / ٧) كتاب العقيدة باب

« جلود الميتة » .

ومحل هذا كله ما لم تقم قرينة على الخصوص أو العموم ، فإذا دللت القرينة على ذلك كان الحكم مقصوراً على سببه في الأول ، وعاماً في الثاني بلا خلاف .

مثال ما دل فيه الدليل على الخصوص ما تقدم في حديث أبي بردة حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : تجزئك ولا تجزىء عن أحد بعدك .

ومثال ما قامت فيه القرينة على العموم : قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما^(١) وسبب نزولها - هل ما قيل - رجل سرق رداء صفوان^(٢) .

فذكر السارقة قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط ، ومثله قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها^(٣)) نزلت - كما قال المفسرون - في شأن مفتاح الكعبة لما أخذه على رضى الله تعالى عنه - من عثمان ابن طلحة ، قهراً ، بأمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ليصلى فيها ، فصلى فيها ركعتين وخرج ، فسأله العباس المفتاح ليضم الصدانة إلى السقاية فنزلت الآية ، فردّه على عثمان بلطف ، بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فتعجب عثمان من ذلك ، فقرأ له على - رضى الله عنه الآية ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم فذكر الأمانات بالجمع قرينة على إرادة العموم^(٤) .

وحيث أننا على بيان أنواع الجواب مع السؤال ، وتحرر محل النزاع وهو المعبر عنه بدلائل العام المستقل بنفسه الوارد على سبب خاص ، فلنتوسع في ذكر مذاهب علماء الأصول في هذا الموضوع ، ودلائل كل على مذهب إليه .

(١) المائدة (٢٨) .

(٢) انظر القرطبي (ج ٢١٥٧) ط الشعب .

(٣) سورة النساء (٥٨) .

(٤) جلال الدين المحلى على جمع الجوامع (٣٩/٢) .

أقوال العلماء في العام الوارد على سبب خاص :

القول الأول : أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، وهو رأى جمهور الشافعية ، والحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، وقد اختاره الأمدى ونظر الدين الرازى ، والبيهضاوى .

القول الثانى : أن خصوص السبب يخصص العام ، ويجعله مراداً به هذا السبب بخصوصه ، ولا يعمل بالعام على عمومه ، وهذا القول لأبى ثور ، والدقائى والغفالى والمزنى من الشافعية ، ونقل ذلك عن الإمام مالك ، وأحمد بن حنبل - رضى الله تعالى عنهم ^(١) .

تحقيق مذهب الإمام الشافعى :

وقد نقل الأمدى ، وابن الحاجب ، وغيرهما أن الشافعى رضى الله تعالى عنه - يقول : إن العبرة بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ ، معتمدين على قول إمام الحرمين فى البرهان : أنه الذى صح عندى من مذهب الشافعى ، ونقله عنه فى المحصول الإمام نضر الدين الرازى ^(٢) .

ونص عبارة الأمدى . وأما إن كان من القسم الأول ، فذهب أبى حنيفة والجم الغفير أنه عام وأنه لا يسقط عمومه بالسبب الذى ورد عليه ، والمنقول عن الشافعى - رضى الله عنه - ومالك والمزنى ، وأبو ثور خلافاً ^(٣) .

(١) الأحكام الأمدى (٢ / ٢١٩) ، نهاية السؤل (٢ / ١٣٢) المستقصى (٢ / ٦٠) شرح المعتمد على مختصر ابن الحاجب (٢ / ١٥٢) ط السكليات الأزمهرية روضة الناظر للقدسى ص ١٢٢ .

(٢) نهاية السؤل (٢ / ١٣٢) ط صبيح .

(٣) الأحكام (٢ / ٢١٩) ط الحلبي .

وهبارة ابن الحاجب ومسألة : جواب السائل غير المستقل دونه تابع
للسؤال في عمومته اتفاقاً والعام على سببه خاص بسؤال مثل قوله صلى الله
عليه وسلم - لما سئل عن بر بضاعه - خاق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء
إلا ما خير لونه أو طعمه أو ريحه ، أو بغير سؤال كما روى أنه صلى الله عليه
وسلم - مر بشاة ميمونة فقال : أيما إهاب دبغ فقد طهر ، معتبر عمومته على
الأكثر ونقل عن الشافعي خلافه (١) .

وأقول : أن هذه النسبة إلى الشافعي - رضى الله تعالى عنه - غير
صحيحة ، بخلافه لما نص عليه في الأم حيث قال : في باب ما يقع به الطلاق ،
ولا يصنع السبب شيئاً إنما يصنعه الالفاظ . . . ثم قال ، وإذا لم يصنع
السبب شيئاً في نفسه لم يصنعه ما بعده ، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم
إذا قيل (٢) .

فإن ظاهر قوله : ولا يصنع السبب شيئاً ، إنما يصنعه الالفاظ أن
السبب غير مؤثر ، وإنما المؤثر اللفظ فقط ، ويؤيد هذا قوله : ولم يمنع
ما بعده أن يصنع ماله حكم ، فإن معناه : أن السبب لا يمنع اللفظ بما اشتمل
عليه من الحكم ، وهذا صريح في أن العبارة عنده بعموم اللفظ
لا بخصوص السبب . .

وقد نص على ذلك الرافعي - أيضاً - في كتاب الأيمان حيث قال والعبارة
عندنا باللفظ ، فمرادى عمومته ووزن كان السبب خاصاً ، وخصوصه وإن كان
السبب عاماً (٣) .

(١) مختصر ابن الحاجب ص ١١٠ .

(٢) الأم (٢٤١/٥) ط الشعب .

(٣) التقييد للاستوى ص ١٢٤ ط مكة المكرمة .

وقد ذكر ابن برهان في الوجيز نحو ما تقدم حيث قال د قالوا : فإن كان اللفظ على صومه فليأذا قدم الشافعي العموم العري عن السبب على العموم الوارد على سبب ؟ قلنا : ما أورده من السبب وإن لم يكن ، انما من الاستدلال ، وما نعا من التعلق به ، فإنه يوجب ضمنا ، فقدم العري عن السبب لذلك (١) .

وقد بين الإمام الأسنوى ، وكذا الإمام ابن السبكي السبب الذي استند إليه هؤلاء العلماء في نقلهم عن الإمام الشافعي - رضى الله تعالى عنه - بأنه يقول : إن العبرة بخصوص السبب ، وذكر أن هذا مجرد توهم لا أساس له معتمدين على ما قاله الإمام فخر الدين الرازى في كتابه د مناقب الشافعي ، .

وحاصله : أن الشافعي يرى أن الأمة إذا اتخذها السيد فراشاله - أى أم ولد - ثم أمت منه بمولود ، وأقر السيد بالوطء فإن الولد يلحقه : سواء أقر بالولد أو لم يقر . وحجته في ذلك ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - : أن عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أخيه سعد أن ابن أخته زمة منى فاقبضه إليك فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، وقال : ابن أختى عهد إلى فيه ، وقال عبد ابن زمة : هو أختى وابن وليدة أبى ، ولد على فراشه . فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شيئا بينا بعتبة ، فقال : د هو لك يا عبد ابن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ثم قال : اسودة بنت زمة واحتجى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فأرآها حتى لقي الله عز وجل ، وكانت اسودة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

قال الشافعي - رضى الله تعالى عنه - جعل الفراش الوارد في الحديث على صومه - سواء كان لحرة ، أو أمة ، حملا بعموم اللفظ . وأبو حنيفة - رضى الله

(١) نهاية السؤل (١٣٢/٢) .

(٢) حاشية ابن عابدين (٥٨١/٥) .

تعالى عنه - جعل الفراش الوارد في الحديث خاصاً بالزوجة دون الأمة ، وقال إن ولد الأمة لا يلحق السيد إلا إذا أقر به . فاعترض عليه الشافعي ، بأن الحديث ورد على سبب خاص ، وهو الأمة دون الزوجة - فاثبات الحكم له أولى من غيره .

فهم من ذلك إمام الحرمين ، وتبعه الأمدى وابن الحاجب ، وغيرهم أن الشافعي يقول بخصوص السبب ، والواقع غير ذلك ، بل مراد الشافعي من هذا الاعتراض أن العام إذا ورد على سبب خاص كان السبب داخلاً في العام ، ولا يصح إخراجها عنه والحديث المتقدم ورد على سبب وهو الأمة دون الزوجة فكانت الأمة داخلة في الفراش قطعاً ، فكيف يسوغ لأبي حنيفة أن يخرجها عنه ؟ (١)

وقد أجيب عن الإمام أبي حنيفة بأنه لم يطلع على ورود هذا الخبر في ذلك السبب (٢) وقد أورد الحنفية اعتراضات على الاستدلال بالحديث المتقدم ، ذكرها الإمام فخر الدين الرازي في كتابه مناقب الشافعي ، وأجاب عنها فقال :

الاعتراض الأول : قوله لعبد بن زمعة ، هو لك ، أى مملوك لك لأن اللام لام التملك . كما يقال أن هذه الدار لك . أى مملوكة ، وعلى هذا التقدير فالخبر حجة عليكم ، ويدل على صحة ما ذكرناه أنه صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زمعة : احتجب منه ، فأتى فيه شيئاً من آل أبي وقاص ، ولو كان

(١) نهاية السؤل (٢/ ١٣١ - ١٣٢ بتصرف) الإبهام (٢/ ١١٧) رفع

الحاجب (١/ ٣٧٨) .

(٢) الأحكام للأمدى (٢/ ٢٢١) .

هذا القضاء من النبي صلى الله عليه وسلم قضاء بكونه ابناً لزمنة لما أمرها بالاحتجاب عنه ، لأنه على هذا التقدير كان أخاً لسودة ، ويقوى هذا أنه ورد في بعض ألفاظ الحديث « هو لك عبد ، أى بالتثنية .

والجواب على هذا الاعتراض من وجوه :

الوجه الأول : أن اللام موضع اختصاص لا لإثبات الملك ، فإن العرب تقول : لا أب لك والمراد نفي هذا الاختصاص لا نفي الملك ، فقوله عليه السلام « هو لك معناه : إثبات الاختصاص بيته وبينه ، وقطع الاختصاص بيته وبين الآخر .

الوجه الثاني : أن أحداً ما ادعى الملك ، بل هذا يدعى أنه أخوه ، والآخر يدعى أنه ابن أخيه ، والجواب ينبغي أن يكون - مطابقاً للسؤال ، فلما قال : عليه السلام : لعبد بن زمنة ، هو لك ، وجب أن يكون هذا تقريراً لما كان يدعيه ابن زمنة ، وهو إثبات الأخوة .

الوجه الثالث : أن الإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، قال في صحيحه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك في الميراث وهذا نص في إبطال كونه مسلماً له .

الوجه الرابع : أن الرواية التي رويتها عن أبي يوسف في الأمالي وهو أنه قال : هو أخى ولد على فراش أبى ، وأقربه صريح في إبطال المراد بقوله « هو لك » ، إثبات أنه منسوخ .

وأما قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سودة بالاحتجاب منه قلنا : هذا مدفوع من وجهين :

الأول : أن رواية أبي يوسف صريحة في إثبات الأخوة ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالاحتجاب ، فهذا السؤال - أيضاً وارد عليكم .

الثاني : أنه عليه السلام لما حكم بالآخوة على قوله « الولد للفراش » ثم رأى فيه مشابهة لآل أبي وقاص رتب على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به ، فحكم بالآخوة بناء على قوله الولد للفراش ، وأمرها بالاحتجاب رعاية لحفظ الاحتياط ، والورع لمكان الشبهة التي أورثها الشبه البين بعتبة ، أو مراعاة للشبهين ، وأعمالا للدليلين ، فإن الفراش دليل لحوق النسب ، والشبهة بغير صاحبه دليل نفيه ، فأعمل أمر الفراش بالنسبة إلى المدعى لقوته وأحمل الشبه بعتبة بالنسبة إلى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من أحسن الأحكام وأثبتها وأصحها ، ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه ، فالزاني يثبت النسب منه بينه وبين الولد في التحريم والبعضيه ، دون الميراث والغفلة والولاية وغيرها .

وقد تتخلف بعض أحكام النسب عنه مع ثبوته لما منع ، وهذا كثير في الشريعة ، فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لما منع الشبه بعتبة وهل هذا إلا محض الفقه .

الاعتراض الثاني : أنكم رويتم أن عبد بن زمعة قال : « هو أخى ، ابن وليدة أبى ، ولد على فراش أبى ، وفراش الأمة لا يصير فراشا عندنا إلا بالدعوى ، فلما أقر بأنه ولد على فراش أبيه فقد أقر بأن أباه ادعاه ، فلا خلاف فيه ، فإن زعمتم أنه ليس من ضرورة فراش الأمة الإقرار بالدعوى ، فهذا عين المتنازع فيه .

والجواب عنه : أن لفظة ، الفراش ، لفظة عربية ، وهذا اللفظ في لغة العرب غير « موضوع للدعوى ، فادعاه الدعوى تحت هذا الاسم يغير اللغة ،

وهو لا يجوز ، والدليل على ما قلناه ، ما رواه أبو يوسف حيث قال : ولد على فراش أبي ، وأقربه ، ولو كان الإقرار داخلًا في الفراش لسكان قوله « وأقربه » تكرارًا من غير فائدة .

الاعتراض الثالث : أن أبا يوسف روى في الأمل أن عبد بن زمعة قال : يارسول الله هو أخى ولد على فراش أبي ، ولا خلاف بين أهل العلم في ثبوت هذا السبب .

والجواب على ذلك : بأن الرواية المذكورة في الصحيح أولى ، على أنا نقول : نحن نتمسك بقوله صلى الله عليه وسلم « والولد للفراش » وهذا عام في الصور كلها ، حصلت الدهوى أو لم تحصل (١) .

وقد وضع بما تقدم دفع الشبهة التي تعلق بها من ادعى أن الشافعى — رضى الله تعالى عنه — يقول إن العبرة بخصوص السبب ، بما لا يدع مجالاً للشك .

وحيف قد فرغنا من تحقيق مذاهب العلماء في هذه المسألة — خاصة مذهب الإمام الشافعى — وجب أن نشرع في ذكر أدلة كل فريق مع بيان المذهب المختار .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم ، وهو أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب بأدلة كثيرة نذكر منها مايلي :

(١) مناقب الإمام الشافعى للإمام فخر الدين الرازى (٦٤-٦٥) ط المكتبة

الدليل الأول :

أن المقتضى للعمل بالعام على عمومته موجود - وهو شمول اللفظ للسبب وغيره وضما - والمانع منتف - إذ لا منافاة بين العموم المدلول للألفاظ وبين الخصوص المستفاد من السبب - ومتى وجد المقتضى وانتفى المانع وجب العمل بالعام على عمومته ، لوجود المقتضى السالم عن المعارض (١)

الدليل الثاني :

أن الحجة إنما هي في لفظ الشارع ، لا في السؤال والسبب ، ولذلك يجوز أن يكون الجواب معدولا عن سنن السؤال ، حتى لو قال السائل : أيجل شرب الماء ، أو أكل الطعام والاصطياد ؟ فيقول : الأكل واجب ، والشرب مندوب ، والصيد حرام .

فوجب اتباع هذه الأحكام ، وإن كان فيه حظر ، ووجوب ، والسؤال وقع عن الإباحة فقط (٢).

الدليل الثالث : أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص يتبادر منه العموم عند الإطلاق ، وكل ما كان كذلك يبقى على عمومته ، فاللفظ العام الوارد على سبب خاص باق على عمومته ، وهو المطلوب (٣).

الدليل الرابع : إن كثيرا من الآيات والأحاديث العامة وردت على أسباب خاصة ، ولم يقل أحد من الصحابة ، أو غيرهم ، من يحتاج بكلامهم -

(١) الأحكام للامدني (٢/٢١٩ - ٢٢٠) بتصرف

(٢) المستقصى (٢/٢١٩) ط المكتبة التجارية .

(٣) نرح جمع الجوامع (٢/٢٨) بتصرف

أنها مقصورة على تلك الأسباب ، فيشبه أن يكون ذلك إجماعاً على أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، والأصل اطراد ذلك ^(١) .

قال ابن جرير الطبري :

« حدثني محمد بن أبي معشر يهيج سمعت سعيد المقبري يذكر محمد بن كعب القرظي فقال سعيد : إن في بعض كتب الله وإن لله عبادة أستمتم أحلى من العسل ، وقلوبهم أمر من الصبر ، لبسوا لباس مسوك ^(٢) الضأن من اللين ، يهترون الدنيا بالدين . فقال : محمد بن كعب : هذا في كتاب الله (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ...) ^(٣) الآية ! فقال سعيد : قد عرفت فيمن أنزلت . فقال محمد بن كعب : إن الآية تنزل في الرجل ثم تكون عامة بعد ^(٤) ولنضرب لذلك أمثلة :

١ - آيات الظهار : وهي قوله تعالى (قد سمع الله قول التي تمادلك في زوجها ، وتشتكي إلى الله .) ^(٥) نزلت في خولة بنت ثعلبة ، امرأة أوس ابن الصامت . أخرج الحاكم وصححه عن عائمة قالت : (تبارك الذي وسع سمعه كل شيء ، إني لا أسمع كلام خولة بنت ثعلبة ، ويخفي علي بعضه وتشتكي زوجها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول : يا رسول الله أكل شباني ، ونثرت له بطني ، حتى إذا كبر سني ، وانقطع ولدي ظاهر مني ، اللهم إني أشكو إليك ، فابرحني حتى نزل جبريل بهذه الآيات (قد سمع الله قول التي تمادلك في زوجها .) وهو أوس بن الصامت ^(٦) .

(١) الأحكام (٢/٢٢٠) التلويح على التوضيح (١/١٢١) ط محرم أفندي .

(٢) المسوك : جمع مصك وهو إجلد «نغم وغيرها

(٣) سورة البقرة (١٠٤)

(٤) تفسير الطبري (٤/٢١)

(٥) المجادلة (١-٢)

(٦) أسباب النزول للسيوطي ص ١٦٤ ط التحرير

٢ آيات القرآن: أخرج البخارى من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : البيئة أوحد في ظهرك ، فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البيئة ؟ .

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول : البيئة أوحد في ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، ولينزان الله ما يهوى ظهري من الحد ، فنزل جبريل فأمر الله عليه (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشماعة أحدم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدرا عنها المذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين)^(١) . وقيل نزلت في حق عويمر^(٢) .

٣ - قوله صلى الله عليه وسلم حينما مر على شاة ميتة لميمونة فقال : دأفلا استمتعتن بياهاها فإن دباغ الأديم طهوره ،^(٣) .

فإن هذا الحديث وإن كان واردا على سبب خاص إلا أنه عام في جميع جلود الميتة ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم : أيما إهاب دبغ فقد طهر^(٤) ، فقد ثبت بهذه الأدلة صحة مذهب الجمهور وهو أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

(١) النور (٦ - ٩)

(٢) أسباب النزول للسيوطي (١٢٢ - ١٢٣) ط التحرير .

(٣) رواه البخارى في كتاب لليوع باب جلود الميتة قبل أن تدبغ (١٠٧ / ٢)

والنسائي في كتاب العقبة باب جلود الميتة (١٥١ / ٧)

(٤) رواه الترمذى (تحفة الأحوزى ٢٩٨ / ٥) وابن ماجه ١١٩٣ / ٢

شبه المخالفين للجمهور :

تمسك المخالفون للجمهور - وهم القائلون بأن العبرة بخصوص السبب -
بأدلة لم تخل من اعتراضات ستظهر فيما بعد وهي :-

١ - الشبهة الأولى : قالوا : لو لم يكن للسبب تأثير والنظر إلى اللفظ
خاصة فينبغي أن يجوز إخراج السبب بحكم التخصيص عن عموم المسببات
كما لو لم يرد على سبب (١) .

والجواب على ذلك : أنه لا خلاف في أن كلامه بيان الواقعة، لكن الكلام
في : هل البيان له خاصة ، أو له وغيره ، واللفظ يعمله ويعم غيره ، وتناوله
له مقطوع به ، وتناوله لغيره ظاهر ، فلا يجوز أن يسأل على شيء فيجيب عن
غيره . نعم يجوز أن يجيب عنه وعن غيره ، ويجوز أيضاً أن يجيب عن غيره
بما يلبه على محل السؤال كما قال لعمر داريت لو تضمنضت بماء ثم بجحمة، (٢)
وقد سأله عن القبلة ، وقال للخنزيرة داريت لو كان على أهلك دين
فقضيته، (٣) .

٢ - الشبهة الثانية : أن الرواة نقلوا أسباب النزول ، واهتموا بها
وبتدوينها ولولا أنها مقصورة على أسبابها لما كان لذكرها فائدة (٤) .

(١) المستقصى ٦١/٢ ط الاميرية

(٢) رواه البخاري في كتاب الصيام . باب القبلة للصائم ٤٠٣٩/٣
ومسلم ١٣٤/٣ وأبو داود ٥٥٥/١ - ٥٥٦ .

(٣) رواه البخاري ١٨/٣ وأبو داود ٢٣٧/٣ والنسائي ١٩٧/٥ ، ٢٢٧/٨
كما رواه الإمام الشافعي في اختلاف الحديث ٣٦٠ : ٣٦٨ وفي المسند ٣٧ ، ٧٥ .

(٤) المستقصى ٦١/٢ ط الاميرية

والجواب عن ذلك : بأنه لا وجه لجعل قاعدة نقل الأسباب هي قصر العام على أفراد سببه ، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علما عن طريق نقل الرواة فوائد ومزايا جمّة .

٣ - الدليل الثالث : أنه لا بد أن المراد بيان السبب لما آخر البيان إلى وقوع الواقعة ، فإن الغرض إذا كان تمهيدا قاعدة عامة فلم آخرها إلى وقوع الواقعة (١) .

والجواب : لم قائم : لا قاعدة في تأخير ، والله تعالى أعلم بفائدته ولم طلبتم لأفعال الله قاعدة ؟ بل لله تعالى أن ينشئ التكليف في أى وقت يشاء ، ولا يسأل عما يفعل . ثم نقول : لعلم أن تأخير إلى الواقعة لطف ومصلحة للعباد ، داعية إلى الانقياد ، ولا يحصل ذلك بالتقديم والتأخير ، ثم نقول يلزم لهذه العلة اختصاص الرجم بما عز ، والظهار ، واللعان ، وقطع يد السارق بالأشخاص الذين ورد فيهم ، لأن الله تعالى آخر البيان إلى وقوع وقائعهم وذلك خلاف الإجماع (٢) .

الدليل الرابع : أن اللفظ العام نص في حق السبب إجماعا ، وكون اللفظ نصا في محل السبب دليل على أنه لم يتناول غيره ، إذ لو تناول غيره لتناوله على وجه الظهور ، فيجوز تخصيصه وإخراجه بالدليل المخصص ، ولو تناول غيره على وجه الظهور وجب ألا يتناول محل السبب على وجه النص ، لأن اللفظ العام إذا كان مستغرقا متناولا مسميات لا يكون متناولا للبعض على سبيل الظهور والبعض على سبيل النص ، لأن نسبة اللفظ العام إلى جميع المسميات نسبة واحدة ، ولما اتفقا على تناوله لمحل السبب على وجه كان نصا فيه ، ولم يحز تخصيصه ، دل ذلك على أنه اختص به واقتصر عليه ، وصار

ذلك بمنزلة ما لو مثل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فأجاب السائل بلا ، أو نعم ، فإنه يختص — بالسائل وفقاً^(١) .

والجواب عن ذلك : أنه لا يلزم من تناول العام محل السبب نصاً أن يكون تناوله لغيره كذلك ، لأن وروده بياناً لحكم السبب جعله نصاً فيه ، ولو ثبت ذلك في جميع مسميات العام لسلبت قطعية في الجميع ، لكنه لم يثبت إلا للسبب .

وقولهم إن اللفظ العام إذا كان مستغرقاً ، متناولاً مسميات لا يكون متناولاً للبعض على سبيل الظهور ، والبعض على سبيل النص ممنوع ، لأنه ليس بلامر إذ لو اتحدت دلالاته لما كان لخصوص السبب مزية^(٢) .

المذهب المختار :

وبما تقدم من استقامة أدلة الجمهور ، ورد أدلة المخالفين لهم يصبح مذهب الجمهور — وهم الذين يعتبرون عموم اللفظ ، لا لخصوص السبب — قوياً ، وهو المختار ، لما تقدم ولأن القول — بالخصوص فيه تعطيل لكثير من الأحكام الشرعية من غير دليل ، والفرقة بين المكلفين ، والله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً)^(٣) ويقول صلى الله عليه وسلم ما قولى لمائة امرأة إلا كقولى لامرأة واحدة .

والأصل تساوى الناس في الأحكام ، إلا ما قام الدليل على إخراجه ، ولا دليل هنا إلا ما سبق لنا رده .

(١) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٣ : ١٩٤ ط ، دمشق .

(٢) مذكرة فضيلة الشيخ جاد الرب ومضان في تخريج الفروع على الأصول .

(٣) سبأ (٢٨)

هل صورة السبب قطعية أو ظنية :

يتفرع على رأى من قال : إن العبارة بعموم اللفظ - وم الجمهور -
خلاف آخر ، وهو هل صورة السبب داخلة في العام قطعا أو ظنا ؟

فذهب الجمهور إلى أنها قطعية الدخول ، ولذلك لا يجوز إخراجها من
العام بأى شخص من المخصصات واستدلوا على ذلك : بأن اللفظ العام قد
ورد فيها ، فلم تكن داخلة قطعا لازم على ذلك تأخير البيان عن وقت
الحاجة وهو ممتنع ، ومن هنا ظهر وجه منع التخصيص بالاجتهاد^(١) .

وذهب الشيخ تقي الدين السبكي وغيره إلى أنها ظنية ، قياسا على بقية
أفراد العام ، فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد .

ومثلوا لذلك بما لازم على قول أبى حنيفة - من أن ولد الأمة المستفرشة
لا يلحق سيدها ما لم يقربه - من إخراج ولد أمة زمعة من حديث الولد
للغراش ، كما تقدم^(٢) .

والجواب عن ذلك : بأن قياس صورة السبب على بقية أفراد العام
قياس مع الفارق ، لأن دلالة العام على السبب أقوى من دلالة على غيره ،
فإن دلالة العام على السبب من وجهين ، وعلى غيره من وجه واحد ، كما
تقدم ذلك في الرد على الدليل الثانى للمخالفين للجمهور .

وأما ما لازم على قول أبى حنيفة ، فإن لازم المذهب ليس بمذهب على
أنه قد أجيب عن أبى حنيفة بأنه لم يطلع على ورود الحديث في ابن أمة زمعة ،
ولو اطلع عليه لما أخرجها منه^(٣) .

(١) شرح جمع الجوامع (٢٩/٢) بتصرف .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المستقصى (٦١/٢) الأحكام للامدى (٢٢١/٢) .

ما يشبه السبب وليس منه :

قد يرد في القرآن الكريم ما يشبه السبب الخاص مع اللفظ العام النازل فيه ،
فيكون لهذا السبب أثر طيب في تناول الآية العامة للضمون الخاص في الآية
التي معها تناولاً يجعلها أسبق إلى الذهن من غيره ، وأبعد عن خروجه
بالتخصيص إذا ورد غرض لتلك الآية العامة ، كما في قوله تعالى (ألم تر
إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون
الذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً)^(١) .

نزلت هذه الآية تشليماً على بعض علماء اليهود ، مثل كعب بن الأشرف
وغيره حينما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر ، حرصوا المشركين على الأخذ
بهم ، فسألهم المشركون من أهدى سبيلاً ، محمد وأصحابه أم نحن ؟

فقالوا : أنتم^(٢) ، مع عليهم بوصف الرسول صلى الله عليه وسلم من
كتبهم ، فكان ذلك خيانة منهم ، وعدم أداء الأمانة ، ثم تلا هذه الآية آية
أخرى تحت على أداء الأمانات ، وهي قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن
تؤدوا الأمانات إلى أهلها)^(٣) وهي عامة في كل أمانة ، والسابقة خاصة بأمانة
معينة وهي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، فالعام تال للخاص في نسق
القرآن الكريم ، إلا أنه متراخ عنه في النزول بسبع سنين ، مدة ما بين
بدر في رمضان في السنة الثانية من الهجرة ، والفتح في رمضان من السنة الثامنة

(١) النساء . (٥١)

(٢) أسباكل النزول للسوطي ص ٥٤ ط التحرير

(٣) النساء . (٥٨)

فقال الجمهور : إنه شبيه بالسبب الذى ورد العام فيه : فيكون لفظى
الدخول . ولا يجوز إخراجهم من العام .

وقال الإمام السبكي : أنها ظنية كصورة السبب ، وإنما قيل : ويقرب
منها ، لأن العام لم يرد بسببها كما تقدم (١) .

هل الخلاف لفظى أو معنوى ؟

بعد بيان مذاهب العلماء ، وأدلتهم فى هذا الموضوع ينبغي أن أشير إلى
ما قاله بعض العلماء من أن الخلاف فى هذه المسألة خلاف لفظى ، لا طائل
تحتة ، ومن ذهب هذا المذهب الإمام ابن تيمية ، وتبعه على ذلك الشيخ
الزرقانى صاحب مناهل العرفان ، حيث قال : يجب أن نلاحظ أيضاً أن
حكم النص العام الوارد على سبب يتعدى عند هؤلاء وهؤلاء إلى أفراد غير
السبب ، يبدو أن الجمهور يقولون أنه يتناولهم بهذا النص نفسه ، وغير الجمهور
يقولون أنه لا يتناولهم إلا قياساً أو بنص آخر كالحديث المعروف ، حكمى
على الواحد حكمى على الجماعة ثم قال : وإلى هذا المعنى يشير ابن تيمية بقوله :
قد يجهل كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت فى كذا لا سيما إن كان
المذكور ، شخصاً كقولهم : إن آية الظهار نزلت فى امرأة قيس بن ثابت وأن
آية الكفالة نزلت فى جابر بن عبد الله . وأن آية قوله : (وأن أحكم بينهم بما
أنزل الله) (٢) نزلت فى بنى قريظة والنضير ، ونظائر ذلك عما يذكرون أنه
نزل فى قوم من المشركين بمكة أو فى قوم من اليهود والنصارى ، أو فى قوم
من المؤمنين ، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن يحكم الآية . تنص بأولئك
الآهيان دون غيرهم ، فإن هذا لا يقوله مسلم ، ولا عاقل على الإطلاق .

(١) جمع الجوامع وشرحه (٤٠/٢ - ٤١) بتصرف .

(٢) المائدة (٤٩) .

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه؟
لم يقل أحد أن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية
ما يقال : أنها تختص بنوع ذلك الشخص ، فتعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم
فيها بحسب اللفظ والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة
لذلك الشخص ، ولغيره من كان بمنزلة . (١١) .

وأقول : ما قاله ابن تيمية - نفسه - يدل على أن الخلاف معنوي حيث
قال : ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ ، أى بل بدليل آخر كالقياس ،
أو بنص آخر كالحديث المعروف ، حكى على الواحد حكى على الجماعة ،
فإن كونه ثابتاً بالقياس ، أو بنص آخر كاف لإثبات أن الخلاف معنوي ،
لا احتمال الخصوصية وعدم وجود العلة التمييزية .

هذا بالإضافة إلى أن هناك خلافاً حقيقياً في الفروع الفقهية المخرجة على
هذه القاعدة ، مما يدل على وجود أثر فقهي لهذا الخلاف ، ولذا رأيت من تمام
بحث هذه المسألة ذكر بعض الفروع الفقهية المخرجة عليها حتى تتبين ثمره
هذا الخلاف .

فروع فقهية :

من الفروع الفقهية المخرجة على هذه المسألة

قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن
الغياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن اطمعهم إنكم لمشركون) (١٢) .

(١) مثال العرفان (١ / ١١٩)

(٢) الانعام (١٢١)

روى أبو بلود عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - قال : جاءت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا تأكل مما قتلنا ، ولا تأكل مما قتل الله ؟ فأمر الله : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) الآية (١)

وروى النسائي عن ابن عباس في قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) قال خاصهم المشركون (٢) فقالوا : ما ذبح الله فلا تأكلوه ، وما ذبحتموه أتم أكلتموه ، فقال الله سبحانه لهم ، لا تأكلوا فانكم لم تذكروا اسم الله عليها (٣) .

قال الزنجاني :

« إن الآية لا تمنع حل متروك التسمية عند الشافعي - رضى الله عنه - سواء تركها عمدا ، أو ناسيا ، تخصيصا للآية بمحل السبب - وهو الميتة ، فإن العرب كانوا يأكلونها ويهادلون بها المسلم بأكلهم مما أماتوه وامتناعهم عما أماته الله تعالى ، فسمى الذبح باسم الله ، إذ العرب كانت تسمى الذبح بسملة ويدل على ذلك سياق الآية وما بعدها .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - لا يحل إذا تركها عمدا ، اتباعا لظاهر العموم ، وإخراج الناس منه كان لدليل مخصص ، كما في سائر العمومات (١) (٢) .

هكذا قال الزنجاني - وهو مبني على أن الشافعي يخصص العام بالسبب ،

(١) سند أبي داود كتاب الاضاحى باب فى ذبائح أهل الكتاب (١٠١ / ٢)

(٢) أى خاص المؤمنين المشركون

(٣) تفسير القرطبي ص ٢٥١ ط الشعب

(٤) تحرير الفروع على الأصول ص ١٩٤ ط دمشق

فيكون مقصودا عليه - وهو غير مسلم له ، وقد تقدم تحقيق مذهب الإمام الشافعي في ذلك أول البحث فلا تفيد ، وبقي أن نبين الوجهة التي يقصدها الإمام الشافعي فنقول :

أن الشافعي يرى حل متروك التسمية ، عمدا أو نسيانا - كما قال الزنجاني - ولكنه ليس وقلوبا مع سبب الذول - كما قال - ولكن الدليل في الآية نفسها يقطع النظر عن سببها .

ويحسن قبل الكلام على هذه الآية الكريمة أن نتعرض لبعض الآية السابقة عليها ، وهي قوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا بما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ذلك هو أعمل بالمعتدين ^(١)) حتى ينحصر المراد بالمنهى عنه في الآية التي نحن بصدد ما .

تقول هذه الآية : لأولياء الشياطين ، وهم كفار قریش ^(٢) أي فرض لكم في ألا تأكلوا بما ذكر اسم الله عليه خاصة ، دون ما ذكر عليه اسم الأصنام والآلهة ، والحال أن الله قد بين لكم ما حرم عليكم وما لم يحرم ، في مثل قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به) ^(٣) .

(١) الأنعام (١٢٠)

(٢) قال عكرمة : المراد بالشياطين في هذه الآية مردة الاليس من مجوس فارس ، وقال ابن عباس وعبد الله بن كثير الشياطين الجن وكفرة الجن . أولياء

قریش القرطبي ص ٢٥١٢

(٣) الأنعام (١٤٥)

ولا يضرب تأخر هذه الآية في التلاوة ، لما هو معلوم من أن ترتيب التلاوة ليس هو ترتيب النزول غير أن ما تدعو إليه الضرورة من المحرمات فإنه حلال في حال الضرورة ، وإن كثيراً من الناس يضلون فيحرمون ويحللون بأهوائهم وشهواتهم من غير تعاقب بشريعة من الشرائع (١) إذا وضع معنى هذه الآية ، وضع معنى الآية التي نحن بصددنا فإن الآية الأولى تعطف عليهم تركهم المذبوح الذي ذكر اسم الله تعالى عليه وتحريمه على أنفسهم دون غيره ، لأن ما لم يذكر اسم الله عليه عديم واحد من اثنين .

١ - ما ذكر عليه اسم غير الله .

٢ - ما مات حنف أنفه .

وحيث انحصر الحلال عديم في هذين انحصر المراد بالمنهى عنه في الآية التي هي محل الكلام وهي قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه أفسق) فكان الآية تقول لهم : ما تحلونه حرام وما تحرمونه على أنفسكم هو الحلال المطلوب .

وحيث وضع بالسياق ذلك وضع أن متروك التسمية عمداً ، أو نسياناً ليس ممتناً ولا لآية المنهى لأن الحرام عند المسلمين أصبح محصوراً في اثنين ، وهما ما مات حنف أنفه ، وما ذكر عليه اسم غير الله . وهذا المعنى تدل عليه الآية التي هي محل الشاهد نفسها :

فإن قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه أفسق) مشتمل على جملتين .

(١) تفسير القرطبي ص ٢٥٠٩ ط الشعب إرشاد العقل المسلم لابن السعدي

(٢/ ٢٧٦) طبع مكتبة الرياض الحديثة الفخر الرازي (١٣ / ١٦٥ - ١٦٧)

أولاهما : فعلية إنشائية .

وثانيتها : اسمية خبرية .

والراو من قوله تعالى (وإنه أفسق) تحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها - أنها عاطفة ، وهذا غير جائز ، لما يلزم عليه من عطف جملة اسمية خبرية على جملة فعلية طلبية ، وهذا لا يناسب بلاغة القرآن الكريم ، فبعد أن يكون للعطف .

ثانها : - أنها حالية ، وعلى ذلك يكون النهى منصبا عن متروك التسمية حال كونه فسقا ولا يسكون كذلك إلا حيث ذكر عليه اسم غير الله ، كما فسر بذلك في قوله تعالى : (أو فسقا أهل لغير الله به) (١) .

ثالثها : أنها للاستئناف ، وهو وإن كان سائما هربية ومعنى إلا أن الظاهر أن الجملة قيد في النهى ، فإن الضمير في قوله تعالى (وإنه أفسق) إما عائد إلى الآكل المفهوم من (ولا تأكلوا) لأن الفعل يدل على المصدر . فالضمير عائد على هذا المصدر ، وإما عائد إلى « ما » في قوله تعالى : « وما ، كأنه جعل ما لم يذكر اسم الله عليه في نفسه فسقا على سبيل المبالغة

وبما أن الفسق حكم ، والحكم لا يتعلق بالذوات ، وإنما يتعلق بفعل المكلف ، فيقول إلى الأول ، وهو أنه عائد على المصدر ، فيكون معنى الآية عليه (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) .

والحال أن الآكل منه فسق ، ولا يكون فسقا تسقط به العدالة إجماعا إلا حيث فسر بواحد من أمرين : إما ذكر عليه اسم الصنم ، وإما مات حنف الله (٢)

قال الفخر الرازي : نقلا عن الإمام الشافعي - رضي الله عنهما - :
واجمع المسلمون على أنه لا يفسق آكل ذبيحة المسلم الذي ترك التسمية^(١) قد
يكون أكل متروك التسمية فسقا إلا حيث فسر بما ذكر، سواء جمعت الواو
للحال أو للاستئناف .

وكيف يقض الحنفية ، ومن معهم من المالكية والحنابلة النظر عن
بقية الآية ؟

فما الذي يوجه الشياطين إذا حملت الآية على متروك التسمية محمدا ،
وما الذي يجادلون به المسلمين وهل من المستطاب فيها أن تترك بموم صدر
الآية ونقطع النظر عن ما يدل عليه عجزها ؟ كيف والآية كلها في موضوع
واحد ، فتعين أن يكون الفسق بمعنى المحرم الذي بينت الآية الأخرى علته ،
وهي قوله تعالى : (أو فسقا أهل أير الله به) .

قال الفخر الرازي في تفسيره : قال الشافعي - رحمه الله تعالى - هذا النهي
مخصوص بما إذا ذبح على اسم النصب ، ويدل عليه وجوه :

أحدها : قوله تعالى (وإنه لفسق) واجمع المسلمون على أنه لا يفسق
آكل ذبيحة المسلم الذي ترك التسمية .

وثانيها : قوله تعالى (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم)
وهذه المناظرة إنما كانت في مسألة الميتة .

وثالثها : قوله تعالى : (وإن أظعنتموهم إنكم لمشركون) وهذا مخصوص

بما ذبح على اسم النصب ، يعني لو رخصتم بهذه الذبيحة التي ذبحت على اسم آلهية
الأوثان فقد رخصتم بالهتما ، وذلك يوجب الشرك .

قال الشافعي : رحمه الله تعالى — فأول الآية وإن كان عاماً بحسب الصيغة
إلا أن آخرها لما حصلت فيه هذه القيود الثلاثة علمنا أن المراد من ذلك العموم
هو هذا الخصوص ، وما يؤكد هذا المعنى هو أنه تعالى قال : (ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه ففسق) فقد صار هذا النهي مخصوصاً بما
إذا كان هذا الأمر فسقاً ، ثم طلبنا في كتاب الله تعالى : أنه حتى يصير فسقاً ؟
فأبنا هذا الفسق مفسراً في آية أخرى ، وهو قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى
إلى محرماً على طاهم يطعمه إلا أن يكون ميتة ... الآية .

فصار الفسق في هذه الآية مفسر بما أهل به لغير الله أه^(١) .

والذي يساعد على هذا ما تقدم .

قيام الأدلة الكثيرة على أن متروك التسمية عمداً أو سهواً يحل فن ذلك :
(١) الإجماع على حل ذبيحة أهل الكتاب ، لقوله تعالى : (وطعام
الذين أتوا الكتاب حل لكم^(٢)) فأحل ذبائحهم مع أنهم لم يسموا^(٣) .

(٢) قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ... إلى أن قال :
إلا ما ذكركم)^(٤) فأباح المذكي ولم يذكر التسمية ، فإن قيل لا يكون مذكي
إلا بالتسمية .

(١) تفسير الفخر الرازي (١٦٨ / ١٣) .

(٢) المائدة (٥) .

(٣) تفسير ابن كثير (٣٦ / ٣) ط الشعب .

(٤) المائدة (٣) .

قلنا الزكاة في كلام العرب : الذبح ، وقد وجد^(١) .

(٣) روى البخارى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الله تعالى عنها - أن قوماً ظفروا للنبي ﷺ أن قوماً يأتوننا بالحم لاندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ قال : دسموا أتم وكلوا^(٢) ، قالت : وكانوا حديثى عهد بالكفر .

وجه الدلالة منه : أنهم فهموا أن التسمية لابد منها ، وخشوا ألا تكون وجدت من أولئك لحداثة إسلامهم ، فأمرهم بالاحتياط بالتسمية عند الأكل لتكون كالعوض من المأثورة عند الذبح إن لم تكن وجدت ، وهذا يدل على أنها غير شرط ، لأنها لو كانت شرطاً لم تسبغ الذبيحة بالامر المشكوك فيه ، كما لو عرض الشك في نفس الذبيحة ، فلم يعلم هل وقعت الزكاة المعتبرة أم لا ؟

وهذا هو المتبادر من سياق الحديث ، حيث وقع الجواب فيه دسموا أتم وكلوا ، كأنه قيل لهم : لانتهموا بذلك ، بل الذى يهكم أتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا ، وهذا من الأسلوب الحكيم ، كما نبه عليه الطيبي^(٣) . وفى رواية أبي داود : وكانوا حديثى عهد بالجاهلية . . . وكذلك فى أول الإسلام ، وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فرحموا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى : (ولأنأكلوا بما لم يذكر اسم الله عليه) .

قال ابن عبد البر : وهو تعلق ضعيف ، وفى الحديث نفسه ما يردده ، لأنه

(١) الفرطى ص ٢٠٤٨ ط الشعب

(٢) البخارى كتاب التوحيد : (١٤٦/٩)

(٣) نيل الأوطار (١٤٦/٨)

أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل ، فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل ، وأيضاً قد اتفقوا على أن الأنعام مكينة وأن هذه القصة جبرفت بالمدينة ، وأن الأعراب المشار إليهم هم بادية أهل المدينة^(١) .

(٤) روى أبو داود في المراسيل من حديث ثور بن يزيد عن الصلت السدوسي مولى سويد بن ميمون أحد التابعين الذين ذكرهم أبو حاتم بن حبان في الثقات قال : قال رسول الله ﷺ : « ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر أنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله ، وهذا مرسل يعضد بما رواه الدارقطني عن ابن عباس أنه قال : « إذا ذبح المسلم ولم يذكر اسم الله فليأكل ، فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله »^(٢) .

إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على ما ذهب إليه الإمام الشافعي - رضى الله عنه - وخلاصة نظره في ذلك :

أن المسلم شأنه أن لا يذبح لغير الله ، وحيث كان كذلك فقد تمخض ذبيحته لله ، وما طلبت عنده التسمية على وجه السنية إلا للإعراب من ذلك . فحيث استقر في النفس في استقراره كفاية في الحل .

ومن العجيب أن يدعى الحنفية أن ما ذهب إليه الشافعي مخالف للإجماع ؟ قال صاحب الهداية : -

وهذا القول من الشافعي - رحمه الله - مخالف للإجماع ، فإنه لا خلاف فيما كان قبله من حرمة متروك التسمية عامداً ، ومن ذهب مذهب على وابن عباس - رضى الله عنهم - أنه يحل ، بخلاف متروك التسمية عامداً

(١) فتح الباري (٥ / ٢)

(٢) تفسير ابن كثير (١٦٩ / ٢)

لا يسع فيه الاجتهاد ، ولو قضى القاضى بمحو بيعه لا ينفذ ، لسكونه مخالفا
للاجماع اه^(١) .

وما قالوه مردود من وجوه :

أولا — لما تقدم من الأدلة التى لا مساغ من التسليم لصحتها .

ثانيا — ما رخصه من مخالفته للاجماع لا حجة عليه ، بل الحجة تكذيبه
فما قاله الإمام الشافعى هو قول ابن عباس ، وأبي هريرة ، وعطاء ، وسعيد بن
المسيب ، والحسن وجابر بن زيد ، وعكرمة ، وأبي عياض ، وأبي رافع ،
وطاؤوس ، وإبراهيم النخعى ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وقتادة ، وحكى
عن الزهراوى عن مالك بن أنس أنه قال : تؤكل الذبيحة التى تركت التسمية
عليها عمدا ونسيانا ، وعن ربيعة أيضا^(٢) .

فوضع بكل ما تقدم عدم صحة ما نقله الزنجاني عن الإمام الشافعى من أنه
قصر الآية على السبب الذى نزلت فيه ، وهو الميتة .

وأما الإمام أبو حنيفة ، ومعه الإمام مالك ، والثورى وإسحاق ، ورواية
عن الإمام أحمد بن حنبل فيرون أن متروك التسمية عمدا لا يؤكل ، سواء
تركها تهاونا أو غير تهاون ، أما ما تركت التسمية عليه نسيانا فهو حلال^(٣) .

واستدلوا على ذلك :

أولا — بالآية التى تقدمت ، على ما سبق من توجيهه وتعايل ، وقالوا :
إن النهى فى الآية دائر على أحد سببين .

(١) مسالك الهداية (٥٠/٤) () القرطبي (٢٥١١) ط الصمب

(٢) المصدر السابق

١ - ا هـ مال التسمية .

٢ - ذكر غير التسمية .

واذن فلا يدخل على الامر من النسيان ، لأن النامى غير مكلف فلا يكون
فعله فسقا لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
وما استكروا عليه ، »^(١)

ثانيا : ما روى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ، حدثنا الشعبي سمعت
عدي بن حاتم يقول : « قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « ارسل كلبى
فاجد مع كلبى كلبا آخر قد أخذ ، فلا أدري أيهما أخذ ؟ فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم (فلا تأكل ، إنما سميت على كلبك ولم نسم على كلب
غيرك »^(٢) علل الحرمة بترك التسمية^(٣) .

ثالثا : ما روى سعيد بن منصور عن راشد بن سعد أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « أن ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم إذا لم يتعمد ، وهذا
الحديث مرسل ، وفيه الأحوص بن حكيم ، وهو ليس بشيء ، وراشد
ابن سعد ضعيف »^(٤) .

وذهب أهل الظاهر إلى أن متروك التسمية عمدا أو نسيانا لا يهل ، أخذوا
بظاهر عموم قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) الآية فعمم

(١) رواه ابن ماجه بمعناه (كتاب الطلاق ، باب طلاق المسكره والنامى
٦٥٩/١) . وانظر القرطبي ص ٢٥١١ ط الدعبل

(٢) رواه البخارى كتاب الذبائح والصيد (١١١/٧) ومسلم فى كتاب الصيد
(٥٩ - ٦) .

(٣) مسالك الهداية (٤ - ٥٠)

(٤) المحلى لابن حزم (١٠٩/٨)

أما لم ينصص (١).

وَم عَجُوجون بما تقدم من الأدلة التي سقناها ، سواء في مذهب الشافعية أو غيرهم .

وقد نقل عن الإمام أحمد - رضى الله عنه - في الرواية الأخرى عنه أنه يخصص الآية بمحل السبب وهو الميتة فقط .

في المفتى لابن قدامة : وأما الذبيحة : فالشهور من مذهب أحمد أنها شرط مع الذكر ، وتسقط بالسهو وروى ذلك عن ابن عباس ، وبه قال : مالك والثوري ، وأبو حنيفة وإسحاق ، ثم قال : وعن أحمد أنها مستحبة غير واجبة في عهد ولا سهو ، وبه قال الشافعي ، لما ذكرنا في الصيد ، قال أحمد إنما قال الله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) يعني الميتة . وذكر ذلك عن ابن عباس (٢) فقد ظهر من خلال البحث والمناقشة وجه نظر كل فريق على ما ذهب إليه في فهم هذه الآية الكريمة (٣) . وظهرت ثمرة الخلاف بين من يخصص الآية بمحل السبب . ومن لا يقصرها عليه .

المذهب الرابع :

على أنى أرى في هذه المسألة اختيار ما ذهب إليه الإمام الشافعي ومن معه ، لأن الغرض من التسمية إنما هو تقريب الذبيحة لله ، فإذا ما تحقق هذا الغرض أكلت الذبيحة سواء انضم إلى ذلك الذكر باللسان أولا ، كما في كثير من العبادات ، يقارن النية فيها التلفظ باللسان كما في الصلاة والحج ، والصيام

(١) المحلى لابن حزم (١٠٨٩/٧)

(٢) المفتى لابن قدامة (٩ - ٢٨٨) ط على يوسف :

(٣) راجع بقية المذاهب في هذه المسألة في تفسير القرطبي ص (٢٥١١) -

(٢٥١٢) ط الشعب .

وغير ذلك ، ولا يضر فيها الاختصار على النية ، لقوله صلى الله عليه وسلم
« إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (١) فليكن هذا مثلاً .

وإذا كان الفارع قد شدد في ذكر التسمية عند الدخول إلى الإسلام لتتميم
ذبيحة المسلم من غير ما حيث كان يوجد مشركون يقربون للأصنام ، ويملون
بذبايحهم لغير الله ، فلا أرى أن أسلك بالناس مسلك التشدد فنفتهم بتحريم
ذبايحهم إذا لم يذكروا اسم الله تعالى عليها ، فإن في نياتهم كفاية من ذلك ،
والله أعلم بالصواب .

(١) رواه البخارى في كتاب الإيمان . باب « إنما الأعمال بالنية »
٢٢ / ١ - ٢٢ ، كما رواه مسلم والنسائي وغيرهما .

علامات المكي والمدني

وضع العلماء علامات يعرف بها المكي والمدني ، وبها يتميز كل منهما عن الآخر .

علامات المكي :

من علامات السور المكية :

١ - وجود لفظ «كلا» في السورة - فكل سورة فيها هذا اللفظ فهي مكية .

وقد ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم ثلاثاً وثلاثين مرة . في خمس عشرة سورة . كلها في النصف الثاني من القرآن الكريم ولم تأت في القرآن في نصفه الأول .

٢ - وجود آية سجدة في السورة . فكل سورة فيها آية سجدة فهي مكية

٣ - إفتتاح السورة بحرف من حروف التهجى مثل (الم . الر . طسم حم . ق . ن) فكل سورة افتتحت بحرف من حروف التهجى فهي مكية . إلا سورتين اثنتين ، البقرة وآل عمران فهما مدينتان بالإجماع مع كونهما مفتحتين بحروف التهجى .

٤ - ذكر قصة آدم وإبليس في السورة . فكل سورة ذكرت فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية إلا سورة البقرة فهي مدنية مع ذكر هذه القصة فيها .

٥ - ذكر لفظ « يابى آدم » في السورة ، فكل سورة فيها هذا اللفظ
تسمى مكية .

٦ - إشتغال السورة على ذكر أنباء الرسل - وأحوال الأمم السابقة
لما فيها من أبلغ المواضع ، وأنفع العبر ، ومن تقرير سنته تعالى في كونه ،
وهو إهلاك الأمم المكذبة لرسالها - الخارجة على أوامرها - ونصر من
صدق رسل الله ، ووقف عند حدود الله ، وعمل بشرائعه . فكل سورة
تضمنت ما ذكر في مكية . إلا سورة البقرة فهي - مع اشتغالها على ذكر
تفصيص بعض الرسل - مدنية - وهذه العلامات الست مطردة ، بمعنى أنه إذا
تحقق أحدها في سورة كانت هذه السورة مكية قطعاً .

٧ - إشتغال السورة على آية مصدرة بلفظ « يا أيها الناس » فذكر الآية
التي صدرت بهذا اللفظ في سورة ما - علامة على أن هذه السورة مكية ، قال
بعض العلماء : والسبب في ذلك أن الكفر كان غالباً في أهل مكة ،
فخطبوا بها أيها الناس وإن كان خيرهم داخلهم .

وهذه العلامة غير مطردة إذ قد توجد الآية المصدرة بهذا اللفظ في سورة
مدنية . كقوله تعالى في سورة البقرة - وهي مدنية اتفاقاً - (يا أيها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم) الآية وقوله تعالى في سورة النساء - وهي مدنية
أيضاً - يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة - الآية .

فهذه العلامة أغلبية فقط بمعنى أن الأغلب والأكثر أن لفظ « يا أيها الناس »
يكون في السور المكية ، وقد يكون في السور المدنية أيضاً ولكنه قليل .

٨ - قصر الآيات ، فقصر آيات السورة أمانة على كونها مكية .
وقد علل بعضهم ذلك بأن أهل مكة كانوا أهل فصاحة ولسن فيناسبهم الإيجاز .

دون الإطناب - وهذه العلامة أغلبية أيضاً إذ قد يوجد القصر في الآيات المدنية كسورة النصر فإن آياتها قصيرة مع كونها مدنية .

٩ - نهاية آى السورة بالدهوة إلى المقصد الأسمى من الدين ، وهو الإيمان بالله تعالى - وتوحيده - والاعتقاد بأنه تعالى موصوف بكل كمال ، ومفرد عن كل نقص .

والإيمان برسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبرسالة من سبقه من الرسل ، والإيمان بملأمة الله تعالى وكتبه ، وباليوم الآخر وما فيه من بعث ونهوض ، وحساب وجزاء ، ونعيم وعذاب ، مع إثبات ذلك كله بأدلة الكون ، وبراهين العقل ثم النعمى على المشركين وإبطال شبههم ، وتفنيد مزاعمهم ، وتسفيه أحلامهم بعكوفهم على عبادة الأصنام التى لا تملك لنفسها - فضلاً عن غيرها - نفعا ولا ضرراً ، فكل سورة اشتملت على ما ذكر فهو مكية .

١٠ - كون السورة تتحدث عن مثالب المشركين البغيضة ، وعاداتهم المنسكرة من القتل بغير حق ، وواد البنات ، واستباحة الأعراض ، وأكل أموال اليتامى ظلماً ، وأكل الربا وشرب الخمر ، إلى غير ذلك من الموبقات مع تحذيرهم منها ، ووعيدهم على ارتكابها ، فكل سورة هذا شأن آياتها فهي مكية .

١١ - تضمن آيات السورة حث العرب على التحلى بأصول الفضائل وأمات المنكرات . من الصدق في الحديث ، والصبر على المكاره ، والامانة ، والعدل ، ورعاية الجوار ، والوفاء بالعهد وبر الوالدين والتواضع ، ولين الجانب والعفة ، والعلم ، والإخلاص ، وعجة الغير ، وطهارة القلوب ونظافة الألسنة ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، إلى غير ذلك من الفضائل فكل سورة تضمنت آياتها ما ذكر أو شيئاً منه فهي مكية .

وهذه العلامة والثتان قبلها بحسب الغالب أيضاً . إذ قد توجد آيات في سورة مدنية مشتملة على ما شرحناه في العلامات الثلاث .

علامات المدني :

١ - إشتغال السورة على آية صدرت بلفظ « يأيا الذين آمنوا » فذكر الآية المصدرة بهذا اللفظ في السورة - سواء كانت هذه الآية في أول السورة ، أم في وسطها - أم في آخرها - أمانة على أن هذه السورة مدنية ، والسبب في ذلك أن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة ، فخطبوا بأياها الذين آمنوا وإن كان غيرهم داخل فيهم .

وهذه العلامة مطردة ، فإذا وجد هذا اللفظ في سورة ما - كانت هذه السورة مدنية قطعاً .

٢ - طول أكثر سوره وآياته قال بعض المحققين : لأن أهل المدينة لم يكونوا يضافون أهل مكة في الذكاء وطول الباع في البلاغة والبيان ، فيناسب أهل المدينة الشرح والإيضاح - وذلك يستتبع كثيراً من البسط والإمهال - يضاف إلى ذلك أن سور المدني وآياته طويلة نظراً لما اشتملت عليه من الأحكام والتشريعات .

ومن شواهد طول السور المدنية وطول آياتها على السور المسكية وآياتها أن معظم السور الطوال مدنية ، ومعظم السور القصار مسكية ، وأن سورة الانفال وهي مدنية قد اشتملت على خمس وسبعين آية ، وأن سورة الشعراء وهي مسكية قد اشتملت على سبع وعشرين ومائة آية مع أن كلا منهما نصف جزء ، فطول السورة وطول آياتها دليل على أنها مدنية . وهذا بحسب الأكثر والغالب إذ قد توجد سورة طويلة وآياتها طوال وهي مسكية كسورة الانعام

وإن كان ذلك قليلاً فهذه العلامة أغلبية لا مطردة . وتعبيرنا بأكثر في قولنا : طول أكثر سورة وآياته لإفادة أن من المدي سوراً قصيرة مشتملة على آيات قصار كسورة النصر ، وأن منه سوراً قصيرة مشتملة على آيات طواله كالحجرات والمجادلة والممتحنة .

٣ - دعوة أهل الكتابين : لليهود والنصارى إلى الانضواء تحت لواء الإسلام وإقامة البراهين على فساد عقيدتهم ، وبعدم حق الحق والصواب ، وتحريرهم كتاب الله تعالى .

٤ - إشتغال السورة على الإذن بالجهاد - وبيان أحكامه - لأن الجهاد لم يشرع إلا في المدينة .

٥ - تضمن السور بيان قواعد التشريع التفصيلية ، والأحكام العملية في العبادات ، والمعاملات ، والفرائض ، وأحكام الحدود ، وأنواع القوانين المدنية ، والجنائية ، والحربية ، والاجتماعية ، وأحكام الأحوال الشخصية ، ونظام الأسرة ، إلى غير ذلك من دقائق التشريع .

٦ - إشتغال السورة على أحوال المنافقين ، وموقفهم من الدعوة المحمدية ، وتوقيف الرسول على جليلة أمرهم ، وما يكونون له من حسد وعداوة .

ذلك أن المنافقين لم تنشأ جماعتهم إلا في المدينة .

وهذه الملاحظات الأربع مطردة ، وينبغي أن يعلم أن الحكم على السورة بأنها مكية يصدق حالين :

الأول : أن يكون جميع آياتها مكياً ، كسورة الميثر فإن آياتها كلها مكية ، وليس فيها أية مدنية .

الثانية : أن يكون معظم آياتها مكيًا ، ويكون بعضها مدنيًا كسورة النحل فإنها كلها مكية ما عدا الآيات الثلاث في آخرها من قوله تعالى : « وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » ، إلى آخر السورة ، فإنها مدنية ، وكذلك الحكم على السورة بأنها مدنية يصدق بحالين :

الأول : أن يكون جميع آياتها مدنيًا كسورة الزور .

الثانية : أن يكون أغلب آياتها مدنيًا ، ويكون بعضها مكيًا كسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنها كلها مدنية ، إلا قوله تعالى : (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكتهم فلا تضرهم) فإنها مكية ، لنزولها حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى الغار قاصدًا الحجرة .

فالحكم على السورة بكونها مكية أو مدنية تابع لجميع آياتها أو لمعظمها ، فإن كان جميع الآيات أو معظمها مكيًا كانت السورة مكية ، وإن كان جميع الآيات أو معظمها مدنيًا كانت السورة مدنية^(١) .

الخصائص العامة للعصرين المكي والمدني :

سبق أن بينا أن لنزول القرآن الكريم فترتين :

١ - ما قبل الهجرة .

٢ - ما بعد الهجرة .

ولكل من المكي والمدني خصائص ومميزات تميز بينهما .

(١) راجع : الإتيان (١/ ٤٧) ط المشهد الحسيني .

العصر المكي :

تتميز الآيات التي أنزلت في مكة بما يأتي :

أولاً : من حيث الشكل - بقصرها - في الجملة من الآيات المدنية وهذا أغلب لا مطرد ، لجزء عم ، وهو الجزء الثلاثون من المصحف أغلبه مكي وإذا أنت تلوته رأيت قصر آياته وتعدد فواصله ، نعم هناك آيات مكية طويلة نوعاً ما كدورة الأنعام وأكثرها مكي وآياتها طويلة نوعاً ما فإنها تقع في تسعة أرباع ونصف الربع ، ومع ذلك لم تتجاوز آياتها ١٦٥ آية ، ومثلها سورة النحل ، فإنها تقع في ستة أرباع وهي مكية إلا الآيات الثلاث الأخيرة منها ، والسورة كلها آياتها ١٢٨ آية .

والحكمة في ذلك - والله أعلم - أن القوم - في مكة لعنادهم - في حاجة إلى ما يقرح آذانهم ويثير انتباههم ، وهذا يدعو إلى كثرة الفواصل وهذا المعنى يدركه الخطباء ، بينما المحاضر العلمي لا يعنيه هذا بل يعني بوحدة الموضوع .

وثانياً : من ناحية الشكل - أيضاً - إنك واجد في الآيات المكية ألفاظاً كثيرة لا يعرف معناها إلا المتعمقون في اللغة العربية المتعمسون على أساليبها ، ولعل الحكمة في ذلك أن أهل مكة كانوا أكثر العرب إختلاطاً بالقبائل العربية الضاربة في شبه الجزيرة ، فإن مجامع العرب ، ومواسم احتشادهم كانت في مكة كموسم الحج أو حولها كبدر وعكاظ وذى الحجاز ، فكان أهل مكة أقدر الناس على تفوق الأساليب العربية على اختلاف لهجاتها ، ولهذا كانت لغة قريش - وهم أهل مكة - هي اللغة المختارة عند العرب وتعتبر - عند العرب - كلغة قومية ، اللهم إلا القبائل الضاربة في أطراف الجزيرة -

فقد كانت لهم لهجاتهم الخاصة التي لم تتأثر بلغة قريش إلا بعد الإسلام ،
اعمل مقارنة بين ما في جزء قد سمع ، وهو كله مدني وبين جزء عم ، وأكثره
- كما قلنا - مكي ، ثم انظر إلى الكلمات التي تحتاج فيها إلى مراجعة المعاجم في
كل منهما ، فإنك ستجد أن ذلك كثير في الجزء الأخير .

ثالثاً : من ناحية الموضوع - أن الآيات والسور المنزلة في مكة تعنى
بالمقيدة وما يتصل بالإيمان بوجود الله تعالى ، وإثبات صفاته ووجوب
توحيده بالعبادة دون غيره ، وتجد في الآيات المسكية نوعاً على المشركين
الذين يمتقدون وجود الله ولكنهم يشركون به غيره ، كما أنك تجد فيها
الدعوة إلى وجوب الإيمان بالملائكة واليوم الآخر وفيها كذلك إقامة البرهان
على صدق الرسول ، وأن هذا القرآن ليس من صنعه (وما كنت تتلون من قبله
من كتاب ولا تحفظه بيمينك إذا لارتاب المبطون بل هو آيات بينات في
صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون)^(١) ، (وإذا تتلى
عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله
قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه إن أتبع إلا ما يوحى إلى إني أخاف
إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ، قل لو شاء الله ما تلوثه عليكم ولا أدرأكم
به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون)^(٢) .

وهذا في المسكى كثير جداً ، والتحدى بالقرآن وقع كثيراً في مكة لصفاء
أهلها ، ووقع قليلاً في المدينة لقلة المعاندين ، ولعل وجود التحدى ، في المدينة
وهو دار إسلام لإشعار العالمين ، إن التحدى بالقرآن باق إلى يوم القيامة ،

(١) العنكبوت (٤٨ - ٤٩) .

(٢) يونس (١٥ - ١٦) .

لتقوم الحجة على الجميع أن هذا الكتاب من عند الله تعالى وأن إيجازه خالد
خلود السماوات والأرض ، آمن الناس أو كفروا .

وبالحجة فلذلك تجد أصول الدين وعقائده في السور المكية .

رابعاً : يكثّر - في المكي - الدعوة إلى أصول مكارم الأخلاق التي
انفتحت عليها الشرائع السماوية وأقرتها الفطر السامية ، كالنهى عن الفواحش
ما ظهر منها وما بطن ، وذلك لأن الإسلام لا يرضى من متبعة أن يعتقدوا
حقائمه فحسب ، بل لابد أن يكونوا على خلق عظيم ، وسجاياء كريمة ليكونوا
مثلاً طيبة حتى يقتدى بهم غيرهم ، فليس كمكارم الأخلاق دعاية لدين جديد
أو فمكرة جديدة .

افراً إن شئت ما قصه الله تعالى من وصية لقمان لابنه في سورة لقمان من
الآية ١٢ إلى ١٩ وقرأ - كذلك - وصف عباد الرحمن في سورة الفرقان
من الآية ٦٣ إلى آخر السورة فكلها مكية إلا ثلاث آيات هي ٦٨ ، ٦٩ ،
٧٠ قيل إنها مدنية .

خامساً : تجد أكثر القصص في القرآن الكريم في السور المكية وذلك
لأن القصص في القرآن تهدي إلى تسليية الرسول الكريم حتى لا تذهب نفسه
حسرات على معاندة قومه ، فيقص الله عليه أخبار الأنبياء السابقين ليثبت
فؤاده وفؤاد أتباعه القليلين لأن مشيئة الله تعالى - أن ينصر رسوله
وأتباعه (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم
الآشهاد)^(١) .

ومن أهداف القصص في القرآن تحذير المعاندين من عاقبة عنادهم بضربه
الأمثال لهم بمن سبقهم من الأمم المعاندة .

اقرأ سورة الشعراء ، وأكثرها مكي ، فستجد فيها قصة موسى - عليه
السلام - مع فرعون وقومه وقصة إبراهيم - عليه السلام - مع أبيه
وقومه ، ثم قصة نوح - عليه السلام - مع قومه - ثم قصة هاد وثمود
وقوم لوط وأصحاب الأيكة مع أنبيائهم ، وقد ختمت كل قصة من هذه
القصص بالآيتين التاليتين : (إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ،
وإن ربك هو العزيز الرحيم)^(١) .

وفي هاتين الآيتين إنذار شديد وتحذير من انتقام الله العزيز الذي لا يغلبه
الرحيم الذي يقبل توبة التائبين لا عن خوف منهم أو خشية من قوتهم
ومكانتهم .

واقرا كذلك - سورة القمر - وأكثرها مكي - وفيها قصص بجمل
نوح وهود وصالح عليهم الصلاة والسلام - مع أقوامهم وكيف كانت
عاقبتهم ، وقد أتبع كل قصة ، بالآيتين التاليتين : (فكيف كان عذابي
ونذر . ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر)^(٢) .

ثم ذكر فيها قصة لوط - عليه السلام - مع قومه ، وأدقها بقوله :
(فذوقوا عذابي ونذر ، ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر)^(٣) .

ثم تحدثت السورة عن فرعون وتكذيبه للنذير . وأنبغ هذا القصص

(١) الشعراء (٨ - ٩) (٢) القمر (١٦ - ١٧)

(٣) القمر (٣٩ - ٤٠) .

كله بقوله - جل شأنه - (أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براة في الزبر)^(١) .

وإذا أنت تلعبت القصص في القرآن الكريم وجدت أكثره يهدف إما إلى تسلية الرسول وأتباعه أو تحذير أعدائه .

وهناك هدف آخر من أهداف القصص القرآني ، وهو جعل هذا القصص حجة على أن هذا القرآن من عند الله ، فإن الرسول ﷺ لم يدرس تاريخاً ولم يجلس إلى معلم قط ، ثم يأتي بهذا القصص الذي قامت البراهين على صدقه ، فكان هذا دليل دلي أنه من عند الله ، ففي سورة هود بعد أن قص الله قصة نوح بتفصيل لم يرد في سورة أخرى أعقب هذه القصة بقوله جل شأنه : (تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين)^(٢) .

وفي سورة يوسف - وأكثرها - مكي - والقصة كلها مكية - بعد أن قص الله خبر يوسف - عليه السلام - مع إخوته - وكيف كانت عاقبة أمره أعقب ذلك بقوله جل شأنه مخاطباً رسوله محمداً عليه الصلاة والسلام (ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذا أجمعوا أمرهم وهم يمكرون)^(٣) .

وهذا المعنى كثير في القرآن الكريم ، وفي السور المكية بالذات .

هذا ، وإن هذه الأهداف من القصص القرآني أنسب للمجتمع المكي العنيد في خصومته الشديد في عداوته .

(٢) هود (٤٩)

(١) القمر (٤٣)

(٣) يوسف (١٠٢)

سادساً : يقل - في العصر المكي - التشريع العمل سواء كان راجعاً إلى العبادات أو المعاملات ، لأن الدعوة جبئذ في حاجة إلى تثبيت أصولها وإرساء قواعدها ، وسنمر مروراً سريعاً على التشريعات المكية العملية ، وقد نعود - إن شاء الله - إلى نوع من التفصيل عند الكلام على التدرج في التشريع .

فما شرع - في مكة ونزل فيه القرآن - وجوب إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فهناك آيات كثيرة مكية تدل على ذلك ، إلا أن الزكاة المفروضة في مكة كانت من باب التعاون على البر ووجوب مساعدة السائل والمحروم وأما الزكاة بنظامها المعروف فهذا كان بالمدينة ، وستناول ذلك تفصيلاً فيما بعد ، ومن ذلك - أيضاً - حرمة التطفيف في السكيل والوزن : (ويل للطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخسرون)^(١)

ومن التشريعات العملية المكية ما يتصل بالذبايح والقرايين ، ذلك لاتصالها بالعقيدة ، وقد فصلت سورة الأنعام كثيراً من هذه الأحكام ، وأغلب السورة مكي ، والآيات التي تعرضت لهذه الأحكام من المكي وإليك بعض هذه الآيات التي فيها من التفصيل في هذا الموضوع بالذات :

يقول الله تعالى : (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين ، وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ، وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم ، إن ربك هو أعلم بالمعتدين)^(٢) فالآية الأولى فيها إباحة أكل الذبيحة التي ذكر عليها اسم الله ،

(١) وهي كما قيل آخر سورة نزلت بمكة المطففين (١ - ٢ - ٣) .

(٢) الأنعام (١١٨ - ١١٩)

وربط ذلك بالإيمان ، فإن مقتضى الإيمان أن لا يحرم الإنسان إلا ما حرم الله ، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن يراد هذا الحكم في التشريع المكي لا ارتباطه بالمقيدة .

والآية الثانية فيها استفهام إنكارى لتحريم ما أحل الله من أكل الذبيحة التي ذكر عليها اسمه - تعالى - بعد أن فصل لهم ما حرم عليهم في قوله تعالى في هذه السورة أيضاً (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاهم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً^(١) أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل^(٢) لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم)^(٣) .

ولا يضرب تأخر هذه الآية في التلاوة ، فقد سبق أن عرفت أن القرآن نزل منها ، وترتيب التلاوة ليس ترتيب النزول ، والظاهر من الآية ١٢٩ أنها نزلت بعد الآية ١٤٥

وسبب نزول الآيتين الأوليين كما قال الواحدي : أن المشركين قالوا : يا محمد أخبرنا عن الشاة إذا ماتت من قتلها ؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - الله تعالى - قتلها ، قالوا : تزعم أن ما قتل أنت وأصحابك حلال ، وما قتل الصقر والكلب حلال ، وما قتله الله حرام فنزلت هذه الآية^(٤) .

وفي الآية الثانية : بيان لأحلاق كثير من الناس أنهم يضلون بأهوائهم بغير علم ، فيحرمون ما لا يتفق مع أهوائهم ، ويحلون ما اتفق مع هذا الهوى .

(١) مسفوحاً : أى سائلاً .

(٢) الإجمال : في اللفظ رفع الصوت والمراد به ذكر غير اسم الله على

الذبيحة . (٣) الأضام (١٤٥)

(٤) مراجع الأصول (١٣/٨) .

وفي هذه السورة - أيضاً - قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) (١).

ففي هذه الآية - وهي مكية أيضاً - نهى عن تحریم ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه ، والحال أن هذا فسق ، وأن مجادلهم في أمر الميتة وغيرها إنما هو من وحي الشياطين ومن الوهم واتباع الهوى .

هذا ، وفي سورة : الأنعام أحكام أخرى عملية ، كإنكار قتل الأولاد وتفضيل الأبناء على البنات في المأكل ، ولكن لما كان وراء هذه الأعمال عقائد كفرية تعرضت لها هذه السورة المسكية - تراجع الآيات من ١٣٦-١٤٠ وفي هذه السورة المذكورة - أيضاً - حكم على لا يرجع إلى العقيدة ، ولكنه يرجع إلى وجوب التعاون على البر والتقوى ، وهو وجوب ذكاة الزروع والثمار وذلك في قوله تعالى (وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابهة كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (٢).

وقد سبق أن قلنا : أن مبدأ الزكاة كان بمكة ، ولما كانت الآية سبقت لبيان نعمة الله وقدرته في الزروع والثمار ناسب أن يبين لهم أن هذه النعمة تستحق الشكر وذلك بإيتاء حقه يوم حصادها ، والمقصود الأول هو الامتنان كما يدل عليه سياق السورة من مبدئها ولحاقها حتى نهايتها .

(١) الأنعام (١٠١)

(٢) الأنعام (١٤١)

العصر المدني للتزويل وخصائصه:

بعد هجرة الرسول الأكرم إلى المدينة أصبح لجامعة المسلمين دولة تعلو فيها كلمة الحق ، وكان لهذه الدولة حاجة ملحة إلى التنظيم السياسي والاجتماعي ، ومست الحاجة إلى وضع نظم ثابتة تنظم علاقة الفرد بربه ، وعلاقته بأسرته ، وعلاقته بمجتمعه الذي يعيش فيه ، كما دعت الحاجة إلى تنظيم علاقة المسلمين بمخالفهم في الدين . وبدأت الآيات تترى بين كل ما يحتاجه المجتمع من تشريعات ، بعضها بنصوص قطعية في دلالتها على مقصود الشارع بحيف لا يختلف إثنان يعرفان اللغة العربية في فهم مدلول النص .

وهذا النوع يسمى قطعي الدلالة : والأمثلة عليه كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال : آيات المواريث في سورة النساء : تراجع الآيات ١١ ، ١٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧

وآيات المحرمات من النساء فإن أكثرها قطعي الدلالة - أيضاً - تراجع الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من سورة النساء أيضاً .

هذا ومن رحمة الله بعباده ، وتوسعته عليهم ، ولكي يعملوا عقولهم أنزل آيات لبيان بعض الأحكام تحتل أكثر من معنى ، وتسمى هذه الآيات ظنية الدلالة ، وكلف عباده أن يعتمدوا في فهمها ، وتقبل منهم العمل بما تصل إليه عقولهم . وجعل للمصيب أجرين وللخطيء في اجتماعه أجراً واحداً ، وهذا اللون كثير - أيضاً - كقوله تعالى في شأن المطلقات (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)^(١) .

(١) البقرة (٢٢٨) .

وإنما كانت هذه الآية ظنية لأن لفظ القرء ورد في اللغة بمنين :
أولها الطهر ، وثانيهما الحيض ، وعلى المجتهد أن يعمل فكره في اختيار رأى
المعنيين أقرب إلى مقصود الشارع ، وسأحاول بمشيئة الله أن أبين لك مييزات
السور والآيات المدنية ، وهذه الميزات ترجع كذلك إلى الشكل والموضوع :

أما ما يرجع إلى الشكل فهي :

١ - طول الآيات المدنية ، وهذا في غالب الجملة ، وقد بينت الحكم فيما
تقدم .

٢ - قلة الالفاظ التي يحتاج فهمها إلى المعاجم ، وقد بينت المحكمة -
كذلك - فيما تقدم .

٣ - أن كل آية يبدأ الخطاب فيها بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا)
فهي مدنية قطعاً ، فقد أصبح المؤمنون - في مجتمعهم الجديد - جماعة لها
من القوة والمكانة ما يدهوا إلى تشريفهم بنداؤه الله لهم وبصفة الإيمان .

وبهذه المناسبة ، فقد قال بعض العلماء : إن كل آية بدأت بـ (يا أيها الناس)
فهي مكية ، وما بدأت بـ (يا أيها الذين آمنوا) فهي مدنية ، وباستقراء القرآن
نستطيع أن نقول : إن الشق الثاني صحيح ، وأما الشق الأول فغير مسلم ، اللهم
إلا أن يقال : إن ذلك أغلب ، وإليك آيات مدنية قطعاً وهي مبدوءة بـ (يا أيها
الناس) .

الأولى قوله تعالى : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من
قبلكم لعلكم تتقون) ^(١) الثانية قوله جل شاناه : (يا أيها الناس كلوا مما فـ

(١) البقرة (٢١)

الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه اسكم هدو مبين (١).
الثالثة قوله عز من قائل - (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من
نفس واحدة) (٢).

الرابعة : قوله تعالى (إن يشأ يذهبكم أيها الناس ويأت بآخرين وكان الله
على ذلك قديراً) (٣).

الخامسة قوله تعالى (يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا
خيراً لكم ، وإن تكفروا فإن الله ما في السماوات والأرض وكان الله عليماً
حكيماً) (٤).

السادسة : (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً
مبيناً) (٥).

السابعة قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم
شعوباً وقبائل لنعرفكم إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (٦).

ولا أعتقد أن الخطاب ؛ (يا أيها الناس) في السور المسكية يزيد عن هذا
العدد إلا قليلاً .

(١) البقرة (١٨٦)

(٢) النساء (١)

(٣) الأنا (١٢٢)

(٤) النساء (١٧٠)

(٥) النساء (١٧٤)

(٦) الحجرات (١٢)

فهنالك آية في سورة لأعراف ١٤٨ وفي يونس الآية ٥٧، ١٠٤، ١٠٨
وفي سورة الحج ثلاث آيات هي ١، ٥، ٧٣، وفي سورة فاطر ثلاث آيات
أيضاً هي الآيات ٣، ٥، ١٥.

والمنتج للآيات لمبدوءة (يا أيها الناس) يبعدها تدعو إلى الإيمان بالله،
كما تدعو إلى أمر تقرر الفطر السليمة كلها من غير حاجة إلى سبق لإيمان،
أقرأ الآيات المذكورة آنفاً، وهي مدنية ثم أقرأ الآيات المكية التي أشرت
إليها، فستجدها كلها لا تخرج عما قررته آنفاً، بينما الآيات التي بدئت (يا أيها
الذين آمنوا) تطلب أموراً لا بد أن يسبقها إيمان.

وأما المميزات المعنوية فهي ما يأتي:

١ - تفصيل الكثير من الأحكام العملية كت تنظيم الأسرة، وهو ما يعرف
الآن (بالأحوال الشخصية) وما يتصل بذلك من الموارث والوصايا وأغلب
هذه الآيات في سورة البقرة والساء والأحزاب والطلاق، وقليل من هذه
الأحكام في سورة المائدة والنور والمجادلة وقد عالجت الآيات المدنية بعض
الأحكام التي تتصل بالمعاملات المالية ووضعت الخملوط الرئيسية لأسس
المعاملة بين الناس، ونصت على بعض الأحكام بأسلوب قطعي لدلالة كتحريم
الربا وأكل أموال الناس بالباطل أو عن غير تراض منهم.

وبالجملة فإن العصر المدني فيه كثير من التشريعات القرآنية التي تنظم الحياة
في دولة أراد الله لها أن تكون خير أمة أخرجت للناس.

وكذلك نجد في المدني - كل ما يتصل بالتشريع الجنائي.

٣ - عرض التنزيل - في المدينة - لبيان اتفاق، وفضح المفايق، وهذا

اللون من التنزيل لا يجد في مكة لأن أهلها كانوا أعداء مملنين ، ولم يظهر النفاق إلا في المدينة من قوم مرضى الأخلاق خافوا من سطوة المسلمين ، فقد أصبحت لهم شوكة ، ولم تكن عندهم ولا الشجاعة - كأهل مكة - أن يجهروا برأيهم ورأوا أن الدولة تتسع أركانها كل يوم فطلبوا المغامر بإظهار الإسلام وأبطنوا الكفر حقداً وحسداً ، ولما كان هؤلاء أخطر على الدولة الناشئة من أعدائهم المجاهدين كثرت الآيات فيهم تكشف خباياهم وتحذر من شرهم ، وفي سورة البقرة وآل عمران والاسراء والأنفال والتوبة آيات كثيرة في شأنهم ، وهناك سورة سميت باسمهم (المنافقون) .

فإذا وجدت حديثاً في القرآن عن النفاق أو المنافقين فاعلم أنه مدق يقينا .

٣ - مجادلة أهل الكتاب من اليهود والنصارى .

كان رسول الله ﷺ في مكة يجاور قومًا من المشركين عبدة الأوثان أو الذين لا يعرفون لهم إلهًا ويقولون : (ما يهلكنا إلا الدهر) وقلما كان التنزيل يتعرض لأهل الكتاب من اليهود والنصارى إلا بقدر ما يتصل بتصحيح حقيقة المشركين .

مثال ذلك : ما ورد في سورة مريم - وأكثرها مكي - من قصة عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام - وقد نزلت هذه القصة - في مكة - ولم يكن بها أحد من النصارى - يومئذ - إلا قلة قليلة جداً لا يؤبه بهم ولا يكاد أحد يشعر بوجودهم ، وردت لقطع أطماع بعض المشركين الذين قالوا إن الملائكة بنات الله ، تشبهاً بالنصارى الذين قالوا : إن المسيح ابن الله . فقص عليهم قصة عيسى منذ حملت به أمه حينما نفخ فيها الملك من روح القدس إلى أن وضعته ، ثم أتت به قومها تحمله ، وبرأ الله مريم من

غريبة اليهود والذين لا يعرف عنهم التاريخ قديماً وحديثاً إلا الاقتراء على أكرم الناس من الأنبياء والمرسلين والأطهار من الرجال والنساء ، ثم ختمت قصة عيسى مع أمه - عليهما الصلاة والسلام - بالمعزى الذى سبقت له ، وهو تصحيح عقيدة المشركين - ومن تشبهوا بهم بقوله تعالى : (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذى فيه يمترون ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون وإن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) (١).

ومثال آخر في سورة طه - وأكثرها - مكي - وتكاد قصة موسى عليه السلام مع فرعون وقومه ، ومع بنى إسرائيل تستوعب السورة .

نزات في مكة تسليمة للرسول الأكرم حتى لا تذهب نفسه حشرات من عناء قومه ، فقص الله عليه قصة موسى وما لاقاه من فرعون ، وما لاقاه من بنى إسرائيل الذين أنقذهم الله على يده ، كأنه يقول له : ما كنت بدعاً من الرسل (ولقد أرسلنا من قبلك رسلاً إلى قومهم فجاءوهم بالبينات فانتقمنا من الذين أجرموا) (٢) ولهذا افتتحت سورة طه بقوله تعالى (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن ينشئ تنزيلاً بمن خلق الأرض والسموات العلى الرحمن على العرش استوى له ما فى السماوات وما فى الأرض وما بينهما وما تحته الثرى وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى ، وهل أذاك حديث موسى) (٣) فأنت ترى أن الله مهد للقصة بأنها للتسليمة فما أنزل عليه القرآن ليشتق بالحسرة ، وإنما هو تذكرة وعبرة .

(١) ريم (٢٥ - ٢٦)

(٢) الروم (٤٨)

(٣) طه (١ - ٩)

هذا وقد ختمت القصة - في هذه السورة - بما يؤكد هذا المعنى بقوله جل شأنه : (كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق وقد آتيناك من لدنا ذكراً من أعرض عنه فإنه يحمل يوم القيامة وزراً خالدين فيه وساء لهم يوم القيامة حملاً) (١) .

وأنت لو تتبعت السور المسكية لوجدت أن الحديث فيها عن اليهود والنصارى ليس جدلاً مباشراً معهم ، وإنما هو تصحيح لعقيدة المشركين أو تسلية للرسول - صلى الله عليه وسلم - وأتباعه أو تحذيراً للمشركين من عنادهم .

هذا شأن الوحي المنزل (القرآن الكريم) في مكة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى ولكن بعد الهجرة أخذ الحديث عن اليهود والنصارى لونا جديداً فقد كان - في المدينة وحولها أقوام من اليهود ، ثم اتصل المسلمون بنصارى نجران وتغلب والقبائل العربية المنتصرة التي كانت في شمال الجزيرة متاخمين للروم ، فحصل احتكاك في المعاملة ثم مجادلة في العقيدة ثم خلاف في الرأي أدى إلى وقوع صدام بين المسلمين وبين أهل الكتاب ، وكان لابد من أن يكون لذلك صدى في كتاب الله لأنه - كما قلنا أولاً - نزل منجماً بحسب الحوادث والتوازل وبهذا نرى السور المدنية كثيرة الحديث عن اليهود وعنادهم وسوء أدهم مع الله تعالى ، فإن المشركين - ولم يكن لهم سابق هداية سماوية لم يسيثوا الأدب مع الله كما أساء اليهود الأدب معه فالمشركون كانوا إذا سئلوا من خالق السماوات والأرض قالوا : إنه الله ، وكانوا يعلنون عبادتهم للأوثان بانها تقر بهم إلى الله زلفى .

أما اليهود فقد قالوا : كما حدث الله عنهم : إن الله فقير ونحن أغنياء .

وقتلوا أخراهم الله ، يد الله مغولة خلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يدها
مبسوطتان ينفق كيف يشاء .

وترى أسلوب مجادلة النصارى أسلوباً علمياً حول إبطال عقيدة التثليث
وبنوة المسيح لله تعالى ، وإدعاء الوهيته ، وإبطال عقيدة الصلب .

وأكثر هذا الحديث عن اليهود والنصارى في سورة البقرة وآل عمران
والنساء والمائدة .

٤ - من مميزات السور والآيات المدنية : الحديث عن الغزوات وما
يتصل بها من أحداث . وهذا منطقي لأن القتال إنما شرع في المدينة الدفاع
عن القعدة ورد طغيان الأعداء الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ،
وليس من الحق والعدل أن يخرج قوم من ديارهم ، وتصادر أموالهم ويضطهد
ضعفائهم ، ثم يقف المظلومون مكتوف الأيدي يتلقون الطعنات ثم لا يدافعون
عن أنفسهم بعد أن صارت لهم شوكة (بزة) ، تراجع سورة آل عمران ففيها
حديث عن غزوة أحد ، وسورة الأنفال وفيها الحديث عن غزوة بدر الكبرى
وسورة التوبة وفيها حديث عن غزوة العسرة ، وهي غزوة تبوك ، وسورة
الاحزاب وفيها تفصيل غزوة الخندق وتسمى غزوة الأحزاب ، وفيها كذلك
حديث عن غزوة بنى قريظة (وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب) (١) .
وسورة الحشر ففيها حديث عن غزوة بنى النضير .

هذه جملة المميزات بين التنزيل المكي والتنزيل المدني .

من خصائص التشريع القرآني

التدرج في التشريع :

المتابع للأحكام الشرعية التي جاء بها القرآن الكريم يجد أنها أخذت أطواراً متعددة ، حتى استقرت في صورتها الأخيرة ، وهذا نوع من التدرج في التشريع الإسلامي حتى يلقى في النفس القبول ، وتذعن له القلوب ، وسنحارب لذلك أمثلة بما يأتي :

١ - الدعوة إلى التوحيد .

٢ - الصلاة .

٣ - الزكاة .

٤ - الصيام .

٥ - الحج .

٦ - تحريم الربا .

٧ - تحريم الخمر .

١ - الدعوة إلى التوحيد :

أخذت أطواراً متعددة فبدأت بحرية ثم أمر بالجهر (قاصدع بما تؤمر)^(١) ثم أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يدعو عشيرته الأقربين (وأندز عشيرتك الأقربين)^(٢) ثم أمر أن يدعو أهل مكة وما حولها . وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً تطوع به القري ومن حولها)^(٣) .

(١) الحجر (٩٥)

(٢) الشعراء (٢١٤)

(٣) الشورى (٧)

ثم أمر أن ينذر العرب خاصة : (أم يقولون اقترأه بل هو الحق من ربك لتنذر قوماً ما أتاكم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون)^(١) .

ثم أمر أن يدعو الناس كافة : (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون)^(٢) .

وفي هذه الأطوار كلها كان مأموراً - هو وأصحابه - بالصبر على الأذى وأن لا يقابل الإساءة بمثلها : (واصبر على ما يقولون واحجرهم حجراً جميلاً)^(٣) .
وعند ما صار للمسلمين ثوب من المنة رفع عنهم الحرج أن قابلوا الإساءة بالإساءة (وجزاء سيئة سيئة مثلها)^(٤) الآية .

(ولما انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من شيء)^(٥) .

وعندما أصبح لهم منعة وشوكة أذن لهم في القتال : (أفن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير)^(٦) .

ولهذا التدرج في التشريع مغزاه الذي ينبغي أن يعين كل داع إلى دعوة إصلاحية في بيئة لا تألفها .

هذا والتدرج القتال نفسه أخذ أدراراً كثيرة يطول بنا المقام إن تتبعنا هذه الأدوار .

٢ - الصلاة في أطوارها المختلفة :

عما لا شك فيه أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه وأصحابه كانوا يصلون قبل أن تفرض الصلوات المعروفة الآن - ليلة الاسراء والمعراج فقد ورد

- | | |
|-----------------|-----------------|
| (١) السجدة (٢) | (٢) سبأ (٢٨) |
| (٣) المزمل (١٠) | (٤) الشورى (٤٠) |
| (٥) الشورى (٤١) | (٦) الحج (٣٩) |

ذكر الصلاة في السور التي نزلت في مبدأ الرسالة كقوله تعالى في سورة العلق وهي أول سورة أنزلت من القرآن (أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى)^(١) وفي سورة القيامة ، وهي مما نزل قبل الإسراء - قوله تعالى - : (فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى)^(٢) .

ولو ذهبت أعدد الآيات التي ورد فيها ذكر الصلاة قبل الإسراء والمراجع اطال بنا البحث ، والمتتبع لسيرة الرسول الأكرم يرى فيها كثيراً من حديث صلاته وأصحابه قبل الإسراء التي وقع بعد السنة العاشرة من المبعث وكيفية هذه الصلوات وعددها مما أغفله التاريخ ، ولعل ذلك راجع إلى أن أمر هذه الصلاة أصبح غير ذي موضوع ، وأن الاشتغال بها هبت ، والإسلام يكره العبث سواء كان في القول أو العمل ، وغاية ما يمكن أن تتصوره أنها كانت توجيهات إلى الله تعالى ، فإن الصلاة في لغة العرب الدعاء ، والظاهر - كذلك - أنه قد كانت لها صورة مميزة بدليل أن المشركين كانوا يهزءون بالمسلمين إذا صلوا ، ثم إن الصلوات المعروفة فرضت ليلته الإسراء ، فرضها الله سبحانه بنفسه من غير واسطة ملك ، ونزل جبريل عليه السلام فصلى بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صلاة الظهر ثم صلاة العصر ثم صلاة المغرب ثم صلاة العشاء ثم صلاة الصبح أول يوم بعد الإسراء ، وكانت صلاته لهذه الصلوات أول وقتها المعروف لنا الآن .

وفي اليوم الثاني صلى الظهر وانتهى من الصلاة حينما صار ظل كل شيء مثله ، ثم العصر وانتهى منه قبل اصفرار الشمس . ثم المغرب في الوقت الذي صلى فيه أول يوم ، ثم العشاء عند ثلث الليل ، ثم الصبح وانتهى منه عند

(١) العلق (٩ - ١٠)

(٢) القيامة (٣١ - ٣٢)

الإسفار (أى انتشار الضوء الذى يسبق الشروق) وكان هذا مبدأ تحديد كيفية الصلاة ووقتها على الوجه المعروف لنا الآن .

على أنه ثبت كذلك أن الصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين ركعتين سوى المغرب فإنه شرع بآدى. ذى بدء ثلاث ركعات ثم زيدت فى الحضر (الإقامة) فصارت الظهر والعصر والعشاء أربعاً ، وأما فى السفر فقد بقيت على أصل التشريع .

وقد كان فى مبدأ الأمر لآمانع أن يتكلم المصلى بكلام الناس ، وأن يأتى من العمل ما يريد ثم يتم صلاته ، ثم بعد أن مر، نوا على الصلاة ، واستشعروا جلال الله الذى يناجونه فهو عن كل ذلك ، وليس لأحد بعد أن يفعل شيئاً من ذلك وإلا اعتبرت صلاته باطلة .

العبارة :

والدرس الذى نأخذه من ذلك أن الطفل عندما يبدأ فى إقامة الصلاة فتكلم أو عبث لا تزجره بل تعلمه بلين ورفق . مثل هذا ما لو أسلم شخص حديثاً ، فلنعوده على الصلاة بكل رقة ولطف .

٣ - التدرج فى تشريع الزكاة .

ورد ذكر الزكاة فى كثير من السور المسكية كسورة الماعز والذاريات والمؤمنون كما ورد ذكر زكاة الزروع والثمار فى سورة الانعام وهى : كذلك مكية ، وقد أجمع العلماء على أن الزكاة شرعت فى المدينة فامعنى ذلك .

وقد سبق أن أجبت على هذا السؤال بما حاصله أن الذى كان بمكة كان من قبل التعاون على البر والخير ، وهو من المبادئ الأساسية فى الإسلام

ولا مانع أن يكون هناك قدر محدود معلوم ، بدليل قوله تعالى في سورة
المعارج في صفة المسلمين (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)^(١)
وأما الذي وقع في المدينة فهو تحديد النصاب الذي يعتبر مادونه لازكاة
فيه ، وكذا تحديد المصارف التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان عند
دفع الزكاة .

٤ - تدرج التشريع في الصوم :

وردت أخبار صحيحة أن الصوم كان معروفا عند أهل مكة ، وكان
المسلمون يصومون قبل الهجرة - عاشوراء - وكذا صاموا عاشوراء وجوبا
بعد الهجرة ، وصوم رمضان شرع أول ما شرع في السنة الثانية من الهجرة ،
وكان أول الأمر يخير المسلم بين الصوم والفدية ، وهذا ما يشهد له قوله تعالى
في سورة البقرة (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم)^(٢) الآيات .

فالآية الثانية ظاهرة في أن للمطيق للصوم غير بين الصوم والفدية وهي
طعام مسكين ، وأن الصوم خير من الفدية ، وكل ما قبل غير ذلك فيه
تكلف وحمل للكلام على غير ظاهره من غير حاجة ، وهذا المبدأ يتسق
مع منهج القرآن في التشريع من ناحية التدرج ، فالصوم فيه مشقة ، ولا سيما
في بلاد كالجزيرة ، وفي مجتمع المسلمين الأولين الذي كان يغلب فيه الفقر
والحاجة بما يتطلب الجهد والمشقة في تحصيل الرزق .

ثم نزل قوله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)^(٣) الآية .

(١) المعارج (٢٤ - ٢٥)

(٢) البقرة (١٨٥)

(٣) البقرة (١٨٣)

فكان نزول هذه الآية رافعاً لرخصة الإفطار والاستعاضة عنه بالفدية بدليل أن الله تعالى أعاد حكم المسافرين والمريض ، ولو لم تكن الآية السابقة مفيدة للتمييز والثانية مفيدة للتعين لكان إعادة حكم المريض والمسافر تكراراً لا حاجة إليه وهذا ما يتزده عنه القرآن الكريم .

• - تدرج التشريع في الحج :

عما لا شك فيه أن الحج كان معروفاً عند العرب قبل الإسلام وكانت لهم فيه عادات مألوفة منها : الطواف بالبيت عراة ، ومنها تقديمهم أيامه أو تأخيرها حسبما تقتضيه مصلحة كبرائهم وهو ما يعرف بالنسء ، هذا علاوة على طوافهم بأصنامهم وذبح القرابين لها ، وكانت مكة التي فيها مناسك الحج في حوزة المشركين إلى أن تم الفتح الأكبر في السنة الثامنة ، وكسر الرسول الأكرم الأصنام التي حول الكعبة وفرض الحج بعد ذلك على المسلمين ، وجاءت السنة التاسعة من الهجرة ، فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم أبوبكر رضي الله عنه على الحج وكان الحج عامداً على حساب النسء . الذي كان من مساوئ الشرك - شهر ذي القعدة - ومع هذا لم يعد الرسول صلى الله عليه وسلم - العرب بإبطال ما اعتادوه لأنهم حديثو عهد بشرك ، بل حج أبوبكر بالناس على ما تعودوا . العربان منهم عريان والمؤزر ومؤزر والمشرک منهم على شركه ، ويؤدى مناسكه على ما تعود ، ثم أرسل الرسول صلوات الله وسلامه عليه - علياً - رضي الله عنه - بسورة براءة وكان مما أعلمه للناس أنه لا يجمع بعد هذا العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان وفي السنة العاشرة للهجرة دار الزمان دورته ووقع الحج في شهر ذي الحجة فحج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حجة الوداع ، وهي حجة الوحيدة بعد الرسالة ، وعلم الناس مناسك الحج المعلومة ، وأبطل عوائد الجاهلية التي كانت متأصلة في نفوسهم ، وخطب لهم خطبة الوداع علمهم فيها أحكام الدين

وأنتم الله في هذه الحجة نعمته ، وأكمل تنزيل كتابه في يوم عرفة . وكان يوم
جمعة وهو يعلم الأمة شريعة الله ، وذلك حينما نزل قوله تعالى (اليوم أكملت
لكم دينكم) (١) الآية .

فها أنت ترى أن الله لم يفاجم الأمة بإبطال ما تعودته - على مر السنين -
حينما أنتم الله فتح مكة ومكن للنبي وصحبه من أعدائهم ، بل ترفق الله بهم
وتدرج معهم فإن المساعدة طبيعة ثابتة ، تطلب الحكمة في علاجها
والإقلاع منها .

٦ - تدرج تحريم الربا :

كان الربا إبان بعثته - صلى الله عليه وسلم - نظاماً اقتصادياً متغلباً في
المجتمع العربي إن لم يكن في المجتمع العالمي ، وكان القضاء على هذا النظام
يتطلب استعداداً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً غير ما كان عليه القوم ، ولقد
سلك القرآن الكريم في هذا أمثل الطرق لتعبئة النفوس لتأقح حكم الله القطعي
الدائم فيه وإليك هذه الأطوار .

١ - في مكة وفيها أرباب الأموال والمرابون نزل في سورة الروم
- وهي مكية - قوله تعالى (وما آتيتم من ربا أيربو في أموال الناس فلا يربوا
عند الله وما آتيتم من زكاة يريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) (٢)
أي المسكثون للأجر والثواب .

فأنت ترى أن الآية السكرية قارنت بين الربا والزكاة عند الله كالربا
لا يريد عند الله والزكاة مكثرة للأجر .

وهذا - كما ترى - لفظة نظر قوية إلى قبح الربا ، وليست نصاً في تحريمه
وإن كان في الآية حمض على تركه .

٢ - وفي المدينة وفي السنة الثالثة من الهجرة - عام أحد - نزل قوله تعالى من سورة آل عمران - : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون)^(١) .

فهذه الآية نص في تحريم الربا إذ كان أضعافاً مضاعفة ، واعتبر تركه واتقاؤه سبيلاً للفلاح .

وذكر صفة التضعيف كشف عما في الربا من قبح تنجس النفوس الكريمة لما فيه من تضعيف يشغل كاهل المقترض .

وهل إذا خلا الربا عن التضعيف يكون مباحاً؟

ليس في هذه الآية دليل على حرمة ، كما أنه ليس فيها دليل على الحل ولكن لازال باب التعامل بالربا فيه شيء من الاحتمال .

٣ - ولما قويت شكوك المسلمين ، ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وأصبحت النفوس مهيأة لتلقى التشريع النهائي نزل قوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا)^(٢) .

فهذه الآية نص على تحريم الربا بكل أنواعه لأن الله سبحانه لم يفصل بين نوع ونوع فعم التحريم كل أنواعه المضاعف منه وغير المضاعف .

ونزل أيضاً قوله تعالى : (يحق الله الربا ويرى الصدقات)^(٣) ، وهي - كما ترى - قريبة من آية الروم ، وإن كانت أصرح في قبحه من الأولى ، فالآية الأولى فيها نفي أن يرى الله الربا أي يزيده ، ولكن يحتمل أن يبقيه من غير زيادة ، ولكن هذه الآية فيها تصريح بأن الله يحق الربا أي يبطله ويمحيه .

(٢) البقرة (٢٧٥)

(١) آل عمران (١٣٠)

(٣) البقرة (٢٧٦)

٤ - وفي هذه السورة ، أى سورة البقرة ، نزلت الآيتان الفاصلتان في هذا الموضوع اللتان ليس معهما مجال لمجتهد ، وهما قوله - جل شأنه - (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) (١) .

فدلت الآية الثانية منهما دلالة قطعية على حرمة الربا مهما قل وأنه ليس لرب المال إلا رأس ماله من غير أن يظلم غيره أو يظلمه غيره .
وهذه الآيات قد قيل إنها آخر ما نزل من القرآن ، أو من أواخر ما نزل من القرآن .

وقد تأيد هذا التفسير النهائي من حجة الوداع بقوله ﷺ في حجة الوداع :
كل ربا جاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا عمى العباس ، .
فلم يكن هناك مجال للقول بمحل الربا في صورة من صورته وعلى هذا استقر التفسير الإسلامي إلى يومنا هذا .

٧ - تدرج تحريم الخمر :

كانت الخمر - في الجاهلية - شائعة بين الأفراد والجماعات وكان القوم يتباهون بشربها ، ويتفننون بمحاسنها ويتفتنون في وصفها ووصف مجالسها يشربها عظماء ومأولوا الأحلام فيها كما يشربها السفهاء والصعاليك ، وقلما تنزه عنها أحد منهم إلا قلة قليلة جداً وهم المتحفظون ، ومن عصمهم الله .

وإثبات هذا ليس من مقاصد بحثنا ، ومن طالع تاريخ العرب في جاهليتهم وعند مبدأ الإسلام أدرك مدى صحة هذا القول ، ولما بعث الله محمداً وحمل

الرسالة الخالدة عاج هذه الظاهرة الاجتماعية علاجاً لا يقدر عليه إلا من خلق
البشر وركب طباتهم ، وعلم ما ينفعهم وما يضرهم ، فنزل قوله تعالى في سورة
النحل وهي مكية (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً
حسناً إن في ذلك لآية لقوم يعقلون)^(١) .

والآية وإن وردت في مقام الامتنان بنعمة الله على عباده ففيها لفظة
حقيقية إلى قبح السكر حيث قول بالرزق الموصوف بالحسن وهذا كما
لو قلت لك بمقتنا ، أعطيتك مالا فأنفقت منه في القمار وإصلاح شأن أمك ، .

(٢) وفي المدينة أخذ التحريم أطواراً ثلاثة :

الطور الأول : التصريح بأن الخمر ضررها أكثر من نفعها ، وذلك في
قوله تعالى - في سورة البقرة : (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم
كبير ومنافع للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما)^(٢) الآية .

وهذه الآية وضعت الأساس الذي بنى عليه حكم الخمر والميسر وهو
التحريم ، بل وضعت مبدأ أن التحليل والتحرير يبدأ على أن ما كفر نفعه
وقل ضرره فهو حلال ، وما أكثر ضرره وقل نفعه فهو حرام ، وبالرغم من
هذا فليست كل العقول والفلوب مستعدة لأن تعتبر هذا نصاً قاطعاً في تحريم
الخمر والميسر ، ولهذا ثبت أن بعض كبار الصحابة وخيارهم كانوا يتعاطونها
بعد هذه الآية ، ولكن بدأت النفوس تنهياً لتأني الحكم النهائي في شأنها .

الطور الثاني : تحريم الخمر بنص قطعي في دلالاته ولكن في بعض الأوقات
وذلك عندما نزل قوله تعالى - في سورة النساء - (يا أيها الذين آمنوا

(٢) البقرة (٢١٩)

(١) النحل (٦٧)

لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون (١) الآية .

ولو كانت أوقات الصلوات متلاحقة ، وكان لابد من الصحو قبل الدخول في الصلاة ، وكانوا حريصين كل الحرص على الصلاة ، ولا سيما مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — امتنعوا عن شربها فترة طويلة ، وإن كان — هناك — مجال للشرب فربما كان بعد العشاء الأخيرة ، وهو تدريب جميل لنزع هذه العادة المتأصلة فيهم .

الطور الثالث : تحريمها قطعياً في كل الأوقات ، وبأى قدر وذلك في آيات المائدة التي هي أواخر ما نزل من القرآن ، وذلك قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر — ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم مفسدون وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا إنما على رسولنا البلاغ المبين) (٢) .

ولوضوح دلالة هذه الآيات على التحريم لم يتمالك عمر بن الخطاب نفسه حينما سمع ذلك أن قال : دأبنا يا رب إتهمنا يا رب ، وفي هذه الآيات أكثر من وجه على تحريم الخمر والميسر .

الوجه الأول : أن الله — سبحانه — جمع بين الخمر والميسر وبين الأنصاب وهي الأنصاب في حكم واحد ، وما لا شك فيه أن الأنصاب بما يفض الله — سبحانه —

الوجه الثاني : أنه سبحانه - حكم على كل من الخمر والميسر والآنصاب والأزلام وهو القداح التي كانوا يستفتونها في أمورهم ، بأنها رجس ، والرجس النجاسة ، وهل كان استعمال النجاسة إلا محرماً ؟

الوجه الثالث : أنه - سبحانه - حكم على المذكورات بأنها من عمل الشيطان وهل عمل الشيطان - بوصفه شيطاناً - لا يكون إلا حراماً .

الوجه الرابع : - أمر الله - جل شأنه - باجتناب المذكورات ، وهذا أدل على التحريم من التصريح بلفظ التحريم ، وذلك لأن الاجتناب الابتعاد عن الشيء استعمالاً وجواراً إلى غير ذلك ، ومن هنا حرم شربها واعتصارها وبيعها وحملها ، كما صرح بذلك في حديث شريف .

الوجه الخامس : أن الله - سبحانه - أخبر - وهو الصادق - أن اجتنابها فيه رجاء الخير وهذا يدل على أن استعمالها شرباً أو غيره - مظنة الخسران .

الوجه السادس : أخبر الله - جل شأنه - وهو أصدق القائلين - أن الشيطان يريد أن يوقع العداوة والبغضاء بين الجماعة المؤمنة في الخمر والميسر ، ولا شك أن كل ما يفض إلى إيقاع العداوة بين المسلمين محرم شرعاً ، لأن الله أراد لهذه الأمة أن تعتصم بحبله وأن لا تتفرق ، ولهذا - أيضاً - رأينا الشارع الحكيم حرم وأبطل كل معاملة تؤدي إلى الخلاف والشقاق .

الوجه السابع : أخبر - جل شأنه - أيضاً - أن الشيطان يريد أن يلهي المؤمنين بالخمر والميسر عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولا شك أن كل ما من شأنه أن يصد عن ذكر الله وعن الصلاة يكون حراماً .

الوجه الثامن : في الآية الثالثة : أمر بوجوب طاعة الله ورسوله وبمحذر
من مخالفتها ، ثم تهديد ووعيد لمن تولى وأعرض عن ذلك ، وهذا وإن
كان عاماً في كل تشريع — فهو يدل على تحريم الخمر والميسر أولاً ، لأن
الحديث عنهما .

وليس لأحد بعد هذه الآيات — أن يقول بحل الخمر شرباً أو استعمالاً
أو بيعاً أو استغلالاً .

وبنزول هذه الآيات استقر التشريع الإسلامي على القول بتحريم الخمر
والميسر في كل وقت وعلى أية صورة^(١) .

(١) انظر تفسير القرطبي ص ٢٢٨٢ ط الشعب الفخر الرازي (٦٥٦/٢)
أحكام القرآن لابن العربي (٦٥٠/١ — ٦٥٢)

أول ما نزل ، وآخر ما نزل من القرآن

مدار هذا المبحث هل النقل والتوقيف ، ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة ، أو الجمع بينهما فيما ظاهره التعارض منها .

ومن فوائده :

١ - الإلمام بأول ما نزل وآخره ، تمييز الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آياتان أو آيات على موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يفابر الحكم في الأخرى .

٢ - معرفة تاريخ التشريع الإسلامى ، ومراقبة سيره التدريجى ، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته فى أخذه الناس بالموادة والرفق ، والبعد بهم عن غوائل الطغرة والعنف ، سواء فى ذلك هدم ما مردوا عليه من باطل ، وبناء ما لم يحيطوا به له من حق .

٣ - هى إظهار مدى العناية التى أحيط بها القرآن الكريم ، حتى عرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل ، كما عرف مكيه ومدنيه ، وسفريه وحضرته ، إلى غير ذلك . ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به ، ودليل على سلامته من التغير والتبدل (لا تبدل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم) (١) .

وليس من غرضنا فى هذا الباب أن نتحدث عن أول ما نزل وآخر ما نزل فى كل تعليم من تعاليم الإسلام ، فتلك غاية بعيدة المدى ، ومجهود طویل

جدير أن يفرد بالتأليف ، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها ، إنما الميسور لنا أن نحدثك عن أول ما نزل من القرآن على الإطلاق ، وآخر ما نزل منه على الإطلاق ، وهذا هو المقصود المهم .

أول ما نزل على الإطلاق :

ورد في ذلك أقوال أربعة :

١ - القول الأول ، وهو أحدها : أنه صدر سورة (اقرأ باسم ربك الذي خلق ، إلى قوله سبحانه ، علم الإنسان ما لم يعلم)^(١) ودليله ما يأتي :

١ - روى البخاري ومسلم (واللفظ للبخاري) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبب إليه الخلاء ، وكان يخلو بغار حراء ، فيتحنث فيه وهو التعبد ، الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها ، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارىء . فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني . فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارىء . فأخذني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني . فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارىء . فأخذني الثالثة . ثم أرسلني فقال : اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم ، وفي بعض الروايات : حتى بلغ ما لم يعلم ، فرجع بها إلى خديجة يرجف زواؤه ، . . . إلى آخر الحديث . وفاق الصبح : ضياؤه . والتمنث المراد به التعبد وأصله ترك الخلق ، لأن هذه الصيغة تدل

على التجنب والتنجي من مصادرها ونظيره التهجد والتأتم ، والتخرج .
وعطى بفتح العين وتشديد الطاء المفتوحة أى ضمى ضمّاً شديداً حتى كان على
غطيط ، وهو صوت من حبست أنفاسه بما يشبه الخفق . والجهد بفتح الجيم
يطلق على المشقة وعلى الوسع والطاقة ، وبضم الجيم يطلق على الوسع والطاقة
لا غير ، وهما روايتان .

٢ - وصحح الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في دلائله عن عائدة أيضاً
رضى الله عنها أنها قالت : أول سورة نزلت من القرآن ، اقرأ باسم
ربك .

٣ - وصحح الطبراني في الكبير بسنده عن أبي رجاء العطاردي قال :
« كان أبو موسى يقرئنا فيجاءنا حلقاً وعليه ثوبان أبيضان ، فإذا تلا هذه
السورة « اقرأ باسم ربك الذي خلق » قال : هذه أول سورة نزلت على محمد
صلى الله عليه وسلم .

٤ - وردت آثار في هذا المعنى أيضاً في بعضها زيادة تعرفها من رواية
الزهري وهو :

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بحراء إذا أتى الملك بنمط من ديباج
مكتوب فيه « اقرأ باسم ربك الذي خلق » إلى « ما لم يعلم » ، اه والبط بفتح
النون والميم هو الثياب ، والديباج هو الحرير .

« القول الثاني » أن أول ما نزل إطلافاً : « يا أيها المدثر » ، واستدل أصحابه
هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال :
سألت جابر بن عبد الله : أى القرآن أنزل قبل ؟ فقال : « يا أيها المدثر »
فقلت : أو « اقرأ باسم ربك » وفي رواية نثبت أنه « اقرأ باسم ربك الذي
خلق » فقال : أحدثكم ما حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إني جاورت بحراء ، فلما قضيت جوارى غرات ، فاستبطنت الوادى ، زاد فى رواية ، فتوديت فنظرت أمامى وخطى من يمينى وعن شمالى ، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو ، يعنى جبريل ، زاد فى رواية جالس على عرش بين السماء والأرض ، فأخذتني رجفة فأبيت خديجة ، فأمرتهم فدنوني ، فأنزل الله : «يا أيها المدثر قم فأنذر» .

لكن هذه الرواية ليست نصاً فيما نحن بسبيله من إثبات أول ما نزل من القرآن إطلاقاً ، بل تحتل أن تكون حديثاً مما نزل بعد فترة الوحى ، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً ، عن أبي سلمة عن جابر أيضاً ، فيينا أنا أمشى إذ سمعت صوتاً من السماء ، فرفعت بصرى قبل السماء ، فإذا الملك الذى جاءنى بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض فجثت حتى هويت إلى الأرض ، فجثت أهلك ، فقلت : زملونى فزملونى ، فأنزل الله تعالى (يا أيها المدثر قم فأنذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر)^(١) قال أبو سلمة : والرجز : إن اه .

قلت : وجثت على وزن فرحت معناه ثقل جسمى من القيام ، وسقيه غزع الرسول وخوفه عليه الصلاة والسلام .

فظاهر هذه الرواية يدل على أن جابراً استند فى كلامه على أن أول ما نزل من القرآن هو المدثر ، إلى ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث عن فترة الوحى ، وكأنه لم يسمع بما حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوحى قبل فترته ، ومن نزول الملك على الرسول فى حراء بصدر سورة اقرأ كما روت عائشة ، فاقصر فى إخباره على ما سمع ظاناً أنه ليس هناك غيره ، اجتهداً منه ، غير أنه أخطأ فى اجتاده بشهادة الأدلة

السابقة في القول الأول ، ومعلوم أن النعم يقوم على الاجتهاد ، وأن الدليل إذا طرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال ، فبطل إذا القول الثاني وثبت الأول .

القول الثالث :

أن أول ما نزل هو سورة الفاتحة ، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في الدلائل بسنده عن أبي ميسرة عمر بن شرحبيل أن رسول الله ﷺ قال لخديجة ، إنى إذا خلوت وحدى سمعت نداء ، فقد والله خشيت على نفسى أن يكون هذا أمراً . قالت : معاذ الله ، ما كان الله ليفعل بك ، إنك لتؤدى الأمانة ، وتصل الرحم ، وتصديق الحديث فلما دخل أبو بكر ذكرت خديجة حديثه له وقالت : اذهب مع محمد إلى ورقة . فانطلقا فقصا عليه فقال : إذا خلوت وحدى سمعت نداء خلنى يا محمد يا محمد ، فانطلق هاربا في الأفق . فقال : لا تفعل إذا أتاك فائت حتى تسمع ما يقول . ثم امتنى فأخبرنى فلما خلا ناداه يا محمد قل : (بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين) حتى يبلغ (ولا الضالين) ولما كان هذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به على أولية ما نزل مطلقا ، وذلك من وجهين .

أحدهما : لا يفهم من هذه الرواية أن الفاتحة التى سمعها الرسول صلى الله عليه وسلم كانت في فجر النبوة أول عهده بالوحى البجلي وهو في غار حراء ، بل يفهم منها أن الفاتحة كانت بعد ذلك العهد ، وبعد أن أتى الرسول إلى ورقة ، وبعد أن سمع النداء من خلفه غير مرة ، وبعد أن أشار عليه ورقة أن يثبت عند هذا النداء حتى يسمع ما يلقى إليه ، وليس كلامنا في هذا ، إنما هو فيما نزل أول مرة ،

الثاني : أن هذا الحديث مرسل سقط من سنده الصحيح ، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق في بدء الوحي ، وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبطل إذا هذا الرأي الثالث وثبت الأول أيضاً .

بيد أن صاحب الكشف هذا هذا القول الثالث إلى أكثر المفسرين ، ولكن ابن حجر فنده ، فيما ذهب إليه من هذا الغزو . وصرح بأن هذا القول لم يقل به إلا عدد أقل من القليل .

القول الرابع : أن أول ما نزل هو « بسم الله الرحمن الرحيم » ، واستدل قائلوه بما أخرجه الواحدى بسنده عن حكيم والحسن قالا : أول ما نزل من القرآن « بسم الله الرحمن الرحيم » وأول سورة أقرأ ، وهذا الاستدلال مردود من ناحيتين أيضاً .

أحدهما : أن الحديث مرسل كسابقه فلا يناهض المرفوع .

الثانية : أن البسملة كانت بطبيعة الحال تنزل صدر السورة إلا ما استثنى إذن فهي نازلة من صدر سورة أقرأ ، فلا يستقيم اعتبار الأولية في نزولها قولاً مستقلاً برأسه .

آخر ما نزل على الإطلاق :

اختلف العلماء في تعيين آخر ما ترك من القرآن على الإطلاق . واستند كل منهم إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فكان هذا من دواعي الاشتباه . وكثرة الخلاف على أقوال شتى :

الأول : أن آخر ما نزل قول الله تعالى في سورة البقرة (وانفوا بزمه ترجعون فيه إلى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) (١)

أخرجه الترمذي عن عمار بن عكرمة عن ابن عباس ، كذلك أخرجه ابن أبي حاتم قال : « آخر ما نزل من القرآن كله (وانقوا يوم ترجعون فيه إلى الله) الآية . وحاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزولها لتضع إلى ثم مات ثلاثين خلتا من ربيع الأول .

الثاني : أن آخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضاً (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) (١) .

الثالث : أن آخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة أيضاً وهي قوله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) إلى قوله سبحانه (والله بكل شيء عليم) (٢) .

وهي أطول آية في القرآن : أخرجه ابن جرير عن سعيد بن المسيب : « أنه بلغه أن أحدث القرآن هدياً بالعرش آية الدين » .

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال : « آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وآية الدين » .

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السوطي رضي الله عنه من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف لأنها في لغة واحدة ، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح .

أقول : ولكن النفس تستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولاً هو قول

(١) البقرة (٢٧٨)

(٢) البقرة (٢٨٢)

الله تعالى (وانتموا بما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم
يظلمون)^(١) . وذلك لأمرين أحدهما : ما تحمل هذه الآية في طياتها من الإشارة
إلى ختام الوحي والدين بسبب ما تمت عليه من الاستعدادات ليوم المعاد ،
وما تنوه به من الرجوع إلى الله . واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم
وذلك كله ألنسب بالختام من آيات الأحكام المذكورة في سياقها .

ثانيهما التنصيص في رواية ابن أبي لحاتم السابقة على أن النبي صلى الله عليه
وسلم عاش بعد نزولها تسع ليالى فقط ولم تظهر الآيات الأخرى بنص
منه .

الرابع : أن آخر القرآن نزولا قول الله تعالى في سورة آل عمران :
(فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى)^(٢) الآية
ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها
قالت : آخر آية نزلت هذه الآية : (فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل
منكم) إلى آخرها . " وذلك أنى قلت يا رسول الله أرى الله يذكر الرجال
ولا يذكر النساء فنزلت (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال
فضيب مما اكتسبوا وللنساء فضيب مما اكتسبن ، واسألوا الله من فضله
إن الله كان بكل شيء عليما)^(٣) . ونزلت (إن المسلمين والمسلمات)^(٤) ونزلت
هذه الآية ، فهى آخر الثلاثة نزولا ، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في
الرجال خاصة .

(١) البقرة (٢٨١)

(٢) آل عمران (١٩٥)

(٣) النساء (٣٢)

(٤) الاحزاب (٢٥)

ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما ترك مطلقا ، وذلك لما يصرح به الخبر نفسه من أن الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولا وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه اللسان أى فهو آخر مقيد لا مطلق ، وليس كلامنا فيه .

الخامس : أنه آية (ومن يقتل مؤمنا متعمداً جزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيماً)^(١) واستدلوا بما أخرجه البخارى وغيره عن ابن عباس قال : هذه الآية (ومن يقتل مؤمناً متعمداً جزاؤه جهنم) هى آخر ما نزل ، وما نسخها شيء ولا يخفى عليك أن كلمة « وما نسخها شيء » تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل ، أنها آخر ما نزل فى حكم قتل المؤمن عمداً ، لا آخر ما نزل مطلقا .

السادس : أن آخر آية نزلت (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة)^(٢) وهى خاتمة سورة النساء وأن آخر سورة نزلت سورة براءة ، واستند صاحب هذا الرأى إلى ما يرويه البخارى ومسلم عن البراء بن عازب أنه قال : آخر آية نزلت (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) وآخر سورة نزلت براءة . ويمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل فى الموارد وأن السورة آخر ما نزل فى شأن تشريع القتال والجهاد ، فكلاهما آخر إضافى لا حقيقى .

السابع : أن آخر ما نزل سورة المائدة . واحتج صاحب هذا القول برواية

(١) النساء (٩٢)

(٢) النساء (١٧٦)

للقرمدى والحاكم في ذلك عن عائشة رضى الله عنها . ويمكن رده بأن المراد أنها آخر سورة نزلت من الحلال والحرام ، فلم تنسخ فيها أحكام . وعليه فهي آخر مقيد كذلك .

الثامن : أن آخر ما نزل هو خاتمة سورة براءة : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم)^(١) إلى آخر السورة . رواه الحاكم وابن مردويه عن أبي بن كعب .

ويمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق ، ويؤيده ما قيل من أن هاتين الآيتين مكية أن بخلاف سائر السورة ولعل قوله سبحانه : (فإن تولوا فقل حسبى الله) الخ يشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولي الأعداء وإعراطهم .

التاسع : أن آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف : (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) أخرجه ابن جرير عن معاوية بن أبي سفيان . قال ابن كثير : وهذا أثر مشكل وأعله أراد أنه لم ينزل بعدما آتت تنسخها ولا تغير حكمها بل هي مثبتة بحكمة ، اهـ ، وهو يفيد أنها آخر مقيد لا مطلق .

العاشر : أن آخر ما نزل هو سورة إذا جاء نصر الله والفتح ،^(٢) ولكنك تستطيع أن تجعل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مشعراً بوفاء النبي ﷺ . ويؤيده ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت : « نعتك إلى نفسي » ، وكذلك فهم بعض كبار الصحابة . كما ورد أن عمر رضى

(١) النوة (١٢٨)

(٢) رواه مسلم عن ابن عباس

الله عنه بكى حين سمعها وقال : والكمال دليل الزوال ، ويحتمل أيضاً أنها آخر ما نزل من السور بقط ، ويدل عليه رواية ابن عباس : آخر سورة نزلت من القرآن جبراً (إذا جاء نصر الله والفتح) .

تلك أقوال عشرة ، عرفتها وعرفت توجيهاً ، ورأيت أن الذى تستريح إليه النفس منها هو أن آخر القرآن نزولاً على الإطلاق قول الله فى سورة البقرة (وانقروا يوماً ترجعون فيه إلى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت) وم لا يظلمون (١) وأن ما سواها أواخر إضافية أو مقيدة بما علمت ، اسكن القاضى أبا بكر فى الانتصار بذهب مذهبا آخر إذ يقول : هذه الأقوال ليس فيها شىء مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وكل قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم فى اليوم الذى مات فيه أو قبل مرضه بقليل ، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو ، اه وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المتشعبة بأنها أواخر مقيدة بما سمع كل منهم من النبى صلى الله عليه وسلم وهى طريقة مريحة ، غير أنها لا تاقى ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختم الله به كتابه الكريم (٢).

(١) البقرة (٢٨١)

() مناهل العرفان (٨٥/١ - ٩٢) وانظر الإتيان (٦٨/١ - ٨١)

البرهان للزركشى (٢٠٧/١)

شبهة مشهورة

المشهور عند العلماء أن آخر ما نزل من القرآن الكريم هو قوله تعالى :
(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام
ديناً) (١) .

فإن هذه الآية صريحة في أنها لإعلام باكمال دين الله في ذلك اليوم المشهود
الذي نزلت فيه ، وهو يوم عرفة في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة .
والظاهر أن إكمال دينه لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن ، وإتمام جميع
الفرائض والأحكام . وهذا هو الذي جعل الجمل الغفير من العلماء يعتقد أنها
آخر ما نزل على الإطلاق .

والجواب : أن هناك قرآناً نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين ،
ولعلك لم تنس أن آية (وانقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) (٢) كانت آخر
الآيات نزولاً على الإطلاق ، وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال فقط ، وتلك
قرينة تمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من إكمال الدين في آية المائدة المذكورة .
والأقرب أن يكون معنى إكمال الدين فيها يومئذ هو إنجازه وإقراره ،
وإظهاره على الدين ولو كره الكافرون .

قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة :

« الأولى أن يتأول على أنه أكل لحم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام ،
وإجلاء المشركين عنه ، حتى حججه المسلمون لا يحاطلهم المشركون ، وأيد هذا
التأويل بما رواه عن ابن عباس قال : كان المشركون والمسلمون يمججون جميعاً ،
فلم نزلت سورة براءة نفي المشركون عن البيت ، وحج المسلمون لا يشاركهم
في البيت الحرام أحد من المشركين فساكن ذلك من تمام النعمة (٣) . »

(٢) البقرة (٢٨٢)

(١) المائدة (٣)

(٣) متاقل العرفان (١/٩٥ - ٩٦) .

ترتيب سور القرآن وآياته

تمهيد :

معنى السورة والآية والسكمة والحرف :

معنى السورة في كلام العرب الإبانة لها من سورة أخرى وانفصالها عنها
وسميت بذلك لأنه يرتفع فيها من منزلة إلى منزلة . قال النابغة :

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب

أي منزلة شرف ارتفعت إليها عن منزلة الملوك . وقيل : سميت بذلك
لشرفها وارتفاعها كما يقال لما ارتفع من الأرض سور . وقيل سميت بذلك
لأن قارئها يشرف على ما لم يكن عنده كسور لبناء ، كله بغير همز . وقيل
سميت بذلك ، لأنها قطعت من القرآن على حدة ، من قول العرب للبقية :
سور ، وجاء في آصار الناس أي بقاياهم ، فعلى هذا يكون الأصل سورة بالهمز
ثم خففت فأبدلت واواً لانضمام ما قبلها .

وقيل سميت بذلك لتماها وكأها من قول العرب للناقة التامة : سورة ،
وجمع سورة سور بفتح الواو .

وأما الآية فهي العلامة ، بمعنى أنها علامة لانقطاع الكلام الذي قبلها من
الذي بعدها وانفصاله ، أي هي بائنة من أختها ومنفردة ، تقول العرب :
يبنى وبين فلان آية ، أي علامة ، ومن ذلك قوله تعالى : (إن آية ملكك) (١) .

(١) البقرة (٢٤٨)

وقيل سميت آية لأنها جماعة حروف من القرآن وطائفة منه ، كما يقال :
خرج القوم بأيانهم أى بجماعتهم .

وأما الكلمة فهي الصورة القائمة بجميع ما يختلط بها من الشبهات أى
الحروف ، وأطوال الكلام فى كتاب الله عز وجل ما بلغ عشرة أحرف ، نحو
قوله تعالى : (ليستخلفنهم)^(١) و (أنلزمكوها)^(٢) وشبههما ، فأما قوله :
(فأنسفينا كوه)^(٣) فهي عشرة أحرف فى الرسم وأحد عشر فى اللفظ .
وأقصرهن ما كان على حرفين نحو : ما ولا ولك وله ، وما أشبه ذلك . ومن
حروف المعاني ما هو على كلمة واحدة ، مثل همزة الاستفهام وواو العطف ،
إلا أنه لا ينطق به مفرداً . وقد تكون الكلمة وحدها آية تامة نحو قوله تعالى
(والفجر) . (والضحى) . (والعصر) . وكذلك (الم) و (المص) .
(طه) . و (يس) . و (حم) فى قول الكوفيين ، وذلك فى فوائج السور
فأما فى أوساطها فلا . قال أبو عمرو الداني : ولا أعلم كلمة هى وحدها آية
إلا قوله فى الرحمن (مدهامتان)^(٤) لا غير . وقد أتت كلمتان متصلتان وهما
آيتان ، وذلك فى قوله : (حم حمق) على قول الكوفيين لا غير . وقد تكون
الكلمة فى غير هذا : الآية التامة ، والكلام القائم بنفسه وإن كان أكثر
أو أقل ، قال الله عز وجل :

(وتمت كلمة ربك الحسنى على بنى إسرائيل بما صبروا)^(٥) قيل : إنما يعنى

(١) الأور (٥٥)

(٢) هود (٢٨)

(٣) الحجر (٢٢)

(٤) الرحمن (٦٤)

(٥) الأعراف (١٣٧)

بالكلمة ما هنا قوله تبارك وتعالى : (وزيد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض)^(١) إلى آخر الآيتين ، وقال عز وجل : (وألزمهم كلمة التقوى)^(٢)

قال مجاهد : لا إله إلا الله . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : د كبتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن سبحانه الله وبمحمد سبحة الله العظيم ،^(٣) .

وأما الحرف فهو الشبهة القائمة وحدها من الكلمة ، وقد يسمى الحرف كلمة والكلمة حرفاً على ما بيناه من الاتساع والمجاز .

قال أبو عمرو الداني : فإن قيل فكيف يسمى ما جاء من حروف الهجاء في الفواتح على حرف واحد نحو (ص) و (ق) و (ن) حرفاً أو كلمة ؟ قلت : كلمة لا حرفاً ، وذلك من جهة أن الحرف لا يسكت عليه . ولا يتفرد وحده في الصورة ولا يفصل عما يختلط به . وهذه الحروف مسكوت عليها منفردة منفصلة كأنفراد السكك وانفصالها . فلذلك سميت كلاماً لا حروفاً .

قال أبو عمرو : وقد يكون الحرف في غير هذا : المذهب والوجه ، قال الله عز وجل : (ومن الناس من يعبد الله على حرف)^(٤) أى على وجه ومذهب ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : د أنزل القرآن على سبعة أحرف ،^(٥) أى سبعة أوجه من اللغات ، والله أعلم^(٦) .

(١) القصص (٥)

(٢) الفتح (٢٦)

(٣) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(٤) الترغيب والترهيب ٢ / ٤٢٠

(٥) الحج (١١)

(٥) رواه البخاري ومسلم وغيرهما وانظر تفسير القرطبي ص ٣٦ ط الشعب .

(٦) انظر تفسير القرطبي ص ٥٧ وما بعدها ط الشعب .

ترتيب السور :

اختلف العلماء في ترتيب السور ، هل هو بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو باجتهاد من الصحابة ، بعد الإجماع على أن ترتيب الآيات توقيفي ، والقطع بذلك .

فذهب جماعة إلى الثاني ، منهم : مالك ، والقاضي أبو بكر في أحد قوليهِ وجزم به ابن فارس .

وبما استدل به لذلك : اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور ، فمنهم من رتبها على النزول ، وهو مصحف علي ، كان أوله : اقرأ ، ثم البواقي على ترتيب نزول المسكي ، ثم المدني ، ثم كان أول مصحف ابن مسعود : البقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران ، على اختلاف شديد ، وكذا مصحف ابن كعب وغيره على ما هو مبين في الاتفاق (١) .

وفي المصاحف لابن أشته بسنده عن عثمان أنه أمرهم أن يتابعوا الطول (٢) .

وذهب جماعة إلى الأول ، منهم : القاضي أبو بكر في أحد قوليهِ ، وخلاق قال أبو بكر بن الأنباري : أنزل الله القرآن كله إلى نساء الدنيا جملة ثم فرقه في بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمر ينزل ، والآية جواباً

(١) أنظر هذا الخلاف في المصاحف في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : (٥١/١) . والاتقان (١ / ٢١٦) وفيه أن ابن فارس يجزم بترتيب الطول والمئين والفصل بالتوقيف أما وضع كل مجموعة تلو الأخرى فن فعل الصحابة .

(٢) أنظر الاتفاق : (١ / ٢١٦) . من طريق اسماعيل بن عياش إلى أبي محمد الفرشي واسماعيل فيه كلام (الضعفاء من اسمه اسماعيل) . وابن أشته هو محمد ابن عبد الله بن أشته أحد العلماء بالعربية والقراءات آنفاً في المصاحف وشراذم القراءات توفي سنة ٣٠٦ (طبقات القراء : ٢ / ١٨٤) .

لمستخبر ، ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسورة ، فانساق السور
كالساق الآيات والحروف ، كان عن النبي ﷺ ، فمن قدم سورة أو أخرها
فقد أفسد نظم القرآن (١) .

وقال الكرماني في البرهان : ترتيب السور هكذا هو عند الله تعالى في
اللوح المحفوظ ، وهو على هذا الترتيب ، وكان يعرض النبي ﷺ على جبريل
ما اجتمع لديه منه وعرضه ﷺ في السنة التي توفي فيها مرتين (٢) ، وكذا قال الطبري .

وقال ابن الحصار (٣) : ترتيب السور ، ووضع الآيات موضعها إنما كان
بالوحي ، وقال البيهقي في المدخل : كان القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتباً بسوره وآياته على هذا الترتيب ، إلا الانفال وبراءة للحديث
الآتي فيها .

ومال ابن عطية إلى أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها في حياته ،
صلى الله عليه وسلم كالسبع الطوال ، والحواميم ، والمفصل ، وأن ما سوى
ذلك يمكن أن يكون قد فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده .

وقال أبو جعفر بن الزبير : الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية ،
ويبقى منها القليل يمكن أن يجرى فيه الخلاف ، لقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦٠ / ١) وأسرار التكرار في القرآن ص ٢٣ .

والاقتان : ٢١٧ / ١ .

(٢) الكرماني : محمود بن حمزة بن نصر . وكتابه « البرهان » المنشور باسم
« أسرار التكرار في القرآن » بدار الاعتصام بالقاهرة . انظر ص ٢٣ .

(٣) ابن الحصار هو : علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي الأشعبي .

له مؤلفات منها : أصول الفقه ، والناسخ والمنسوخ ... توفي سنة ٦١١ هـ (التذكرة

لابن الأبار ٦٨٦)

«اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران، رواه مسلم»^(١) وكحديث سعيد بن خالد أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالسبع الطوال في ركعة، وأنه كان يجمع المفصل في ركعة. أخرجه ابن أبي شيبة^(٢) وأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه قرأ قل هو الله أحد والمعوذتين أخرجه البخاري^(٣).

وفيه عن ابن مسعود أنه قال في بنى إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: «لأنهم من المتأق الأول وهن من تلادى»^(٤) وقال أبو جعفر النحاس: المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث: «أعطيت مكان التوراة السبع الطوال وأعطيت مكان الإنجيل المثاني وفضلت بالمفصل»، أخرجه أحمد وغيره^(٥) قال: فهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأنه من هذا الوقت هكذا.

(١) أخرجه مسلم في فضائل القرآن مطولا عن أبي أمامة الباهلي: ٩١٢/٢ وأبو داود: ٨٨١/١، ٨٩ عتقهما والهيثمي في جمع الزوائد عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ البقرة وآل عمران والنساء ٢٧٢/٢ وعزاه إلى أبي يعلى.
(٢) حديث (السبع الطوال) أخرجه الهيثمي في جمع الزوائد ١٦٧/٧ بلفظ (من أخذ السبع الطوال فهو خير) وعزاه للبخاري وأحمد. وأخرج رواية أخرى ٢٧٤/٢ أنه قرأ السبع الطوال في ليلة. وحديث (كان يقرأ المفصل في ركعة) أخرجه مسلم في فضائل القرآن: ٢/٢٠٤ عن عبد الله بن مسعود مطولا وفيه (عشرون سورة من المفصل في ركعة) والبخاري في التفسير ٢٤٠/٦ وفيه ثمانى عشرة سورة من المفصل).

(٣) أخرجه البخاري في التفسير عن عائشة ٢٣٣/٦ والترمذي في التفسير ٢٤٧/٩، ٣٤٨ بتحفة الأحوذى. وفيه أنه كان يجمع يديه، وينفث فيهما، ويقرأ ويمسح بهما ما استطاع من حده.

(٤) أخرجه البخاري في التفسير (١٨٩/٦) المتأق: اللاتي نزلان قديما بمكة، والتلاد: القديم.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٣٤/٣ عن عائشة بن الاسقع، والهيثمي في جمع الزوائد ١٥٧/٧ وعزاه للطبري أيضا عن عائشة وأبي أمامة.

وقال الحافظ ابن حجر : ترتيب معظم السور توقيفي ، لحديث أحمد وأبي داود عن أوس الثقيفي قال : كنت في وفد ثقيف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طرأ على حزبي من القرآن ، فأردت ألا أخرج حتى أفضيه » قال أوس : فسالنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور . وتسع سور ، وإحدى عشرة سورة ، وثلاث عشرة سورة ، وحزب المفصل ، من (ق) حتى نختتم ^(١) .

قال : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو عليه في المصحف الآن كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال بعضهم : لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تطالع على أنه توقيفي صادر من حكيم .

الأول : بحسب الحروف ، كما في الحواميم ، وذوات (الر) .

الثاني : لموافقة خرم السورة لأول ما بعدها . كآخر الحمد لله في المعنى وأول البقرة .

الثالث : الوزن في اللفظة . كآخر (تبت وأول الاخلاص) .

الرابع : لمشاكلة جملة السورة لجملة الأخرى ، كالضحى وألم نشرح وقال بعضهم : إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختمت به السورة التي قبلها ، ثم يخفى تارة ، ويظهر أخرى .

(١) أخرجه أبو داود : ١٤٠/١ وفيه (وحزب المفصل وحده) والإمام أحمد في المسند ٥/٢٣ . والحديث مضطرب في الأصل وصححه من أبي داود .

وأخرج ابن أبي شيبة عن ربيعة : أنه سئل : لم قدمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلها بضع وثمانون سورة بمكة . وإنما نزلنا بالمدينة . فقال : تحمدا ، وألف القرآن على هلم من ألفه .
وقد اجتمعوا على هلمهم بذلك . فهذا مما ينتهي إليه ولا يسأل عنه (١) .

فإن قلت : فما عندك في ذلك ؟

قلت : الذي عندي أولا : تحديد عمل الخلاف ، وأنه خاص بترتيب السور
الأقسام الأربعة ، وأما نفس الأقسام الأربعة ، من تقديم الطوال .
ثم المثني ، ثم المثاني ، ثم المفصل ، فهذا ينبغي أن يقطع بأنه توقيفي ، وأن
يدعى فيه الإجماع ، وإن لم أر من سبقني إلى ذلك . وإنما دعاني إلى هذا
أمران :

أحدهما : ما تقدم من الأحاديث قريبا ، وحديث ابن عباس الآتي
في الإنفال .

والثاني : أن المصاحف التي وقع فيها الاختلاف في الترتيب اتفقت على
ذلك ، فإن مصحف ابن بن كعب وابن مسعود كلاهما قدمت فيه الطوال ، ثم
المثاني ، ثم المفصل ، كمصحف عثمان ، وإنما اختلفا في ترتيب سور كل قسم
كما بينت في الإتيان (٢) .

(١) نقل القرطبي في تفسيره : ٥٢/١ هذا الخبر ، وهواه إلى ابن وهب في
جامعه والاصح مطرب في الأصل ، وقومناه من القرطبي .

(٢) الإتيان : ٢٢٢/١ - ٢٢٤ نقلنا عن ابن اشته في المصاحف من رواية
ابن جعفر السكوني وخبر بن عبد الحميد .

فإذا تحرر ذلك ، ونظرنا إلى محل الخلاف ، فاختار عندي في ذلك :
ما قاله البيهقي ، وهو : أن ترتيب كل السور توقيفي ، سوى الأنفال وبراءة .

وبما يدل على ذلك ويؤيده : توالي الحواميم ، وذوات (الر) ، والفصل
بين المسبحات ، وتقديم (طس) على القصص ، مفصولاً بها بين التفسيرتين
(طسم الشعراء ، وطسم القصص) في المطلع والطول ، وكذا الفصل بين
الإنفطار والإنشاق بالمطففين ، وهما نظيرتان في المطلع والمقصد ، وهما
أطول منها ، فلولا أنه توقيفي لحكمة لتوالت ، وأخرت (طس) عن القصص
وأخرت (المطففين) أو قدمت ، ولم يفصل بين (الر) و (الم) .

وليس هنا شيء أعارض به سوى اختلاف مصحف أبي وابن مسعود ،
ولو كان توقيفياً لم يقع فيهما اختلاف ، كما لم يقع في (ترتيب) الآيات وقد
عن الله على بجواب لذلك نفيس ، وهو : أن القرآن وقع فيه النسخ كثيراً
للفظ ، حتى أسور كاملة ، وآيات كثيرة ، فلا بدع أن يكون الترتيب العثماني
هو الذي استقر في العرصة الأخيرة ؛ كالقرارات التي في مصحفه ، ولم يبلغ
ذلك أبيا وابن مسعود ، كما لم يبلغهما نسخ ما وضعاه في مصاحفهما من القرارات
التي تخالف المصحف العثماني ، ولذلك كتب أبي في مصحفه سورة الحنفد ،
والخلع . وهما ملسوختان (١) .

(١) الاتقان : ٢٢٣/١ ، ٢٣٦ عن ابن اشته في المصاحف وهما سورتا القنوت في
الوتر ، قال الحسين بن المنادي في كتابه الناسخ والمنسوخ : وبما رفع رسمه من
القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورة القنوت في الوتر ، وتسمى بسورتى
الخلع والحنفد الاتقان : ٨٥ ، ٣ وهى اللهم انا نستعبدك ولست نفرك ، فثنى عليك
ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم اياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد
واليك نسعى ونحفد ، نرجوا رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار
ملحق وانظر (مجمع الزوائد : ١٢٠/٩)

فالخاص أن ترتيب كل المصاحف بتوقيف ، واستقر التوقيف في العرصة الأخيرة على القراءات العثمانية ، ورتب أولئك على ما كان عهدهم ، ولم يبلغهم ما استقر ، كما كتبوا القراءات المنسوخة المثبتة في مصاحفهم بتوقيف واستقر التوقيف في العرصة الأخيرة على القراءات المنسوخة وغير المنسوخة وهؤلاء لم يبلغهم النسخ^(١).

ترتيب الآيات :

أما ترتيب الآيات في سور ما على النحو الذي هي عليه في المصاحف فقد انعقد الإجماع على أن ذلك كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن رب العزة جل جلاله .
ويدل على ذلك نصوص كثيرة . منها :

ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والمصنف وابن حبان والحاكم عن ابن عباس ، قال : قلت لعثمان : ما حملكم على أن صدمتم إلى الأنفال وهي من المثاني ، وإلى براءة وهي من المئين ، فقرأتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر .
بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتموهما في السبع الطول ؟ فقال عثمان : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذرات العدد ، فكان إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتب ، فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا . وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن نزولا ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فظننت أنها منها ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها ، فن أجل ذلك قرئت بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر . بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتهما في السبع الطوال .

ومنها ما أخرجه أحمد بإسناد حسن ، عن عثمان بن أبي العاص ، قال :

(١) انظر أسرار ترتيب سور القرآن للسيوطي ص (٦٨-٧٣)

كنت جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ شخص بصره ، ثم صوبه
ثم قال : « أتاني جبريل ، فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه
السورة : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى)^(١) إلى آخرها ،

ومنها ما أخرجه البخارى عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان : (والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجاً . . .)^(٢) قد فسختها الآية الأخرى ، فلم
تسكتها أو تدها ؟ قال : يا بن أخى ، لا أغير شيئاً منه من مكانه .

ومنها ما رواه مسلم عن عمر ، قال : ما سألت النبي صلى الله عليه وسلم
عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله ، حتى طعن بأصبعه فى صدرى وقال :
« تكفيك آية الصيف التى فى آخر سورة النساء »^(٣) .

فترتيب الآيات على ما هى فى المصحف إنما هى بتوقيف من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ولا مجال فى ذلك للاجتهاد .

(١) سورة النحل (٩٠)

(٢) سورة البقرة (٢٣٤)

(٣) الانشقاق (١٧٢/١ - ١٧٣)

الحكمة في جمل القرآن سورا

قال الإمام السيوطي :

قيل : الحكمة في تسوير القرآن سورا تحقيق كون السورة بمجرد ما
معجزة وآية من آيات الله . والإشارة إلى كل سورة نخط مستقل ؛ فسورة
يوسف تترجم عن قصته ؛ وسورة براءة تترجم عن أحوال المنافقين وأشرارهم
إلى غير ذلك . وسورت السور طوالا وأوساطا وقصارا ؛ تليها على أن
الطول ليس من شرط الإعجاز ، فهذه سورة الكوثر ثلاث آيات ، وهي
معجزة إعجاز سورة البقرة ، ثم ظهرت لذلك حكمة في التعليم وتدرج الأطفال
عن السور القصصار إلى ما فوقها ، تيسيرا من الله على عباده لحفظ كتابه .

قال الزركشي في الهمدان : فإن قلنا : فهلا كانت الكتب السائرة كذلك ؟

فالجواب : أنها لم تكن كذلك لوجهين :

أحدهما : أنها لم تكن مسجرات من جهة النظم والترتيب ،
والآخر أنها تيسر للحفظ ، لكن ذكر الزمخشري ما يخالفه ، فقال
في الكشف : الفاعلة في تفصيل القرآن وتقطيعه سورا كثيرة ، وكذلك أنزل
الله التوراة والإنجيل والذبور ، وما أوحاه إلى أنبيائه فسوره ، وبوبه
المصنفون في كتبهم أبوابا موشحة الصدور بالتراجم ، منها أن الجنس إذا
انطوت تحته أنواع وأصناف ، كان أحسن وأخف من أن يكون بابا واحدا ،
ومنها أن القارى إذا ختم سورة أو بابا من الكتاب ، ثم أخذ في آخر ،
كان أنشط له ، وأبعث على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله ،
ومثله المسافر إذا قطع ميلا أو فرسخا ، وانتهى إلى رأس بركة ، نفس ذلك

عنه ؛ ونشط للسير ، ومن ثم جرى القرآن أجزاء وأقساماً . ومنها أن الحفاظ إذا خدق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها ، فيعظم عنده ما حفظه ومنه حديث أنس : « كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا ومن ثم كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل .

ومنها التفصيل بسبب تلاحق الأشكال والنظائر ملائمة بعضها لبعض . وبذلك تتلاحق المعاني و نظم ، إلى غير ذلك من الفوائد انتهى .

وما ذكره الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم ، عن قتادة ، قال . كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة ، كلها مواعظ وثناء ليس فيها حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود . وذكروا أن في الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال^(١) .

(١) الاتقان (١ / ١٨٦ - ١٨٧) .

عدد سور القرآن وآياته وكتباته وحروفه

عدد السور :

أما عدد سور القرآن فمائة وأربع عشرة سورة ، أولها الفاتحة وآخرها الناس . وهذا هو رأى جمهور العلماء ، والذي حكى بعض العلماء فيه الإجماع .

وقيل : وثلاث عشرة . يجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة ، كما أخرجه أبو الشيخ ابن حبان وفي مصحف ابن مسعود مائة واثنتا عشرة سورة لأنه لم يكتب الموءتتين ، وفي مصحف أبي ؛ ست عشرة ؛ لأنه كتب في آخره سورتي الحفد والحملع يعنى القنوت ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... إلى آخره وأخرج البيهقي أن عمر بن الخطاب قنت بعد الركوع ، فقال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك . بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد^(١) ، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، إن عذابك الحمد بالكافرين ملحق — قال ابن جرير : و حكمة البسمة أنها سورتان في مصحف بعض الصحابة .

وأخرج الطبراني بسند صحيح عن أبي إسحاق قال أمانا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد فراسان ، فقرأ بهاتين السورتين إنا نستعينك ونستغفرك . وأخرج البيهقي وأبو داود في مراسيله عن خالد بن أبي عمران . أن جبريل نزل بذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة ، مع قوله (ليس لك من الأمر شيء) لما قنت يدعوا على مضر — انتهى .

(١) نحفد : أى نسرع .

عدد الآيات والكلمات والحروف

وأما عدد الآيات فإن صدر الأمة وأئمة السلف من العلماء والقراء كانوا يحوى عناية شديدة فى باب القرآن وعلمه ، حتى لم يبق لفظ ومعنى إلا بحثوا عنه ، حتى الآيات والكلمات والحروف ، فإنهم حصروها وعدوها وبين القراء فى ذلك اختلاف . لكنه لفظى لا حقيقى .

مثال ذلك أن قراء السكوفة عدوا قوله والقرآن ذى الذكر آية والباقيون لم يعدوها آية ، وقراء السكوفة عدوا (قال فالحق والحق أقول) آية والباقيون لم يعدوها آية ، بل جعلوا آخر الآية (فى عزة وشقاق) (ولأملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين) وهكذا عد أهل مكة والمدينة والسكوفة والشام آخر الآية (والشياطين كل بناء وفواص) . وأهل البصرة جعلوا آخرها (وآخرين مقرنين فى الأصفاد) ولا شك أن ما هذا سبيله اختلاف فى التسمية لا اختلاف فى القرآن ومن هنا صار عند بعضهم آيات القرآن أكثر ، وعند بعضهم أقل ، لا أن بعضهم يزد فيه ، وبعضهم ينقص ، فإن الزيادة والنقصان فى القرآن كفر ونفاق ، على أنه غير مقدور للبشر ، قال تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) .

فإذا علمت هذه القاعدة فى الآيات ، فكذلك الأمر فى الكلمات والحروف فإن بعض القراء عد (فى السماء) و (فى الأرض) و (فى خلق) وأمثالها كلمتين على أن فى كلمة ، والسماء ، كلمة ، وبعضهم عدّها كلمة واحدة فن ذلك حصل الاختلاف ، لأن من عد (فى السماء) وأمثاله كلمتين كانت كلمات القرآن عنده أكثر .

وعلى ضوء ذلك فإن عدد آى القرآن عند أهل السكوفة ستة آلاف ومائتان وست وثلاثون آية ، وعدد الكلمات : سبع وسبعون ألفاً وأربعمائة وسبع وثلاثون كلمة ، وأما عدد الحروف فقد عدّها بعضهم فقال ثلاثمائة وثلاث وعشرون ألفاً وستمائة وواحد وسبعون حرفاً .

فوائد معرفة عدد الآيات

لمعرفة عدد الآيات فوائد عظيمة .

١ - منها اعتبارها فيمن جهل الفاعلة ، فإنه يجب عليه بدؤها سبع مرات .
٢ - ومنها اعتبارها في الخطبة ، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة ، ولا
يكفي شطرها إن لم تكن طويلة ، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور ، وما هنا
بحث . وهو أن ما اختلف في كونه آخر آية ، هل تكفي القراءة به في الخطبة؟
محل نظر ، ولم أر من ذكره .

٣ - ومنها اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة ، أو ما يقوم مقامها
في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح بالاستين إلى المائة .

٤ - ومنها اعتبارها في قراءة قيام الليل ، كما في أحاديث : من قرأ
بمشر آيات لم يكتب من الغافلين ، ومن قرأ بخمسين آية في ليلة كتب من
القانتين ، ، ومن قرأ بمائتي آية كتب من الفائزين ، ، ومن قرأ بثلاثمائة
آية كتب له قنطار من الأجر ، ، ومن قرأ بخمسمائة وسبعمائة ألف آية ...
أخرجها الدارمي في مسنده بفرقة .

٥ - ومنها اعتبارها في الوقف عليها كما سيأتي :

قال الهدلي في كماله : اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد ،
حتى قال الزعفراني : العدد ليس بعلم ، وإنما اشتغل به بعضهم ليروج به سوقه
قال : ليس كذلك ، ففيه من الفوائد ، ومعرفة الوقف ، ولأن الإجماع انعقد

على أن الصلاة لا تصح بنصف آية . وقال جمع من العلماء : تجزئ بآية ،
وآخرون لا بد من سبع ، والإيجاز لا يقع بدون آية ، فللمد فائدة عظيمة
في ذلك . ا - هـ (١) .

ترتيب نزول السور المدنية والمكية

أولاً : السور المكية :

اتفقوا على أن أول ما نزل من السور المكية سورة : اقرأ باسم ربك
الذي خلق ، ثم سورة ن والقلم وما يسطرون ، ثم سورة المزمل ، ثم سورة
المدثر ، ثم سورة تبت ، ثم إذا الشمس كورت ، ثم سبح اسم ربك الأعلى
ثم الليل إذا مضى ، ثم والفجر ، ثم والضحى ، ثم ألم نشرح . وروعت
الشبهة أنهما واحدة ، ثم والعصر ، ثم والعاديات ، ثم البكور ، ثم الهاكم
ثم أرايت ، ثم الكافرون ، ثم ألم تركيف فعل ، ثم الفلق ، ثم الناس ،
ثم قل هو الله أحد ، ثم والنجم ، ثم عبس ، ثم القدر ، ثم الشمس وضحاها
ثم البروج ، ثم والتين ، ثم لإيلاف ، ثم القارعة ، ثم لا أقسم بيوم القيامة ،
ثم ويل لكل همزة لمزة ، ثم والمرسلات ، ثم ق والقرآن ، ثم لا أقسم بهذا
البلد ، ثم والسماء والطارق ، ثم اقتربت الساعة ، ثم ص ، ثم الأعراف ،
ثم قل أوحى ، ثم يس ، ثم الفرقان ، ثم الملائكة ، ثم مریم ، ثم طه ،
ثم الواقعة ، ثم الشعراء ، ثم النمل ، ثم القصص ، ثم الإسراء ، ثم يونس ،
ثم هود ، ثم يوسف ، ثم الحجر ، ثم الأنعام ، ثم الصافات ، ثم لقمان ، ثم
سبا ، ثم الزمر ، ثم المؤمن ، ثم حم السجدة ، ثم حم عسق ، ثم الزخرف
ثم الدخان ، ثم الجاثية ، ثم الأحقاف ، ثم الذاريات ، ثم الغاشية . ثم الكهف

(١) الإنشقاق (١ / ١٩٦) .

ثم : النحل ، ثم سورة : نوح ، ثم سورة : إبراهيم ، ثم سورة : الأنبياء ،
ثم : قد أفلح المؤمنون ، ثم : ألم السجدة ، ثم : الطور ، ثم : تبارك الملك
ثم . الحاقة ، ثم . سأل سائل ، ثم . عم يتساءلون ، ثم . النازعات ، ثم .
إذا السماء انفطرت ، ثم . إذا السماء انشقت ، ثم . الروم ، ثم . العنكبوت
ثم . المطففين .

فهذه خمس وعشرون سورة نزلت بمكة .

ثانياً . السور المدنية .

وأولها : آل عمران ، ثم : البقرة ، ثم سورة . الانفال ، ثم سورة .
آل عمران ، ثم : الأحزاب ، ثم الممتحنة ، ثم النساء ، ثم إذا زلزلت ، ثم
الحديد ، ثم سورة محمد ﷺ ، ثم . الرعد ، ثم . الرحمن ، ثم . هل أتى
على الإنسان ، ثم : الطلاق ، ثم لم يكن ، ثم . الحشر ، ثم . إذا جاء نصر الله ، ثم
النور ، ثم . الحج ، ثم . المنافقون ، ثم . المجادلة ، ثم . الحجرات ، ثم التحريم
ثم . الجمعة ، ثم . النعابن ، ثم الصف ، ثم . الفتح ، ثم التوبة ، ثم المائدة (١) .

وعلى هذا تكون : الفاتحة ، هي السورة الوحيدة المختلف فيها ، وقيل :
لأنها نزلت مرة بمكة ومرة بالمدينة ، على أن هناك من يعد سوراً غيرها
مختلفاً فيها ، وهي مسألة تتوقف على النقل الصحيح (٢) .

(١) بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (٧٧/١ - ٩٩)

٢ - لا عن المارودي وأبي القاسم النسيبوري في تفسيرهما .

(٢) انظر : الاتقان للسيوطي (٢٨/١)

أقسام سور القرآن

إلى الطول (٢) والمئين والمثنى والمفصل

تنقسم سور القرآن الكريم إلى أربعة أقسام .

١ - الطول

٢ - المئين .

٣ - المثنى .

٤ - المفصل .

وبدل لذلك ما أخرجه أبو داود الطيالسي بسنده إلى قتادة ، وأخرجه أبو عبيد بسنده عن وائلة بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أعطيت السبع الطول مكان التوراة ، وأعطيت المئين مكان الإنجيل ، وأعطيت المثنى مكان الزبور ، وفضلت بالمفصل .

فالسبع الطول أولها البقرة بالإجماع لأنها أطول سورة في القرآن ، واختلف في آخرها - فذهب جماعة إلى أن آخرها براءة ، لأنهم كانوا يعدون الأنفال وبراءة سورة واحدة - ولذلك لم يضعوا بينهما البسملة لأنهما زلنا جميعاً في مغارى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى عن جاهد وسعيد بن جبير أن السبع الطول هي : البقرة ، وآل عمران ، والنساء والمائدة ، والأنعام ، والأعراف ، ويونس ، والمثون ما ولى السبع الطول ، سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها ، وهي من يونس ، أو من أول هود إلى آخر السجدة .

(١) الطول بضم الطاء المشددة مع فتح الواو جمع طولي كالكبر جمع كبرى ، وحكى في الطول كسر الطاء وليكنه قليل .

والثاني ما دل المثنى ، قال السيوطى : لأنها ثلثا أى كانت بعدها .
فهي لما ثوان ، والمثنون لما أوائل ، وقال الفراء : هي السور التى آتيا أقل
من مائة آية لأنها ثلثي أكثر مما ثلثي الطول والمثنون ، وقال فى جمال القراء :
هي السور التى ثلثت فيها القصص ، انتهى من الإتيان وقد تسمى سور
القرآن كلها مثنائى ومنه قوله تعالى (كتابا متشابها مثنائى) ، وقوله (ولقد
آتيناك سبعا من المثاني)^(١) ، وإنما سمي القرآن كله مثنائى لأن الأنبياء
والقصص ثلثى فيه ، ويقال إن المثاني فى قوله تعالى (ولقد آتيناك سبعا من
المثاني) هي سورة الفاتحة سميت بذلك لأنها ثلثى وتكرر فى كل صلاة ،
والثاني من أول الأحزاب إلى أول دق ، أو أول الحجرات .

والفصل ما يلى المثاني من أقصار الدور ، سمي مفصلا لكثرة الفصول
التي بين السور بالبسملة ، وقبل أقله المنسوخ فيه ، ولهذا يسمى أيضا المحكم .
فقد روى البخارى عن سعيد بن جبير أنه قال : إن الذى تدعونه المفصل
هو المحكم ، ولا خلاف بين العلماء أن آخره سورة الناس ، واختلاف فى
أوله على أقوال كثيرة . فقييل أوله سورة دق ،
قال الزركشى : وهو الصحيح عند أهل الأثر انتهى ، وصح عن الإمام
النووى أن أوله سورة الحجرات ، وقيل غير ذلك .

والماصل أقسام ثلاثة : طوال ، وأوساط ، وقصار .
فطواله من أول دق ، أو الحجرات إلى سورة النبأ ، وأوساطه من أول
النبأ إلى سورة الضحى . وقصاره من أول والضحى إلى آخر القرآن
السكرى ، وهذا أحسن ما قيل فيه^(٢) .

(١) الحجر (٨٧)

(٢) البرهان فى علوم القرآن (١ / ٢٤٤) : تاريخ المصحف للشيخ عبد الفتاح

القاضى ص (١٢٩ - ١٣٠)

أسماء السور توقيفية

الجمهور من العلماء على أن أسماء سور القرآن الكريم توقيفية عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا مجال فيها للاجتهاد .

وبما يدل لذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة ، قال : كان المشركون يقولون : سورة البقرة وسورة العنكبوت ، يستمزجون بها فنزل (إنا كفيناك المستهزئين)^(١) .

وقد كره بعضهم أن يقال سورة كذا ، لما رواه الطبراني والبيهقي عن أنس مرفوعاً : لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء ، وكذا القرآن كله ، ولكن قولوا السورة التي تذكر فيها البقرة ، والتي يذكر فيها آل عمران ، وكذا القرآن كله ، وإسناده ضعيف ، بل ادعى ابن الجوزي أنه موضوع .

وقال البيهقي : إنما يعرف موقوفاً على ابن عمر . ثم أخرجه عنه بسند صحيح ، وقد صح إطلاق سورة البقرة وغيرها عنه صلى الله عليه وسلم .
وفي الصحيح عن ابن مسعود أنه قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ، ومن ثم لم يكرهه الجمهور .

قال صلى الله عليه وسلم : من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، أخرجه الشيخان . والآيتان من قوله تعالى : (آمين الرسول) إلى آخر السورة .

وقال صلى الله عليه وسلم : اقروا الزهراوين ، البقرة وسورة آل عمران

(١) سورة الحجر (٩٥) .

فإنهما أتيا يوم القيامة كأنهما غمامتان تهيجان عن أصحابهما ، - الحديث أخرجه مسلم .

وقال صلى الله عليه وسلم : من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال ، رواه مسلم .

وهناك سور سميت بأكثر من اسم مثل :

١ - فاتحة سميت بأسماء متعددة - بعضها توقيني وبعضها ليس كذلك ، فأما الأسماء التوقيفية فهي :

فاتحة الكتاب ، فاتحة القرآن ، أم الكتاب ، أم القرآن ، السبع المثاني ، القرآن العظيم ، الصلاة ، الكنز ، الرقية ، الشفاء ، الشافية .

وأما الأسماء الغير توقيفية فهي : الواقعة ، الكافية ، الأساس ، النور ، سورة الحمد ، سورة الشكر ، سورة الحمد الأولى ، سورة الحمد القصوى ، سورة الدعاء ، سورة السؤال ، سورة تعليم المسألة ، سورة المناجاة ، سورة النفوس .

٢ - البقرة ، تسمى أيضاً سنام القرآن والزهراء .

٣ - آل عمران ، تسمى الزهراء أيضاً .

٤ - المائدة ، تسمى أيضاً العقود ، المنقذة .

قال السيوطي في التجميع : وقد يوضع اسم واحد لجملة من السور كالزهراوين للبقرة وآل عمران ، والسبع الطول للبقرة وآل عمران والذئب والمائدة والأنعام والأعراف ويونس كما روى عن سعيد بن جبير ومجاهد ، والمفضل ، والأصح أنه من الحجرات إلى آخر القرآن ، وسمى بذلك لسكفرة الفصل بين سورة بالبسملة ، والمعوقات للإخلاص والفتاق والناس اه (١) .

(١) الإنقان (١/١٥٠) ، تاريخ المصنف الشريف للشيخ عبدالفتاح القاضى

ص (١٣٣ - ١٣٧) .

حكم الترتيب في القراءة

إن الترتيب بين سور القرآن الكريم في التلاوة ليس بواجب شرعاً ، وإنما هو مندوب إليه ، تعظيماً للنسق القرآن السكويوم وترتيبه .

قال الإمام النووي في « التبيان » ، ويستحب إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي يليها ، ودليل هذا : أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا لحكمة ، فينبغي أن يحافظ عليها ، إلا فيما ورد الشرع باستثنائه ، كصلاة الصبح يوم الجمعة ، يقرأ في الركعة الأولى سورة « السجدة » ، وفي الثانية « هل أتى على الإنسان » . وصلاة العيد يقرأ في الأولى سورة « ق » ، وفي الثانية « اقتربت الساعة » . وركعتي الفجر ، يقرأ في الأولى « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثانية « قل هو الله أحد » .

وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف ، وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود — رضى الله عنه — أنه قيل له : إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً ، فقال : ذلك منكوس القلب .

ويجوز ترك هذا الترتيب عند تعليم الصبيان : بأن يبدأ الصبي الحفظ من أول سورة الناس ، ثم الفاتح ، ثم الإخلاص ، وهكذا فإن هذا ليس من باب : قراءة القرآن منكوساً ، وإنما هو من قبيل تسهيل الحفظ عليهم .

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها ، بأن يبدأ بآخر آية في السورة ، ثم يقرأ الآية التي قبلها ، ثم التي قبلها ، حتى يختم بأول آية في السورة — كما كان جماعة يفعلون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها — فإن

ذلك يحرم فعله ، لأنه يذهب ببعض ضروب الإعجاز ويزيل حكمة ترتيب الآيات .

وأما ما يفعله بعض القراء اليوم من الانتقال من سورة إلى سورة وانتقاء بعض الآيات من السور المتعددة ، بأن يقرأ بعض آيات من سورة معينة ، ثم ينتقل إلى سورة أخرى لينتقى منها آيات أخرى توافق مزاجه ونفحات حسنه ، فإن هذا شيء من البدع الضالة التي يجب تقديس القرآن الكريم عنها فهي تذهب بناحية هامة من نواحي إعجاز القرآن الكريم ، وهي : لإحكام لسانه ، وتناسق نظمه ، وتماثل جملة وكتباته ، ثم هي لشوش على السامع ، وتوقظه في حيرة ولبس ، وتحول دون فهمه لكتاب الله تعالى والإنتفاع به .

أخرج أبو حنيفة عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ مر ببلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ، فقال له : « إقرأ السورة على وجهها ، وفي رواية : « إذا قرأت سورة فأنفذها ، أى اقرأها كما أنزلها الله تعالى ولا تترك من آياتها شيئاً .

وقال ابن سيرين : « تأليف الله خير من تأليفكم .

وقال — أيضاً — حينما سئل عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يذهبها ويأخذ من أخرى : « ليتق الله أحدكم أن يائم إيماء كبيراً وهو لا يشعر .

فليعلم كل قارئ القرآن الكريم أنه إنما يتكلم مع الله عز وجل ، فليكن متادباً مع الله تبارك وتعالى حتى ينال الثواب الذي أعدّه الله له (١) .

(١) انظر القرطبي ج ٣ ص ٥٣ ط الشعب .

حفظ الله للقرآن من التبديل والتحريف

من الخصائص الكبرى للقرآن الكريم أن الله تبارك وتعالى تسكفل بحفظه ، من أن يناله التبديل أو التحريف ، لما سبق في علم الله الأزلى أن هذا الكتاب هو الدستور الدائم الذى فيه صلاح أمور العباد حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

وتظهر هذه الخاصية حينما نقرن قوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(١) .

بقوله تعالى : (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخفشوا الناس واخلشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)^(٢) .

حيث جعل سبحانه حفظ التوراة موكولا إلى الربانيين والأحبار ، ولذا تنالها التحريف والتبديل ، لأن الله عز وجل أراد لها عدم البقاء .

أما القرآن الكريم فهو باق محفوظ لا يندثر ولا يتبدل ، ولا يلتبس بالباطل ولا يمس التحريف وهو يقودهم إلى الحق برعاية الله وحفظه ، كانوا يريدون الحق ، وإن كانوا يطلبون الملائكة للتشيع ... إن الله لا يريد أن ينزل عليهم الملائكة ، لأنه أراد بهم الخير فنزل لهم الذكر المحفوظ ، لا ملائكة الهلاك والتدمير .

وننظر نحن اليوم من وراء القرون إلى وعد الله الحق بحفظ هذا الذكر

فبرى فيه المعجزة العجادة برهانية هذا الكتاب — إلى جانب غيرها من الشواهد الكثيرة — ونرى أن الأحوال والظروف والملابسات والعوامل التي تقلبت على هذا الكتاب في خلال هذه القرون ما كان يمكن أن تتركه مصوناً محفوظاً لا يتبدل فيه كلمة ، ولا تحرف فيه جملة ، لولا أن هنالك قدرة خارجة عن إرادة البشر ، أكبر من الأحوال والظروف والملابسات والعوامل ، تحفظ هذا الكتاب من التغيير والتبديل ، وتصونه من العبث والتحريف .

أقد جاء على هذا القرآن زمان في أيام الفتن الأولى كثرت فيه الفرق ، وكثر فيه النزاع ، وطمت فيه الفتن وتماوجت فيه الأحداث . وراحت كل فرقة تبحث لها عن سند في هذا القرآن وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل في هذه الفتن وساقها أعداء هذا الدين الأصلاء من اليهود — خاصة — ثم من د القوميين ، دهاة د القومية ، الذين قسموا بالشعوبيين !

ولقد أدخلت هذه الفرق على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احتاج إلى جهد عشرات العلماء الأتقياء الأذكياء عشرات من السنين لتحرير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغربلتها وتنقيتها من كل دخيل عليها من كيد أولئك الكافرين لهذا الدين .

كما استطاعت هذه الفرق في تلك الفتن أن تؤول معاني النصوص القرآنية وأن تحاول أن تلوى هذه النصوص للشهد لها بما تريد تقريره من الأحكام والاتجاهات . وليكنها عجزت جميعاً . وفي أشد أوقات الفتن حلوك واضطراباً أن تحدث حدثاً واحداً في نصوص هذا الكتاب المحفوظ ، وبقيت نصوصه كما أنزلها الله ، حجة باقية على كل محرف وكل مؤول ، وحجة باقية كذلك على ربهانية هذا الذكر المحفوظ .

ثم جاء على المسلمين زمان - ما تزال نعاينه - ضموا فيه من حماية أنفسهم ، وعن حماية عقيدتهم وعن حماية نظامهم ، وعن حماية أرضهم ، وعن حماية أعراضهم وأموالهم وأخلاقهم ، وحتى عن حماية عقولهم وإدراكهم وغير عليهم أعداؤهم الغالبون كل معروف عندهم ، وأحلوا مكانه كل منكر فيهم . . . كل منكر من العقائد والتصورات ، ومن القيم والموازين ، ومن الأخلاق والعادات ، ومن الأنظمة ، والقوانين . . . وزينوا لهم الإنحلال والفساد والتفح والتعري من كل خصائص الإنسان ، وردموا إلى حياة كحياة الحيوان . . . وأحياناً إلى حياة يشتمز منها الحيوان . . . ووضعوا لهم ذلك الشر كله تحت عنايات براقعة من «التقدم» و«التطور» و«العلمانية» و«العلوية» و«الانطلاق» و«التحرر» و«تخظيم الأغلال» و«الثورية» و«التجديد» إلى آخر تلك الشعارات والعناوين - وأصبح المسلمون ، بالاسماء وحدها مسلمين ليس لهم من هذا الدين قليل ولا كثير . وباتوا غشاة كغشاة السيل لا بمنع ولا بدفع ، ولا يصاح شيء إلا أن يكون وفود النار - وهو وفود هزيل .

ولكن أعداء هذا الدين - بعد هذا كله - لم يستطيعوا تبديل نصوص هذا الكتاب ولا تعريفها . ولم يسكنوا في هذا من الزاهدين . فقد كانوا أحرص الناس على بلوغ هذا الهدف لو كان يبلغ ، وعلى نيل هذه الأمنية لو كانت تنال !

ولقد بذل أعداء هذا الدين - وفي مقدمتهم اليهود - رصيدهم من مخارب أربعة آلاف سنة أو يزيد في السكيد لدين الله ، وقدروا على أشياء كثيرة . . . قدروا على الدس في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى تاريخ

الامة المسئلة ، وقدروا على زوير الأحداث ودس الأشخاص في جسم المجتمع المسلم ليؤدوا الأدوار التي يمجزون عن أدائها وهم سافرون .

وقدروا على تحطيم الدول والمجتمعات والأنظمة والقوانين .

وقدروا على تقديم حملاتهم الخونة في صورة الأبطال الأجداد ليقوموا لهم بأعمال الهدم والتدمير في أجسام المجتمعات الإسلامية على مدار القرون ، وبخاصة في العصر الحديث .

واسكنهم لم يقدروا على شيء واحد - والظروف الظاهرية كلها مهيأة له - لم يقدروا على إحداث شيء في هذا الكتاب المحفوظ ، الذي لا حماية له من أهله المنسبين إليه ، وهم بعد أن نبذوه وراء ظهورهم غناه كغناه السيل لا يدفع ولا يمنع ، فذلك هذا مرة أخرى على ربانية هذا الكتاب ، وشهدت هذه المعجزة الباهرة بأنه حقاً تنزيل من عزيز حكيم .

لقد كان هذا الوعد على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مجرد وعد أما هو اليوم - من وراء كل تلك الأحداث الضخام ، ومن وراء كل تلك القرون الطوال ، فهو المعجزة الشاهدة بربانية هذا الكتاب والتي لا يمارى فيها إلا هنيئ جهور .

إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون ، وصدق الله العظيم .

وفي تفسير القرطبي :

أبانا الشيخ الفقيه الإمام أبو القاسم عبد الله بن أبيه الفقيه الفقيه الإمام المحدث أبي الحسن علي بن خلف بن معمر الكوفي التلمساني قال :

فرى. على الشيعة العالمة غفر النساء شهيدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج
الدينورى وذلك بمنزلها بدار السلام فى آخر جمادى الآخرة من سنة
أربع وستين وخمسمائة ، قيل لها : أخبركم الفصح الأجل المعامل ، نقيب
النقباء ، أبو الفوارس ، طراد بن محمد الزينى قراءة عليه وأنت تسمعين
سنة تسمين وأربعمائة ، أخبرنا على بن عبد الله بن إبراهيم ، حدثنا
أبو على عيسى بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
المعروف بالطومارى حدثنا الحسين بن فهم قال : سمعت يحيى بن أكثم يقول
كان للمأمون — وهو أمير إذ ذاك — مجلس نظر ، فدخل فى جملة الناس
رجل يهودى حسن الثوب حسن الوجه طيب الرائحة ، قال فتكلم فأحسن
الكلام والعبارة ، قال فلما تقوض المجلس دعاه المأمون فقال له : إسرائيلى ؟
قال : نعم ، قال له : أسلم حتى أفعل بك وأصنع ، ووعده . فقال : دينى ودين
آبائى وانصرف ، قال : فلما كان بعد سنة جاءنا مسلما ، قال : فتكلم على الفقه
فأحسن الكلام ، فلما تقوض المجلس دعاه المأمون وقال : أأنت صاحبنا
بالألمس ؟ قال له : بلى .

قال : فما كان سبب إسلامك ؟

قال : انصرفت من حضرتك فأحببت أن امتحن هذه الأديان ، وأنت
ترانى حسن الخط ، فعمدت إلى التوراة فسكرت ثلاث نسخ فزوت فيها
ونقصت ، وأدخلتها الكنيسة فاشترت منى ، وعمدت إلى الإنجيل فسكرت
ثلاث نسخ فزوت فيها ونقصت ، وأدخلتها البيعة فاشترت منى ، وعمدت
إلى القرآن فعملت ثلاث نسخ وزدت فيها ونقصت ، وأدخلتها الوراين
فتصفحوها ، فلما أن وجدوا فيها الزيادة والنقصان رموا بها فلم يشقروها ، فعلمت
أن هذا كتاب محفوظ ، فكان هذا سبب إسلامى .

قال يحيى بن أكرم : خرجت تلك السنة فلقيت سفيان بن عيينة فذكرت
له الخبر فقال لي : مصداق هذا في كتاب الله عز وجل . قال قلت :

في أى موضع ؟ قال في قول الله تبارك وتعالى في التوراة والإنجيل : (بما
استحفظوا من كتاب الله) ^(١) لجمال حفظه إليهم فضاخ ، وقال عز وجل (إنا
نحن نزلنا الذكر وإنالنا لحافظون) ^(٢) لحفظه الله عز وجل علينا فلم يضع .

وقيل : (وإنالنا لحافظون) أى لمحمد صلى الله عليه وسلم من أن يقول
علينا أو نتقول عليه ، أو (إنالنا لحافظون) من أن يسكاد أو يقتل . نظيره
(والله يمسك من الناس) ، ونحن ، يجوز أن يكون موضعه رفعا بالإبتداء
و نزلنا ، الحمد الجملة خبر وإن ، ويجوز أن يكون ونحن ، تأكيداً لإسم وإن ،
في موضع نصب ، ولا تكون فاصلة لأن الذى بعدها ليس بمعرفة وإنما هو
جملة ، والجل تكون نعمتاً للمكرات فحكمها حكم المنكرات ^(٣) .

(١) المائدة (٤٤) (٢) الحجر (٩)

(٣) الجامع لاحكام القرآن (٢٩٢١ - ٣٦٢٢) طه الشعب

في ظلال القرآن (٢١٢٧/٤ - ٢١٢٩)

الفخر الرازى (٣٧٧/٥)

إرشاد العقل السليم (١٩٦/٣) طه السعادة .

حكم ترجمة القرآن الكريم

لأنواع في أن القرآن كلام الله عز وجل المنزل على قلب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة الأمين جبريل عليه السلام بلسان عربي مبين ، وقد بين الله ذلك في قوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآناً عربياً)^(١)

وقال تعالى : (كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون)^(٢) .

فالقرآن بلفظه ومعناه عربي من عند الله عز وجل ، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان .

ولما كان القرآن الكريم كتاباً عالمياً ، بمعنى أنه رسالة رب العالمين الخاتمة إلى جميع خلقه — على اختلاف أجناسهم ولغاتهم ولهجاتهم ، حتى إلى الجن أيضاً .

فهل إذا تعذر على البعض قراءة القرآن بلغة العرب ، التي نزل بها مجزوء ترجمته لمؤلاه ؟

هذا هو السؤال الذي يدور على ألسنة الجميع ، وخاص فيه الكثيرون ، بين محق ومبطل .

أقسام الترجمة :

تنقسم الترجمة إلى قسمين : ترجمة حرفية وترجمة تفسيرية :

(١) يوسف (٢)

(٢) فصلت (٢)

فالترجمة الحرفية هي التي يراعى فيها محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه .
فهي تشبه وضع المرادف مكان مرادفه .

وبعض الناس يسمى هذه الترجمة ترجمة افضلية وبعضهم يسميها
مساوية .

والترجمة التفسيرية هي التي لا تراعى فيها تلك المحاكاة ، أى محاكاة الأصل
في نظمه وترتيبه ، بل المهم فيها حسن تصوير المعانى والأغراض كاملة ، ولهذا
تسمى أيضاً بالترجمة المعنوية وسميت تفسيرية لأن حسن تصوير المعانى
والأغراض فيها جعلها تحبب التفسير ، وما هي بتفسير كما يتبين لك بعد .

فالمترجم ترجمة حرفية يقصد إلى كل كلمة في الأصل ليفهمها ، ثم يستبدل
بها كلمة تساويها في اللغة الأخرى مع وضعها وإحلالها محلها ، وإن أدى ذلك إلى
خفاء المعنى المراد من الأصل ، بسبب اختلاف اللغتين في موقع استعمال
الكلام في المعانى المرافة إلفاً واستحساناً .

أما المترجم ترجمة تفسيرية ، فإنه يعتمد إلى المعنى الذي دل عليه تركيب
الأصل فيفهمه ثم يضيفه في قالب يؤدبه من اللغة الأخرى ، موافقاً لما
صاحب الأصل ، من غير أن يكلف نفسه عناء الوقوف عند كل مقرر
ولا استبدال غير . في موضعه .

ولنضرب مثالا للترجمة بنوعها على فرض إمكانها في آية القرآن الكريم
قال الله تعالى :

(ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) (١) فإنك إذا
أردت ترجمتها ترجمة حرفية ، أثبتت الكلام من لغة الترجمة ، بدل هل النهي

عن ربط اليد في العنق وعن مدحها غاية المدح ، مع رعاية ترتيب الأصل ونظامه
بأن تأتي بأداة النهي أولاً ، يليها الفعل المنهى عنه متصلاً بمفعوله ومضمراً
فيه فاعله ، وهكذا ... ولكن هذا التعبير الجديد قد يخرج في أسلوب غير
معروف ولا مألوف في تفهيم المترجم لهم ما يرى إليه الأصل من النهي
عن التفتير والتبذير . بل قد يستنكر المترجم لهم هذا الوضع الذي صيغ به
هذا النهي ويقولون : ما باله ينهى عن ربط اليد بالعنق وعن مدحها غاية المدح ؟
وقد يلصقون هذا العيب بالأصل ظلاماً ، وما العيب إلا فيما يزعمونه ترجمة
للقرآن من هذا النوع .

أما إذا أردت ترجمة هذا النظم الكريم ترجمة تفسيرية ، فإنك بعد أن
تفهم المراد وهو النهي عن التفتير والتبذير في أبشع صورة منفردة منها ، تعتمد
إلى هذه الترجمة فتأتي منها بمباراة تدل على هذا النهي المراد ، في أسلوب يترك
في نفس المترجم لهم أكبر الأثر في استبشاع التفتير والتبذير . ولا عليك من
عدم رعاية الأصل في نظمه وترتيبه اللفظي .

وإنما قلنا عند عرض هذا المثال : د على فرض إمكانها ، لما استعرفه بعد
من استحالة الترجمة بهذا المعنى العرفي في القرآن الكريم . والمثال لا يشترط
صحته كما هو معلوم .

ما لا بد منه في الترجمة مطلقاً :

لا بد لتحقيق معنى الترجمة مطلقاً حرفية كانت أو تفسيرية ، من
أمر أربعة :

(أولها) . معرفة المترجم لأوضاع اللفظين لغة الأصل ولغة الترجمة .
(١٥ - مع القرآن)

(ثانيها) : معرفة لاصاليهما وخصائصهما .

(ثالثها) وفاة الترجمة بجميع معاني الأصل ، ومقاصده على وجه مطمئن .

(رابعها) : أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل ، بحيث يمكن أن يستغنى بها عنه ، وأن تحمل عمله ، كأنه لا أصل هناك ولا فرع . وسيلان بيان ذلك في التفريق بين الترجمة والتفسير .

ملا بد منه في الترجمة الحرفية :

ثم إن الترجمة الحرفية تتوقف بعد هذه الأربعة على أمرين آخرين .

(أحدهما) وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية للمفردات التي تألف منها الأصل حتى يمكن أن يحمل كل مفرد من الترجمة محل نظيره من الأصل ، كما هو ملحوظ في معنى الترجمة الحرفية .

(ثانيهما) تشابه اللغتين في الضمائر المستترة ، والروابط التي تربط المفردات لتأليف التراكيب ، سواء في هذا التشابه ذات الروابط وأمكنتها ، وإنما اشتغلنا بهذا التشابه ، لأن محاكاة هذه الترجمة لأصلها في ترتيبه تقتضيه .

ثم إن هذين الشرطين حسيران ، وثانيهما أصغر من الأول . فهيات أن تجد في لغة الترجمة مفردات مساوية لجميع مفردات الأصل . ثم هيات هيات أن تظهر بالتشابه بين اللغتين المنقول منها والمنقول إليها في الضمائر المستترة وفي حوال الروابط بين المفردات لتأليف المركبات .

ومن أجل هذه العزة والقدرة قال بعضهم : إن الترجمة الحرفية مستحيلة .

وقال آخرون : إنها ممكنة في بعض الكلام دون بعض . ولقد علمت

أنها بعد هذه الصعوبات يسكتونها الغموض وخفاء المعنى المقصود كما مر في المثال السابق. أما الترجمة التفسيرية فيسورة فيما لا يعجز عنه البشر، والمعاني المرادة من الأصل واضحة فيها غالباً.

ولهذا اعتمدوا عليها في الترجمات الزمنية ، وفضلها التراجع والمشتغلون بالترجمات على قسمتها الترجمة الحرفية .

فروق بين الترجمة والتفسير :

ومهما تكن الترجمة حرفية أو تفسيرية فإنها غير التفسير مطلقاً ، سواء أكان تفسيراً بلغه الأصل ، أم تفسير بغير لغة الأصل . وقد أشرنا إلى ذلك إجمالاً في شرح تعريف الترجمة آنفاً . ولكن كثيراً من السكاكين اشتبه عليهم الأمر ، فحسبوا أن الترجمة التفسيرية هي التفسير بغير لغة الأصل ، أو هي ترجمة تفسير الأصل .

ثم رتبوا على ذلك أن خلطوا حكمها على ترجمة الأصل نفسه ، وكان لهذا اللبس والاشتباه مدخل في النزاع والخلاف . لهذا نستطيع لأنفسنا أن نقف هنا وقفة طويلة ، نرسم فيها فروقا أربعة لا فرقاً واحداً بين هذين المشتبهين في نظرم .

(الفارق الأول) أن صيغة الترجمة صيغة استقلالية يراعى فيها الاستغناء بها عن أصلها وحلولها محل . ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم أبداً على الارتباط بأصله ، بأن يؤتى مثلاً بالمفرد أو المركب ، ثم يشرح هذا المفرد أو المركب شرحاً متصلاً به اتصالاً يشبه اتصال المبتدأ بخبره إن لم يكن إياه ، ثم ينتقل إلى جزء آخر مفرد أو جملة ، وهكذا من بداية التفسير إلى نهايته ، بحيث لا يمكن تهميد التفسير وقطاع وشائج اتصاله بأصله مطلقاً ، ولو جرد لتفكك

الكلام وصار لهموا أو أشبه بالقر ، فلا يؤدي معنى سليما ، فضلا عن أنه
يحل في جملة وتفصيله حل أصله .

(الفارق الثاني) أن الترجمة لا يجوز فيها الاستطراد ، أما التفسير فيجوز
بل قد يجب فيه الاستطراد ، وذلك لأن الترجمة مفروضة فيها أنها صورة
مطابقة لأصلها حاكية له ، فن الأمانة أن تساويه بدقة من غير زيادة ولا نقص
حتى لو كان في الأصل خطأ لوجب أن يكون الخطأ عينه في الترجمة ، بخلاف
التفسير فإن المفروض فيه أنه بيان لأصله وتوضيح له وقد يقتضى هذا البيان
والإيضاح أن يذهب المفسر مذاهب شتى في الاستطراد ، توجيهها لشرحها ،
أو تنويرا لمن يفسر لهم على مقدار حاجتهم إلى استطراده . ويظهر ذلك في
شرح الألفاظ القرآنية خصوصا إذا أريد بها غير ما وضعت له ، وفي المواضع
التي يتوقف فهمها أو الاقتناع بها على ذكر مصطلحات أو سوق أدلة أو
بيان حكمة .

وهذا هو السرفى أن أكثر تفاسير القرآن الكريم تعتمد على استطرادات
متنوعة ، في علوم اللغة ، وفي العقائد ، وفي الفقه وأصوله ، وفي أسباب النزول
وفي الماسخ والمبسوخ ، وفي العلوم الكونية والاجتماعية ، وغير ذلك .

ومن ألوان هذا الاستطراد ، تنبيهه على خطأ الأصل إذا أخطأ ، كما
نلاحظ ذلك في شروح المكتب العلمية . ويستحيل أن تعمد مثل هذا في
الترجمة ، وإلا كان خروجا عن واجب الأمانة والدقة فيها .

(الفارق الثالث) أن الترجمة تتضمن حرفا دعوى الوفاء بجميع معاني
الأصل ومقاصده ، ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم على الإيضاح كما قلنا ،
سواء أكان هذا الإيضاح بطريق إجمالي أو تفصيل متاولا . كافة المعاني

والمقاصد أو مقتصرأ على بعضها دون بعض ، طوعا وظرفا الى بطعن لها المقدر ومن يفسر لهم .

والدليل على هذا الفارق ، هو حكم العرف العام الذى تحدثت الآن بلسانه وإليك مثالا من أمثاله :

رجل عثر فى مخلفات أبيه على مخطوطتين بلغة أجنبية وهو غير عالم بهذا اللسان الأجنبى ، فدفعهما إلى خبير باللغات يستفسره منهما . وإذا الخبير يجهله قائلا : إن الصحيفة الأولى خطاب تافه من معوز أجنبى يستجدى أباك فيه ويستعينه ، أما الثانية فوثيقة بدين كبير لأبيك على أجنبى . هناك مرق الرجل خطاب الاستجداء ولم يحفل به ، أما الوثيقة فاعند بها وطلب من هذا المتمكن فى اللغات أن يترجمها له ، ليقاضى المدين أمام محكمة لغتها لغة الترجمة .

أليس معنى هذا أن التفسير لم يكفنه ؟ بدليل أنه طلب الترجمة من المترجم ، علما بأنها هى التى تفى بكل ما تضمنته تلك الوثيقة وبكل ما يقصد منها ، فلا تضف له بها حجة ، ولا يضيع عليه حق ؟

ثم ألسه ترى فى هذا المثال أيضاً أن العرف يحكم بأن التفسير لا يشترط أن يعرض لجميع التفاصيل ، بل يكفى فيه بيان المضمون ، على حين أنه يرى الترجمة صورة مطابقة لأصلها ، وافية بكافة معانيه ومقاصده ؟

(الفارق الرابع) أن الترجمة تتضمن عرفا دعوى الاطمئنان إلى أن جميع المعانى والمقاصد التى نقلها المترجم ، هى مدلول كلام الأصل وأنها مرادة لصاحب الأصل منه .

ولا كذلك التفسير بل المفسر تارة يدعى الاطمتنان ، وذلك إذا توافرت لديه أدلة .

وتارة لا يدعيه ، وذلك عندما تموزه تلك الأدلة . ثم هو طورا يصرح بالاحتمال ويذكر وجوها محتملة مرجحا بعضها على بعض ، وطورا يسكت عن التصريح أو عن الترجيح وقد يبلغ به الأمر أن يعلن صجوه عن فهم كلمة أو جملة ويقول : رب الكلام أعلم بمراده . على نحو ما نحفظه الكثير من المفسرين إذا عرضوا للشبهات القرآن وفواتح السور المعروفة .

ودليلنا على أن الترجمة تتضمن دعوى الاطمتنان إلى ما حوت من معان ومقاصد ، هو شهادة العرب العام أيضاً بذلك ، وجريان عمل الناس جميعاً في الترجمات على هذا الاعتبار . فمنهم يحلون محل أصولها إذا شاءوا ، ويستغنون بها عن تلك الأصول .

بل قد يفسون هذه الأصول جملة ، ويغيب عنهم أن الترجمات ترجمات فيحذفون لفظ ترجمة من الاسم ، ويطلقون عليها اسم الأصل نفسه ، كأنما الترجمة أصل ، أو كأنه لا أصل هناك ولا فرع .

وإن كنت في ريب فاسأل ما بين أيدينا من ترجمات عربية لطائفة من كتبهم التي يقدسونها ، ويطلقون على بعضها اسم تورا ، وعلى بعضها اسم إنجيل ، وما هما بالتورا ولا بالإنجيل ، إنما هما ترجمتان عربيتان لأصلين عبريين^(١) باعترافهم . ولستكنهم أسقطوا وأسقط العرب العام معهم لفظ ترجمة من العنواوين الإثنتين . وما ذاك إلا لما وقع في النفوس من أن الترجمة

(١) صوابه : (غير عبريين) وذلك لأن الإنجيل مرقس ولوقا ويوحنا أصليا يوناني ، أما الإنجيل متى فأصله عبري .

صورة مطابقة للأصل ، مطمئنة إلى أنها تؤدي جميع مؤداه ، لا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية . وقال مثل ذلك فيما تعرفه من ترجمات للقوانين والولائق الدولية والشمسية ، ومن ترجمات للمكتب العلمية والفنية والأدبية ، وهي كثيرة غنية عن التنويه والتثليل .

يقال كل هذا في الترجمات ، ولا يمكن أن يقال مثله في التفسير ، فإثنا ما سمعنا ولا سمع الدهر أن كلمة تفسير أسقطت من عنوان كتاب من كتبه . بل المعروف عكس ذلك فكثيراً ما يسقط في الاستعمال اسم الأصل المفسر على حين أن لفظ التفسير لا يسقط بحال . وبدل على هذا تلك الإطلاقات الشائعة : تفسير البيضاوى ، تفسير النسفى ، تفسير الجلالين ، وما أشبهها من تفسيرات القرآن الكريم . ألم يكف بهذا سنداً على أن التفسير مراعى فيه أنه بيان لا يمكن أن يقوم مقام المبين ، ولا أن يدعى فيه الاطمئنان إلى أنه واف بجميع أغراضه ومعانيه .

الترجمة والتفسير الإجمالى بغير لغة الأصل :

يبد أن هناك دقيقة ترشدك إليها . هي أن التفسير بغير لغة الأصل يشبه الترجمة التفسيرية شبهة قريباً إذا كان هذا التفسير إجمالياً قائماً على اختيار معنى واحد من المعانى المحتملة .

ولعل هذا التشابه هو الذى أوقع بعضهم فى الاشتباه ودعوى الاتحاديين الترجمة التفسيرية وترجمة التفسير . أو التفسير بغير لغة الأصل . ولكن النظر الصحيح لا يزال يقضى بوجود الفوارق الأربعة السابقة بين هذين النوعين أيضاً فالمفسر يقتضيه واجب البيان ألا يسوق المعنى الإجمالى المختار من بين عدة معان محتملة حتى يوجه هذا الاختيار ، وهذا التوجيه يحقق

اللاستطراد الزائد على مبدوءه الأصل . ثم إن صيغة هذا سيظهر القارىء أن
الأصل معنى أخرى قد يكون هذا الذى اختير من بينها غير سييد . وقد
يتوقف المفسر جملة وبطلان معجزة إذا ما أشكل عليه المعنى ورأى أن يلوذ
بالصمت . وهذا يحق لعدم الوفاء بجميع معاني الأصل ولعدم الاطمئنان
الذى نوهنا به . ثم إن صيغة هذا التفسير لابد من أن ترتبط بالأصل
ولو بالإشارة والتلويع ، ليقال معنى هذه الآية أو الجملة هو كذا . . أو يقال
معنى الآية المرفوعة برقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا ...

وذلك يحق لعدم استقلال الصيغة بخلاف الترجمة في ذلك كله .

فإن التزمنا أن هذا المفسر سترك وجه الاختيار وسيقطع الصلة قطعاً
بين التفسير وأصله ، ليجنالك بأن هذا التصرف في الحقيقة لا تفسير ولا ترجمة
بل هو ذبذبة خرج بها الكلام عما يجب في التفسير وإلى الترجمة جميعاً . لأنه
لم يشرح ولم يبين حتى يكون مفسراً كما يجب ، ولم يصور معاني الأصل
ومقاصده كلها حتى يكون مترجماً كما يجب ، فإن أدى ذلك إلى الناس بعنوان
أنه ترجمة الأصل ، فإما أن يكون صادراً في هذا الأداء عن قصور أو عن
تقصير . فإن كان عن قصور فهو العجز والجهالة وإن كان عن تقصير فهو
تضليل للناس وإيهام لهم أن ما أتاه ترجمة ، وما هو بترجمة . وتلك خيانة
لهم ولما أزمهم ترجمته ، والله لا يهدي كيد الخائنين (١) .

الترجمة الحرفية غير جائزة :

أما الترجمة الحرفية ، بمعنى إبدال لفظ بلفظ آخر من القرآن المنزل على
رسوله الله صلى الله عليه وسلم فغير جائزة للأدلة الآتية :

(١) مناهل العرفان (٢٧/٢ وما بعدها) .

١ - قال الله تعالى : (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله الآية) (١)

فإن الله تعالى حكى في هذه الآية إن الذين لا يرجون لقاء الله قالوا لمن يتلو عليهم هذه الآيات وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم (ائت بقرآن غير هذا) أشاروا بهذا إلى القرآن المشتمل على تلك الآيات لما يتل فقط قصدا إلى إخراج السكل من البين أى ائت بكتاب آخر نقرأ ليس فيه ما نستبعده من البعث وتوابعه أو ما نكرهه من ذم آلهتنا والوعيد على عبادتها أو بدله بأن تجعل مكان الآية المشتملة على العذاب آية أخرى مشتملة على الرحمة وأن الله أمر رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول (ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى) أى ما يصح لى ولا يسوغ تبديله من تلقاء نفسى أى من جهتى ومن عندى إن أتبع أى ما أتبع إلا ما يوحى إلى من غير تبديل له فى شيء أصلا . فالنبي أمر أن يقصر حاله عليه الصلاة والسلام على اتباع ما يوحى .

فكانه قال ما أفعل شيئا إلا اتباع ما يوحى إلى (لى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم) فيبين بذلك أنه لم يكن القرآن من عنده بل هو من عند الله بطريق الوحي ولذلك سمي تبديله من تلقاء نفسه عصيانا عظيما سييا العذاب عظيم فقال : (لى أخاف الآية) فهو تعالى لمضمون ما قبله من امتناع التبديل والتمسار منه صلى الله عليه وسلم على اتباع الوحي أى لى أخاف إن عصيته بتماطى التبديل والاعراض عن الوحي عذاب يوم عظيم هو يوم القيامة وفيه دلالة على أن من يقترح تبديل القرآن بأى لفظ كان غير الالفاظ

الموحى بها على النبي صلى الله عليه وسلم يستوجب هذا التعظيم لأن اقتراح فعل ما يوجب العذاب يستوجب العذاب أيضا وأن كان هذاب التبديل أشد وربما يخطر على البال أن تقييد التبديل بقوله سبحانه وتعالى حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تلقاء نفسه يشعر بأن ذلك مقدور له صلى الله عليه وسلم ولكن لا يفعله بغير إذنه تعالى مع أن التبديل الذى أشاروا إليه أولا غير مقدور له صلى الله عليه وسلم وأن المعرضين يعلمون استحالة ذلك لكن اقترحوه لما سر من أنهم يريدون قرآنا مبدلا .

وقد رد الله عليهم ذلك بقوله تعالى: (فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين) (١) وقال تعالى: (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين) (٢) فانظر كيف أن الله سبحانه وتعالى أقسم بما أقسم به أن القرآن لقول رسول كريم .

والأكثر أن المراد بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم وقيل جهليل وجعله قول رسول باعتبار أن قول الرسول هو قول المرسل فهو قول الله يبلغه رسوله عنه سبحانه وتعالى فإن الرسول لا يقول عن نفسه وليس هو بقول شاعر فأثبت بهذا أنه صلى الله عليه وسلم رسول لا شاعر ونفى الإيمان ممن يقول إنه شاعر بقوله (قليلا ما تؤمنون) فعمل صاحب الكشف القلة على النفي أى لا يؤمنون ألينة (وما هو بقول كاهن) كما تدهون (قليلا ما تذكرون) فنفى ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كاهن وأن قوله من جلس كلام الكهنة .

(١) الحاقة (٣٨ - ٤٣)

(٢) الحاقة (٤٤ - ٤٦)

ولما كان عدم مشابهة القرآن للشعر أمراً بينا لا ينكره إلا معاند فلا حذر
لمدعيها في ترك الإيمان به بقوله (قليلاً ما يؤمنون) فنفي عنهم الإيمان بخلاف
مباينته لكهانة فإنها تتوقف على تذكر أحواله صلى الله عليه وسلم ومعاني
القرآن المتنافية لطريق الكهانة ومعاني أقوالهم ولذلك نفى التذكر مع نفي الكهانة
فقال (قليلاً ما تذكرون) الآية (١) فقد نفى بهذه الآية وما قبلها مشابهة
القرآن للشعر والكهانة وأثبت ما هو الواقع قال : (تنزيل من رب العالمين) (٢)
أى هو تنزيل نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم وقال
ليان ذلك وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يستطيع أن يبدل منه شيئاً (ولو تقول
عليها) الآية (٣) أى لو افترى علينا بعض الأقاويل المفتراة (لآخذنا منه
باليمين) (٤) أى لا مسكنه باليمين أى يمينه (ثم لقطعنا منه الوتين) (٥) أى
وتينه كما قال ابن عباس نياط القلب الذى إذا انقطع مات صاحبه فى الحال
أو عرق آخر متى انقطع مات صاحبه كما قال غير ابن عباس (فما منكم من
أحد عنه حاجزين) (٦) أى فما منكم أبها الناس (من أحد) عن النبي صلى الله
عليه وسلم مانعين (وأنا لنعلم أن منكم مكذبين) (٧) أى منهم من يكذبون
القرآن .

ومن هذا نعلم أيضاً أن القرآن ليس بشعر ولا يشبه الشعر وليس قول
كاهن ولا يشبه قول الكهان ولا هو من أساطير الأولين .

(٢) الحاقة (٤٣) .

(٤) الحاقة (٤٥)

(٦) الحاقة (٤٧)

(١) الحاقة (٤٣)

(٣) الحاقة (٤٤)

(٥) الحاقة (٤٦)

(٧) الحاقة (٤٩)

وقد أخرج الإمام أحمد عن حماد بن الخطيب رضى الله عنه قال: خرجت
أعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن أعلم فوجدته قد سبقني إلى
المسجد فركعت خلفه فاستمع سورة الحاقة فجعلت أصعب من تأليف القرآن
وقلت هذا والله شاعر فقالوا: (وما هو بقول شاعر قليلا ما يؤمنون) ^(١) فقلت
كأمن فقال (ولا يقول كأمن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين)
الآيات فرفع الإسلام في قلبي كل موقع: فهو صلى الله عليه وسلم منزه عن
أن يكون من الضعفاء كما قال تعالى أيضاً (والضعفاء يتبهم الغاؤون) ^(٢).
فبطل زعم الكفرة أن القرآن من قبيل الشعر والمجادرة من الكلام المنظوم
المقني ولذلك قال كثير من المفسرين أنهم رموه صلى الله عليه وسلم بسكونه
آتيا بكلام منظوم مقني حتى تأولوا عليه ما جاء في القرآن مما يكون موزونا
بأذن تصرف كقوله سبحانه (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله) ^(٣) وبهذا
الاعتبار يكون شرط من الطويل، وكقوله: (إن قارون كان من قوم موسى) ^(٤)
ويكون من الخفيف، وقوله (فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم) ^(٥) ويكون
من البسيط، وكقوله (ألا بعداً لعاد قوم هود) ^(٦) ويكون من الوافر، وكقوله
(صلوا عليه وسلموا تسليماً) ^(٧) ويكون من الكامل إلى غير ذلك مما خرجوه
من الآيات على سائر البحور وقد استخرجوا منه ما يقبضه البيت التام كقوله تعالى

- | | |
|------------------|-------------------|
| (١) الحاقة (٤١) | (٢) الضعفاء (٢٢٤) |
| (٣) الإمام (١٥١) | (٤) القصص (٧٦) |
| (٥) الأحقاف (٢٥) | (٦) هود (٦٠) |
| (٧) الأعراب (٥٦) | |

(ويضرم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)^(١) وكقولهم: (لن تنالوا الله حتى تنفقوا بما تحبون)^(٢) على أن الحق أن العرب لم يرموا النبي بالشعر ولا قصدوا بقولهم قول شاعر هذا المقصد فيما رموه به صلى الله عليه وسلم إلا يفتق على أغبياء العجم فضلا عن أذكيا العرب أن القرآن الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ليس على أساليب الشعر وهم ما قالوا فيه صلى الله عليه وسلم شاعراً إلا لما جاءهم بالقرآن واستخراج ما ذكر ونحوه منه ليس إلا بمزيد فصاحته وسلامته ولم يوث به بقصد الظلم ولو اعتبر في كون الكلام شعراً إمكان استخراج كلام منظوم لسكان كثير من الأطفال شعراء فإن كثيراً من كلامهم يمكن فيه ذلك والظاهر أنهم إنما قصدوا منه صلى الله عليه وسلم وحاشاه ثم حاشاه بأنه يأتي بكلام غيل لا حقيقة له ولما كان ذلك غالباً في الشعراء الذين يأتون بالمنظوم من الكلام عهدوا عنه صلى الله عليه وسلم بشاعر وعما جاء به بالشعر وبذلك بطل أيضاً ما تشدق به بعض العصريين من اشتغال القرآن على الشعر . وقد قال تعالى رد على من زعم أن القرآن إفك وأساطير الأولين فقال (وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك افتراه وأهانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلماً وزوراً)^(٣).

أى قالوا إن هذا إلا كذب معروف عن وجه افتراه أى اخترعه صلى الله عليه وسلم ولم ينزل عليه وأطانه على افتراه واختراعه أو على الإفك قوم آخرون يعنون اليهود بأن يلقوا عليه صلى الله عليه وسلم أخبار الأمم الدارجة وهو صلى الله عليه وسلم يعبر عنها بعبارة (فقد جاءوا) أى الذين كفروا وقالوا ما ذكر (ظلماً وزوراً) أى جاءوا بما قالوا ظلماً عظيماً لا يقدر تدمر حيث جعلوا الحق البحت الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

إفكا مفترى من قبل البشر مع أنه من جهة نظم المراتق وطرازه الفائق بحيث لو اجتمعت الإنس والجن على مباراته لعجزوا عن الإتيان بمثل آية من آياته ومن جهة اشتغاله على الحكم الخفية والأحكام المستتعبة للعادات الدنيوية والآخروية والأمور القلبية والعلوم الدمرانية والسكونية بحيث لا تناله عقول البشر ولا تحيط به القوي والقدر وقوله (وزورا) أى كذبا عظيما حيث قالوا ما لا احتمال فيه للصدق أصلا وقالوا أساطير الأولين أى أنهم بعد ما جعلوا الحق الذى لا يحيد عنه إفكا مختلفا بأهانة البشر بينوا على زعمهم الفاسد كيف هى تلك الإحانة وقالوا هى أساطير الأولين (اكتتبها فى تولى عليه بكرة وأصيل)^(١) وأساطير الأولين هى أحاديثهم المسطورة التى لا يعمل عليها أو كتبهم وباطلهم والأساطير فى القاموس أنه جمع أسطار وأسطين بكسرهما وأسطور وبالهاء فى السكل وقيل جمع أسطار بفتح الهمزة جمع سطر كسبب وأسباب وأصل السطر بمعنى الخط ففرد الله عليهم ذلك كله وقال لنبيه صل الله عليه وسلم قل لهم ردا عليهم (قل أنزله الذى يعلم السرى السماوات والأرض إنه كان غفورا رحيما)^(٢) أى ليس ذلك كما تزعمون بل هو أمر سماوى أنزله الله تعالى الذى لا يعرب عنه شيء من الأشياء وأودع فيه من فنون الحكم والأسرار على وجه يديج لا تحوم حوله الأفهام حيث أعجزكم فاطمة بفصاحته وبلاغته وأخبركم بمغيبات مستقبله وأمور مكشونة لا يهتدى إليها ولا يوقف عليها إلا بتوقيف الله العليم الخبير ولذلك وصف الله نفسه العلية بالإحاطة بكل شيء علما ما خفى وما ظهر للإبذان بانطواء ما أنزله على أمرار مطوية عن عقول البشر مع ما فيه من التعريض بمجازاتهم على جناباتهم المحكمية التى هى من جملة معلوماته تعالى ونبه بقوله تعالى :

(لأنه كان غفوراً رحيماً) (١) على أن هؤلاء استوجبوا العذاب على ما هم عليه من الجنایات المحكية لسكن آخر ذلك عنهم لأنه سبحانه أزل وأبداً مستمر على المغفرة والرحمة المستتبين للتأخير كأنه قال أنه جل وعلا متصف بالمغفرة والرحمة على الاستمرار فلذلك لا يعجل عقوبتكم على ما أنتم عليه من كمال استجابته إياه وغاية قدرته سبحانه عليه ولولا ذلك لصب الله عليكم العذاب صبا ، وقال تعالى (وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين) (٢) الآيات أى وما علمنا محمداً صلى الله عليه وسلم بتعليم الكتاب المقتمل على هذا البيان والتلخيص فى أمر المبدأ والمعاد الشعر الذى لا يخفى على من به أدنى مسكة أن هذا الكتاب الحكيم المتضمن لجميع المنافع الدينية والدنيوية على أسلوب الحم كل منطق مبين الشعر . وأين الثرى من الثريا ، أما لفظاً فلمدم وزنه وتقفيته وأما معنى فلأن للشعر تخيلات مرغبة أو منفرة أو نحو ذلك وهو مقر الأكاذيب .

ولذا قيل أهدبه أكذبه والقرآن حكم وعقائد وشرائع ومواعظ . والمراد من نفى تعليمه صلى الله عليه وسلم الكتاب الشعر نفى أن يكون القرآن شعراً على سبيل الكتابة لأن ما عليه الله هو القرآن وإذا لم يكن المعلم شعراً لم يكن القرآن شعراً ألينة وفيه أنه صلى الله عليه وسلم أبى بشاعر إدماجاً وهذا رد لما كانوا يقولونه من أن القرآن شعر والنبي صلى الله عليه وسلم شاعر وغرضهم من ذلك أن ما جاء به ﷺ من القرآن افتراء وتخيل وحاشاه ثم حاشاه (وما ينبغي له) (٣) أى لا ياتى ولا يصلح له صلى الله عليه وسلم الشعر لأنه يدعو إلى تغيير المعنى لمراعاة اللفظ والوزن ولأن أحسنه

ما فيه المبالغة والتمجيد والإقراء في الوصف وأكثر تحسين ما ليس بحسن
وتفصيل ما ليس بقيق وكل ذلك يستدعي الكذب أو يحاكيه الكذب وجل
ونعالى جناب الفاسد من ذلك وهذا الوجه هو الذى اختاره ابن عطية حيث
جمل العلة في نفى الشعر عنه ما في قول الشعر من التخييل والتدويق للقول .

قال الألوسى : وهو الذى يلغى أن يعول عليه . كما أن الصحيح أنه تعالى
لم يعط الرسول صلى الله عليه وسلم القدرة على الشعر تنزيها لقدرة ورفعته
لشأنه من أن يعلم ما يمكن أن يصلح لشيء مما ذكر (إن هو إلا ذكر) أى
ما القرآن إلا حجة للعالمين (وقرآن مبين) أى كتاب سماوى ظاهر أنه ليس
من كلام البشر لما فيه من الإعجاز الذى ألقم من تصدى لمعارضة الحجر (لينذر)
أى القرآن أو الرسول صلى الله عليه وسلم ويؤيد الثانى قراءة نافع وابن عامر
لينذر بتاء الخطاب (لينذر من كان حياً) ^(١) أى عاقلاً كما أخرج ذلك
ابن جرير والبيهقى (ويحق القول) ^(٢) أى تعجب كلمة العذاب (على الكافرين)
الموصوفين بهذا الإسم المصيرين على الكفر وكأنه جرى بقوله سبحانه
لينذر الخ ، رجوعاً إلى ما بدأ به السورة من قوله عز وجل (لينذر قوما
ما أنذر آباؤهم) ^(٣) ولو نظرت إلى هذا التخلّص من حيث المعاد إلى حديث
القرآن والإنذار لمعجت من حسن موقعه وبذلك بطل تشدق الملحدين
في هذا العصر من قولهم أنه يجوز كتابة القرآن أو قراءته في غير الصلاة مطلقاً
مع المعجز من غير اللغة العربية التى بها نزل القرآن كالإنكليزية أو التركية
أو اللاتينية ونحو ذلك مما ألدوا به في هذا الزمان كما بطل ما تشدق به

أسلافهم في الإلحاد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وما بعده بأن في القرآن ما أسطورة ورد الله عليهم بما فيه الكفاية . (ومن أصدق من الله قيلا) .

هل تصح القراءة بالترجمة :

وحيث علم بما قدمناه أن مسمى القرآن الذي هو حقيقة اللفظ المبدل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأن علماء أصول الدين وعلماء أصول الفقه مجمعون على ذلك وأن الفقهاء إنما يبحثون عن فعل المسكف الذي هو القراءة لذلك القرآن تعلم أن المعول عليه والحق الذي لا يلتفت إلا إليه هو أن المفروض قراءته في الصلاة إنما هو اللفظ العربي الذي نطقت به آيات الله المتعددة التي لا تقبل التأويل . ولذلك رجع الإمام أبو حنيفة عن قوله بهجواز القراءة في الصلاة بغير الألفاظ العربية المنزلة المنقولة تواتراً للقادر على ذلك وأن العاجز يكون كالأمي الذي لا يحسن قراءة أصلاً فتصح صلاته بدون أن يقرأ بغير العربية على الصحيح عند أبي حنيفة كما هو قول صاحبيه لعمري من اللفظ العربي المنقول تواتراً ولأن قدرته على غير العربي كالعدم ومنع ذلك غيرهم من العلماء الأئمة وذلك لما ذكرنا ولأن ما ذكروه دليلاً له من قوله تعالى (وإنه لفي دبر الأولين)^(١) لا يصلح أن يكون دليلاً .

أولاً : لأن الآية محتملة لأن يكون معناه أن ذكر القرآن في الكتب المقدمة يعود الضمير للقرآن وأن الكلام على حذف مضاف .

ثانياً : أن معناه لفي الكتب المقدمة وهو باعتبار الأغلب فإن التوحيد وما يتعلق بالذات والصفات وكثيراً من المواضع والقصاص مسطور في الكتب

(١) الشعراء (١٦٦)

السابقة فلا يضربان منه ما ليس في تلك الكتب كقصة الإنك وقصة زيد وزينب وما تضمنه صدر سورة التحريم وغير ذلك فالكلام على هذا على تقدير مضاف أيضاً أى أن أكثره لنى دبر الأولين .

وما اشتهر عن أبي حنيفة مبنى على هذا ومع احتمال الآية لما ذكر لا يصلح وإيلاً لذلك قال في الهداية . وأما الكلام في القراءة فوجه قولهما أن القرآن اسم لما نطق به النص إلا أن عند المعجز يكفى بالمعنى كالإيحاء .

وقال السكال يعنى بالنص قوله تعالى (قرآناً عربياً غير ذى عوج)^(١) وغيره فالغرض قراءة القرآن وهو عربى فالغرض هو العربى .

قلت أشار صاحب الهداية بقوله كالإيحاء إلى القياس الذى استدل به الإمام وصاحبه من أن الإيحاء بالركوع ليس بركوع ومع ذلك عند المعجز قام مقام الركوع والإيحاء بالسجود قام مقام السجود مع أنه ليس بسجود لما فى الإيحاء من الخضوع فى الجملة . فكذلك اللفظ غير العربى وإن لم يكن قرآناً لسكن عند المعجز عن لفظ القرآن العربى قام مقام اللفظ العربى لما فيه من الدلالة فى الجملة على معنى اللفظ العربى وبهذا اتضح لك أن الألفاظ غير العربية لا تسمى قرآناً باتفاق . وغير الإمام وصاحبيه يقولون إن القصد من قراءة اللفظ العربى هو التعمد بهذا اللفظ المعجز المنزل فلا مدخل للقياس هنا خصوصاً وأن القياس لا يجرى فى الإبدال . ولذلك قال صاحب الفتح والحق أن قرآناً منكرأ لم يعهد فيه نقل عن المفهوم اللغوى فيتناول كل مقروء أما القرآن باللام فالمفهوم منه العربى فى عرف الشارع وإن أطلق على المعنى المجرد والقائم بالذات أيضاً المثاقى للسكوت والآفة . والمطلوب بقوله (فافروا ما تبسر من القرآن)^(٢) الثانى .

وما قيل لم لا يكون النظم مقصوداً للإعجاز وحالة الصلاة المقصودة من القرآن فيها المناجاة لا الإعجاز فلا يكون النظم لازماً فيها قلنا إن هذا معارضة للنص بالمعنى أى بالقياس ولا شك أن النص طلب قراءة ما تيسر من القرآن فيكون المطلوب في الصلاة القراءة بالنظم العربي .

وهذا التعليل الذى يجهز القراءة بغير العربية لا قيمة له أمام النص ولا يبعد أن يتعلق جواز الصلاة في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم الآن بالنظم المعجز بقراءة ذلك المعجز بعينه بين يدي الرب تعالى .

فلهذا كان الحق رجوع الإمام إلى قولهما في المسألة وذلك كان الصحيح أن العاجز عن قراءة القرآن باللفظ العربي المنزول ولو كان قادراً على غير العربية كالأعمى يجوز له أن لا يقرأ شيئاً في الصلاة كما نقله الشرنبلالى في رسالته الفصحى القدسية .

على أنك قد علمت أن المسمى بالقرآن هو اللفظ والمسمى عاماً ، أى المدلول ، إن تقرر هذا تبين أن لفظ القرآن في اصطلاح الشارع إنما هو النظم العربي لا غير وأما إطلاقه على المعجمى فهو بالمعنى اللغوى .

ومنى وجد لفظ في كلام الشارع وجب حمله على المعنى الذى اصطاح عليه لأنه هو المعنى الحقيقى عنده .

ألا ترى أن المراد من القرآن في قوله (الرحمن علم القرآن) (١) وكل ما جاء في كتاب الله بلفظ القرآن إنما هو اللفظ العربي لأنه المعروف في اصطلاح المخاطب الشرعى وهذا دليل قطعى الثبوت ونص في الدلالة على ما ذكره فلا يمارضه أخبار الأحاد التى جاءت في قصة سلمان الفارصى وغيرها وإن ذكرت في المبسوط وغيره من كتب الفقه فالنص القرآنى مقدم عليها فتواتره فسقط الاستدلال به وبأمثاله على فرض صحته .

على أن المعجز من قراءة القرآن لا يجعل غير القرآن قرآناً كما صرح به ابن قدامة في كتاب المعنى من أئمة الحنابلة والعناية على الهداية .

ألا ترى أن المعجز من الماء لا يجعل الصعيد الطاهر ماء . وأما ما قيل من أنه لا يجوز من المحدث ما كتب بغير العربية لذلك ليس له كونه صار قرآناً بل هو لكونه يشبه أن يكون قرآناً . ومع ذلك فهناك قول أنه يجوز ولا مانع منه . وبالجملة فالقرآن كما قال في الكشف على الكشاف إن كان هو المنزل للإعجاز الخ ما يذكر في معناه فلا شك أن الترجمة ليست القرآن ، وإن كان هو المعنى القائم بصاحبه فلا شك أنه غير ممكن القراءة ، فإن قيل هو المعنى المعبر عنه بأى لغة كانت قلنا لا شك في اختلاف الأسماء باختلاف اللغات وكما لا يسمى القرآن بالتوراة لا تسمى التوراة بالقرآن فالأسماء الخاصة وصف العبارات فيها مدخل لا أنها مجرد المعنى المشترك أ هـ .

وأما ما قيل أن قوله تعالى (ولو جعلناه قرآناً أسمعياً) ^(١) يستلزم تسميته قرآناً لو كان أسمعياً لمخصوص العبارة العربية مدخل في تسميته قرآناً فقد حلت أن ذلك في المنسكح لا في المعروف باللام لأن الحق أن قرآناً منسكحاً لم يعهد فيه نقله من المعنى الأعلى فيتناول كل مقروء الخ ما تقدم وأما المعروف باللام فقد عرف فيه النقل الخ ما تقدم .

القسم الثانى — الترجمة التفسيرية :

إعلم أن الترجمة التفسيرية بأن يكتب القرآن بألفظه العربى المنزل ثم يكتب تفسيره بجانبه فهذا جائز بأى لغة كانت عربية كانت أو غير عربية ، وقد تقدم أن السكالك بن الهمام قال فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز . وقال إمام الحرمين فى البرهان كما نقله الطار فى حواشيه على جمع الجوامع عند الكلام على مسألة نقل الحديث بالمعنى للعارف ما نصه ^(٢) :

(١) فصلت (٤٤)

(٢) حاشية المطاوع على جمع الجوامع (٢/٢٠٤) ط المكتبة التجارية الكبرى .

إذا هل قطع نعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقصد أن تمثل أوامره وكان لا يبغي من ألفاظه غير ذلك والذي يوضح ما قلناه إنه صلى الله عليه وسلم كان مبعوثاً للعرب ولا يتأتى اتصال أوامره إلى معظم خليقة الله تعالى إلا بالترجمة ومن أحاط بمواقع الكلام عرف أن إحلال اللفظ في لغة محل ألفاظ العرب إلى الاختصار من نقل المعنى من لغة إلى لغة ، فإن استدل من منع ذلك بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (نضرا الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأدعاها كما سمعها)^(١) قلنا هذا أولاً من أخبار الأحاد ونحن نحاول الخوض في محل القطعيات ، وقد قال بعض المحققين من أدى المعنى هل وجهه فقد وعى وأدى اه .

فأنت ترى أن إمام الحرمين نص على جواز الترجمة في الكتاب والسنة وأن الحديث الذي توهم فيه المعارضة إما آحاد فلا يصلح المعارضة أو أنه لا يعارض لأن من أدى المعنى على وجهه فقد وعى وأدى كما سمع .
ومراد إمام الحرمين الترجمة التفسيرية والتبليغ بالمعنى لأن الترجمة الحرفية غير ممكنة في كل الكلام حتى في كلام البشر بل يكون إبدال كلمة في لغة بكلمة أخرى في لغة أخرى وذلك لا يمكن أن يؤدي به الغرض المقصود من الترجمة فليس بترجمة ، وعلى كل حال فإتصال المعنى بطريق الترجمة مة طوع بهواته كما قال تعالى (وما أرسلنا) قال أبو السعود أى في الأمم الخالية من قبلك (من رسول إلا بلسان قومه)^(٢) متكلماً بلغة من أرسل إليهم من الأمم المتفقة على لغة سواء بعث فيهم أولاً (ليين لهم) ما أمروا به فيتلوه منه بيسر وسرعة ويعملوا بموجبه من غير ما حاجة إلى الترجمة

وحيث لم يمكن مراعاة هذه القاعدة في شأن سيدنا محمد صلى الله عليه

(١) رواه الشافعي والبيهقي في المدخل .

(٢) سورة إبراهيم (٤)

وسلم لعموم بعثته لأتقنين كافة على اختلاف لغاتهم وكان تعدد نظم الكتاب المنزل إليه حسب تعدد السنة الأمم أودى إلى التنازع واختلاف السكلة وتطرق أبدى التحريف مع أن استقلال بعض من ذلك بالإعجاز دون غيره مثنة لقدح القادحين واتفاق الجميع فيه أمر قريب من الإلجاء وحصر البيان والتفسير اقتضت الحكمة اتحاد النظم المنبئ عن العزة وجلالة الشأن المستتبغ لفوائد غنية عن البيان على أن الحاجة إلى الترجمة تتضاعف عند التعدد إذ لا بد لكل أمة من معرفة توافق الكل وتحاذيه حذو الفذة بالقذة من غير مخالفة ولو في خاصة فذة وإنما يتم ذلك بمن يترجم عن الكل واحداً كان أو متعدداً وفيه من التعمد ما يتأخى الامتناع ثم لما كان أشرف الأقسام وأولام بدوته صلى الله عليه وسلم قومه الذين بعث فيهم ولقنهم أفضل اللغات نزل الكتاب المبين بلسان عربي بين وانتشرت أحكامه فيما بين الأمم أجمعين اهـ .

المقصود منه قال الأرمسى وهو من الحسن بمكان وحاصل هذا بيان الحكمة في أنه مع تعدد الأمم الذين بعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعدد لغتهم بحيث تكاد تخرج عن الحصر وأن القرآن نزل بلغة العرب خاصة وحاصلها أن سنة الله في معجزات الرسل لتكون الدار دار ابتلاء أن تكون معجزة كل رسول من جنس ما علم واشتهر في قومه فوسى جاء بمعجزة العصا واليد البيضاء وغير ذلك من الآيات التي تعجبه بظواهرها السحر وكان هو الفاضل الكثير في أمة موسى عليه السلام . وكذلك عيسى عليه السلام أرسل بآت هي لإبراء الأكبه والأبرص ونحو ذلك لأن الطب كان هو الغالب على قومه .

كذلك محمد صلى الله عليه وسلم بعث والغالب التفاخر بين العرب بفصاحة القول وببلاغة المنطق وحسن الأسلوب فلذلك تهادم ، بمعجزة هي القرآن فإنه أعجز جميع العرب مع رفيعهم في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان والبراعة

كانطق القرآن بذلك في آيات تقدم ذكرها وحينئذ لا يمكن إلهام القرآن
لغير العرب إلا بالترجمة التفسيرية مع المحافظة على اللفظ المعجز العربي إبقاء
للمعجز إلى أن تنتهي هذه الدار . وحيث كان التبليغ فرض كفاية كانت الترجمة
والتفسير مطالقا فرض كفاية لأن الترجمة معناه التفسير لغة وذلك أن من
المعلوم أن الله إنما خاطب الناس بما يفهمونه وكذلك أرسل كل رسول بلسان
قومه لأنه لا تكليف إلا بالعلم وأنزل كتابه على لغتهم فالقرآن إنما نزل بلسان
عربي في زمن أفصح العرب وأبلغهم وكانوا يعلمون غوامزه وأحكامه أما
دقائق باطنه فإنما كانت بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي صلى الله عليه
وسلم في الأكثر كسؤالهم لما نزل قوله (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)^(١) فقالوا
وأيئنا لم نظلم أنفسنا ؟ ففسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم بالشرك واستدل
عليه بقوله تعالى : (إن الشرك لظلم عظيم)^(٢) .

واسؤال عائشة عن الحساب اليسير فقال ذلك العرض .

وقصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض والخيط الأسود وغير ذلك
نما سأله ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة على ذلك لما لم
يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر هودا عن مدارك أحكام اللغة بغیر تعلم
فمن معاشر الأمة الإسلامية أشد الناس احتياجا إلى التفسير : معلوم أن تفسير
بعضه يكون من قبل الالفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبل ترجيح
بعض الاحتمالات على بعض .

قال الجويني علم التفسير علم عمر يسير أما عسره فظاهر من وجوه
أظهرها أنه كلام متكلم لم تصل الناس إلى مراده بالجماع . أنه ولا يمكن الوصول
إليه بخلاف الأمثال والأشعار من البشر ونحوها فإن الإنسان يمكنه علمه إذا
تكلم بأن يسمع منه أو عن سماع منه .

وأما القرآن فالتفسير على وجه القطع لا يعلم إلا بأن يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك متعذر إلا في آيات قليلة فالعلم بالمراد يستنبط بإمارات ودلائل والحكمة في ذلك أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالتنصيص على المراد بجميع آياته وبما لا شك فيه أن تفسير القرآن بالألفاظ العربية هي عبارة عن ترجمة لمعناه غاية الأمر أنها بالألفاظ العربية وهي بلا شك ليست بقرآن كذلك تبليغ القرآن لغير العرب إنما يكون ببيان معناه بلغتهم وهي ليست من القرآن في شيء أيضاً ، وبذلك كان التفسير فرضاً لأنه من باب التبليغ .

قال في الإتيان بعد ذكر نحو ما تقدم قد أجمع العلماء على أن التفسير من مروض المكفاية وأجل الفروض الشرعية وقد علمت أن الترجمة بمعنى التفسير لغة لا يمكن للمفسر شروط وآداب ، قال العلماء من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن فما أجل منه في مكان فقد فسّر في مكان آخر ، وما اختصر عن موضع فقد بسط في آخر .

وقد ألفت ابن الجوزي كتاباً فيها أجل في القرآن وما بين في موضع آخر وأشرت إلى أمثلة منه في شرح المحمل ، فإن أعياه ذلك طلبه من السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ، وقد قال الشافعي رحمه الله كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن قال تعالى (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (١) في آيات آخر .

وقال صلى الله عليه وسلم : « ألا وإنى أتيت القرآن ومثله معي » (٢) يعني السنة فإن لم يجد في السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدركوا بذلك لما شاهدوه من القرآن وشواهد الأحوال عند نزوله ولما اختلفوا به من الفهم

(١) النساء (١٠٥)

(٢) أخرجه أبو داود في سننه عن المقداد بن معديكرب .

الثام والعلم الصحيح والعمل الصالح ، وقد قال الحاكم في المستدرک فإن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتذييل له حكم المرفوع .

وقد قال أبو طالب الطبري في أوائل تفسيره ، القول في آداب المفسر ، أہم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولا ولزوم سنة الدين فإن كان مغموصا عليه في دينه لا يؤمن على الدنيا فكيف على الدين ثم لا يؤمن في الدين على الأخبار عن عالم فكيف يؤمن في الأخبار عن أسرار الله تعالى ولأنه لا يؤمن إن كان متهماً بالإلحاد أن يبغى الفتنة ويغري الناس بينه وخداعه كدأب الباطنية وغلات الرافضة ، وإن كان متهماً بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على كل ما يوافق بدعته كشأن القدريّة فإن أحدهم يصنف الكتاب تفسيراً ومقصوده منه صد الناس عن اتباع السلف ولزوم طرق الهدى ، ويجب أن يكون اعتماد المفسر على النقل عن النبي صلى وسلم وعن أصحابه رضی الله عنهم وعن عاصريهم ويحتجب المحدثات وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل نحو أن يتكلم عن الصراط المستقيم وأقوالهم فيه ترجع إلى شيء واحد يدخل منها ما يدخل في الجميع فلا تنافي بين القرآن وطريق السلف إلى آخر ما ذكره من شروط المفسر وآدابه مما بسط في الاتقان للسيوطي وللبرهان للزركشي^(١)

حكم قراءة الترجمة والصلاة بها

مذهب النجاشية

١ - قال في المجموع (١) : « مذهبنا - أي الشافعية - أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنته العربية أم عجز عنها ، وسواء أكان في الصلاة أم في غيرها - فإن أتى بترجمته في صلاة بدلا عنها لم تصح صلاته ، سواء أحسن القراءة أم لا ، وبه قال جماهير العلماء ، منهم مالك وأحمد وأبو داود ، .

٢ - وقال الزركشي في البحر المحیط : « لا تجوز ترجمة القرآن بالفارسية ولا بغيرها ، بل يجب قراءته على الهيئة التي يتعاقب بها الإعجاز ، لتقصير الترجمة عنه ، ولتقصير غيره من اللسان عن البيان الذي خص به دون سائر اللسان .

٣ - وجاء في حاشية ترمذیج المستفيدين (٢) : « من جهل الفاتحة لا يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآن عربياً) (٣) والعجمي ليس كذلك . وللتعبد بألفاظ القرآن .

٤ - وجاء في الإتيقان للسيوطي : « لا تجوز قراءة القرآن بالمعنى لأن جبريل آداه بألفظ ، ولم يبع له لمحاوّه بالمعنى .

مذهب المالكية

١ - جاء في حاشية الدسوقي على شرح الدردير المالكية (٤) : « لا تجوز

(٢) (١ / ٥٢)

(١) (٢ / ٣٧٩)

(٤) (١ / ٢٣٢ - ٢٣٦)

(٣) يوسف (٢)

قراءة القرآن بغير العربية بل يجوز التكبير في الصلاة بغيرها ولا يبرأ منه من العربية ، فإن عجز عن النطق بالفاتحة بالعربية وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها ، فإن أمكنه الائتمام ولم يأتى بطاقت صلواته . وإن لم يجد إماما سقطت عنه الفاتحة ، وذكر الله تعالى وسبحه بالعربية وقالوا : هل كل مكلف أن يتعلم الفاتحة بالعربية وأن يبذل وسعه في ذلك ، ويجهد نفسه في تعلمها وما زاد عليها إلا أن يحول الميعاد دون ذلك وهو بحال الاجتهاد فيعذر .

٢ - وجاء في المدونة^(١) : « سأل ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالعجمية وهو لا يعرف العربية : ما قول مالك فيه ؟ فقال : سئل مالك عن الرجل يخلف بالعجمية فذكره ذلك وقال : أما يقرأ ؟ أما يصلي ؟ إنكاراً لذلك . أى ليتكلم بالعربية لا بالعجمية .

قال : وما يدريه الذى قال ، أهو كما قال ؟ . أى الذى حلف به أنه هو الله ، ما يدريه أنه هو أم لا . قال : مالك : ذكره أن يدعو الرجل بالعجمية في الصلاة ولقد رأيت مالكا يكره العجمي أن يخلف بالعجمي ويستثقله . قال ابن القاسم : وأخبرني مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى عن رطانة الأتاجم ، وقال : إنما خب أى خبث وغسن .

مذهب الحنابلة :

١ - قال في المغنى : « ولا تجزئه القراءة بغير العربية ، ولا إبدال لفظ عربى ، سواء أحسن القراءة بالعربية أم لم يحسن . ثم قال : فإن لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته . »

٢ - وقال ابن حزم الحنبلي في كتابه المحلى (١) : « من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلته مترجماً بغير العربية ، أو بالفاظ هربية غير الالفاظ التي أنزل الله تعالى ، عامداً لذلك ، أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك بطلت صلاته ، وهو فاسق ، لأن الله تعالى قال : (قرأنا هربياً)^(٢) وغير العرب ليس هربياً ، فليس قرآننا ، وإحالة عربية للقرآن تحريف لكلام الله وقد ذم الله تعالى من فعلوا ذلك فقال ، (يحرفون الكلم عن مواضعه)^(٣) .

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلفظه لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(٤) . ولا يحمل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأه ، لأنه غير الذي افترض عليه ، كما ذكرنا فيكون مقرباً على الله .

مذهب الحنفية :

اختلف نقول الحنفية في هذا المقام . واضطرب النقل بنوع خاص عن الإمام ، ونحن نقتصر لك الطريق بإيراد كلمة فيها تلخيص الموضوع ، وتوفيق بين النقول ، اقتطفناها من مجلة الأزهر^(٥) بقلم عالم كبير من علماء الأحناف إذ جاء فيها باختصار وتصرف ما يل : أجمع الأئمة على أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة ، ويمنع فاعل ذلك أشد المنع ، لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرف في قراءة القرآن بما يخرج منه عن إيجازه . بل بما يوجب الركعة .

(١) (٢٥١/٣) (٢) الزخرف (٣)

(٣) المائدة (١٢) (٤) البقرة (٢٨٦)

(٥) (٣٢ - ٢٣ ، ٦٦ - ٦٧ من المجلد الثالث)

وأما القراءة في الصلاة بغير العربية ، فتحرم إجماعاً للمعنى المتقدم . لكن لو فرض وقراً المصل بغير العربية ، أتصح صلاته أم تفسد ؟

ذكر الحنفية في كتبهم أن الإمام أبا حنيفة كان يقول أولاً : إذا قرأ المصل بغير العربية مع قدرته عليها اكتفى بتلك القراءة . ثم رجع عن ذلك وقال : متى كان قادراً على العربية لفرضه قراءة النظم العرب . ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته لحلوها من قدرته عليها ، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرآناً .

ورواية رجوع الإمام هذه تعزى إلى أنطاب في المذهب . منهم نوح بن مريم وهو من أصحاب أبي حنيفة ، ومنهم علي بن الجعد ، وهو من أصحاب أبي يوسف ومنهم أبو بكر الرازي ، وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالقرن الرابع .

ولا يخفى أن المجتهد إذا رجع عن قوله ، لا يعد ذلك المرجوع عنه قولاً ، لأنه لم يرجع عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب . وحينئذ لا يكون في مذهب الحنفية قول بسكفاية القراءة بغير العربية في الصلاة للقادر عليها ، فلا يصح التمسك به ، ولا النظر إليه ، لا سيما أن إجماع الأئمة - ومنهم أبو حنيفة - صريح في أن القرآن اسم للفظ المخصوص الدال على المعنى ، لا للمعنى وحده .

أما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي ، في أنه لا قراءة عليه .

ولكن إذا فرض أنه خالف وأدى القرآن بلغة أخرى ، فإن كان ما يؤديه قصة أو أمراً أو نهياً فسدت صلاته ، لأنه متكلم بكلام وليس ذكراً .

وإن كان ما يؤديه ذكراً أو تنزيها لا تقصد صلاته ، لأن الذكر باى
لسان لا يفسد الصلاة لأن القراءة بترجمة القرآن جائزة ، فقد مضى القول
بأن القراءة بالترجمة محظورة شرعاً على كل حال .

توجيهات وتعليقات

جاء في كلام بعض الأئمة وأقطاب علماء الأمة ، ما أوقع بعض كبار
الباحثين في اشتباه .

لذلك نرى إتماماً للبحث ، وتمحيصاً للحقيقة ، أن نسوق نماذج من هذا
الكلام ، ثم نتبعه بما نعتقد توجيهها لها ، أو تعليقا عليها .

١ - كلمة للإمام الشافعى

جاء في كتاب الام للشافعى رحمه الله ، تحت عنوان : إمامة الأعجمى ، (١)
ما نصه : « وإذا انضموا به ، فإن أقامامعاً أم القرآن ، ولحن أو نطق أحدهما
بالأعجمية أو لسان أعجمى فى شىء من القرآن غيرها أجزأته ومن خلفه
صلاتهم ، إذا كان أراد القراءة لما نطق به من عجمة ولحن . فإن أراد به
كلاما غير القراءات فسدت صلاته اهـ .

قالوا فى بيان مراد الشافعى من كلمته هذه : « مراده أن الإمام والمؤتم
إذا حسنا قراءة الفاتحة ، ثم لحن أو نطق أحدهما بلهجة أعجمية أو لغة أعجمية
فى شىء من القرآن غير الفاتحة ، لا تبطل صلاتهما ، والمراد من الأعجمية

اللهجة ، ومن اللسان القحة ، كما هو استعماله في هذه المواطن فهذا النص يدل على أن اللسان الأعجمي بعد قراءة المفروض عنده - وهو الفاتحة - لا يبطل الصلاة ، وهو موافق للحنفية في هذا ، اهـ .

ونقول توجيهها لكلام الشافعي ، وتأيداً لما ذهبنا إليه : قد أسلفنا الكلام في مذهب الحنفية فلا نعيده . أما الذي ذكروه من أن هذا هو مراد الشافعي - رحمه الله - فسلم ، بيد أنه يحتاج إلى تكملة لا بد منها ، وهي أن عدم بطلان الصلاة في هذه الصورة ، مشروط بأن تقصد القراءة ، أما إذا كان المقصود كلاماً غير القراءة فإنها تبطل . ثم إن منشأ عدم البطلان ليس هو جواز قراءة غير الفاتحة بالأعجمية كما فهموا ، إنما منشؤه أن هذه القراءة بالأعجمية وقعت في غير ركن وفي غير واجب للصلاة ، لما هو مقرر في مذهب الشافعية من أن قراءة ما زاد على الفاتحة ليس واجباً في الصلاة بحال ، وهذا لا ينافي أن القراءة بالأعجمية محرمة كما سبق في نصوص الشافعية بين يديك ، وكما عرف من كلام الشافعي نفسه وقد أسلفناه قريباً ، ولهذه المسألة نظائر ، منها الصلاة في الأرض المغطاة ، فإنها محرمة ، ومع حرمتها فإنها صحيحة ، ويؤيد حرمة القراءة بالأعجمية أن الشافعي في كلامه هنا قد سوى بين اللحن والقراءة بالأعجمية ونظمها في سلك واحد مع ما هو معلوم من أن اللحن في القرآن حرام بإجماع المسلمين .

٢ - كلمة للبحقق الشاطبي

قال الشاطبي - وهو من أعلام المالكية من كتابه الموافقات (١) تحت عنوان (منع ترجمة القرآن) ما نصه: دلغة العرب من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران: أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة، وهي الدالة الأصلية، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان عادمة، وهي الدلالة النابعة فالجهة الأولى هي التي تفترق فيها الآسنة وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين، ولا تقتصر بأمة دون أخرى، فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام، أتى له ما أراد من غير كلفة، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين بمن لبسوا من أهل اللغة العربية، وحكاية كلامهم، ويتأتى في لسان المعجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها، وهذا لا إشكال فيه.

وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار، فإن كل خبر يقتضى في هذه الحالة أموراً عادمة لذلك الإخبار، بحسب الخبر والخبر عنه والخبر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك، وبعد أن مثل الشاطبي لهذا بنحو ما مثلنا سابقاً قال اه بهذا النوع الثانى اختلاف العبارات وكثير من أفاضيل القرآن، لأنه يتأتى مساق القصة في بعض السور على وجه، وفي بعضها على وجه آخر، وفي ثالثة على وجه ثالث، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبار، لا بحسب النوع الأول، إلا إذا سكنت من بعض التفاصيل في بعض، ونص عليه في بعض، وذلك أيضاً لوجه

(١) انظر الموافقات (٢/٤٤ - ٤٥).

اقتضاء الحال والوقت ، (وما كان وبك نسياً)^(١) .

ثم قال : « إذا سمكت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الآخر (أى الدلالة التابعة) أن يترجم كلاماً من الكلام العربى بكلام المعجم فضلاً عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربى ، إلا مع فرض استواء اللسانين فى استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه . فإذا ثبت ذلك فى اللسان المنقول إليه مع لسان العرب ؛ أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر ، وإثبات مثل هذا بوجه صير . »

« وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة فى القرآن ، يعنى على هذا الوجه الثانى فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهة صح تفسير القرآن وبيان معناه العامة ومن أيسر لفهم بقوى على تحصيل معناه ، وكان ذلك جائزاً باتفاق أهل الإسلام فصار هذا الاتفاق حجة فى صحة الترجمة على المعنى الأصلى . اهـ ما أردنا نقله بتصرف طفيف .

قالوا هذا كلام مدلل وبصحت موجه من عالم جليل محقق ، وأصولى نظار مدقق وهو ينطق بمواز ترجمة القرآن مع الدليل والبرهان .

ونحن نقول : إن كلام الشاطبى صريح فى أن الممكن هو نقل المعانى الأصلية للقرآن دون التابئة وعلى هذا فإطلاقه لفظ ترجمة القرآن على ما أدى تلك المعانى الأصلية وحدها ، إطلاق لغوى محض لا يخالف فيه ، بل ندهوا إليه ونفصحه عليه ، مع التحفظات التى بسطناها فيما سلف .

أما الترجمة الحرفية - وفيها يساق الحديث - فإن الشاطبى لا يريد بها

(١) مريم (٦٤) .

قطماً ، ولا يذهب إلى القول بها لا في القرآن ولا في غير القرآن من النصوص الأدبية . ولما على ذلك أدلة خمسة نسوقها إليك .

أولها : أنه قال في لغة الواثق تلك الكلمة الصريحة : « إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاماً من الكلام العربي بكلام المعجم ، فضلاً عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي » .

ثانيها : أنه نقل في كشته المذكورة عن ابن قتيبة أنه نفي إمكان الترجمة في القرآن على هذا الوجه الثاني . ثم أقره على هذا النفي بهذا التوجيه .

ثالثها : أنه مالكي المذهب . والمالكية من أشد الناس تحرجاً من الترجمة على ما عرفت من نصوصهم السابقة .

رابعها : أنه تردد أثناء بحثه في الترجمة تردداً يدل على أنه لم يقطع برأى مخالف مذهب ، إنما هو مجرد شك خفي ، أما الحكم فسلم ، على حد قولهم : البحث وارد والحكم مسلم والدليل على تردده ما جاء في الجزء الثاني من كتابه الموافقات (١) إذ يقول :

« إذا ثبت أن الكلام من حيث دلالاته على المعنى جهتين ، كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام : هل يختص بجهة المعنى الأصلي أو يعم الجهتين ، أما استفادتهما من الجهة الأولى فلا خلاف فيه ، وأما استفادتهما من الجهة الثانية فهو محل تردد ، ولكل واحد من الطرفين وجهة من النظر » ثم قال : « قد تبين تعارض الأدلة في المسألة ، وظهر أن الأقوى من الجهتين جهة المانعين استفادة الأحكام منها ، يمكن بقى فيها نظر آخر : ربما

إخال أن لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلي ، هي آداب شرعية ،
وتخلقات حسنة ، فيكون لها اعتبار في الشرعية ، فلا تكون الجهة الثانية
خالية من الدلالة جملة ، وعند ذلك يشكل القول بالمنع مطلقاً ، انتهى
مختصراً .

أرى هذا التردد كله ؟ ثم رأيت كيف أخطأه للتوفيق في أن يحرم كما
جزمنا باستفادة أنواع الهدايات الإسلامية ، من جهة المعاني الثانوية للقرآن
الكريم ، على نحو ما فصلناه تفصيلاً ، ومثلنا له تمثيلاً ؟ والكمال
لله وحده .

خامساً : أنه قال في الجزء الثاني من كتاب الموافقات^(١) أيضاً : « إن
القرآن أنزل بلسان العرب ، فطالب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة ...
ثم قال : « فن أراد تفهمه من جهة لسان العرب يفهمه ، ولا سبيل إلى تفهمه
من غير هذه الجهة . »

وذلك برهان يدل على أن ترجمة القرآن في نظره ، لا يمكن أن تفي
بهداياته ومقاصده ، وأن طالب فهمه لا طريق له إلا أن ينتقل هو إلى القرآن
ولفقه ، فيدرسه على ضوء ما تقرر من قواعد هذه اللغة وأساليبها ، ولا سبيل
إلى هذه الدراسة طبعاً إلا بمحقق هذه اللغة وعلومها .

وجه في كتاب المستصفى^(٢) للغزالي ما نصه : « ويدل على جواز (أى
جواز رواية الحديث بالمعنى للعالم) الإجماع على جواز شرح الشرح
للمعجم بلسانهم . »

فاذا جاز إبدال العربية بجمجمة ترادفها فلا يجوز إبدال عربية بعربية
ترادفها وتساويها أولى ، وكذلك كان سفراء رسول الله صلى الله عليه وسلم
في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم ، وهذا لأننا نعلم ألا تعبد في اللفظ ، وإنما
المقصود فهم المعنى وإيصاله إلى الخلق ، وليس ذلك كالشهاد والتكبير وما تعبد
فيه باللفظ . اهـ

قالوا إن هذه العبارة يعمومها تناول القرآن والسنة ، لأنها أساس الشرع
فترجمتها إذن جائرة ، والسكتاب كالسنة في هذا الجواز .

ونحن نقول : إن عبارة الغزالي هذه تأتي هذا الاستنتاج من وجوه :

أولها : ما حكاه من الإجماع في هذا المقام ، ومعلوم أن الإجماع لم ينعقد
أبداً على جواز ترجمة القرآن ، بل كاد ينعقد على عدم الجواز كما مر
بك قريباً .

ثانيها : أن سفراء الرسول صلى الله عليه وسلم وهم الذين ساقهم الغزالي
هنا مساق الاستدلال ، لم يترجموا القرآن للأعاجم . ولو ترجموه لنقل
تواتراً ، لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره ، إنما كانوا يترجمون تعاليم
الإسلام وأوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما ذكر الغزالي نفسه .

ثالثها : أن الغزالي في عبارته المسطورة ، قد صرح بأن ما تعبدنا الله فيه
باللفظ لا يجوز روايته بالمعنى ، وعلى هذا لا يجوز أن يترجم بالأولى .

ولا ريب أن القرآن الكريم متعبد بلفظه إجماعاً ، فلا يجوز أن يروى
بالمعنى ولا أن يترجم أبداً .

رابعها : أن عبارة الغزالي في كتابه الوجيز ^(١) موافقة بالنص لما جاء في كتب الشافعية ، إذ يقول : لا تقوم ترجمة الفاتحة مقامها . ولا تجزئ الترجمة للعاجز عن العربية .

وعبارته في كتاب إلجام العوام ^(٢) يذهب فيها مذهب المتشددين ، فيقول بوجوب إبقاء أسماء الله وصفاته والمقشابه من الحديث على ما هي عليه وعدم النطق بها وبالألفاظ القرآن بغير العربية .

موقف الأزهري من ترجمة القرآن الكريم

منذ بضع سنوات اتجه الأزهري اتجاهًا قويًا إلى بحث موضوع ترجمة القرآن الكريم وانتهى الأمر بعد طول النقاش والحوار إلى أن قررت مشيخته الجليلة ترجمة تفسيره وتألفت بالفعل لجنة من خيرة علمائه ورجال وزارة المعارف لوضع تفسير عربي دقيق للقرآن ، تمهيدًا لترجمته ترجمة دقيقة بواسطة لجنة فنية مختارة ، وقد اجتمعت لجنة التفسير بضع مرات برئاسة العلامة الباحث مفتي مصر الأكبر ، وكان من أثر هذه الاجتماعات أن وضعت دستورًا تلزمه في عملها العظيم ثم بعثت بهذا الدستور إلى كبار العلماء والجماعات الإسلامية في الأقطار الأخرى لاستطلاعهم آراءهم في هذا الدستور ، رغبة منها في أن يخرج هذا التفسير العربي في صورة ما أجمع عليه الأئمة .

وبما أن هذا الدستور قد حوى من ألوان الحيطة والحذر ما يتفق وجلال

(١) (ص ٢٦ — ٢٧)

(٢) (١٤ — ١٧)

٨ - عند التفسير نذكر الآية كاملة أو الآيات إذا كانت كلها مرتبطة بموضوع واحد ، ثم نحرر معاني الكلمات في دقة ، ثم نفسر معاني الآية أو الآيات متسلسلة في عبارة واضحة قوية ، ويوضع سبب النزول والربط وما يؤخذ من الآيات في الوضع المناسب :

٩ - ألا يصار إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع بين الآيات .

١٠ - يوضع في أوائل كل سورة ما نصل إليه اللجنة من بحثها في السورة أمكية هي أم مدنية ؟ وماذا في السورة المكية من آيات مدنية ، والعكس .

١١ - توضح للتفسير مقدمة في التعريف بالقرآن وبيان مسلكه في كل ما يحتويه من فنونه ، كالدعوة إلى الله ، وكالتشريع ، والقصاص والجدل ، ونحو ذلك ، كما يذكر فيها منهج اللجنة في تفسيرها .

طريقة التفسير :

ورأت اللجنة بعد ذلك أن تضع قواعد خاصة بالطريقة التي تتبعها في تفسير معاني القرآن الكريم ، ونشرها فيما يلي :

١ - تبحث أسباب النزول والتفسير بالمأثور ، فتفحص مروياتها وتنقد ويدون الصحيح منها بالتفسير ، مع بيان وجه قوة القوى ، وضعف الضعيف من ذلك .

٢ - تبحث مفردات القرآن الكريم بحثاً لغوياً ، وخصائص التراكمية القرآنية بحثاً بلاغياً ، وتدون .

٢ - تبحث آراء المفسرين بالرأى والتفسير بالمأثور ، ويختار ما تفسر الآية به . مع بيان وجه رد المردود وقبول المقبول .

٤ - وبعد ذلك كله يصاغ التفسير مستوفيا ما نص على استيفائه في الفقرة الثانية من القواعد السابقة ، وتكون هذه الصياغة بأسلوب مناسب لأفهام جمهرة المتعلمين خالصة من الإغراب والصلعة^(١) .

من أسرار فواتح السور

لقد تكلم العلماء في شأن هذه الفواتح السريّة ، وما هو المراد منها :

ف قيل : إنها من العلوم المستورة . والأسرار المحجوبة ، روى عن الصديق أنه قال : د في كل كتاب سر ، وسر القرآن أوائل السور ، وعن علي رضي الله عنه : إن لكل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب حروف التهجى ، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : عجّزت العلماء عن إدراكها .

وسئل الشعبي عنها فقال : سر الله عز وجل فلا تطلبوه ، وقيل : إنها من أسماء الله تعالى وقيل : كل حرف منها إشارة إلى اسم من أسماء الله تعالى ، أو صفة من صفاته تعالى . وقيل : إنها صفات الأفعال الألف آلاؤه . واللام لطفه ، والميم مجده وملاكه قاله محمد بن كعب القرظي .

وقيل : إنها من قبيل الحساب ، وقيل الألف من الله واللام من جبريل والميم من محمد ، أي الله أنزل الكتاب بواسطة جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام ، وقيل هي أقسام من الله تعالى بهذه الحروف المعجمة . اشرفها من حيث أنها أصول اللغات ومبادئ كتبه المنزلة ، ومبادئ إيمانه السريّة ، وقيل : إشارة إلى انتهاء كلام وابتداء كلام آخر وقيل ، وقيل .

ولكن الذي عليه التعويل : إما كونها أسماء للسور المصدرة بها ، وعليه إجماع الأكثر ، وإليه ذهب الخليل وسيدييه ، قالوا سميت بها إيماناً بأنها كلمات عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الألفاظ ، فيكون فيه إيماء إلى الإعجاز والتحدى على سبيل الإيقاظ فلولا أنه وحى من الله عز وجل لما هجروا عن معارضته .

ويقرب منه ما قاله السكبي والسدي وقناة من أنها أسماء للقرآن والتسمية بثلاثة أسماء فصاعداً إنما تستنكر في لغة العرب إذا ركبت وجعلت اسماً واحداً ، كما في حضر موت ، فأما إذا كانت مثورة فلا استنكار فيها ، والمسمى هو المجموعة لا التامّة فقط ، حتى يلزم اتحاد الاسم والمسمى ، غاية الأمر دخول الاسم في المسمى ، ولا محذور فيه ، كما لا محذور في عكسه حسباً لتحقيقه آنفاً ، وإنما كذبت في المصاحف صور المسميات دون صور الأسماء لأنه أدل على كيفية التلفظ بها ، وهي أن يكون على نهج النجى دون التركيب ولأن فيه سلامة من التطويل لا سيما في الفوائج الخماسية ، على أن خط المصحف مما لا يناقش فيه بمخالفة القياس وأما كونها مسرودة على نمط التعديد ، وإليه جنح أهل التحقيق . قال إنما وردت هكذا ليكون إيقاظاً لمن تحدى بالقرآن ، وتليماً لهم على أنه منتظم من عين ما ينظمون منه كلامهم ، فلولاً أنه خارج عن طرق البشر ، نازل من عند خلاق القوى والقدر ، لما تضاءلت قوتهم ، ولا تسافطت قدرتهم ، وهم فرسان حلبة الحوار . وأمرام الكلام في نادي الفخار ، دون الاتيان بما يدانيه ، فضلاً عن المعارضة بما يساويه ، مع تظاهرهم في المضادة والمضارة ، وتهاككهم على المعازاة والمعاراة ، أو ليكون مطلع ما يتلى عليهم مستقلاً بضرب من الغرابة أمموزجاً . لما في الباقي من قدرن الإعجاز ، فإن النطق بأنفس الحروف في تضاعيف الكلام ، وإن كان على طرف التام ، يتناول الخواص والعوام من الأهراب والأعجام ، لكن التلفظ بأسمائها إنما يتأتى من درس وخط . وأما من لم يحم حول ذلك قط ، فأعز من يبيض الأنوق . وأبعد من مناط العيون ، لا سيما إذا كان على نمط عجيب ، وأسلوب غريب ، منبىء عن سر سرى ، مبنى عن نهج عبقري ، بحيث يحار في فهمه أرباب العقول ، ويعجز عن إدراكه ألباب الفحول .

كيف لا وقد وردت تلك الفوائج في تسع وعشرين سورة على عدد

حروف المعجم ، مشتملة على نصفها تقريبا ، بحيث ينطوى على أنصاف أصنافها تحقيقا أو تقريبا ، كما يتضح عند الفحص والتنقيب ، حسبما فصله بعض أفاضل أئمة التفسير فسبحان من دقت حكمته من أن تطالعها الأنظار ، وجلت قدرته عن أن تنالها أبدى الأفكار ، وإيراد بعضها فرادى وبعضها ثنائية إلى الخامسة جرى على عادة الافتتان ، مع مراعاة أبنية السكام وتفريقها على السور ، دون إيراد كلها مرة لذلك ولما في التكرير والإعادة من زيادة لإفادة ، وتخصيص كل منها بسورتها مما لا سبيل إلى المطالبة بوجهه ، وعد بعضها آية دون بعض مبنى على التوقيف بالبحث (١) .

وأعلم أنك إذا تأملت ما أورده الله عز سلطانه في الفوائخ من هذه الأسماء وجدتها نصف أسامي حروف المعجم أربعة عشر سواء وهى الألف واللام والميم والصاد والراء والكاف والهاء والياء والعين والطاء والسين والحاء والقاف والنون فى تسع وعشرين سورة على عدد حروف المعجم ثم إذا نظرت فى هذه الأربعة عشر وجدتها مشتملة على أنصاف أجناس الحروف بيان ذلك أن فيها من المهموسة نصفها الصاد والكاف والهاء والسين والحاء ومن المجهورة نصفها الألف واللام والميم والراء والعين والطاء والقاف والياء والنون ومن الفسدية نصفها الألف والكاف والطاء والقاف ومن الرخوة نصفها اللام والميم والراء والصاد والهاء والعين والسين والحاء والياء والنون ومن المطبقة نصفها الصاد والطاء ومن المنفتحة نصفها الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون ومن المستعلية نصفها القاف والصاد والطاء ومن المنخفضة نصفها الألف واللام والميم والراء والكاف

والهاء والياء والعين والسين والحاء والنون ومن حروف القلقلة نصفها القاف والطاء ثم إذا استقرىب الكلم وتراكيبها رأيت الحروف التي ألقى الله ذكرها من هذه الأجناس المحدودة مكثورة بالذاكرة منها فسيحان الذي دقت في كل شيء. حكته وقد علمت أن معظم الشيء. وجله ينزل منزلة كله وهو المطابق لطائف التذليل واختصاراته فكان الله عز اسمه عدد على العرب الألفاظ التي منعها تراكيب كلامهم إشارة إلى ما ذكرت من التبيكيت لهم وإلزام الحجة إليهم^(١)

ولقد كان أحدث ما توصل إليه العقل البشري في إدراك السر الإلهي في فوائح السور التقرير الخطير الذي حققه الأستاذ رشاد خليفة باستخدام العقل الآلي^(٢) وكان نتيجة بحثه:

أن استهلال سورة بحروف معينة يقابله دائماً تفوق حسابي لمعدل توارده وتكرار هذه الحروف في نفس السورة ففي سورة دق، مثلاً نجد أن الحرف دق، يتكرر في السورة بمعدل أعلى من باقي الحروف، ثم إن معدلها في السورة هو أعلى معدل في سور القرآن على الإطلاق.

ونفس الشيء في د ألم، البقرة وأكثر من هذا تأتي المعدلات في سلم تنازلي من د أ، إلى دل، إلى دم، ونفس الترتيب.

د أ، وردت ٤٥٩٢ مرة

دل، وردت ٣٢٠٤ مرة

دم، وردت ٢١٩٥ مرة

(١) انظر نفسه الزمخشري (١/١٧).

نفس الحكاية في د أ ل م ، آل عمران

د أ ، وردت ٢٥٧٨ مرة

د ل ، وردت ١٨٨٥ مرة

د م ، وردت ١٢٥١ مرة

بنفس الترتيب التنازلي أ ل م . وهي تتوارد في السورة بمعدلات
أعلى من باقي الحروف .

نفس الحكاية في د أ ل م ، سورة العنكبوت .

د أ ، وردت ٧٨٤ مرة

د ل ، وردت ٥٥٤ مرة

د م ، وردت ٣٤٤ مرة

بنفس الترتيب التنازلي أ ل م ثم هي تتوارد في السورة بمعدل أعلى من
باقي الحروف .

نفس الحكاية في أ ل م سورة الروم .

د أ ، وردت ٥٤٧ مرة

د ل ، وردت ٢٩٦ مرة

د م ، وردت ٣١٨ مرة

بنفس الترتيب التنازلي د أ ل م ، ثم هي تتوارد في السورة بمعدلات أعلى
من باقي الحروف .

نفس الحكاية في د أ ل م ر ، الرعد

د أ ، ترد ٦٠٥ مرة

د ل ، ترد ٤٧٩ مرة

م، ن، ز، هـ ٢٦٠ مرة

و، ز، هـ ١٣٧ مرة

بنفس الترتيب التنازلي (المر) وبنفس الترتيب الذي جاءت به بالقرآن .
وفي جميع السور التي ابتدأت بالحروف ال م تمجد السور المسكية تتفوق
حسابياً في معدلاتها على باقي السور المسكية في المصحف والمعدنية تتفوق حسابياً
في معدلاتها على باقي السور المعدنية .

كما نجد أن جميع السور التي افتتحت بالحروف حم إذا ضمت إلى بعضها
البعض فإن معدلات توارد الحرف ح والحرف م تتفوق على السور المسكية
في المصحف .

وكذلك السور التي افتتحت بالحروف (الر) وهي إبراهيم ويونس وهود
ويوسف والجر وأربع منها جاءت متتابعة في تواريخ النزول .

إذا ضمت لبعضها أعطانا العقل الإلكتروني أعلى معدلات في نسبة توارد
حروفها أ ل ر على كل السور المسكية في المصحف .

وبالمثل (المص) سورة الأعراف يقول لنا العقل الإلكتروني إن
معدلات هذه الحروف هي أعلى ما تكون في سورة الأعراف وأنها تتفوق
حسابياً على كل السور المسكية في المصحف .

وفي سورة طه نجد أن الحرف ط، والحرف هـ، يتواردان فيها بمعدلات
تتفوق على كل السور المسكية .

أما في سورة يس، فإننا نلاحظ أن الدلالة موجودة ولكنها انعكست
لأن ترتيب الحروف انعكس، فالباء في الأول يس بعكس الترتيب

الاجهدى . . ولهذا نرى توارده الحرف ي والحرف س في السورة اقل من توارده في جميع المصحف مدنياً ومكياً .

ثم يكتشف الاخ رشاد خليفة دلالة خاصة للعدد ١٩ ويرى أن الله يقيم بهذا الرقم حجة على الملحد الذى يقول إن القرآن من صنع بشر ، كما جاء في سورة المدثر: (إنه فسكر وقدر ، فقتل كيف قدر ، ثم قتل كيف قدر ، ثم نظر ، ثم هبس وبسر ، ثم أدبر واستكبر . فقال إن هذا إلا سحر يؤثر ، إن هذا إلا قول البشر . سأصليه سقر ، وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر ، الواحسة للبشر ، عليها تسعة عشر . وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً) (١) .

فهذا الرقم ١٩ الوارد في السورة هو فتنة وهو حجة على من يقول بأن القرآن من صنع بشر . . وسوف يزداد به الذين آمنوا إيماناً .

ويفسر الاستاذ رشاد خليفة هذه الألفاظ فيقول إن آية بسم الله الرحمن الرحيم ، الفاتحة . . وقد نزلت بعد هذه الآيات من المدثر حسب توارىخ النزول . . هذه الآية من ١٩ حرفاً ثم إن كل كلمة منها تتكرر في القرآن ١٩ مرة أو مضاعفات له ١٩ :

كلمة اسم تتكرر ١٩ مرة	
كلمة الله تتكرر ١٩ × ١٤٢ = ٢٦٩٨ مرة	
كلمة الرحمن تتكرر ١٩ × ٣ = ٥٧ مرة	
كلمة الرحيم تتكرر ١٩ × ٦ = ١١٤ مرة	

ثم إن جميع الحروف المقطعة في أوائل السور تتكرر إلى مضافات ال
١٩ بطول المصحف هكذا .

الحرف ق يتكرر في سورة ق $19 \times 3 = 57$ مرة
الحروف كهيعص تتكرر في سورة مريم $19 \times 42 = 798$ مرة
الحرف ن في سورة النمل يتكرر $19 \times 7 = 133$ مرة
الحرفان يس في سورة يس يتكرران $19 \times 15 = 285$ مرة
الحرفان طه في سورة طه يتكرران $19 \times 18 = 342$ مرة
الحرفان حم في جميع السور المفتحة حم يتكرران $19 \times 114 = 2166$ مرة

الحروف هسق في سورة الشورى تتكرر $19 \times 11 = 209$ مرة
الحروف ال م ر في سورة الرعد تتكرر $19 \times 79 = 1501$ مرة
ثم إن الكلمات :

لا حول ولا قوة إلا بالله = ١٩ حرفا

بسم الله الرحمن الرحيم = ١٩ حرفا

وهي كلمات يتحفظ بها المؤمن من الشر والسوء من زبانية العذاب الذين
قال ربنا في سورة المدثر أنهم ١٩ :

وأسأليه سقر . وما أدراك ما سقر لا تبقي ولا تذر . لواحة للبشر
عليها تسعة عشر (١) .

فهل كل هذه مصادقات . وإذا سلطنا بمصادقة واحدة فكيف تفسر

الباقى وقوانين الاحتمال ذاتها تلغى تكرار المصادقات بهذا التوازن إلا أنه يكون الأمر ترتيباً مقصوداً ،

ولا يمكن أن يبدأ مؤلف كتاب بأن يقول لنفسه سوف أكرر الحرف الفلانى كذا والحرف الفلانى كذا وسوف ألزم فى مقالتي ألا تتجاوز مجموعات الحروف كذا مضاعفات ١٩ ثم إن القرآن نزل مفرداً على مدى ٢٣ سنة وكانت الآيات تنزل على النبي من وسط السورة وهو يجهل أولها كما يجهل آخرها ، ثم تسكتمل بعد ذلك السورة ربما بعد عشرين سنة .

فهناك استحالة أن يكون الأمر تأليفاً من الرسول عليه الصلاة والسلام . بل إن للعد الالكثرون يصبح لنا أخطاء وردت فى إحصاءات المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ويؤكد استطراد هذه القاعدة .

ثم نعود فنكتشف منابلات عديدة توازى بعض المقابلات اللفظية فى القرآن وتكرر بكثرة تلفت النظر ، فنرى أن لفظ الحياة ومشتقاتها يتكرر فى القرآن ١٤٥ مرة وبالمثل يتكرر لفظ الموت ومشتقاته ١٤٥ مرة

وكلمة الدنيا ترد ١١٥ مرة .

وكلمة الآخرة ترد ١١٥ مرة .

الملائكة يأتى ذكرها ٨٨ مرة .

والشياطين بالمثل ٨٨ مرة .

والحر يذكر أربع مرات

والبرد أربع مرات

وكذلك المصائب تذكر ٧٥ مرة

والشكر ٧٥ مرة

والزكاة ٣٢ مرة ، والبركات ٣٢ مرة

والعقل ومشتقاته ٤٩ مرة ، والنور ومشتقاته ٤٩ مرة .

فهل كل هذه مصادقات أم هي إشارة إلى وجه آخر من وجوه الإعجاز في ذلك الكتاب المحكم لفظاً ومعنى وحروفاً وأعداداً .

وهي كما قلنا إشارات ودلالات تنفي شبهة التأليف عن القرآن فلا يستطيع مؤلف أن يصنف في ذهنه حروفاً وأعداداً ثم يؤلف عليها مقالات . ولم يزعم الرسول عليه الصلاة والسلام لأحد أن يكتبابه أى إعجاز عددي ، بل على العكس كان ينهى بشدة عن الاشتغال بعلوم الحروف والأعداد في زمانه (١) .

وإذا كان هناك من العلماء من لا يلتفت إلى هذه الوجهة . ويرى أنها تصرف القارئ عن المهمة الأولى المقصودة من القرآن الكريم ، وهي تدبر معانيه والعمل بما فيه ، فنحن معهم في ذلك ، ولكن يجب أن ننبه إلى أن عجائب القرآن لا تنتهي كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور ولا تنقضي عجائبه

وهذا لا يعدم أن يكون نوعاً من عجائب القرآن الكريم .

القرآن الكريم

شفاء ورحمة للمؤمنين

قال الله تعالى :

(ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً^(١)) .

يقول تعالى مخبراً عن كتابه الذى أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم - وهو القرآن الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد - أنه شفاء ورحمة للمؤمنين ، أى يذهب ما فى القلوب من أمراض من شك ونفاق ، وشرك وزيف وميل ، القرآن يشفى من ذلك كله ، وهو أيضاً رحمة يحصل فيها الإيمان والحكمة ، وطلب الخير والرغبة فيه ، وليس هذا إلا لمن آمن به وصدقته وأتبعه ، فإنه يكون شفاعة فى حقه ورحمة . وأما الكافر الظالم نفسه بذلك ، فلا يريد سماعه القرآن إلا بعدا وتكذيباً وكفراً ، والآفة من الكافر لا من القرآن ، كما قال تعالى : (قل : هو الذين آمنوا هدى وشفاء ، والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم همى ، أولئك ينادون من مكان بعيد)^(٢) وقال تعالى : (وإذا ما أنزلت سورة فأنهم من يقول : أياكم زادته هذه إيماناً ؟ فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون ، وأما الذين فى قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون)^(٣) . . . والآيات فى ذلك كثيرة : قال قتادة فى قوله : (ونزل

(٢) فصلت (٤٤)

(١) الإمبراء (٨٢)

(٣) التوبة (١٢٤ - ١٢٥)

من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) : إذا سمعه المؤمن انتفع به وحفظه ووعاه ، (ولا يريد الظالمين إلا خساراً)^(١) .

أنه لا ينتفع به ولا يحفظه ولا يعيه ، فإن الله جعل هذا القرآن شفاء ورحمة للمؤمنين^(٢) .

إنه شفاء ورحمة لمن خالطت قلوبهم بشاشة الإيمان - فأشرقت وتفتحت لتلقى ما في القرآن من روح ، وطمأنينة وأمان .

في القرآن شفاء من الوسوسة والقلق والحيرة ، فهو يصل القلب بالله ، فيسكن ويطمئن ويستشعر الحماية والأمان ، ويرضى فيستروح الرضى من الله والرضى عن الحياة ، والقلق مرض ، والحيرة نصب ، والوسوسة داء . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .

ومن القرآن شفاء من الهوى والدنس والطمع والحسد وزغابات الشيطان . وهي من أفات القلب تصيبه بالمرض والضعف والتعب ، وتدفع به إلى التخطئ والبلب والانهيار . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .

وفي القرآن شفاء من الاتهامات المختلفة في الشعور والتفكير . فهو يعصم العقل من الشطط ، ويطلق له الحرية في مجالاته المثمرة ، ويكفّه عن انفاق طاقته فيما لا يجدى ، ويأخذه بمنهج سليم مضبوط ، يجعل نشاطه منتجاً ومأموراً .

ويعصمه من الشطط والزوال ، وكذلك هو في عالم الجسد ينفق طاقاته في

(١) الأسراء (٨٢)

(٢) تفسير القرآن لابن كثير (١١٠/٥)

اعتدال بلا كبت ولا شطط فيحفظه سلباً معاق ويدخر طاقاته للانتاج المثمر . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .

وفي القرآن شفاء من العلل الاجتماعية التي تخالخل بناء الجماعات ، وتذهب بسلامتها وأمنها وطمأنينتها . فتعيش الجماعة في ظل نظامه الاجتماعي وعدالته الشاملة في سلامة وأمن وطمأنينة . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .
(ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) .

فهم لا ينتفعون بما فيه من شفاء ورحمة . وهم في غيظ وقهر من استعلاء المؤمنين به ، وهم في عنادهم وكبرياتهم يشتطون في الظلم والفساد ، وهم في الدنيا مغلوبون من أهل هذا القرآن ، فهم خامرون ، وفي الآخرة معذبون بكفرهم به ولجاجهم في الطغيان ، فهم خامرون .
(ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) (١) .

وإذا كان في القرآن شفاء للقلوب من الضلالة ، وهو اجس النفس والحيرة ، ومن الهوى والدنس ونزغات الشيطان الخ . فإنه أيضاً شفاء من الأمراض الجسمانية ، فإن التهوك بقراءته يدفع كثيراً من الأمراض الباطنة والظاهرة .

قال القرطبي :

الثانية — اختلف العلماء في كونه شفاء على قولين :

(١) في ظلال القرآن (٤/٢٢٤٨) .

أخذهما : أنه شفاء للقلوب بزوال الجهل عنها وإزالة الريب ، ولكشف
غطاء القلب من مرض الجهل لفهم المعجزات والأمور الدالة على الله تعالى .

والثاني : شفاء من الأمراض الظاهرة بالرق والتعوذ ونحوه .

وقد روى الأئمة — واللفظ للدارقطني — عن أبي سعيد الخدري قال :
بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية ثلاثين راكباً قال : فنزلنا على
قوم من العرب فساءلناهم أن يضيفونا فأبوا ، قال : فلدغ سيد الحى ، فأثروا
فقالوا : فيكم أحد يرقى من العقرب ؟ في رواية ابن قنط : إن الملك يموت .

قال : قلت أنا نعم ، ولكن لا أفعل حتى تعطونا . فقالوا : إنا نعطيك
ثلاثين شاة . قال : فقرأت عليه (الحمد لله رب العالمين)^(١) سبع مرات
فبرأ .

في رواية سليمان بن قنط عن أبي سعيد : فأفاق وبرأ . فبعث إلينا بالفرل
وبعث إلينا بالشاة . فأكلنا الطعام أنا وأصحابي وأبوا أن يأكلوا من الغنم ،
حتى أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته الخبر فقال : وما يدريك
أنها رقية ، قلت : يا رسول الله ، شيء ألقى في روعى .

قال : دكلوا وأطعمونا من الغنم ، خرجه في كتابه السنن .

وفي حديث السري بن يحيى قال : حدثني المعتمد بن سليمان عن ليث بن
أبي سليم عن الحسن بن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
ينفع بأذن الله تعالى من البرص والجنون والجذام والبطن والسل والحمى

والنفس أن تكتب بزهران أو بمشق — معنى المقرة — أهود بكلمات الله
التامة وأسمائه كلها هامة من شر السامة والغامة ومن شر العين :
حاسد إذا حسد ومن أب فروة وما ولد . كذا قال ، ولم يقل من
فترة^(١) .

العين اللامة : التي تصيب بسوء تقول . أعيذه من كل هامة لامة .

وأما قوله . أعيذه من حادثات اللمة فيقول . هو الدهر . ويقال الشدة .
والسامة . الخاصة يقال كيف السامة والعامة . والسامة السم . ومن
أبي فروة وما ولد . وقال . ثلاثة وثلاثون من الملاكة أتوا ربهم عز وجل
فقلوا . وصب بأرضنا .

فقال . خذوا تربة من أرضكم فامسحوا نواصيكم . أو قال نوصيكم رقية
محمد صلى الله عليه وسلم لا أفلح من كتبها أبداً ، أو أخذ عليها صفداً^(٢) .

ثم تكتب فاتحة الكتاب وأربع آيات من أول البقرة والآية التي
فيها تصريح الرياح وآية الكرسي والآيتين التي بعدها ، وخواتيم سورة
البقرة من موضع (لله ما في السموات وما في الأرض)^(٣) إلى آخرها وعشراً
من أول آل عمران ، وعشراً من آخرها ، وأول آية من النساء ، وأول
آية من المائدة ، وأول آية من الأنعام وأول آية من الأعراف ، والآية التي
في الأعراف (إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض)^(٤) حتى تقسم

(١) أبو فترة (بكسر القاف وسكون التاء) كنية لإبليس .

(٢) الصفد : العطاء .

(٣) البقرة (٢٨٤)

(٤) الأعراف (٥٤)

الآية ، والآية التي في « يونس » من موضع (قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيضلّه إن الله لا يصلح عمل المفسدين)^(١) ، والآية التي في طه (وألق ما في يمينك تلقف ما صنعوا إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى)^(٢) ، وعشرا من أول الصافات ، وقل هو الله أحد ، والمعوذتين تكتب في إثناء نظيف ثم تفصل ثلاث مرات بماء نظيف ثم يحشو من الوجع ثلاث ثم يتوضأ منه كوضوءه للصلاة ويتوضأ قبل وضوءه للصلاة حتى يكون على طهر قبل أن يتوضأ به ثم يصب على رأسه وصدرة وظهره ولا يستنجي به ثم يصل ركعتين ثم يستشفى الله عز وجل ، يفعل ذلك ثلاثة أيام ، قدر ما يكتب في كل يوم كتابا .

وفي رواية : ومن شر أبي قنرة وما ولد ، وقال : « فامسحوا بأصابعكم ، ولم يشك .

وروى البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفث على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات فلما نفل كنت أنفث عليه بهن واهمسح بيد نفسه لبركتها . فسألت^(٣) الزهري كيف كان ينفث ؟

قال . كان ينفث على يديه ثم يمسح بهما وجهه . وروى مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان إذا اشتكى قرأ على نفسه المعوذتين وتفل أو نفث .

قال أبو بكر الأنباري : قال اللغويون تفسير « نفث » نفخ نفخا ليس معه ريق .

(١) يونس (٨١)

(٢) طه (٦٩)

(٣) السائل هو عروة بن الزبير راوى الحديث .

ومعنى « تغل » ، نفخ نفخاً معه ريق . قال الشاعر :

فإن يبرأ فلم أنفث عليه وإن يفقد لحق له الفقد
وقال ذو الرمة :

ومن جوف ماء عروض الحول فوقه متى يحس منه مانح القوم يتغل^(١)
أراد ينفخ بريق . وسياق ما للعلماء في النفس في سورة الفلق إن شاء الله تعالى .

الثالثة : روى ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره الرقي إلا بالمعوذات .

قال الطبري : وهذا حديث لا يجوز الاحتجاج بمثله في الدين ، إذ في نقلته من لا يعرف . ولو كان صحيحاً لكان إما غلطاً وأما منسوخاً ، لقوله عليه السلام في الفاتحة « وما أدرك أنها رقية » ، وإذا جاز الرقي بالمعوذتين وهما سورتان من القرآن كانت الرقية بسائر القرآن مثلها في الجواز إذ كله قرآن .

وروى عنه عليه السلام أنه قال : « شفاء أمتي في ثلاث آية من كتاب الله أو لعة من عسل أو شرطة من عجم » ، وقال رجاء الفتوى : ومن لم يستشف بالقرآن فلا شفاء له .

الرابعة : واختلف العلماء في النشرة ، وهي أن يكتب شيئاً من أسماء الله أو من القرآن ثم يغسله بالماء ثم يمسح به المريض أو يسقيه ، فأجازها سعيد ابن المسيب . قيل له . الرجل يؤخذ عن امرأته يحمل عنه وينشر؟ قال . لا بأس به ، وما ينفع لم يؤنه عنه . ولم ير مجاهد أن تكتب آيات من القرآن

(١) العروض : الحشرة التي تغلو الماء وهي الرمض والماق والطحاب ؛
والمانح (بالهمز) الذي ينزل البئر ليلاً الداو والماتح بالتاء : الذي يجلب الدلو .

ثم تفصل ثم يسفاه صاحب الفرع . وكانت عائشة تقرأ بالمعوذتين في إنا . ثم
 تأمر أن يصب على المريض . وقال المازري أبو عبد الله : النشرة أمر
 معروف عند أهل التعزيم ، وسحيت بذلك لأنها تنشر عن صاحبها أى تحمل .
 ومنعها الحسن وإبراهيم النخعي ، قال النخعي : أخاف أن يصيبه بلاء ،
 وكأنه ذهب إلى أنه ما يجي به القرآن فهو إلى أن يعقب بلاء أقرب منه إنا ،
 أن يفيد شفاء . وقال الحسن : سألت أنسا فقال : ذكروا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنها من الشيطان . وقد روى أبو داود من حديث جابر بن عبد الله
 قال : سئل رسول الله ﷺ عن النشرة فقال : « من عمل الشيطان » .

قال ابن عبد البر . وهذه آثار لينة ولها وجوه محتملة ، وقد قيل . لأن
 هذا محمول على ما إذا كانت خارجة عما في كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام ،
 وعن المداواة المعروفة ، والنشرة من جالس الطب فهي غسالة شيء له ، ففصل ،
 فهي كوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال صلى الله عليه وسلم .
 « لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ومن استطاع منكم أن ينفع أخاه
 فليفعله » .

قلت . قد ذكرنا النص في النشرة مرفوعا وأن ذلك لا يكون إلا من
 كتاب الله فليعتمد عليه .

الخامسة . قال مالك . لا بأس بتعليق الكتب التي فيها أسماء الله عز وجل
 على أعتاق المرضى على وجه التبرك بها إذا لم يرد معلقها بتعليقها مدافعة العين .
 وهذا معناه قبل أن ينزل به شيء من العين .

وعلى هذا القول جماعة أهل العلم ، لا يجوز هزئهم أن يعاق على الصحيح
 من البهايم أو بني آدم شيء من العلائق خوفا من نزول العين ، وكل ما يعلق بعد

نزول البلاء من أسماء الله عز وجل وكتابه رجاء الفرج والهدى من الله تعالى ،
فهو كالقاري المباح الذي وردت السنة بإباحته من الدين وغيرها . وقد روى
عبد الله بن عمرو قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إذا فزع أحدكم ،
في نومه فليقل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وسوء عقابه ومن شر الشياطين
وأن يحضرون » . وكان عبد الله يعلمها ولده من أدرك منهم ، ومن لم يدرك
كتبها وعلقها عليه . ن قيل . فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال . « من علق شيئاً وكل إليه » .

ورأى ابن مسعود هل أم ولده تيممة مربوطة فحيزها جيداً شديداً
فقطعها وقال . إن آل ابن مسعود لا غنياً عن الشرك . ثم قال . إن التامم
والرقى والتولة من الشرك . قيل . ما التولة ؟ قال . ما تهيبت به لزوجها .
وروى عن عقبة بن عامر الجهني قال . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « من علق تيممة فلا أتم الله له » ، ومن علق ودعة فلا ودع الله
له قلباً .

قال الخليل بن أحمد . التيممة قلادة فيها هودج ، والودعة خرز .

وقال أبو عمر : التيممة في كلام العرب القلادة ، ومعناه عند أهل العالم
ما علق في الأعناق من القلائد خشية المين أو غيرها أن تنزل أو لا تنزل
قبل أن تنزل . فلا أتم الله عليه صحنه وعافيته ، ومن تعاق ودعه — وهي
مثلاً في المعنى — فلا ودع الله له ، أي فلا يبارك الله له ما هو فيه من العافية
والله أعلم . وهذا كله تحذير مما كان أهل الجاهلية يصنعونه من تعليق التامم
والقلائد ، ويظنون أنها تقيهم وتصرف عنهم البلاء . وذلك لا يصرفه إلا
الله عز وجل ، وهو المعافي لم مبتلى ، لا شريك له . فنهام رسول الله صلى
الله عليه وسلم عما كانوا يصنعون ذلك في جاهليتهم .

وهن عائشة قالت : ما تعلق بعد نزول البلاء فليس من التمام .

وقد كره بعض أهل العلم تعالى بقى التيممة على كل حال قبل نزول البلاء .
وبعد .

والقول الأول أصح في الأثر والنظر إن شاء الله تعالى . وما روى عن ابن مسعود يجوز أن يريد بما كره تعليقه غير القرآن أشياء مأخوذة عن العرافين والكهان ، إذا لاستشفاء بالقرآن معلقاً وغير معلق لا يكون شركاً ، وقوله عليه السلام . « من هاق شيئاً وكل إليه » ، فن هاق القرآن ينبغي أن يتولاه ولا يكاه إلى غيره ، لأنه تعالى هو المرغوب إليه والمتوكل عليه في الاستشفاء بالقرآن .

ومثل ابن المسيب عن التميمي أعلق ؟ قال : إذا كان في قصة أو رقعة يهرز فلا بأس به . وهذا على أن المكتوب قرآن . وعن الضحاك أنه لم يكن يرى بأساً أن يعلق الرجل الشيء من كتاب الله إذا وضعه عند الجماع وعند الغائط ، ورخص أبو جعفر محمد بن علي في التميمي يعلق على الصبيان . وكان ابن سيرين لا يرى بأساً بالشيء من القرآن يعلقه الإنسان .

السادسة . قوله تعالى . (ورحمة للمؤمنين) ، تفريج الكروب وتطهير العيوب وتكفير الذنوب مع ما تفضل به تعالى من الثواب في تلاوته ، كما روى الترمذي عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول دالم ، حرف بل ألف حرم ولام حرف وميم حرف . قال هذا حديث حسن صحيح غريب .

وقد تقدم : (ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) لتكذيبهم . قال قتادة :

ما جالس أحد القرآن لإقام عنه زيادة أو نقصان ، ثم قرأ (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) الآية . ونظير هذا قوله (قل هو الذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم سمى) (١) وقيل : شفاء في الفرائض والأحكام لما فيه من البيان (٢) .

وقد أفرد بعض العلماء كتباً في خواص القرآن الكريم ، وفي أوائل بعض الآيات السور والآيات منهم التيمى ، والإمام الغزالي ، والياقنى .

قال السيوطى : وكلاهما مستندة إلى تحارب الصالحين .

ولقد عقد الإمام السيوطى لذلك بحثاً ، أورد فيه ما فيه من الأحاديث ، وما ذكره السلف والصالحون تحت عنوان :

خواص القرآن

أخرج ابن ماجه وغيره من حديث ابن مسعود : هاتيك بالشفافين .
العسل والقران . .

وأخرج أيضاً من حديث على : خير الدواء القرآن . .

وأخرج أبو عبيد عن طلحة بن مصدق ، قال : كان يقال إذا قرىء القرآن همد المريض وجد لذلك خفة . .

(١) فصلت (٤٤) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ص ٣٩٣٢ - ٣٩٣٧ ط الشعب وانظر

حاشية الجمل على الجلالين (٦٤٤/٢) .

وأخرج البيهقي في الشعب عن وائلة بن الأسقع ، أن رجلاً شكاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وجع حلقة ، قال : عليك بقراءة القرآن .

وأخرج ابن مروويه عن أبي سعيد الخدري ، قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني اشتكى صدري ، قال : اقرأ القرآن ، لقول الله تعالى : (وشفاء لما في الصدور)^(١) .

وأخرج البيهقي وغيره من حديث عبد الله بن جابر : في فاتحة الكتاب شفاء من كل داء .

وأخرج الخليلي في فوائده من حديث جابر بن عبد الله : فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السام ، والسم الموت .

وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري : فاتحة الكتاب شفاء من السم .

وأخرج البخاري من حديثه أيضاً قال : كنا في مسير لنا ، فنزلنا فجاءت حارية فقالت : إن سيد الحلى سليم^(٢) ، فهل معكم راق ؟ فقام معهما رجل فرقاه بأمر القرآن فبرئ ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : وما كان يدرية أنها رقية .

وأخرج الطبراني في الأوسط ، عن السائب بن يزيد ، قال . هو ذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بفاتحة الكتاب تفلأ .

وأخرج البزار من حديث أفس ، إذا وضعت جنبك على الفراش ،

(١) يوسف (٥٥)

(٢) سليم ، أي ملدوغ .

وقرأت فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ، فقد أمنت من كل شيء إلا الموت .

وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة : « إن البيت الذي تقرأ فيه البقرة لا يدخله الشيطان » .

وأخرج عبد الله بن أحمد في زوائد المسند بسند حسن عن أبي بن كعب قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء أعرابي فقال : يا نبي الله ! إن لي أخاً وبه وجع ، قال : وما وجهه ؟ قال : به لحم ، قال : فأنتي به . فوضعه بين يديه ، فعوذ النبي صلى الله عليه وسلم بفاتحة الكتاب ، وأربع آيات من أول سورة البقرة ، وهاتين الآيتين . وإلهكم إله واحد ، وآية الكرسي ، وثلاث آيات من آخر سورة البقرة وآية من آل عمران : شهد الله أنه لا إله إلا هو (١) وآية من الأعراف : (إن ربكم الله) (٢) وآخر سورة المؤمنین : (فتعالى الله الملك الحق) (٣) وآية من سورة الجن (وأنه تعالى جد ربنا) (٤) وعشر آيات من أول الصافات ، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر ، وقل هو الله أحد والمعوذتين ، قال الرجل كأنه لم يشك قط .

وأخرج الدارمي عن ابن مسعود موقوفاً : « من قرأ أربع آيات من أول سور البقرة ، وآية الكرسي وآيتين بعد آية الكرسي ، وثلاثاً من آخر سورة البقرة ، لم يقربه ولا أهله يومئذ شيطان ولا شيء يكرمه ، ولا بقرآن على مجنون إلا أفاق » ،

وأخرج البخاري عن أبي هريرة في قصة الصدقة : « إن الجنى قال له :

(٢) الأعراف (٥٤) .

(٤) الجن (٣) .

(١) آل عمران (١٨)

(٣) المؤمنون (١١٦)

إذا أويت إلى فراشك فاقرا آية الكرسي ، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما إنه صدقك وهو كذوب » .

وأخرج المحاملى فى فوائده عن ابن مسعود قال : قال رجل : يا رسول الله ، علنى شيئاً يفعنى الله به ، قال : « اقرا آية الكرسي ، فإنه يحفظك وفريتك ، ويحفظ دارك ، حتى الدويرات حول دارك » .

وأخرج الدينورى فى المجاسة ، عن الحسن ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن جبريل أتانى فقال : إن هفريتا من الجن يكيدك ، فإذا أويت إلى فراشك ، فاقرا آية الكرسي » .

وفى الفردوس من حديث أبى قتادة : « من قرأ آية الكرسي عند الكرب اغاثه الله » .

وأخرج الدارمى عن المغيرة بن سبيع — وكان من أصحاب عبد الله — قال : « من قرأ عشر آيات من البقرة عند منامه ، لم ينس القرآن : أربع من أولها وآية الكرسي وآيتان بعدها وثلاث من آخرها » .

وأخرج الديلمى من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « آيتان هما قرآن ، وهما يشفيان ، وهما مما يحبهما الله ، الآيتان من آخر سورة البقرة » .

وأخرج الطبرانى عن معاذ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أعلمك دعاء تدعوا به ، لو كان عليك من الدين مثل صير » (١) أداه الله

(١) حاشية الأصل : « صير : جبل بالجن » .

عنك : (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء) إلى قوله : (بغير حساب)^(١)
رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما ، تعطي من آتاه منهما ، وتمنع من آتاه ،
أرحمني رحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك .

وأخرج البيهقي في الدعوات عن ابن عباس : « إذا استصعبت دابة أحدكم
أو كانت شموسا ، فليقرأ هذه الآية في أذنها :

(أفغير دين الله يبغون وله أسام من في السماوات والأرض طوعا وكرها
وال إليه يرجعون)^(٢) .

وأخرج البيهقي في الدعوات^(٣) .

وأخرج البيهقي في الشعب بسند فيه من لا يعرف ، عن علي موقوف .
« سورة الأنعام وما قرأت على هليل إلا شفاه الله » .

وأخرج ابن السني عن فاطمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دنا
ولادها ، أمر أم سلمة وزيد بن جحش أن يأتيا فيقرأ عندها آية الكرسي
و (إن ربكم الله ..)^(٤) الآية ، ويعوذها بالمعوذتين .

وأخرج ابن السني أيضاً من حديث الحسين بن علي : « أمان لأمي من
الفرق ، إذا ركبوا أن يقولوا : (بسم الله مجراها ومرساها إن ربي
اغفور رحيم)^(٥) ، (وما قدروا الله حق قدره ...)^(٦) الآية .

- | | |
|-------------------|-------------------|
| (١) آل عمران (٢٦) | (٢) آل عمران (٨٣) |
| (٣) بياض بالأصل | (٤) الأعراب (٤٤) |
| (٥) موه (٤١) | (٦) الأنعام (٩١) |
| (١٦) - مع القرآن | |

وأخرج ابن أبي حاتم عن ليس ، قال : دبلغني أنه هؤلاء الآيات شفاه من السحر يقرآن في إناء فيه ماء ، ثم يصب على رأس المسحور : الآية التي في سورة يونس (فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر) إلى قوله (المجرمون)^(١) وقوله : (فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون)^(٢) إلى آخر أربع آيات ، وقوله : (إنما صنعوا كيد ساحر .)^(٣) الآية .

وأخرج الحاكم وغيره من حديث أبو هريرة : دماكر بنى أمر إلا تقتل لي جبريل ، فقال : يا محمد ، قل دتوكل على الحى الذى لا يموت ، و (الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فى الملك ولم يكن له ولي من الدنى وكبره تكبير)^(٤) .

وأخرج الصابونى فى المائتين من حديث ابن عباس مرفوعا : د هذه الآية أمان من المرق : (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ..)^(٥) . إلى آخر السورة .

وأخرج البيهقى فى الدعوات من حديث أنس : د ما أنعم الله على عبده نعمة فى أهل ولا مال ولا ولد ، فيقول : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، فيرى فيه آية دون الموت .

وأخرج الدارمى وغيره من طريق عبدة بن أبى لبابة ، عن ذر بن حبیش ، قال : د من قرأ آخر سورة الكهف لساعة يريد أن يقومها من الليل فقامها ، قال عبدة : لجزئناه فوجدناه كذلك .

(٢) الأعراف (١١٨)

(١) يونس (٨١)

(٤) الإسراء (١١١)

(٣) طه (٦٩)

(٥) الإسراء (١١٠)

وأخرج الترمذى والحاكم عن سعد بن أبى وقاص : « دعوة ذى النون
إذا دعا وهو فى بطن الحوت : (لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من
الظالمين)^(١) ، لم يدع بها رجل مسلم فى شيء إلا استجاب الله له . »

وهن ابن السنى : « إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرج عنه ،
كلمة أخى يونس : (فتادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت
من الظالمين) . »

وأخرج البيهقى وابن السنى وأبو عبيد عن ابن مسعود أنه قرأ فى أذن مبتلى
طافق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« ما قرأت فى إذنه ؟ قال : (ألحسبتم أنما خلقناكم هيناً)^(٢) . . إلى آخر
السورة فقال : « لو أن رجلاً مؤمناً قرأ بها على جبل لزال . »

وأخرج الديلمى وأبو الشيخ ابن حبان فى فضائله من حديث أبى ذر :
« ما من ميت يموت فيقرأ عنده يس إلا هون الله عليه . »

وأخرج المحاملى فى أماليه من حديث عبد الله بن الزبير : « من جعل
يس أمام حاجة قضيت له . وله شاهد مرسل عن الدارمى . »

وفى المستدرک عن أبى جعفر محمد بن على قال : « من وجد فى قلبه
قسوة فليسكتب يس فى جام به هفران ثم بشره . »

وأخرج ابن الضريس عن أبى سعيد بن جبیر ، أنه قرأ على رجل مجنون
فبرئ . وأخرج أيضاً عن يحيى بن أبى كثير قال « من قرأ يس إذا أصبح

(١) الانبياء ، (٨٧)

(٢) المؤمنون (١١٥)

لم يزل في فرح حتى يمسي ، ومن قرأها إذا أمسى لم يزل في فرح حتى يصبح ،
أخبرنا من جرب ذلك .

وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة : « من قرأ الدخان كلها ، وأول
خافر إلى «إليه المصير» (١) وآية الكرسي حين يمسي ، حفظ بها حتى يصبح ،
ومن قرأها حين يصبح حفظ بها حتى يمسي » . رواه الدارمي بلفظ « لم ير
شيئاً يكرهه » .

وأخرج البيهقي والحاثر بن أبي أسامة وأبو عبيد عن ابن مسعود :
« من قرأ كل ليلة سورة الواقعة لم تصبه قالة أبداً » .

وأخرج البيهقي في الدعوات عن ابن عباس موقوفاً في المرأة يدرس عليها
ولادها ، قال : يكتب في قرطاس ثم تسقى : « بسم الله الذي لا إله إلا هو
الجليل الكريم ، سبحان الله وتعالى رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ،
(كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها) » (٢) ، (كأنهم يوم يرون
ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) » (٣)

وأخرج أبو دارد عن ابن عباس قال إذا وجدت في نفسك شيئاً - يعني
الوسوسة - فقل : (هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء
عليم) (٤) .

(١) خافر (٣)

(٢) النازعات (٤٦)

(٣) الاحقاف (٢٥)

(٤) الحديد (٢)

وأخرج الطبراني عن هلي قال : ولدغت النبي صلى الله عليه وسلم عقرب ،
فدعا بماء وملح وجعل يمسح عليها ، ويقرأ : « قل يا أيها الكافرون » .

و « قل أعوذ برب الفلق » ، و « قل أعوذ برب الناس » .

وأخرج أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن مسعود ، أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره الرقي إلا بالمعوذات .

وأخرج الترمذي والنسائي عن أبي سعيد : « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتعوذ من الجان وعين الإنسان ، حتى نزلت المعوذتان ، فأخذها وترك
ما سواها » .

فهذا ما وقعت عليه في الحواصي من الأحاديث التي لم تصل إلى حد
الوضع ومن الموقوفات عن الصحابة والتابعين .

وأما ما لم يرد به أثر ، فقد ذكر الناس من ذلك كثيراً جداً الله أعلم بصحته .

ومن لطيفه ما حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر عن شيوخه ، عن ميمونة
بنات شاذان قول البغدادي ، قالت : « آذاننا جار لنا ، فصليت ركعتين ، وقرأت
من فاتحة كل سورة آية حتى ختمت القرآن ، وقلت : اللهم أكرمنا أمره ،
ثم نمس وفتحت عيني ، وإذا به قد نزل وقف السحر ، فزلت قدمه فسقط
ومات » .

تنبيه

قال ابن التين : الرقي بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله . فلهذا هو هذا النوع فوح الناس إلى الطب الجثمانى .

قلت : ويغير إلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لو أن رجلاً مؤلفاً قرأ بها على جيل لزال » .

وقال القرطبي : تجوز الرقية بكلام الله وأسمائه ، فإن كان مأثوراً استحب ، وقال الربيع : سألت الشافعى عن الرقية فقال : لا بأس أن يرقى بكتاب الله ، وما يعرف من ذكر الله .

وقال ابن بطال : فى المعوذات سر ليس فى غيرها من القرآن ، لما اشتملت عليه من جوامع الدعاء التى تعم أكثر المكروهات ، من السحر والحسد وشرب الشيطان وسوسته وغير ذلك ، فلهذا كان صلى الله عليه وسلم يكتفى بها .

وقال ابن القيم فى حديث الرقية بالفاتحة : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع ، فالأذن بكلام رب العالمين ، ثم بالفاتحة التى لم ينزل فى القرآن ولا غيره من الكتب مثلاً ، لتضمنها جميع ما فى الكتاب ، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب فى طلب الإحسان به والهداية منه ، وذكر أفضل الدعاء ، وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته ، بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق وقسمهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به ،

ومغضوب عليه لمدوله عن الحق بعد معرفته وضال لعدم معرفته له ، مع
ما تضمنته من إثبات القدر والفرع والأسماء والمعاد والنبوة وتزكية النفس
وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع .

وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفي بها من كل داء انتهى .

مسألة

قال النووي في شرح المذهب : لو كتب القرآن في إناء ثم غسله وسقاه
المريض ، فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي . لا بأس به
وكرهه النخعي ، قال : ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به ، فقد قال القاضي حسين
والهفوي وغيرهما . لو كتب على حلوى وطعام فلا بأس بأكله . انتهى .

قال الزركشي : ممن صرح بالجواز في مسألة الإلقاء المعاد انتهى مع تصريحه
بأنه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية ، لكن أفى ابن عبد السلام بالمنع من الشرب
أيضاً ، لأنه تلاقيه نجاسة الياطن وفيه نظر^(١) .

ملاحظة :

فد يعارض في ذلك بعض العلماء ، يحتجین بأن القرآن الكريم لم يكن
المقصود منه علاج الأمراض البدنية ، وإنما هو كتاب هداية وإرشاد ،
وبخاصة وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ورد عنه بعض أحاديث تأمر
بالتداوى بالعقاقير والأخذ بالأسباب العادية .

ونحن معهم في ذلك ، إلا أننا نتمسك بما ورد عن الرسول ﷺ

في ذلك أيضاً ، فإنه إذا كان قد أمر بالتداوى بالعقاقير ، فإنه كان - أيضاً - يرشد بعض أصحابه إلى تلاوة شيء معين من القرآن ، وأحاديث الرقية ثابتة لا مجال لإنكارها .

وإذا كان هناك من يطعن في صحة بعض الأحاديث كحديث : عليكم بالعقارين : العمل والقرآن ، .

فإننا نقول : أن القرآن نفسه يؤيد معنى الحديث فهو سبحانه يقول عن العمل : فيه شفاء للناس ، ويقول عن القرآن الكريم : وتزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين

فإن قال قائل : المراد بالشفاء في الآية الأولى :

الشفاء الجسماني ، وفي الثانية : الشفاء العقائدي والاخلاقي ، وغير ذلك بما تضمنه القرآن الكريم ، نقول : إن ظاهر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أنهما في معنى واحد ، والجمع بين التماثلات أولى من الجمع بين المختلفات .

على أنه يجب على من ينازع في ذلك أن يتبع ما يأتي :

أولاً : التجربة ، فليجرب من ينازع في ذلك ليرى صدق هذه التجربة .

ثانياً : أن يعتقد في الاستفادة من ذلك فإنه إن اعتقد غير ذلك لم يستفد شيئاً ولست بمبتدع ، فإن هذا هو ما يقوله الأطباء اليوم ، وبخاصة أطباء الأمراض النفسية ، فإنهم يقررون أن المريض إذا اعتقد أن طبيبه حاذق فإن الدواء لا بد وأن يأتي بالثمرة المرجوة ، وعلى العكس إذا اعتقد خلاف ذلك والله الهادي إلى سواء الصراط .

القسم في القرآن الكريم

١ - معنى القسم :

القسم : بفتح حين - بمعنى اليمين . وجمع قسم بكسر فسكون بمعنى جزء الشيء المقسم إلى أجزاء وأقسام . وفعل الأول لازم بزنة أفعِل ومصدره بزنة إفعال بكسر الهمزة تقول : أقسم إقساماً . أما القسم بفتح حين فهو اسم مصدر ، أو هو الماعنى الحاصل بالمصدر . وفعل الثاني متعد بزنة فاعِل بفتح حين وقسم بالتشديد بزنة فاعِل .

ويقول الراغب أن القسم بمعنى اليمين أصله من القسماء وهى أيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا على رجل أنه قتل صاحبهم ومعهم دليل دون البيئة فيحلفون خمسين يميناً أقسم عليهم . ثم صار إسماعيل لكل حلف . فكأنه كان فى الأصل تقسيم أيمان ثم صار يستعمل فى نفس الحلف والأيمان . فيقال قسم بمعنى حلف وأقسم بمعنى حلف . قال تعالى (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير لايكونن أهدي من إحدى الأمم ^(١)) .

وقال : (أهولاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة) ^(٢) . وقال : (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة) ^(٣) وقال : (فلا أقسم برب المشارق والمغارب) ^(٤) .

وقال : (إذ أقسموا ليصر منها مصيحين) ^(٥) وقال : (وقاسموا نى لى لمن الناصحين) ^(٦) وقال : (كما أنزلنا على المقسمين الذين جعلوا القرآن عضين) ^(٧)

- | | |
|-------------------------|--------------------|
| (١) فاطر (١٢) . | (٢) الاعراف (٤٩) . |
| (٣) القيامة (١ - ٢) . | (٤) المعارج (٤٠) . |
| (٥) القلم (١٧) . | (٦) الاعراف (٢١) . |
| (٧) الحجر (٩٠) . | |

وقال : (قالوا تقاسموا بالله لنبيته وأجله ثم انقولن لو ايه ما شهدنا مهلك
أجله وإنا لصادقون)^(١) .

٢ - أما الحلف ؟ فأصله المحالفة والمعاهدة والمعاهد بين القوم ، وعند
حصول التحالف والمعاهد بين الناس يقع توكيدها بالآيمان . فصاروا يطلقون
الحلف ويريدون اليمين نفسه . قال تعالى : (ولا تطع كل حلاف مهين هناز
مشاء بنميم)^(٢) . وقال : (يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن
يرضوه إن كانوا مؤمنين)^(٣) .

وقال : (ويحلفون بالله أنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون)^(٤) .
وقال صلى الله عليه وسلم : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ،^(٥) .

٣ - أما اليمين : فأخوذ من أن المتحالفين والمتعاهدين قد يضع كل منهم
يمينه في يمين الآخر فصار الحلف يسمى يميناً مجازاً . قال تعالى : (لا يؤخذكم
الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان)^(٦) .

وهكذا نجد أن المعنى في كل من القسم واليمين والحلف راجع إلى معنى
التوكيد والتقوية في الكلام ، بل إن السيوطي نقل عن بعض العلماء أنهم
جعلوا مثل قوله تعالى : (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون)^(٧) قسماً وإن
كان فيه إخبار بشهادة لأنه لما جاء توكيداً للخبر سمى قسماً . وقال : وقد قيل

(١) النمل (٤٩) . (٢) القلم (١٠ - ١١)

(٣) التوبة (٦٢) . (٤) التوبة (٥٦)

(٥) البخاري (١٦٤/٨) باب لا تحلفوا بأيمانكم .

(٦) المائدة (٨٩)

(٧) المنافقون (١)

ما معنى القسم منه تعالى فإنه إن كان لأجل المؤمن فالؤمن مصدق بمجرد الإخبار ومن غير قسم وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد ، وأجيب بأن القرآن نزل بلغة العرب ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً .

وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لإكمال الحجّة وتأكيداً ، وذلك أن الحكم يفصل باثنتين إما بالشهادة وإما بالقسم فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة فقال : (شهد الله أنه لا إله إلا هو وأولوا العلم)^(١) . وقال : (قل إني وربي أنه الحق)^(٢) . ومن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى (وفي السماء رزقكم وما توعدون فو رب السماء والأرض إنه الحق)^(٣) . صرخ وقال : من ذا الذي أغضب الجليل حتى أُلجأه إلى اليمين .

أركان القسم في القرآن :

القسم أركان أربعة : مقسم ، ومقسم به ، ومقسم عليه ، أداة القسم . أما المقسم فهو الله سبحانه وتعالى ، وأما المقسم به فهو ذات الله تعالى أو صفة من صفاته ، أو فعل من أفعاله أو كائن من الكائنات هو مظهر لقدرته وأثر من آثار وعظمته . والمقسم عليه هو إثبات وحدانيته تعالى في الذات والصفات والأفعال ، أو إثبات حقيقة الرسالة وما جاءت به من عقيدة كاثبات حقيقة القرآن ، أو اليوم الآخر وما فيه من أهوال وأمور جسام . وأما الأداة فهي الباء وينوب عنها كثيراً حرف الواو ويدخل على الظاهر دون المضمّر . وحرف التاء ويدخل على لفظ الجلالة . وقد تحذف الأداة مع فعل القسم

(١) آل عمران (١٨)

(٢) يونس (٥٢)

(٣) الذاريات (٢٢ - ٢٣)

والمقسم به ويدل على ذلك اللام المتلقى بها القسم وذلك كثير جداً
في القرآن الكريم .

وقد أسمى الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع هي : « فو رب
السماء والأرض ، قل إلى ربِّي لتبعن ، فو ربك لنحشرنهم والشياطين ، فو ربك
المسألنهم أجمعين ، فلا وربك لا يؤمنون . فلا أسم برب المشارق والمغارب ،
والباقي كله قسم بمخلوقاته .

أنواع القسم :

ينقسم القسم الوارد في القرآن إلى نوعين : ظاهر ومضمّر .

١ - الظاهر : ما ظهرت أركانه أو أغلبها وهو الأهم الأغلب في القرآن
الكريم وقد جاء على أنحاء مختلفة وأشكال متنوعة ، فتارة يتعدد المقسم به مع
انفراد المقسم عليه كما في قوله تعالى : (والطور وكتاب مسطور في رق
مشور والبيت المعمور والسقف المرفوع والبحر المسجور إن عذاب ربك
لواقع^(١) . وتارة يتعدد المقسم به مع تعدد المقسم عليه كما في قوله تعالى :
(والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى والآخرة خير لك
من الأولى واسوف يعطيك ربك فترضى^(٢)) .

وتارة يفرد المقسم به مع تعدد المقسم عليه كما في قوله تعالى : (والنجم
إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
يوحى^(٣) . وقد صرح بالجواب في كثير من السور وفي بعضها لم يصرح به
كما في قوله تعالى : (والفجر وليال عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر هل

(١) الطور (١ - ٧)

(٢) الضحى (١ - ٥)

(٣) النجم (١ - ٤)

في ذلك قسم لذى حجر^(١) . وفي هذا الذى لم يصرح فيه بالجواب نجد في الكلام ما يدل عليه . ففي آيات سورة الفجر هذه ، الجواب محذوف لأن الاستفهام في قوله : (هل في ذلك قسم) . لا يصلح جواباً للقسم . والذى يدل على الجواب هو قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بعاد^(٢)) فتقدير الجواب المحذوف حينئذ « لتعاسين ولينزان بكم ما نزل بأسلافكم » .

٢ - المضمرة : ما دل عليه مضمون الكلام نحو قوله تعالى : (لتبطلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً ...)^(٣) . فلفظ القسم وأداته خير موجودين في الكلام . ولكن علماء التفسير واللغة يقدرُونَ في الكلام قسمًا مضمرا ويقولون « والله لتبطلون ، ويحعلون نون التوكيد قرينة على ذلك » .

وهذا النوع قليل في القرآن الكريم والاول هو الغالب والكثير كما ذكرنا . ومن هذا النوع الثانى قوله تعالى : (ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم)^(٤) .

وفوله : (ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون)^(٥) وغير ذلك .

مشكلات القسم :

سبق أن ذكرنا أن الله سبحانه وتعالى قد أقسم بنفسه في القرآن في سبعة

(١) الحجر (١ - ٧)

(٢) الفجر (٦)

(٣) آل عمران (١٨٦)

(٤) الحجر (٨٧)

(٥) الحجر (٩٧)

مواضع وجميع الأقسام في غير هذه المواضع بمخلوقاته سبحانه . وقد يهمل
هذا على البعض فيقول : كيف يقدم بالخلق ، وقد ورد النهي عن القسم بغير
الله ؟ وفي الإجابة عن هذا يقول السيوطي :

قلنا أوجب منه بأوجه :

أحدها : أنه على حـسب مضاف أي ورب اثنين ورب الشمس
وكذا الباقي .

الثاني : أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بها فنزل القرآن على
ما يعرفونه .

الثالث : أن الأقسام إنما تكون بما يعظمه المقسم أو يحمله وهو فوقه
واقه تعالى ليس شيء فوقه فأقسم تارة بنفسه وتارة بمصنوعاته لأنها تدل على
بارئ وصانع .

وقال ابن أبي الأصبح في أضرار الفوائح : القسم بالمصنوعات يستلزم
القسم بالصانع لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل ، إذ يستحيل وجود
مفعول بغير فاعل .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن قال : إن الله يقسم بما شاء من خلقه
وليس لأحد أن يقسم إلا بالله . وقال العلماء : أقسم الله تعالى بالنبي صلى
الله عليه وسلم في قوله : لعمرك ... ، لتعرف الناس عظمته عند الله ومكانته
عنده . أخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال : ما خلق الله ولا ذراً ولا براً
نفساً أكرم عليه من محمد صلى الله عليه وسلم وما سمعت الله أقسم بحياة أحد

غيره قال (لعمرك إنهم لني سكرتهم يعمهون)^(١) . وقال أبو القاسم القشيري
القسم بالشئ . لا يخرج عن وجهين إما الفضيلة أو المنفعة ، فالفضيلة . كقوله :
(رطور سيدنين وهذا البلد الأمين)^(٢) . والمنفعة فحور ، التين والزيتون ،
وقال غيره : أقسم الله تعالى بثلاثة أشياء ، بذاته كالآيات السابقة . وبفعله
فحور : (والسماء وما بناها والأرض وما طحاها ونفس وما سواها)^(٣)
وبمفعوله والنجم إذا هوى ، ، والسطور وكتاب مسطور ، اهـ .

ليس على ورود القسم في القرآن إشكال لأنه أسلوب من أساليب تقوية
السلام وتأكيده عند العرب وقد جرى القرآن على سنتهم في هذا ، كما
لا يوجد أشكال في المقسم عليه لأنه لا يمدح أن يكون من أصول الإيمان
التي يجب على الخلق معرفتها فهو تارة يكون على التوحيد كما في أول سورة
الصافات ، وتارة على حقبة القرآن كما في قوله (فلا أقسم بمواقع النجوم ..
إنه لقرآن كريم) .

وكما في أول سورة الزخرف والدخان . وتارة على أن محمداً رسول الله
كما في أول سورة يس . وتارة على نفي صفة ذميمة عن الرسول كما في أول
سورة النجم ، ن والقلم ، وتارة يكون على الجزاء والوعد والوعيد كما في أول
سورة الذاريات والطور والمرسلات . وهكذا .

الإشكال فقط هو في المقسم به كيف يكون غير الله تعالى ؟ وقد رأينا
الإجابات التي ساقها السيوطي على ذلك . ولمسنا أن الغرض من القسم تعظيم
المقسم به غالباً .

(٢) التين (٢ - ٣)

(١) الحجر (٧٢)

(٣) الشمس (٧ - ٥) .

والله أن يعظم ما شاء من خلقه ومن شاء فجميع خلقه في الدلالة على
إحكام الصنع وإبداعه سواء ، وفي الدلالة على عظمة خالقه ، ولا يتوهم من
إقسام الله بخلق غير هذا .

أما نحن فيتوهم منا تعظيم غير الله تعالى ولهذا نهينا عن القسم بغيره .

ولا يتبقى من الإشكال إلا ما ورد في الصحيح من أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لأحد الصحابة « وأبيك » ، والإجابة عن هذا أنه لتقوية
الكلام فقط ولم يقصد منه تعظيم أبي الصحابي . فاجاء على هذا النحو من
أحد الناس ولم يقصد منه تعظيم غير الله تعالى لا يكون مرتكباً لكفر
ويؤيده ما ورد في صحيح البخاري من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من حلف باللات والعزى فلا يقل لا إله إلا الله . ولم ينسبه إلى الكفر ،^(١) »

أما ما قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك للصحابي قبل النبي
فغير قوي إذ لم يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم تعظيم غير الله في جاهلية
أو إسلام .

وما أشكل على بعض الناس من أمر القسم ما رأوه من تصدره أحياناً
بحرف النني الذي يورم أن المراد نفي القسم مع أن المراد الحقيقي هو القسم
كقوله تعالى : (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس الوامة)^(٢) ،
(فلا أقسم بما تبصرون ..)^(٣) ، (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
شجر بينهم)^(٤) (فلا أقسم بمواقع النجوم ..)^(٥) ونحو ذلك من الآيات .

(١) البخاري (١٦٦/٨) باب من حلف بملة سوى الاسلام .

(٢) الحاقة (٣٨)

(٣) القيامة (٢-١)

(٤) الواقعة (٧٥)

(٥) الذم (٦٥)

وفي الإجابة عن ذلك يقال :

١ - إن حرف النفي رائد والتقدير : أقسم بيوم القيامة ، أقسم بما تبصرون ، فوربك لا يؤمنون ، وهكذا في البواقي التي من هذا القبيل .

٢ - أنها نفى المحذوف يقتضى المقام نفيه ورده والتقدير : ليس الأمر كما يزعمون في أمر البعث أقسم بيوم القيامة . لاشبهة في أن القرآن حق أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين ، لا إيمان لمن لم يرض بحكمك وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . . .

٣ - أنها انفس الحاجة إلى القسم حقيقة ، وقد يحس الكلام على هذا النحو لادعاء أن الأمر المراد إثباته ليس في حاجة إلى قسم لعدة ثبوتة ووضوح أمره كما يقول الرجل لصاحبه أنا لا أحلف لك على كذا . يقصد أنه لظهور أمره ووضوحه ليس في حاجة إلى قسم .

ومن نفى الحاجة إلى القسم بأن التأكيد والتقرير - الذي هو الغرض من القسم لأنه يجعل المقام في غنى بالثقة واليقين عن الأقسام .

وأولى الإجابات بالقبول القول الثالث إذ أن القول بزيادتها فيه أنها تراد لنا كيد النفي في الأساليب العربية . والأساليب القرآنية التي وردت فيها هنا يراد منها إثبات شيء معين بالقسم وتأكيد هذا الشيء . فكيف يؤكد الشيء بتأكيد نفيه ؟

وكذلك لا ينبغي القول بأنها تقي الحذف بقضية المقام . لأن ذلك يقتضي القراءة هل وجوب الفصل بين د لا ، و د اسم ، لكال الانقطاع بين الجملتين .

وكل القراءات على الوصل (١) .

من إعجاز القرآن الكريم

تهنيد :

معنى المعجزة :

المعجزة : هي الأمر الخارق للعادة المقترن بالتحدي ، السالم عن المعارضة الدال على صدق مدعى النبوة انكوف إلزاما للمعاندين المكابرين وثبينا لقلوب أهل ملته الملبين لدعوته ، والمصدقين لنبوته فيزدادوا بذلك إيمانا مع إيمانهم وسميت معجزة لأن البشر يعجزون عن الإتيان بمثلها .

شروط المعجزة :

الشرط الأول : أن تكون بما لا يقدر عليها إلا الله سبحانه ، وإنما وجب حصول هذا الشرط للمعجزة لأنه لو أتى آت في زمان يصح فيه مجيء الرسل وادعى الرسالة وجعل معجزته أن يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد لم يكن هذا الذي ادعاه معجزة له ، ولا دالا على صدقه لقدرته الخلق على مثله ، وإنما يجب أن تكون المعجزات ككفلق البحر، وإنشقاق القمر وما شاكلها بما لا يقدر عليها البشر .

الشرط الثاني : هو أن تخرق العادة ، وإنما وجب اشتراط ذلك لأنه لو قال المدعى للرسالة : آتني مجيء الليل بعد النهار وطلوع الشمس من مشرقها لم يكن فيما ادعاه معجزة ، لأن هذه الأفعال وإن كان لا يقدر عليها إلا الله ، فلم تفعل من أجله ، وقد كانت قبل دعواه على ما هي عليه في حين دعواه ، ودعواه في دلالتها على نبوته كدهوى غيره ، فبان أنه لا وجه له يدل أهل

صدقه ، والذي يستشهد بالرسول عليه الصلاة والسلام له وجه يدل على صدقه ، وذلك أن يقول : الدليل على صدقي أن يخرق الله المادة من أجل دعواي عليه الرسالة ، فيقلب هذه العصا ثعبانا ، ويقطع الحجر وتخرج من وسطه ناقة ، أو يدع الماء من بين أصابعي كما يليق من العين ، أو ما سوى ذلك من الآيات الخارقة للعادات ، التي يفرد بها جبار الأرض والسموات ، فتقوم له هذه العلامات مقام قول الرب سبحانه ، لو أسمعنا كلامه العزيز ، وقال اصدق ، أنا بعثته .

ومثال هذه المسألة - وفيه ولرسوله المثل الأعلى - ما لو كانت جماعة بخصرة ملك من ملوك الأرض ، وقال أحدرجاله وهو يرى منه والملك يسمعه : الملك يأمركم أيها الجماعة بكذا وكذا ، ودليل ذلك أن الملك يصدقني بفعل من أفعاله وهو أن يخرج خاتمه من يده قاصدا بذلك تصديقي ، فإذا سمع الملك كلامه لهم وداعوه فيهم ، ثم عمل ما استشهد به على صدقه ، قام ذلك مقام قوله أو قال : صدق فيما ادعاه على . فكذلك إذا عمل الله عملا لا يقدر عليه إلا هو وخرق به المادة على يد الرسول ، قام ذلك الفعل مقام كلامه تعالى لو أسمعناه وقال : صدق عبدي في دعوى الرسالة وأنا أرسلته إليكم فاسمعوا له وأطيعوا .

الشرط الثالث : هو أن يستشهد بها مدعي الرسالة على الله عز وجل ، فيقول : آتيني أن يقلب الله سبحانه هذا الماء زيتا أو يحرك الأرض عند قلبي لها : تزلزل ، فإذا فعل الله سبحانه ذلك حصل المتحدى به .

الشرط الرابع : هو أن تقع على وفق دعوى المتحدى بها المستشهد بكونها معجزة له ، وإنما وجب اشتراط هذا الشرط لأنه لو قال المدعي لرسالة

آتى نبوتى ودليل حجتى أن تنطق يدي أو هذه الدابة فنطقف يده أو الدابة بأن قالت : كذب وليس هو نبى ، فإن هذا الكلام الذى خلقه الله تعالى دال على كذب ذلك المدعى للرسالة ، لأن ما فعله الله لم يقع على وفق دعواه .

وكذلك ما يروى أن مسيلة الكذاب لعنه الله نفل فى بئر لكثير ماؤها فغارت البئر وذهب ما كان فيها من الماء ، فما فعل الله سبحانه من هذا ، كان من الآيات المكذبة لمن ظهرت على يديه ، لأنها وقعت على خلاف ما أراه المتلبى الكذاب .

الشرط الخامس : من شروط المعجزة ألا يأتى أحد بمثل ما أتى به المتحدى على وجه المعارضة ، فإن تم الأمر المتحدى به المستشهد به على النبوة على هذا الشرط مع الشروط المتقدمة ، فهى معجزة دالة على نبوة من ظهرت على يده ، فإن أقام الله تعالى من يعارضه حتى يأتى بمثل ما أتى به ويعمل مثل ما عمل بطل كونه نبياً ، وخرج عن كونه معجزاً ولم يدل على صدقه ، ولهذا قال المولى سبحانه : (فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين)^(١) وقال : (أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات)^(٢) كأنه يقول : إن ادعيتم أن هذا القرآن من نظم محمد صلى الله عليه وسلم وعمله فاعملوا عشر سور من جنس نظمه ، فإذا هجرتم بأسركم عن ذلك فاعملوا أنه ليس من نظمه ولا من عمله .

لا يقال : إن المعجزات المقيدة بالشروط الخمسة لا تظهر إلا على أيدى الصادقين . وهذا للمسيح الدجال فيما رويتم عن نبيكم صلى الله عليه وسلم يظهر على يديه من الآيات العظام ، والأمور الجسام ، ما هو معروف مشهور

فإننا نقول : ذلك يدعى الرسالة ؛ وهذا يدعى الربوبية وبينهما من الفرقان
ما بين البصره والعميلين ، وقد قلم الدليل العقلي على أن بعثة بعض الخلق إلى
بعض غير ممتنع ولا مستحيل ، فلم يعد أن يقيم الله تعالى الأدلة على صدق
مخلوق أتى عنه بالشرع والملة .

ودليل الأدلة العقلية أيضاً على أن المسيح الدجال فيه التصوير والتخمين
من حال إلى حال ، وثبت أن هذه الصفات لا تليق إلا بالمحدثات ، تعالى رب
الهيئات عن أن يقبه شيئاً أو يشبهه شيء ، ليس كذلك شيء . وهو المسيح
البصير .

واقيد اعني العلماء من قديم الزمان بالتأليف في إيجاز القرآن الكريم ،
ومن أشهر هذه المؤلفات .

١ - إيجاز القرآن لأبي عبيدة المتوفى عام ٢٠٧ هـ ولعل الذي دعاه إلى
تأليفه هو الرد على بعض المعتزلة الذين ذهبوا إلى أن فصاحة القرآن الكريم
غير معجزة بنفسها .

٢ - نظام القرآن لإمام العربية الجاحظ المتوفى عام ٢٥٥ هـ . وقد كشف
فيه الجاحظ عن أسرار إيجاز القرآن الكريم بأسلوبه البليغ وببانه الفصيح
للمأثور .

٣ - إيجاز القرآن في نظم ونأليفه لأبي حيد الله محمد بن يزيد الواسطي
المتوفى عام ٣٠٦ هـ ، وقد شرحه عبد القاهر الجرجاني شرحاً كبيراً سماه
المعتمد وشرحاً آخر أصغر منه .

٤ - نظم القرآن لابن الإخشيد ، وكذلك لابن أبي داود المتوفى

٥ - كتاب إيجاز القرآن للرمانى المتوفى عام ٣٨٣ هـ ، وكذلك الإمام الخطاى المتوفى عام ٣٨٨ هـ ، وكذلك للإمام القاضى أبى بكر محمد بن الطيب البافلان المتوفى عام ٤٠٣ هـ .

٦ - دلائل الإيجاز لعبد القاهر الجرجانى المتوفى عام ٤٧١ هـ .

٧ - كما ألف فى الإيجاز نضر الدين الراذى المتوفى عام ٦٠٦ هـ ، وابن أبى الأصبع المتوفى عام ٦٥٤ هـ ، والإملىكانى المتوفى عام ٧٢٧ هـ ، والرافعى المتوفى عام ١٩٣٧ م .

ولقد شهد ببلغة القرآن الكريم وإيجازه أساطين البلاغة وعلماء البيان ، سواء منهم المسلمون وغيرهم ، حتى قال الوليد بن المغيرة بعد أن سمع القرآن من الرسول : والله ما فيكم رجل أعلم بالشعر منى ولا برحمة ولا بأشعار الجن ، والله ما يشبه الذى نقول شيئاً من هذا ، والله إن لقوله الذى يقول حلالة ، وإن عليه لطلاوة ، وإنه لمثمر أعلاه مغدق أسفله ، وإنه ليعلم ولا يعلم عليه .

وعلى نهج الملاحظ سار عبد القاهر الجرجانى صاحب دلائل الإيجاز الذى دافع عن إيجاز القرآن الكريم ، ورجعه إلى خصائص النظم العربى ودقائقه ، وما د تعجده بالقرآن من عظيم المزية ، وباهر الفضل والعجيب من الوصف حتى أهجز الخلق قاطبة ، وحتى لم ير لسان ، ولم ين بيان ولم يساعد مكان ، وكما يقول عبد القاهر أيضاً : أهجزتهم مزايها ظهرت لهم فى نظمه ، وخصائص صادفوها فى سياق لفظه ، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها ، ومجارى ألفاظها وموالمعها فى مضرب كل مثل ومساق كل خبر ، وبهرم أنهم تأملوه سورة سورة ، وعشراً عشراً وآية آية ، فلم يجدوا فى الجميع

كلمة ينبو مكانها بل وجدد الأساقا بهر المقول ، وأعجز الجمهور .

أما القاضي الباقلاني فقد أحصى جملة وجوه إعجاز القرآن في ثلاثة : ماف القرآن من الأخبار عن الغيب مما لا يقدر عليه البشر ، ولا سبيل لهم إليه ، وما فيه من أخبار الأمم القديمة ، مع أمية الرسول الظاهرة ، ونظم القرآن الكريم وجيب تأليفه ، وتناهي في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه ، وقد شرح الباقلاني وجوه الإعجاز في نظم القرآن الكريم : وتحدث عن التحدي والإعجاز وكل ما يتصل بهذا الباب ، في كتابه المشهور : إعجاز القرآن الكريم ، الذي قال فيه ابن العرب لم يصنف كتاب مثله .

وتحدث القاضي عياض في كتابه « الشفاء » عن إعجاز القرآن الكريم مرجعه إلى وجوه أربعة : أولها : حسن تأليفه واتمام كنهه وفصاحته ، ووجوه إعجازه وبلاغته الحارقة ، وثانيها صورة نظمه العجيب والأسلوب الغريب الخفاف لأساليب كلام العرب ومناهج نظمها ونثرها .

وثالثها : ما انطوى عليه من الأخبار بالمغيبات .

ورابعها : ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة ، والأمم البائدة ، والأشرايع الدائرة .

ومن العلماء من يذكر من وجوه الإعجاز ، جدة القرآن على التلاوة ، وجمعه لعلوم ومعارف لم يحصل بها أحد من علماء الأمم ، وما حواه من أخبار الأولى والآخرة ، ومشاكل بعض أجزائه بعضها ، وحسن اتئلاف أنوارها واتمام أقسامها وحسن التخلص من قصة إلى أخرى ، والخروج من باب إلى غيره . ومنهم من يرجع الإعجاز إلى خلو القرآن الكريم من التناقض واشتماله على المعاني الدقيقة . ومنهم من يقول : إن وجه الإعجاز

ما تضمنه القرآن من الموايا الظاهرة والبدائع الرائعة في الفوائح والمقاصد
والخواتيم في كل سورة وفي مبادئ الآيات وفواصلها .

وقد عرض السيوطي في كتابه «الإتقان» لإعجاز القرآن الكريم ،
وذكر بعضاً من آراء العلماء فيه . ورجع الإمام الرازي الإعجاز إلى الفصاحة
وغرابة الأسلوب ، والصلامة من جميع العيوب . ورجعه الإمام الإبلסקاني
إلى تأليفه الخاص به . وقال ابن حازم في «منهاج البلاغة» : «وجه الإعجاز
في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه
استمراراً لا يوجد له فترة ، ولا يقدر عليه أحد من البشر» ، وقال الإمام
الخطاطي : ذهب الأكثرون من علماء النظر إلى أن وجه الإعجاز في القرآن
من جهة البلاغة ، لكن صعب عليهم تفصيلها ، وصغوا فيه إلى حكم الذوق ،
ثم قال : حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من
ألفاظه ، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه ، وأما
معانيه فكل ذي لب يشهد له بالتقدم في أبوابه ، والترقي إلى أهل درجاته .

إلى ما سوى ذلك من الآراء في إعجاز القرآن الكريم والتي تشبهت
كلها ثم تلاقت في موجة في بحر لجي راحر ، هودون القرآن الكريم في روعته
وجلاله ، ودون إعجازه العظيم في قمره وسحره وعظمته . ولقد مضى القدماء
في بحشهم من الإعجاز ، ثم لم يستطيعوا الوصول إلى غايات الإعجاز ، وأعاد
المحدثون الكلام فيه وإن كانوا لم يرجعوا بطلان ، فبعض جعل وجوه الإعجاز
في ما يشتمل عليه القرآن من قوة روحية خارقة ومن أحداث التاريخ المجهولة
ومن الأسلوب المنطقي والأسلوب العلمي وآخرون يرددون الآراء القديمة
شارحين أو ناقدين .

وهذا كله على أي حال صور من ثقافات العلماء وعقلياتهم ؛ وملاكانهم

وزعماتهم في فهم أسرار بلاغة القرآن الكريم وإعجازه. ونحن نعود بالقارىء إلى فطرته الأدبية وحدها ، فنطالبها بالفهم والنقد والحكم في قضية الإعجاز .

فقد نزل على محمد صلوات الله عليه كتاب من عند الله ، هو أعظم دستور عرف في شرايع الإنسانية وأروع كتاب ألهم في تاريخ البلاغة الأدبية . ودعى العرب إلى الإيمان برسالته ، وهى فى ذلك يحتاج عليهم بالقرآن ، ويدعهم صباح مساء إلى أن يعارضوه إن كان كاذبا ، بسورة واحدة ، و آيات يسيرة . وكلما ازداد تحديا لهم ازدادوا عجزاً وخرباً ، مع طول ما هم فى فن البيان ، ومع أنهم كانوا أكثر ما يكون خطيباً وشاعراً وبلغاً ، ثم مضت الأجيال ، والبلغاء والأدباء والبلغاء والنقاد والمؤلفون فى كل عصر يترفون بإعجازه ، ويقرون بقصورهم عن بلوغ منزلته فى البلاغة والفصاحة والبيان . ولا تزال الفطر الأدبية الخالصة تهتز احتزاز الإعجاب والإكبار ، كلما سمعت آية من آياته ، أو سورة من سورته . ولا تزال الموازنة بينه وبين ما سواه من الآثار الأدبية والدينية والعقلية مستحيلة ، بمنتهى ، أبعد ما بينه وبين سواه من الآثار كبعد ما بين السماء والأرض ، فهل ذلك إلا لأنه كتاب الله الحكيم ، ومعجزة محمد الباهرة ، ودليل على إعجازه وأنه من عند الله .

وبعد فإننا قبل أن نختم هذا البحث نقول : إن أظهر أسرار إعجاز القرآن الكريم يتجلى فيما يلى .

١ - بلاغة القرآن النادرة ، التى لا يحيط بها وصف ، ولا يستطيع أن يكشف خصائصها باحث ، ويكفيك أن علوم البلاغة والنقد والإعجاز قد وضعت للكشف عن مظاهر هذه البلاغة وأسرارها ثم هى للآن ، وبعد

مضى أكثر من عشرة قرون من الزمان ، لا تزال في أول الغاية ، على أن
بلاغة القرآن أوسع مدى من البحث عن استعاراته وكناياته وتفسيراته
وأمثاله ، وحكمته وإيجازه ومجازه ، فهي تشمل كل خصائص الفن الأدبي
والبيان في القرآن الكريم .

٢ - روعة القرآن وجديته ، وأخذه بالآفة والاسماع والمظاهر
والعواطف والنفوس .

٣ - عظمة تصويره للحياة الإنسانية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها
والنفس البشرية في سلبها وحربها ولهوها وجدها ، وأملها وألمها ، وكفرها
وإيمانها ، والمثل العليا في الحياة المهدبة الكريمة التي يعمل لها الإنسان وتسهر
لساطتها الأمين الإنسانية .

٤ - سمو الروح في القرآن الكريم ، فهو ليس كتاب قصص أو تسليية
أو أدب ، أو حكمة أو فلسفة أو تاريخ أو اجتماع . وإنما هو خلاصة لكل
ما في الحياة من ثقافة وحقائق . ويريد على ذلك بأنه منهج كامل للحياة
الروحية والاجتماعية والبشرية الكاملة الصحيحة السليمة ، وما أجددنا أن
نقول : إنه كتاب الإنسانية كافة .

٥ - جلال أثره الأدبي في لغة العرب وأدبهم وفي حياتهم ، وفي حياة
المسلمين والعالم .

٦ - خلوده على مر الأيام والامكنة والمصور ، وعجز الناس عن
مبارضته مع أنه تحدى ولا يزال يتحدى الناس كافة ، ومع ما يشتمل عليه
تاريخ العالم من أفذاذ المفكرين والأدباء والبلغاء .

٧ - بساطة أسلوب القرآن الكريم ووضوحه وجماله وقوته وجزالته وعذوبته .

٨ - شرف معانيه ، وسمو حكمه ، وجلال دعوته ، وصدق حجته ، وعمق منزهه ، وطو أصوره .

٩ - والدليل الأخير على الإعجاز هو عظمة أفراضه ومقاصده ، ورفعة مراميه ومناحيه ، وهبقرية غاياته ورسائله ، وتوجيهه البشرية كافة إلى حياة جديدة فيها الأمل والسعادة ، والأمن والسلام ، والخير المطلق ، والإخاء والحق والعدالة ، والحرية والمساواة بين الناس ، وصدق الله العظيم حين يقول : (تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً)^(١).

ويمكن إجمال إعجاز القرآن الكريم فيما يأتى :

- ١ - فصاحة ألفاظه الجامعة لكل شرائطها .
- ٢ - بلاغته بالمعنى المشهور ، أى موافقة الكلام لمقتضى الحال ، ومناسبات المقام ، أو بلاغته الدوقية المعنوية .
- ٣ - مسحة البداوة ، أى عذوبة العبارات المثلثة لسذاجة البداوة مع اشتغالها على بساطة الحضارة .
- ٤ - توفر المحاسن الطبيعية فوق المحاسن البديعية .
- ٥ - إيجاز بالغ حد الإعجاز بدون أن يحل بالمقصود .

(١) مفتتح سورة الفرقان . انظر : الإعلام ومبادئه الخالدة لفضيلة الإمام الشيخ محمد مأمون الفزاوى شيخ الأزهر السابق ، جمع وترتيب الدكتور : محمد عبد المنعم خفاجى ص ٩٣ - ١٠٠ .

- ٦ - إطناب غير مل في مكرراته .
- ٧ - سمو المعنى وعلو المرمى في قصد السكال الأسمى .
- ٨ - طلاوة أساليبه الفطرية ومقاطعه المبهجة ، وأوزانه المتنوعة .
- ٩ - فواصله الحسنى وأسجاده الفطرية .
- ١٠ - أنبؤ الغيبة وأخباره عن كوامن الزمان وخفايا الأمور .
- ١١ - أسرار عليية لم تهتد العقول إليها بعد عصر القرآن إلا بمعونة الأدوات الدقيقة ، والآلات الرقيقة المستحدثة .
- ١٢ - غوامض أحوال المجتمع ، وآداب أخلاقية تهذب الأفراد ، وتصلح شئون العائلات .
- ١٣ - قوانين حكيمة في فقه تشريعى فوق ما فى التوراة والإنجيل وكتب الشرائع الأخرى .
- ١٤ - سلامته من التعارض والتناقض والاختلاف .
- ١٥ - خلوصه من تنافر الحروف وتناقى المقاصد .
- ١٦ - ظهوره على لسان بدوى أمى لم يعرف الدواسة ، ولا ألف محاضرة العلماء ، ولا جاب الممالك سائحا مستكملا .
- ١٧ - طراوته فى كل زمن وكونه غضا طريا كلما تلى وأهنا تلى .
- ١٨ - اشتغاله على السهل الممتنع الذى يهدى فى العمر ملاك الإحجاز والتفوق النهائى .
- ١٩ - قوة عبارته لتحمل الوجوه وتشابه المعانى .
- ٢٠ - قصصه الحلوة وكشوفه التاريخية من حوادث القرون الخالية .

٢١ - أمثاله الحسنى التى تجعل المعقول محسوساً وتجعل الغائب عن
الذهن حاضراً لديه .

٢٢ - معارفه الإلهية كأحسن كتاب فى علم اللاهوت ، وكشف أسرار
عالم الملكوت ، وأوسع سفر من مراحل المبدأ والمعاد .

٢٣ - خطابه البديعية وطرق القناعه الفذة .

٢٤ - تعاليمه العسكرية ومناهجه فى سبيل الصلح وفتون الحرب .

٢٥ - سلامته من الحرافات والأباطيل التى من شأنها إجهاد العلم عليها
كلما تكاملت أصوله وفروعه .

٢٦ - قوة الحججة وتفوق المنطق .

٢٧ - اشتغاله على الرموز فى فوائخ السور ، ودعشة الفكر حولها
وحول غيرها .

٢٨ - جلوهاته الروحية الخلافة الألباب ، الساحرة للعقول ، الفتنة
للنفوس .

٢٩ - تضمنه لأسس ضرورية إنسانية راحلة لكل زمان ومكان (١)

الإعجاز القرآنى والحقائق العلمية

إن حقائق الكون ، وهى من خلق الله عز وجل ، لا تتعارض مع
القرآن الكريم ، إذ أن الكون من خلق الله ، والقرآن الكريم هو كلام الله
عز وجل الذى جاء لينظم علاقة الإنسان بخالقه وبالكون الذى يعيش فيه .

(١) رسالة القرآن للشيخ محمد المزالى ص ١٤٠ : ١٤٣ ط وزارة الأوقاف .

والناس أمام الاعجاز القرآني وعلاقته بالحقائق العلمية فريقان :

أحدهما : يحاول إخضاع الحقائق العلمية للقرآن الكريم .

والفريق الثاني ينسكز لك ونحن نقول لهم : إن الذين منعوا مجانبين للصواب ، والذين غالوا مجانبين للصواب أيضاً ، لأننا قد قلنا أولاً : أن القرآن كلام الله ، والكون خلق الله ، وحقائق الـكون الموجودة فيه والتي خلقها الله لا بد أن تتسجم مع كلام الله ، فلا يكون هناك تضارب ، فإن حصل ما ظهره التضارب ، فإما أنك فهمت حقيقة قرآنية ، وهي ليست حقيقة قرآنية ، وليس هذا المراد من الحقيقة القرآنية ، وأما أنك أتيت بشيء ليس حقيقة علمية ، وفلت هو حقيقة علمية ، لكن إذا تأكدنا أن هذه حقيقة قرآنية .. وهذا هو الفرق - وهذه حقيقة علمية فلا بد أن يلتفتوا لأن قائل القرآن . هو خالق الـكون ، إلا أن الناس ، لا يفتنون إلى أهمية تحديد ما هو العلم ؟

لا يقال علم .. إلا إذا كانت قضية ، وأنت تجرم بها ، وهي واقعة ، وعليها دليل ، بغير ذلك لا يكون علم ، والعلم من أجل اكتشاف حقائق الـكون مفهوم أنه يبدأ بالملاحظة ، ثم التجربة ثم النظرية ، ثم الحقيقة العلمية ، فلا يقال حقيقة علمية ، إلا في نهاية المطاف بأن تسلم ، وكل الجزئيات تنطبق على هذه الحقيقة ، ولا تنشذ عنها حقيقة . فإذا جئت لتخضع القرآن للملاحظة علمية نقول لك هذا غلط ، لأنه من الجائز ألا تنجح الملاحظة بالتجربة ، وإذا جئت لتخضع القرآن لتجربة علمية ، نقول أيضاً هذا غلط ، لأنه من الجائز ألا تنفع التجربة إذا أردت أن تخضع القرآن النظرية ، نقول لك هذا غلط أيضاً لأن النظرية يمكن أن تخطئ . لكن إذا وصلت إلى حقيقة علمية ، نقول لك .. إن لم يكن في القرآن ما يؤيدها ، فليس فيه قطعاً ما يمارضها .

فإذا نظرت إلى الفلكيين ، والناس الذين يحسبون دورة الأرض ودورة الشمس والقمر و... و... إلى آخره ، ونجدهم يقولون مثلاً إن الساعة كذا في يوم كذا ، يحدث خسوف أو يحدث كسوف في منطقة كذا ، حتى نتابع هذا الذي قالوا ، ونجد الأمر كما حسبه وأكدوه ، فهذا دليل على أن المقدمات سليمة ، لو كانت المقدمات فيها خلطة واحدة لكانت النتائج تأتي مضطربة ، فلما كانت النتائج سليمة ، فذلك حقيقة علمية ، فنلنا لو قالوا إن الأرض كرة ، ودورتها حول نفسها تستغرق كذا ، ودورتها حول الشمس تستغرق كذا وحول القمر تستغرق كذا ، ففي الوقت الفلاني تكون الشمس إما بين الأرض والقمر ، فيحدث كذا ، أو القمر بين الشمس والأرض فيحدث كذا ما دامت هذه المقدمات النتائج تأتي طبق الأصل ، فلا بد أن يكون هذا الكلام مبنيًا على حقيقة علمية ، فلا نستطيع أن نجادل فيه ، لكن حين يأتي شخص ويقول لي .. إنهم قد وصلوا إلى القمر ، وربنا قد ذكرها في القرآن فأقول له كيف هذا ؟ يقول ... قال : (يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض ، فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان)^(١).

وهذا هو سلطان العلم .. فأقول له ما دخل طالع القمر هذا بالسماء ؟ إن القمر ليس إلا ضاحية من ضواحي الأرض ، ما القمر بالنسبة للسماء ؟ أين بعد الشمس ؟

وإن القمر لا يبعد ثانيتين ضوئيتين ، أما الشمس فتباني دقائق ضوئية ، وهناك كواكب أخرى بيننا وبينها ألف سنة ضوئية ، وأخرى بيننا وبينها مليون سنة ضوئية ، فأين السماء وأقطار السماء من أين جاءت ؟ فأنت في

صاحبة الأرض في القمر ، ثم إذا كان سلطان العلم كما يقال فكيف يقول الله بعده : (يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران) (١) .

ما دام السلطان الذي جاء هو العلم ، وستنفذ فلماذا يقول (يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران) وهل أنا المتحدى فقط ، أم الجن أيضاً داخل في التحدى ، الجن لأنه يقول (يا معشر الجن والإنس) مخاطب الاثنين ، والجن بنص القرآن كانوا يقعدون من السماء مقاعد للسمع ، فهم واصلون إلى مدى بعيد ، ومع ذلك متحدين ، إذا لا يصح أن تقول أن القرآن أشار إلى ذلك إذن فامعنى : إلا بسلطان ، نقول : إلا بسلطان ، هذه آية افرض واحد - وهذا أيضاً أداء بيان - حتى لا يعمل مغمز في أى قضية من قضايا الدين ، وحتى لا تتعارض قضايا الدين ! لقد أمرى الله بمجده من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، وخرج به إلى السماء ، فلو أن : إلا بسلطان ، هذه لم تأت هنا لقال قائل : ولا ... محمد لم يخرج به إلى السماء ... لماذا ، لأن الله يقول : يا معشر الجن والإنس ، إن استعظمتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا إلا تنفذون ، وقد تحدى ، لكن قول الله ... إلا بسلطان ، ... أى بسلطان منه . فهو الذى يخضع المومنين ، وهو الذى يخرج محمد من هذا النطاق إلى السماء ، فإذا : إلا بسلطان . هذه آية حتى لا يكذب محمد في أنه صعد إلى السماء ... إن لم تكن هذه الآية فقد كان من الممكن أن يقول إنسان ، ... لا ، أن القرآن يمتعه ..

إذا فالذين يمنعون أن القرآن قد ياتقى ببعض الحقائق العلمية ، نقول

لهم . لا ، لكن حققوا أولاً أنها حقيقة علمية ، فإذا وصلت مسألة إلى مرتبة الحقيقة العلمية فالقرآن لا يمارسها ، بل يمكن أن يؤيدها .

والقرآن لم يجهـ كتاب علم بمعنى أنه لم يأت ليعلمى الكيمياء ولا ليعلمى الجغرافيا ، إنما يمسى حقائق الـكون الموجودة بما يؤدى إلى مصداق قول الله :

(سترهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم)^(١) .

ولا يمكن أن يرينا الآيات فى الآفاق وفى أنفسنا ، إلا إذا اكتشفنا حقائق علمية ، ثم وجدنا قرآنا يؤيدها أى يبن على الحقيقة عل أنها حقيقة ، وهذا غير أن يعلمنا لنا ، لتطبيعها نشاط ذهنى لكن إذا وصلت إلها تـحمد القرآن إما أن يؤيدها أولاً يمارسها ، وهذا ما يجب أن نلتفت إليه فى بحث القرآن من ناحية الحقائق العلمية^(٢) .

(١) فصله (٥٢)

(٢) إعجاز القرآن لفـضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى (١١٨ - ١٥٢)

بعض تعرف .

تجويد القرآن الكريم

تجويد القرآن الكريم

معنى التجويد :

التجويد في لغة العرب إحكام الشيء وإتقانه ، يقال : جود فلان الشيء وأجاده إذا أحكم صنعه وبلغ به الغاية في الإحسان والكمال .

وأما في اصطلاح علماء التجويد فهو عبارة عن العلم الذي يبحث في الكلمات القرآنية ، من حيث إعطاء الحروف حقها ومستحقها (١) .

قال الإمام ابن الجزري :

« التجويد » : مصدر من جود تجويداً ، والامم منه الجودة ضد الرداء يقال جود فلان في كذا إذا فعل ذلك جيداً ، فهو عندهم عبارة عن الإنيان باقراءة بجودة الالفاظ ، برينة من الرداء في النطق ، ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح ، وبلوغ النهاية في التحسين .

ولاشك أن الأئمة كأم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفها على الصفة المتلقاة من أئمة القراء المتصلة بالحضرة النبوية الأنصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ، ولا العدول عنها إلى غيرها — والناس في ذلك بين محسن مأجور ، ومسيء آثم أو معذور . فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح ، العربي الفصيح وعدل

(١) حق الحرف : مخرجه وصفاته التي لا تفارقه ، كالهيمس والجر ، ومستحقه

صفاته العارضة ، التي يوصف بها أحياناً كالتفخيم والترقيق .

إلى اللفظ الفاسد المعجمي ، استغناء بنفسه واستعداد برأيه وحده ، وانكالا
على ما ألف من حفظه ، واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يفقه على صحيح
لفظه فإنه مقصر بلا شك وآثم بلا ريب ، وغاش بلا مرية .

فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة لله ولكتابه
ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم .

أما من كان لا يطاوعه لسانه أولا يهجد من يهديه إلى الصواب بيانه فإن
الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح
صلاة قارىء خلف أى وهو من لا يحسن القراءة ، وهذا العلماء القراءة بغير
تجويد لحنا ، وهذا القارىء بها لحانا .

فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة ، وهو إعطاء الحروف حقوقها ،
وترتيبها مراتبها ، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله ، وإلحاقه بنظيره ، وتصحيح
لفظه ، وتلطيف النطق به على حال صفته ، وكال هيئته من غير إسراف ولا
تمسك ، ولا إفراط ولا تكلف ، وإلى ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم
بقوله : من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد ،
يعنى عبد الله بن مسعود ، وكان رضى الله عنه قد أعطى خطأ عظيما فى تجويد
القرآن وتحقيقه وترتيبه ، كما أنزله الله تعالى ، وناهيك برجل أحب النبي صلى
الله عليه وسلم أن يسمع القرآن منه ، ولما قرأ أبى رسول الله صلى الله عليه
وسلم كتابت فى الصحيحين ، وروينا بسند صحيح عن أبى عثمان الهذلى قال
صلى بنا ابن مسعود المغرب بقل هو الله أحد ، والله لو ددت أنه قرأ بسورة
البقرة من حسن صوته وترتيبه .

قلت : وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما
أنزل ، تلتذ الأسماح بتلاوته ، وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد يسلب
العقول ويأخذ بالآلباب ، سر من أسرار الله تعالى يودعه من يشاء من خلقه ،
واقطد أركنا من شيوخننا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا
أنه كان جيد الأداء ، قيبا باللفظ ، فكان إذا قرأ طرب السامع ، وأخذ من
القلوب بالجماع ، وكان الخلق يزدحمون عليه ويجمعون على الاستماع إليه أمم
من الخواصر والعوام ، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من
سائر الأنام ، مع تركهم جماعات من ذوى الأصوات الحسان ، عارفين
بالمقامات والألحان ، لخروجهم عن التجويد والإتقان .

وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرهم أخبارا بلغت التواتر عن شيوخهم
الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري رحمه الله تعالى ، وكان أستاذاً
في التجويد أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح د وتفقذ الطير فقال مالى لا أرى
الهدهد ، وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى
أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدهد ، وبلغنا عن الأستاذ الإمام سبط الخياط
أنه قد أعطى من ذلك حظاً عظيماً : وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى
من سماع قراءته .

ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ، ووصول غاية التصحيح
والتمديد مثل رياضة الأسن ، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن ،
وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ الكاتب بها بالرياضة وتوقيف
الأستاذ ، والله هو الحافظ أبي عمر والداني رحمه الله تعالى حيث يقول :
ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بنفسه ، فلقد صدق أبو عمرو
وبصر ، وأوجز في القول وما قصر .

فليس التجويد بتمضيغ اللسان ، ولا بتقدير الفم ، ولا بتعويج الفك
ولا بترعيد الصوت ، ولا بتمطيط اللسان ، ولا بتقطيع المد ، ولا بتطنين
الغنائم ، ولا بضمرة الراءات ، قراءة تنفر منها الطباع ، وتميها القلوب
والأسماع ، بل القراءة السهلة اللذبة ، الحلوة اللطيفة ، التي لا مضغ فيها ولا
لوك ، لا تصف ، لا تكلف ، ولا تصنع ولا تنطع ولا تخرج عن طباع
العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والآداء .

ثم قال : أول ما يجب على مرید إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل
حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه ، وتوفية كل
حرف صفته المختصة به توفية تخرجه عن مجانسه ، يعمل لسانه وفه بالرياضة
في ذلك إعمالاً بحيث يصير ذلك له طبعاً وسليقة .

ثم قال : فإذا أحكم القارىء النطق بكل حرف على حدته موفياً حقه
فليعمل نفسه بأحكامه حالة التركيب لأنه يبدأ عن التركيب مالم يكن حالة
الأفراد ، وذلك ظاهر فيكم من قارىء يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها
مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقرى وضعيف ، ومفخم
ومراق ، فيجذب القوى الضعيف ، ويقاب المفخم المراق ، فيصعب على
اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب ، فن
أحكم صحة اللفظ حالة التركيب فقد حصلت له حقيقة التجويد بالإتقان
والتدريب (١) .

وجوب تهويد القرآن وترتيبه :

والتهويد واجب على كل من يريد أن يقرأ شيئاً من القرآن الكريم ،
يثاب القارئ على فعله ويعاقب على تركه ، لأنه هكذا نزل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم مجزئاً مرتلاً ، ووصل إلينا كذلك ، نقلًا عن الصحابة
والتابعين ، وتابعهم إلى يومنا هذا ، لأن الأمة الإسلامية كما أنها متعبدة بفهم
معاني القرآن وإقامة حدوده ، فهم أيضاً متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة
حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية العربية التي
لا تهوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها .

الأدلة على وجوب تهويد القرآن الكريم :

أولاً : من القرآن الكريم :

قال الله تعالى : (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة
كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً)^(١) .

فقد بين سبحانه وتعالى أن من حكمة تنزيل القرآن منجماً هي ترتيل
القرآن وتهويده ، وهذا يدل على وجوب ترتيل القرآن والنطق به كما أنزله
الله عز وجل .

وقال تعالى : (ورتل القرآن ترتيلاً)^(٢) .

فإن المراد بالترتيل تهويد الحرف ، وإتقان النطق بالكلمات ، فقد

سئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن الترتيل في هذه الآية فقال: الترتيل: تهويد الحروف ، ومعرفة الوقوف . وقال بعض المفسرين : إيت بالقرآن في تودة وطمانينة وتهدير ، وتذليل اللسان على النطق بالحروف والكلمات متقنة مجودة بقصر ما يجب قصره ، ومد ما يجب مده ، وتضخيم ما يتعين تضخيمه ، وترقيق ما يتعين ترقيقه ، وإدغام ما يجب إدغامه ، وإخفاء ما يلزم إخفاؤه إلى غير ذلك من الأحكام .

وقوله تعالى : (ورتل) أمر ، وهو هنا للوجوب لأن الأصل في الأمر أن يكون للوجوب إلا إذا وجدت قرينة تصرفه عن الوجوب إلى غيره من الندب أو الإباحة أو الإوشاد أو التهديد إلى غير ذلك فيحمل على ذلك لتدل عليه القرينة ، ولم توجد قرينة هنا تصرفه عن الوجوب إلى غيره ليبقى هل الأصل وهو الوجوب .

ثانياً : من السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر فإنه سيحىء أقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يسبحهم شأنهم » (١) .

والمراد بالقراءة بلحون العرب القراءة التي تأتي حسب سجية الإنسان وطبيعته من غير تصنع ولا تعمل ، ولا قصد إلى الانتقام المستحدثة والألحان التي تذهب بروحة القرآن وجلاله .

(١) رواه الإمام مالك والنسائي والبيهقي والطبراني .

والمراد يلحون أهل الفسق والكبائر القراءة التي تراعى فيها النغمات الموسيقية والتطريب والتلحين . وإنما حذر النبي صلى الله عليه وسلم من هذه القراءة لأن الشأن فيها أنها تكون ذريعة إلى التلاعب بكتاب الله تعالى بالزيادة فيه أو النقص منه ، إما بتطويل المد فوق المقدار المقرر له أو تقصيره عن المقدار المذكور ، أو بالمبالغة في الفن ، أو النقص فيه ، أو بتوليد ألف من الفتحة وياء من الكسرة ، وواو من الضمة ، إلى غير ذلك مما يترتب على القراءة بالانغام والألحان الموسيقية من انحراف عن الجادة في القراءة ، وبعد عن الصواب في التلاوة .

ومن أجل ذلك كانت القراءة بهذه الألحان مذمومة ومحرمة شرعا .

فإن قرأ القارىء بهذه الانغام الموسيقية ولكن تحزى الدقة في إنقاف الحروف ، وتجويد الكلمات ، وتحسين الأداء ، ومراعاة حسن الوقف والابتداء ، ولم ينحرف يمتة أو يسره عن القواعد التي وضعها علماء القراءة فلا بأس بها .

ثالثاً : الإجماع :

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة من عهد نزول القرآن إلى وقتنا هذا على وجوب قراءة القرآن قراءة بحودة سليمة من التحريف والتصحيف ، بريئة من الزيادة والنقص ، مراعى فيها ما يجب مراعاته في القراءة من القواعد والأحكام ، لا خلاف بين المسلمين في كل عصر^(١) . من كل ما تقدم يستفاد أن تجويد القرآن الكريم وإخراج كل حرف من مخزجه وإعطائه حقه ومستحقه أمر لازم لا بد منه ، ولذلك يقول الإمام الجزري :

(١) نهاية القول المفيد ص ٩

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم
لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلا
وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها
مكلا من غير ما تكلف باللفظ في النطق بلا تعسف

كيف نتعلم التجويد :

التجويد له قواعد وأحكام ذكرها العلماء في الكتب الخاصة به ، فن
حيث الإحاطة والإلمام بها يجب على قارئ القرآن أن يراجع أى كتاب
من هذه الكتب .

وأما التجويد العمل وهو تطبيق هذه الأحكام على ألفاظ القرآن الكريم
فلا يمكن أن تؤخذ من المصحف ، ولا من الكتب ، وإنما تؤخذ بالتلقى عن
الشيوخ المتخصصين في ذلك ، لأن هناك أحكاما لا يمكن أن تعرف إلا
بالتلقى مثل الروم ، والاختلاس ، والإشمام ، والإخفاء ، والإدغام ،
والسبيل ، والمد ، والتقليل ، والإهالة وغير ذلك من الأحكام الدقيقة .

والأخذ من الشيوخ طريقتان :

الاولى : أن يستمع التلاميذ من لفظ الشيخ بأن يقرأ الشيخ أمام التلاميذ
وهو يسمع وهذه طريقة المتقدمين .

الثانية : أن يقرأ التلميذ بين يدي الشيخ وهو يسمع . وهذه طريقة
المتأخرين .

والأفضل الجمع بين الطريقتين ، فإن لم يتسع الوقت لهما ، أو كان هناك

مانع من الجمع بينهما فليقتصر على الثانية؛ لأنها أعظم أثراً وأجل فائدة في تقويم لسان الطالب وتمييزه على القراءة السليمة من الأولى^(١).

من أحكام التجويد

١ — الاستعاذة : مصدر استعاذ أى طلب العوذ والعياذ ويقال لها التعوذ وهو مصدر تعوذ بمعنى فعل العوذ — ومعنى العوذ والعياذ فى اللغة اللجأ والامتناع والاعتصام . فإذا قال القارئ : أعوذ بالله فكذا أنه قال ألجأ واعتصم وأتحصن بالله — ثم صار كل من التعوذ والاستعاذة حقيقة عرفية عند القراء فى قول القارئ : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . أو غيره من الألفاظ الواردة . فإذا قيل لك تعوذ أو استعذ فالمراد قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

والتعوذ ليس من القرآن بالإجماع . ولفظه لفظ الخبر . ومعناه الإنشاء . أى اللهم أعذنى من الشيطان الرجيم^(٢) .

المبحث الأول : فى حكمها

اتفق العلماء على أن الاستعاذة مطلوبة من مريد القراءة واختلفوا بعد ذلك فى هذا الطلب هل هو على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب .

فذهب جمهور العلماء وأهل الأداء إلى أنه على سبيل الندب وقالوا : إن الاستعاذة مندوبة عند إرادة القراءة ، وحلوا الأمر فى قوله تعالى (فإذا

(١) أحكام قراءة القرآن الكريم للشيخ محمود الحصرى ص ١٩ .

(٢) الاضائة فى أصول القراءة للشيخ الضباع ص ٦ .

فأرت القرآن فاستعمل بالله من الشيطان الرجيم (على سبيل الندب، فلو تركها القارى، لا يكون آمناً .

وذهب بعض العلماء إلى أنه على سبيل الوجوب .

وقالوا: إن الاستعاذة واجبة عند إرادة القراءة، وحملوا الأمر في الآية السابقة على الوجوب .

وقال ابن سيرين: وهو من القائلين بالوجوب لو أتى القارى بها مرة واحدة في حياته كفاه ذلك في إسقاط الوجوب عنه .

وعلى مذهب القائلين بالوجوب لو تركها القارى، يكون آمناً .

المبحث الثاني: في صيغتها .

المختار لجميع القراء في صيغتها: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأنها الصيغة الواردة في سورة النحل، ولا خلاف بينهم في جواز غير هذه الصيغة من الصيغ الواردة عن أهل الأداء سواء نقصت عن هذه الصيغة نحو: أعوذ بالله من الشيطان، أم زادت نحو: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، إلى غير ذلك من الصيغ الواردة عن أئمة القراءة .

المبحث الثالث: في كيفيتها

روى عن نافع أنه كان يخفى الاستعاذة في جميع القرآن الكريم، وروى مثل هذا عن حمزة أيضاً، وروى عن خلف عن حمزة أنه كان يجر بها أول الفاتحة خاصة ويخفيها بعد ذلك في جميع القرآن، وروى عن خلاد أنه كان يجر الجهر والإخفاء جميعاً ولا ينكر على من جهر ولا على من أخفى .

مواضع الاخفاء أربعة :

الاول : إذا كان القارئ يقرأ سرّاً سواء أ كان منفرداً أم في مجلس ،

الثاني : إذا كان خالياً وحده سواء أقرأ سرّاً أم جهرّاً .

الثالث : إذا كان في الصلاة سواء أ كانت الصلاة سرية أم جهرية .

الرابع : إذا كان يقرأ مع جماعة يتدارسون القرآن كأن يكون في مقراءة ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة .

وما عدا ذلك يستحب فيه الجهر بها .

تتمة : إذا كان القارئ مبتدئاً بأول سورة سوى « براءة » ، تمين عليه الإتيان بالبسملة كما سيأتي :

وحينئذ يجوز له بالنسبة للوقف على الاستعاذة ، أو وصلها بالبسملة أربعة أوجه :

الاول : الوقف على الاستعاذة والبسملة ، ويسمى قطع الجميع .

الثاني : الوقف على الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة ويسمى قطع الأول ووصل الثاني بالثالث .

الثالث : وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها ، ويسمى وصل الأول والثاني وقطع الثالث .

الرابع : وصل الاستعاذة بالبسملة مع وصل البسملة بأول السورة ، ويسمى وصل الجميع .

أما إذا نـبـدأ بأول سورة « برأة » ، فيجوز له وجهان :

الأول : الوقف على الاستعاذة ، والبـدء بأول السورة بدون بسملة .

الثاني : وصل الاستعاذة بأول السورة بدون بسملة أيضاً .

ثالثة : لو قطع القارئ قراءته لعذر طارئ قهرى كالعطاس أو التثنج ، أو لسكـام يتعلق بمصلحة القراءة لا يعيد الاستعاذة .

أما لو قطعها إرضاء عن القراءة ، أو لسكـام لا تعلق له بالقراءة ولو رد السلام ، فإنه يستأنف الاستعاذة (١) .

٢ - البسملة :

البسملة : مصدر بمـل إذا قال بسم الله أو إذا كتبها فهي بمعنى القول أو الكتابة . ثم صار حقيقة عرفية في نفس : بسم الله الرحمن الرحيم وهو المراد هنا - وبـمـل من باب النحت ، وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة بقصد إيجاز الكلام وهو غير قياس ومن المسموع منه : بمـل إذا قال : السلام عليكم . وحوـل إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله وهـلـل إذا قال : لا إله إلا الله . وحمـل إذا قال : الحمد لله . وحمـل إذا قال : حى على الصلاة حى على الفلاح ، وهو كثير ، ولكنهم مع كثرتـه يعدونه من العيوب .

قال بعضهم : إنه لغة مولدة .

وقال الماوردى : يقال لمن بمـل بمـل وهى لغة مولدة .

والبسملة ليست من القرآن عند المالكية وآية من كل سورة عند الشافعية اتفاقاً عندم في أول الفاتحة وعلى الأصح في غيرها .

وآية من القرآن أزيلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة على المراتضى عند الحنفية وهو المقهور عن الإمام أحمد .

والخلاف في غير البسملة التي في وسط سورة النمل أما هي فبعض آية منها بلا خلاف .

ووجه الخلاف بين القراء في إثبات للبسملة وحذفها أن القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل مرات متكررة فنزلت البسملة في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها فإثباتها قطعي وحذفها قطعي وكل منهما متواتر وفي السبع - فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه متواترة إليه ثم منه إلينا . ومن قرأ بحذفها لحذفها في حرفه متواتر إليه ثم منه إلينا ومن روى عنه إثباتها وحذفها فالأمران تواترا عنده كل بأسانيد متواترة - وبهذا يجمع بين الأحاديث الواردة في إثباتها والأحاديث الواردة في حذفها - وبه كما قال بعض العلماء قد يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع ويرجع النظر إلى كل قارئ من القراء بانفراده . فمن تواترت في حرفه تجب على كل قارئ بذلك الحرف وتلك القراءة في الصلاة بها رتبيل وتركها إما كان . وإلا فلا . ولا ينظر إلى كونه شافعيًا أو مالكيًا أو غيرهما^(١) .

ولا خلاف بين العلماء أنها بعض آية من النمل ، كما أنه لا خلاف بين

(١) الإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ الضباع ص ١٠-١١
(٢٢ - مع القرآن)

القراء في إثباتها أول سورة الفاتحة ، سواء وصلت بالناس أو ابتدئ بها ،
لأنهم وإن وصلت لفظاً فهي مبتدأ بها حكماً .

وقد أجمع القراء السبعة أيضاً على الإتيان بها عند الابتداء بأول كل سورة
سوى سورة براءة ، وذلك لكتابتها في المصحف .
وقد اختلف في حكم الإتيان بالبسملة في سورة براءة .

فذهب ابن حجر ، والخطيب إلى أن البسملة تحرم في أولها ، وذلك
لعدم كتابتها في المصحف لأنها نزلت بالسيف ، وتكره في أثنائها .
وذهب الرملي ومشايخه إلى أنها تكره في أولها وتسن في أثنائها .

٣ - أحكام النون الساكنة والتنوين :

تعريف النون الساكنة :

النون الساكنة أى الخالية من الحركة هى النون الثابتة فى اللفظ والخط
والوصل والوقف ، وتكون فى الأسماء والأفعال والحروف ، وتكون
متوسطة ومتطرفة .

تعريف التنوين :

التنوين لغة التصويب : واصطلاحاً نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم
لفظاً ، وتفارقه خطاً ووقفاً .

الفرق بين النون الساكنة والتنوين :

والفرق بين النون الساكنة والتنوين مكون من خمسة أمور تظهر بتأمل
التعريفين السابقين ، وهى :

(١) النون الساكنة حرف أصل من حروف الهجاء ، والتنوين زائد .

(٢) النون الساكنة ثابتة لفظاً وخطاً ، والتنوين ثابت في اللفظ دون الخط .

(٣) النون الساكنة ثابتة وصلاً ووقفاً ، والتنوين ثابت في الوصل دون الوقف .

(٤) النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف ، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء دون الأفعال والحروف . ويستثنى من ذلك نون التوكيد الخفيفة التي لم تقع إلا في موضعين في القرآن وهما (وليكونا من الصاغرين) بيوسف (انسجماً بالناحية) بالعلق . فإنها نون لاتصالها بالفعل ، لا تنوين وإن كانت غير ثابتة خطاً ووقفاً كالتنوين ، فهي إذاً نون ساكنة شبيهة بالتنوين .

(٥) النون الساكنة تكون متوسطة ، أى في وسط الكلمة ، ومتطرفة أى في آخرها . والتنوين لا يكون إلا متطرفاً أى في آخر الكلمة .

وللنون الساكنة والتنوين أربعة أحوال :

(١) الإظهار :

وهو في اللغة البيان ، وفي الاصطلاح : إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر . والمراد بالحرف المظهر هنا أى في الإظهار الحلقى النون الساكنة أو التنوين ، وفي الإظهار انطلق النون الساكنة فقط . وفي الإظهار الشفوي الميم الساكنة ، وفي الإظهار القمري لام التعريف أى لام ال .

وحروف الإظهار الحلقى ستة وهي :

الهمزة ، الهاء ، العين ، الحاء ، الغين ، الخاء .

فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعد النون الساكنة ، سواء كان من كلمة أو من كلمتين أو بعد التنوين ولا يكون إلا من كلمتين وجب الإظهار ويسمى إظهاراً حلقياً نظراً لخروج هذه الأحرف الستة من الحلق .

أمثلة النون والتنوين :

- (١) الهمزة : د ينثون . من ءا من . وكل ءا من .
- (٢) الهاء : د الأنهار . من هاء . جرف هار .
- (٣) العين : د أنعمت . من علم . حكيم عليم .
- (٤) الحاء : د وتنتحون . من حكيم . نار حامية .
- (٥) الغين : د فسيفضون . من غل . إله غيره .
- (٦) الخاء : د والمنخفضة . من خير . عليم خير .

(ب) الإدغام :

وهو عبارة عن التقاء بالحرفين كالثاني مشدداً ، وحروف الإدغام بمجموعة في كلمة يرملون ، والإدغام على قسمين :

- (١) إدغام بغنة وحروفه أربعة ، وهي مجموعة في كلمة د يلمو ، ويسمى هذا القسم إدغاماً ناقصاً لأنه ناقص التشديد ، ويستثنى من الإدغام النون الساكنة مع الواو أو الياء في كلمة واحدة مثل .
د الدنيا ، بنيانه ، صنوان ، فيجب إظهارها .

(٢) إدغام بغير غنة في اللام والراء ويسمى إدغاما كاملا التشديد، وعلامة الإدغام في المصحف ترك النون الساكنة بدون سكون وتتابع الفتحين ، أو السكونين ، أو الضمتين في التنوين المفتوح والمجرور والمضموم ، ووضع القعدة على حروف د ل م ز ، في الإدغام كامل التشديد .

أمثلة الإدغام بغنة .

• من يقول ، برق يعملون ، من ناصرين ، يومئذ ناهية ، من مال ، من ولي ولا ، عذاب مهين ، .

أمثلة الإدغام بغير غنة .

• من لدنه ، هدى المتقين ، من ربهم ، ثمرة زقا ، غفور رحيم ، .

(٣) الإقلاب :

وهو عبارة عن جعل حرف مكان حرف آخر ، ويكون عند الباء فيقلب التنوين والنون الساكنة ميما مخففة بغنة ، وعلامته في المصحف ترك النون الساكنة لعلامة السكون ، ووضع علامة م فوقها وفي التنوين وضع علامة م بدل الحركة الثانية للتنوين سواء في المفتوح أو المجرور أو المضموم .

أمثلة الإقلاب .

• ألبنهم ، من بعد ، عليهم بذات ، سميع بصير ، أنبورك ، عليهم بالظالمين ، آيات يهنات ، صم بكم عمى ، متاعا بالمعروف ، .

(د) الإخفاء الحقيقي :

وهو النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد ،
وحروفة خمسة عشر بحروعة في أوائل كلمات البيت التالي .

صرف ذا ثناكم جاد شخص قد سما دم طيبا زد في تقى ضم ظالما

أمثلة الإخفاء الحقيقي :

ص : الأنصار . أن صدوكم . ريحا صرصرا .

ذ : . أنذرهم . من ذهب . ظل ذي ثلاث شعب .

ث : والآثى بالآثى . من ثمرة . قولا ثقبلا .

ك : المنكر . من كتاب . كتاب كريم .

ج : أحييتنا . إن جعل . خلق جديد .

ش : أنشرنا . إن شاء الله . غفور شكور .

ق : انقلبوا . من قرار . سميع قريب .

س : الإنسان . من سوء . رجلا سلبا .

د : أندادا . من دابة . كأسا دهاقا .

ط : بقنطار من طين . صعيدا طيبا .

ز : تنزيل الكتاب . من زوال . صعيدا زلقا .

ف : فافلق . من فضل الله . خالدا فيها .

ت : كنتم ومن تاب . جناح تجرى .

ض : منضود . ومن ضل . وكلا ضربتا .

ظ : ينظرون . من ظهير . ظلا ظليلا .

٤ - أحكام النون والميم المشددتين :

النون والميم المشددتان يجذب غنهما بمقدار حركتين .

والغنة عبارة عن صوت لديد مركب في جسم النون والميم ، يسمع له رنين في الحيشوم .

ومقدار الغنة حركتان ، وأمثلة ذلك لا تحصى .

٥ - أحكام الميم الساكنة

إذا وقعت الميم الساكنة قبل حرف من حروف الهجاء فلها ثلاثة أحكام :

١ - الإخفاء الشفوي : وذلك إذا وقع بعدها الباء .

مثال ذلك : (هم به مؤمنون ، يعتصم بالله ، أنوهم بأسمائهم) والإخفاء هو النطق بحرف من الحيشوم بصفة بين لإظهار والإدغام عار عن التشديد ، وليحظر القارىء من إطباق الشفتين عن النطق بها حالة إخفائها ، وسمى شفهاً أو شفوياً نسبة إلى الشفة ، وهي غرج الميم ، وعلامته في المصحف ترك الميم بدون علامة السكون .

٢ - الإدغام :

ويسمى إدغام مثلين صغير ، وذلك إذا وقع بعدها ميم مثلها مثال ذلك : (ولكم ما كسبتم ، هم مؤمنون) .

٣ - الإظهار الشفوي .

وذلك عند باقى الحروف ، ما عدا الباء والميم .

وأمثلة ذلك : (أم أنا ، يمقرون ، كأمثل ، أمطرنا ، أم جعلوا ، أم يقولون)
وباق الأمثلة لا تحفى .

ويجب إظهار الميم إظهارا واضحا عند ملاقاتها بالفاء أو الواو مثل :
(م فيها ، أموات) نظرا لقرب الميم من منخرج الفاء واتحادها مع الواو في
المخرج ، ولذا قال بعضهم :

واحد لدى واو وفى أن تحفى لقربها والاتحاد فاعرف .

٦ - أحكام المد

تعريف المد :

المد هو إطالة الصوت بحرف من حروفه الثلاثة وهى :

١ - الألف الساكنة المفتوح ما قبلها مثل :

(قال الله ، الرحمن ، مالك ، إياك)

٢ - الياء الساكنة بعد كسر مثل :

(الدين ، الرحيم ، استمعين)

٣ - الواو الساكنة بعد ضم مثل :

(ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة)

أقسام المد :

١ - أصل وهو الطبيعي وهو ما لم يقع بعده مز ولا سكون مثل :

(بسم الله الرحمن الرحيم) ومقداره حركتان والحركة قدر تحريك
الأصبع قبضاً أو بسطاً .

٢ - فرعى وهو ما وقع بعده همز أو سكون وهو أربعة أنواع :

١ - لازم وهو ما وقع بعد حرف المد ساكن وصلًا ووقفًا مثل :

(ولا الضالين ، صواف ، أنما جوفى ، الصاخة) فهنا بعد حرف المد
حرف مقدر أى مكون من حرفين ساكن وحرف متحرك ، ادغم الساكن ،
فى المتحرك وصار حرفًا مشدداً - وحكمه لزوم مده ست حركات - وهذا
المد الفرعى اللازم ينقسم إلى أربعة أقسام

(أ) كلمى مثقل وهو ما وقع السكون بعد حرف المد فى كلمة واحدة
والساكن مدغم مثل : (الضالين ، حاجك ، تأمرونى) .

(ب) كلمى مخفف وهو فى قوله تعالى . (آلآن) فى موضعين من سورة
يونس .

(ج) حرفى مثقل وهو ما وقع السكون بعد حرف المد فى حروف
هجاؤها على ثلاثة أحرف والساكن مدغم نحو . (الم طسم) .

(د) حرفى مخفف ، وهو ما وقع بعد حرف المد ساكن فى حرف
هجاؤه على ثلاثة أحرف وكان الساكن مظهرًا نحو .

(الر ، كهيمص ، ق . والقرآن المجيد ، ص . والقرآن ذى الذكر ، يس ،
حم) .

٢ - العارض للسكون وهو ما وقع بعد حرف المد ساكن لأجل
الوقف فهو :

(نستعين ، الرحيم ، الدين ، يؤمنون . مأب ، متاب) فهي حين وصلها تكون مداً طبيعياً وإذا وقف عليها يسمى مداً عارضاً للسكون وحكم هذا المد أصلي في حالة الوصل وجواز القصر (أى حركتين) أو التوقف أربعة حركات (أو الطول) في حالة الوقف .

٣ - متصل ، وهو ما وقع به حرف المد همز في كلمة واحدة مثل .

(أو لثك ، سواء ، السوء) وحكمه الوجوب ومقداره أربعة أو خمسة حركات وصلاً ووقفاً ويزاد ست حركات إذا تطرف الهمز وسكن لاجل الوقف ويسمى مداً متصلاً عارضاً للسكون .

مثل (سواء) فمن قصره أثم - أما إذا كان الهمز في وسط الكلمة مثل .

(دعاؤكم ، نساؤكم ، آباءكم) فيكون مقدار المد أربع أو خمس حركات وصلاً ووقفاً .

٤ - منفصل - ويكون فرعياً في حالة الوصل طبيعياً في حالة الوقف نحو . (بما أنزل ، قالوا آمناً ، وفي أنفسكم) وحكمه جواز القصر أو المد لأنه يكون مداً طبيعياً عند الوقف وفرعياً عند الوصل إذ يجوز مده حركتان أو أربع حركات أو خمس حركات في حالة الوصل وبهذا يكون حكمه عكس حكم المد العارض للسكون .

ما يترتب على قصر المنفصل .

يجوز لمنقص قصر المنفصل سكن من غير طريق الفاعلية ، ويترتب على ذلك أمور عشرة :

١ - وجوب إشباع المتصل ، أى مده ست حركات ، أما من طريق

الفاطية مع مد المنفصل أربع أو خمس حركات فلا يجوز في المتصل إلا أربعاً أو خمساً كذلك .

٢ - وجوب إبدال همزة الوصل ألفاً ومدها ستة حركات على أنها مد لازم إذا وقعت بين همزة استفهام ولام ساكنة ، ولا يقع هذا في القرآن إلا في ستة مواضع ، وهي : (آ الذكرين) ، وضعان بالانعام ، (آ لأن) موضعان بيونس ، (آ الله) موضعان أحدهما بيونس والآخر بالنل . وأما من طريق الحرز مع مد المنفصل أربع أو خمس حركات فيجوز هذا الإبدال مع المد ، ويجوز تسهيل همزة الوصل بلا مد أبداً .

٣ - وجوب قراءة كلتي (يقبض ويبسط) بالبقرة و (في الخاق بهضه) بالأعراف بالصاد . وأما من الحرز مع مد المنفصل فتقرآن بالسين وذلك خاص بالموضعين المذكورين من مادة يبسط وبسطة . وأما من عداهما من هذه المادة نحو (يبسط الرزق) ، (وزاده بسطة) فبالسين مطلقاً مع قصر المنفصل من المصباح ، ومع مده من الحرز .

٥ - وجوب قراء (المصيطرون) بالطور بالسين فقط . وأما من الحرز مع مد المنفصل فيجوز فيها السين والصاد .

٤ - وجوب الإدغام السكامل في (نخلقكم) بالمرسلات . وأما من الحرز مع مد المنفصل ففيها الإدغام السكامل والإدغام الناقص .

٦ - وجوب تفخيم واء (فرق) بالشعراء فقط . وأما من الحرز مع مد المنفصل ففيها التفخيم والترقيق .

٧ - وجوب حذف الياء من (آ ثاني) بالنل . وحذف الألف من (سلاسل) بالدهر عند الوقف عليهما . وأما من الحرز مع مد المنفصل فيجوز في كل منهما الحذف والإليات عند الوقف .

٨ - وجوب الإشمام ، أي ضم الشفتين عند التقاء النون في (تأمنا)

بيوسف . وأما من الحرز مع مد المنفصل فيجوز الإشمام والروم ، أى
الإتيان ببعض الحركة فى النون ، وأما نطق (تأمنا) بلا روم ولا إشمام فلم
يرد مع القصر ولا مع المد لفحص وليس إلا خطأ .

٩ - وجوب فتح الضاد فى (ضعف) و (ضعفا) بالروم . وأما من
الحرز مع مد المنفصل فيجوز فتح الضاد وضما .

١٠ - جواز التكبير بين السورتين من آخر سورة (والضحى) إلى
آخر سورة (الناس) . وجواز عدم التكبير . وأما من الحرز مع مد المنفصل
فلا يجوز التكبير بين السورتين مطلقاً .

٧ - أحكام الراء :

الراء الواردة فى القرآن لفحص مهما اختلفت أحوالها وتعددت صورها
لا تفرج عن خمسة أنواع ، وهى :

١ - الراء المرفقة اتفاقاً .

٢ - الراء التى يجوز ترقيقها وتفخيمها والترقيق أولى .

٣ - الراء التى يجوز تفخيمها وترقيقها والتفخيم أولى .

٤ - الراء المفخمة باتفاق القراء إلا عند أبى الحسن على بن عبد الله
الحصرى وموافقيه فإنهم يرققونها وهو غير معمول به .

٥ - الراء المفخمة اتفاقاً .

وهذا بيان كل قسم من هذه الأقسام :

الحكم الأول : الراء المرفقة اتفاقاً وأحوالها :

الراء المرفقة اتفاقاً ثمانية أحوال ، وهى :

١ - الراء المائلة : ولم يرد ذلك في القرآن لحفص إلا في موضع واحد وهو (بسم الله مجريها) يهود فقط .

٢ - الراء المكسورة في أول الكلمة نحو (ردقا) ، أو في وسطها نحو (مريثاً) أو في آخرها ولا يكون ذلك إلا في حالة الوصل نحو (ليلة القدر) ، متحرراً كان ما قبلها أو ساكناً صحيحاً أو حرف مد .

٣ - الراء الساكنة وسط الكلمة بشرط أن يكون قبلها كسر أصل ، وبعدها حرف مستقل نحو (الفردوس) .

٤ - الراء الساكنة سكوناً أصلياً وصلًا ووقفًا في آخر الكلمة وقبلها كسر وبعدها مستقل نحو (اغفرلى) أو متصل نحو (ولا تصغر خدك) .

٥ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة للوقف بعد ياء ساكنة مدية أو لينية ، وهى في الوصل مفتوحة نحو (والمير القى) ونحو (إسبحن والطير) أو مكسورة نحو (من بشير) ونحو (من خير) أو مضمومة نحو (جاءكم النذير) ونحو (ذلك خير) .

٦ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة للوقف بعد كسروهى في الوصل مفتوحة نحو (قبحا لينذر) أو مكسورة نحو (منهمر) أو مضمومة نحو (مننشر) .

٧ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن مستقل قبله كسر وهى في الوصل مفتوحة نحو (وما علمناه الشعر) أو مكسورة نحو (وبئر معطله) أو مضمومة نحو (إلا كره) .

٨ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة إذا كانت في الوقف

منفخة وفي الوصل مكسورة ووقفت عليها بالروم وكان قبلها حرف مد نحو
(ونفخ في الصور) أولا نحو (والعصر) لأن الروم كالوصل .

الحكم الثاني : الراء التي يجوز ترقيقها وتفخيمها والترقيق أولى :

لراء التي يجوز ترقيقها وتفخيمها والترقيق أولى ثلاثة أحوال وهي :

١ - الراء الساكنة تكونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وبمدها ياء
مخوفة للتخفيف ولم ترد في القرآن إلا في (ونذر) المسبوقه بالواو وهي ستة
مواضع بالقمر ، وفي : (والليل إذا يسر) فمن رققها نظر إلى الأصل وهو
الياء المخدوفة للتخفيف وأجرى الوقف مجرى الوصل ، إذ هي في اللفظين
مرققة عند وصلها ، ومن تخمها لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل واعتد
بالعارض وهو الوقف وحذف الياء . ولا يقاس على (ونذر) و (يسر)
لفظ (الجوار) ، وإن أشبههما في حذف الياء التي كانت بعد الراء للتخفيف
ولم يكن لم ينص عليه كما نص عليهما ، والتفخيم والترقيق مبنيان على النص
لا على القياس .

٢ - الراء الساكنة تكونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وبمدها ياء
مخدوفة للبناء ، ولا تكون إلا في : (أن أسر) ، (فأسر) فقط فإن هذا
الفعل الذي آخره واء مبني على حذف حرف العلة وهو الياء فمن رققها نظر
إلى الأصل وهو الياء المخدوفة للبناء وأجرى الوقف مجرى الوصل ، إذ هي
مرققة عند وصلها . ومن تخمها لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل واعتد
بالعارض وهو الوقف وحذف الياء .

ولا يقاس على ذلك لفظ دولم أدر ، بالحاقه وإن أشبهه في حذف ياء

لكن للجزم لا لبناء والجزم عارض والبناء أصلي ، وأيضاً فإنه لم ينص على (لم أدر) كما نص على (أن أسر) ، (فأسر) .

٣ - الراء الساكنة سكرونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن مستعمل ، وقبل الساكن كسر ، وهي في الوصل مكسورة ولم ترد في القرآن إلا في موضع واحد وهو (عين القطر) بسبأ . فمن رققها نظر إلى ترقيقها وصح بانفتاح ، وإلا ، أن ما قبل الساكن المستعمل كسر موجب لترقيق الراء بصرف النظر عن الساكن المتوسط بينهما ومن فخمها لم ينظر إلى حالتها في الوصل ، واعتد بالعارض وهو الوقف ، واعتبر الساكن الفاصل بينها وبين المكسر حاجزا حصينا مانعا من تأثيره في الراء .

الحكم الثالث : الراء التي يجوز تفخيمها وترقيقها والتفخيم أولى :

لراء التي يجوز تفخيمها وترقيقها والتفخيم أولى لثلاثة أحوال وهي :

١ - الراء الساكنة سكرونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن مستعمل وقبل الساكن كسر وهي في الوصل مفتوحة ، ولم ترد في القرآن إلا على لفظ واحد وهو (مصر) غير المنون . فمن فخمها نظر إلى حالتها في الوصل حيث تكون مفتوحة واجبة التفخيم بصرف النظر عن المكسر الواقع قبل الساكن المستعمل الفاصل بينه وبين الراء واعتبره حاجزا حصينا مانعا من تأثيره في الراء . ومن رققها لم ينظر إلى حالتها في الوصل واعتد بالعارض وهو اللواف واعتبر المكسر المنفصل عنها بحرف الاستعلاء موجبا لترقيقها دون التفات إلى أن حرف الاستعلاء حاجز حصين فاصل بين الراء والمكسر .

وفي ذلك يقول الشاعر :

واختير أن يوقف مثل الوصل في مصر عين القطر ياذا الفضل

٢ - الراء الساكنة سكوتاً عارضاً في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن مستفل وقبل الساكن فتح ، وهي في الوصل مكسورة نحو (والفجر) .

(ولم أدر) . فمن فتحها نظر إلى أن الساكن الذي قبلها مسبوق بفتح فلا موجب لترقيقها . ومن راقها نظر إلى أنها في الوصل مكسورة واجبة الترقيق وإلى أن ما قبلها مستفل يناسبه ترقيقها .

٣ - الراء الساكنة وسط الكلمة بعد كسراً حلي وبعدها حرف استعلاء مكسور ، ولم ترد في القرآن إلا في موضع واحد وهو افظ (فرق) بالضمراء فمن فتحها نظر إلى حرف الاستعلاء المفخم الواقع بعدها حتى يتناسب معه تفخيم الراء ولم ينظر إلى الكسر الواقع قبلها .

ومن راقها نظر إلى الكسر الواقع قبلها ولم ينظر إلى حرف الاستعلاء الواقع بعدها لكونه مكسوراً في مرتبة ضعيفة من التفخيم يكون معه ترقيق الراء مناسباً

الحكم الرابع : الراء المفخمة عند جميع القراء إلا الحصري وموافقيه :

للراء المفخمة عند جميع القراء إلا الحصري وموافقيه الذين لا يلغى العمل بقولهم من جواز ترقيق الراء حالتان :

١ - أن تقع في افظ (المراء) أو افظ (مريم) أو افظ (القرية) فيجوز ترقيقها عندم نظراً إلى الكسر الواقع بعدها في افظ (المراء) والياء الواقعة بعدها في افظ (مريم) و (القرية) بناء على أن ترقيق الراء يتناسب مع الكسر والياء . واتفق القراء عدا هؤلاء القلة على وجوب تفخيمها

لوقوعها بعد فتح موجب لتفخيمها بصرف النظر عن الكسر والياء الواقعين بعدها في هذه الألفاظ الثلاثة .

٢ - الراء الساكنة سكونا عارضا في آخر الكلمة لوقوف ، وهي في الوصل مكسورة إذا كان قبلها فتح نحو (بقدر) أو ضم نحو (فكرر) أو ساكن مستقل وقبله فتح نحو (والعصر) أو ضم نحو (سبلات خضر) أو ساكن مستقل وقبل الساكن ضم نحو (إن مع العسر) أو قبلها ألف وبعدها ياء محذوفة نحو (الجوار) أو قبلها ألف وليس بعدها ياء محذوفة نحو (من أنصار) أو قبلها واو مدية نحو (والطور) فيجوز ترقيقها عند إجراء للوقوف مجرى الوصل وفي ذلك يقول الحصري :

وما أنت بالترقيق واصله فقف عليه به إذ لسف فيه بمضطر

وأما من عدام من جمهور القراء فإنهم يفخمونها دون النظر إلى حالتها في الوصل لا لجواز العمل بترقيق الراء فيها لما تقدم .

الحكم الخامس : الراء المفخمة اتفاقاً :

أما الراء المفخمة اتفاقاً فهي غير ما ذكر من أحوال الراء الست عشرة السابقة ذكرها ، وتنحصر الراء المفخمة اتفاقاً في إحدى عشرة حالة ، وهي :

١ - الراء المفتوحة في أول الكلمة نحو (رب) أوفى وسطها نحو (تبارك) أو في آخرها ، ولا يكون ذلك إلا في الوصل نحو (إن نبور) ، متحركاً كان ما قبلها أو ساكناً صحيحاً أو حرف مد .

وإنما ذكرت هاتين الحالتين هنا تمييزاً للدووع فقط .

٢ - الراء المضمومة في أول الكلمة نحو (رزقوا) أو في وسطها نحو (٢٣ - مع القرآن)

(تنظرون) أو في آخرها ، ولا يكون ذلك إلا في الوصل فهو (وانشق القمر) متحركاً كان ما قبلها أو ساكناً صحيحاً أو حرف مد .

٣ - الراء الساكنة وسط الكلمة وقبلها فتح فهو (لا تدرى فرداً)
(المرء - ومريم - والقرية)

٤ - الراء الساكنة وسط الكلمة وقبلها ضم فهو (قرآنا) .

٥ - الراء الساكنة وسط الكلمة بعد كسر عارض نحو (من ارتطى)
ولا يكون ما بعدها إلا مستفلاً .

٦ - الراء الساكنة وسط الكلمة بعد كسر أصلي قبل حرف استغلاء غير مكسور نحو (مرصداً) . أما الواقعة بعد كسر أصلي قبل حرف استغلاء مكسور في لفظ (فرق) فقد تقدم حكمها .

٧ - الراء الساكنة سكوناً أصلياً وصلًا ووقفًا في آخر الكلمة وقبلها فتح وبعدها مستعمل نحو (لا يسخر قوم) أو مستعمل نحو (فانهر إن) .

٨ - الراء الساكنة سكوناً أصلياً وصلًا ووقفًا في آخر الكلمة وقبلها ضم وبعدها مستعمل نحو (وأمر قومك) أو مستعمل نحو (فمن يكفر بالطافوت) .

٩ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً للوقف في آخر الكلمة، وهي في الوصل مفتوحة إذا كان قبلها فتح فهو (ومن شكر) أو ضم فهو (كبر مقتاً) أو ساكن مستعمل وقبله فتح فهو (ألا إن نصر الله) أو ساكن مستعمل وقبله فتح فهو (إن الأمر) أو ضم فهو (بكم اليسر) أو لف نحو (فأتقوا النار) أو واو مدية نحو (أن لن يحور) ولم ترد في القرآن بعد ساكن مستعمل قبله ضم كإن القطر بضم الفاف وفتح الراء .

١٠ - الراء الساكنة سكونا عارضا للوقف في آخر الكلمة وهي في الوصل مضمومة إذا كان قبلها فتح نحو (مستطير) أو ضم نحو (لما تغر النذر) أو ساكن مستعمل مسبوق بفتح نحو (متى نصر الله) أو ضم نحو (سندس خضر) أو ساكن مستعمل مسبوق بفتح نحو (الله الأمر) أو ضم نحو (جماليات صغر) أو ألف نحو (وبئس القرار) أو واو نحو (تمور) . ولم ترد في القرآن بعد ساكن مستعمل قبله كسر كإي صر بكسر الهمزة وضم الراء .

١١ - الراء الساكنة سكونا عارضا في آخر الكلمة إذا كانت في الوصل مضمومة ، وفي الوقف مرفقة ، ووقف عليها بالروم وكان قبلها مدحوا (ذلك كيل يسير) أولين نحو (ذلك خير) أولا مد قبلها ولائين نحو (هو الأول والآخر) لأن الروم كالوصل .

٨ - مخارج الحروف (١) :

مخارج الحروف سبعة عشر مخرجا عند المحققين كالخليل بن أحمد ومكي

(١) مخارج الحروف : أي مواضعها ، جمع مخرج وهو محل خروج الحرف الذي ينقطع عنده صوت النطق به فيتميز عن غيره ، وطريقة معرفة مخرج أي حرف هي النطق به ساكنا أو متحركاً بعد همزة وصل ، ثم الأصغاء إليه ، بحيث انقطع الصوت بالحرف فهو مخرجه .
وقد اختلف العلماء في عدد مخارج الحروف على ثلاثة مذاهب ، فذهب بعض علماء التجويد ومنهم الشاطبي إلى أنها ستة عشر مخرجا ، فاقطعوا الجوف ووزعوا حروفه وهي حروف المد على مخارج أخرى فجعلوا الآباء المدية مع الهمز من أقصى الحلق ، والياء المدية مع غير المدية من وسط اللسان ، والواو المدية مع غير المدية من الشفتين ، وذهب البعض الآخر إلى أنها أربعة عشر مخرجا فأسقطوا مخرج الجوف كما تقدم ، وزادوا على ذلك أن جعلوا اللام والنون والراء من مخرج =

ابن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح بن محمد بن شريح وأبي
علي بن سينا - ولسهولة الشرح جمعت المخارج السبعة عشر في خمسة أقسام
رئيسية وهي :

١ - الحروف الجوفية وهي تخرج من الجوف وهو خلاء الفم والحلق
وهي حروف المد الثلاثة الألف ، والواو الساكنة بعد ضم ، والياء الساكنة
بعد كسر جمعت في كلمة «نوحها» - وتسمى أيضاً بحروف المد واللين
والهوائية .

٢ - الحروف الخلقية وهي ستة : الهمةز والهاء وتخرجان من أقصى
الحلق والعين ، والحاء المحطتان من النقط وتخرجان من وسط الحلق ، والهمزة
والحاء المنقطتان وتخرجان من أدنى الحلق أى أقرب إلى الفم .

٣ - حروف اللسان ومخارجها كالآتي :

(١) أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى ويخرج منه القاف .

(٢) أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى أسفل من منخرج القاف
ويخرج منه حرف الكاف - وتسمى القاف والكاف حروف لهوية نسبة
إلى القهاة وهي الجزء الخلقى المتدلى من سقف الحلق .

(٣) وسط اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى ويخرج منه الجيم والشين
والياء فهم المديّة (أى الساكنة بعد فتح أو المتحركة) وتسمى الحروف
الشجرية نسبة إلى شجر الفم وهو ما اتسع منه .

== واحد وهو طرف اللسان ، وبذلك جعلوا مخارج اللسان ثمانية بدلا من عشرة .
الذهب الثالث وهو رأى الجمهور ، ومنهم الامام ابن الجزرى والخليل بن أحمد
أن مخارج الحروف سبعة عشر مخرجاً التى سياتى شرحها .

(٤) أدنى إحدى حاقى اللسان مع ما يليها من الأضراس العليا من الجهة اليسرى وهذا هو الكثير فى الاستعمال ومن اليمنى وهذا هو الأقل فى الاستعمال وهو مخرج الطاء المنقوطة .

(٥) أدنى حاقى اللسان إلى منتهى طرفه مع ما يليها من أصول الثنايا فى مقابلة الضاحك (خرس خلف الثاب) والأنياب والرابعة والثنايا (الأسنان الأمامية) وهو مخرج اللام .

(٦) طرف اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى تحت مخرج اللام وهو مخرج النون المظهرة والمتحركة .

(٧) طرف اللسان بما إلى ظهره مع ما فوقه من الحنك الأعلى وهو مخرج الراء وتسمى الحروف الثلاثة : اللام والنون والراء حروف ذلقية نسبة إلى طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه .

(٨) طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا العليا وهو مخرج الطاء والذال والتاء المثناة من فوق وتسمى حروف نظعية نسبة إلى نطق الغار الأعلى وهو سقفه .

(٩) طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى وهو مخرج حروف الصغير وهو الصاد والسين والزاي وتسمى أيضا حروف أسلية نسبة إلى أسلة اللسان وهى طرفه ومستدقه .

(١٠) طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا وهو مخرج الطاء والذال والتاء وتسمى الحروف الثبوية نسبة إلى لثة الأثنان .

٤ - الحروف الشفهية نسبة إلى الشفة وهى نوهان : نوع يخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا وهو مخرج الفاء ، ونوع يخرج

من الشفتين وهو مخرج الباء والميم والواو غير المدية (أى المتحركة والساكنة بعد فتح) .

٥ - حروف الخيشوم والخيشوم مخرج النون المخففة ولوتنويننا والمدغمة مع الغنة والميم المخففة .

٩ - صفات الحروف (١) :

الصفات العامة سبع عشرة صفة وهى على قسمين : قسم له ضد ، وقسم لا ضد له ولا بد أن يكون لكل حرف خمس صفات من ذوات ا ضداد وقد يكون له صفة أو صفتين علاوة على ذلك من الصفات التى لا ضد لها .

فأما الصفات التى لها ضد فهى :

١ - الجبر وهو منع جريان النفس مع الحرف لقوة الاعتماد عليه وهو من صفات القوة وضده الهمس ، والهمس صفة من صفات الضعف ومضاه جريان النفس مع الحرف لضعف الاعتماد عليه وعدد حروفه عشرة بمجموعة فى حروف (سكت لحنه شخص) وبهذا تكون حروف الهجاء التسعة عشر الباقية هى الحروف المجهورة .

(١) صفات الحروف : أى مما يبرها ، جمع صفة ، وهى الحالة التى تعرض للحرف عند النطق به ، وقد اختلف العلماء فى عددها ، فذهب الجمهور ومنهم الإمام الجوزى إلى أنها سبع عشرة صفة ، وذهب بعضهم إلى أنها أربع عشرة صفة ، حيث انقصوا الإصمات والأذلاق ، والانحراف واللين ، وزيادة صفة الغنة ، ومنهم من عدّها ست عشرة صفة بحذف الإذلاق وضده ، وزيادة صفة الهوائى . والمختار هو مذهب الجمهور فى عددها سبع عشرة صفة .

٢ - الرخاوة وهى جريان الصوت مع الحرف للضعف وهى من صفات الضعف وضدها الشدة والتوسط - فالقعدة امتناع جريان الصوت مع الحروف لقوته ، والتوسط بين الرخاوة والشدة ، والحروف المتوسطة خمسة وهى حروف (ان عمر) وبهذا يكون الستة عشر حرفا الباقية الحروف الرخوة .

٣ - الاستفال وضده الاستعلاء ، والاستعلاء من صفات القوة وحروفه هى حروف التفتيح وعددها سبعة مجموعة فى (قطب خمر ضغط) وأقواها الطاء والباقي من حروف الهجاء وعدده ٢٢ حرفا هى الحروف المستغلة وهى من صفات الضعف وترقى دائما ما عدا الراء واللام فى بعض الأحوال .

٤ - الافتتاح وضده الإنطباع ، وفى الانطباع ينطبق اللسان على الحنك الأعلى وحروفه أربعة هى الصاد والضاد والطاء والظاء وهذه الحروف المنطبقة هى أقوى التفتيح والحروف الباقية وعددها ٢ هى الحروف المنفتحة .

٥ - الإصمات وضده الإذلاق والحروف المذابقة ستة مجموعة فى (فر من لب) وما عداها حروف مصمته وهاتان الصفتان لا تعطيان الحروف قوة ولا ضعفا ومعنى الإصمات أنه يتمتع تركيب كلمة أصولها أربعة أو خمسة أحرف من الحروف المصممة بل لا بد أن يوجد فيها حرف أو أكثر من الحروف المذابقة .

وأما الصفات التى لا ضد لها فهى :

(١) الصغيرة وحروفه ثلاثة هى : الزى والسين والصاد وهو صرت ملازم لهذه الحروف .

(٢) القلقة ويقال للقلقة وحروفها خمسة فى أولئك : (قطب جد) والقلقة شدة الصياح والقلقة شدة الصوت وتحريك مخرج الحرف الساكن

حق يسمع له نبرة وهي أقرب إلى الفتح وهي متوسطة كباء ، الأهواب ،
وجيم ، النجدين ، ودال ، شددا ، وقاف ، خلقتنا ، وطاء ، أطوارا ، أو متطرفة
كباء ، لم ينب ، وجيم ، لم يخرج ، ودال ، لقد ، وقاف ، من يشافق ، وطاء
، لا تشطط ، والقلقة في الساكن المنطرف في الوقف أقوى منها في الساكن
المنرسل وفي المديد أقوى .

٣ - اللين وحروفه الواو والياء الساكنتان بعد فتح .

٤ - الخفية وحروفها الهاء وحروف المد الثلاثة .

٥ - الانحراف وحروفه اللام والراء وميمت منحرفة لانحرافهما عن
مخرجهما إلى مخرج غيرهما فاللام تميل إلى مخرج النون والراء تميل إلى
مخرج اللسان .

٦ - التكرير : وهو ارتداد طرف اللسان وهو للراء خاصة وهذه الصفة
تعرف لهجتب .

٧ - التفشى : وهو انتشار الريح في الفم وهو في حرف الشين وسمى
متفشيا لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج غيره .

٨ - الغنة : وحرفاها النون والميم سميّا بذلك لما فيهما من الغنة .

٩ - الاستطالة : وهو استطالة الحرف في مخرجه ولها حرف واحد هو
الضاد وسمى كذلك لا استطالته في الفم حتى اتصل بمخرج اللام .

١٠ - الوقف وأقسامه :

الوقف هو قطع الصوت على آخر كلمة زمنا يتنفس فيه بلية استئناف
القراءة وهو قسمان :

(١) قسم يوقف به . (٢) قسم يوقف عليه

أما القسم الأول وهو الذى يوقف به فهو على خمسة أنواع :

١ - السكون المحذر وهو الأصل ، ويكون فى الحركات الثلاث "فتحة
والكسرة والضمة .

٢ - الروم وهو الإتيان ببعض الحركة ويكون فى المرفوع والمضموم
والمجرور والمسكور ، وهو يسمع فقط للقريب من القارى .

٣ - الإشمام وهو ضم الشفتين بعيد إسكان الحرف الأخير من الكلمة
ويكون فى المرفوع والمضموم فقط ، وهو يرى ولا يسمع .

٤ - الإبدال مثل إبدال تنوين المنصوب ألفاً نحو : خيراً ، شاكراً ،
حالم يكن ها ، تأنيث نحو : حياة ، زكاة ، فلا تبدل ، ويوقف عليها بالسكون
ولا بدخلاً روم ولا إشمام .

٥ - الحذف كحذف التنوين فى المرفوع والمجرور نحو : غفور رحيم ،
من حكيم حميد .

وأما القسم الثانى فيتنوع إلى ستة أنواع :

١ - وقف لازم ، وهو ما إذا وصل أفهم معنى غير المراد ، وعلامته فى
المصنف (م) ويعبر عنه بالتام ، وهو ما لا يتعلق ما بعده بما قبله لا لفظاً
ولا معنى ، مثل : « إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يعثم الله » (١) .

فالوقف على « يسمعون » وقف لازم .

٢ - وقف كاف وهو ما إذا جاز الوقف والوصل لكن الوقف أولى ويعبر عنه في المصحف بكلمة قلى ، وهو ما يتعلق ما بعده بما قبله معنى لا لفظاً ، مثل : دقل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل فلا تمار فيهم ، (١) .

٣ - وقف جائز ويعبر عنه في المصحف بعلامة ج وهو ما استوى فيه الأمران الوصل والوقف ، مثل : ونحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية . امنوا برهم ، (٢) .

٤ - وقف حسن ، وهو ما يتعلق ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى ، وعلامته صلى ، ووصله أولى من الوقف عليه ، مثل : وإن يمسك الله بضرفلا كاشف له إلا هو وإن يمسك بخير فهو على كل شئ قدير ، (٣) .

٥ - وقف المراقبة وعلامته ثلاث فقط أعلى كلمتين متواليتين ، مثل : لا ريث فيه ، (٤) ، ولا تلقوا بأيديكم إلى التماسكة واحسنوا ، (٥) .

فإذا وقف القارىء على الأول وصل الثانى ، وإذا وصل الأول وقف على الثانى .

٦ - وقف قبيح ، وهو ما ليس له معنى كالوقف على الحمد من الحمد لله .

(١) سورة الكهف (٢٢)

(٢) سورة الكهف (١٣)

(٣) سورة الأنعام (١٧)

(٤) سورة البقرة (٢)

(٥) سورة البقرة (١٩٥)

أو ما يغير المعنى كالوقوف على فقير في آية : (لقد سمع الله قول الذين قالوا إنه الله فقير .^(١))

١١ — همزة الوصل وكيفية البدء بها :

همزة الوصل : هي التي يتوصل بها إلى النطق بالسكان ، فهي تثبت ابتداء وتسقط في حالة الوصل .

وحكم الابتداء بها كما يأتي :

(١) إذا كانت في فعل مضموم الثالث ضمًا لازماً ابتدئ بها بمضمومة نحو : « اعبدا الله ، انظروا ماذا في السموات ، استخفوا من كتاب الله ، أخرج ، استحق » .

(٢) تنكسر إذا كانت في فعل مفتوح الثالث أو مكسوره ، مثل : « استسقى ، اهلوا ، احرب بمصاك » .

٣ — وإذا كانت في اسم مجرد من « أل » ، ابتدئ بها مكسورة ، مثل : « امرئ ، امرأة ، ابن ، ابنة ، اثنين ، اثنتين ، اسم » .

٤ — كما تنكسر في المصادر مثل : « إخراجا ، استكبارا » .

٥ — وإذا كانت مع « أل » ، فتفتح في الابتداء نحو : « الحمد ، العالمين ، الرحمن ، الرحيم » .

نزول القرآن على سبعة أحرف
والحكمة في ذلك

نزل القرآن على سبعة أحرف

من الخصائص الكبرى للقرآن الكريم ، أن الله عز وجل أنزله على سبعة أحرف ، وهذه خاصية انفرد بها القرآن الكريم عن سائر الكتب السماوية .

ولابد لنا في هذا المقام من إيراد النصوص الواردة في هذا المعنى ، ثم بيان المراد من هذه الأحرف .

أولاً : الأحاديث الواردة في هذا المعنى :

١ - روى البخارى ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقر أنى جهريل على حرف فراجعت ، فلم أزل أستويده ^(١) ، ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف ، زاد مسلم : « قال ابن شهاب : بلغنى أن تلك السبعة في الأمر الذى يكون واحد يختلف في حلال ولا حرام . »

٢ - روى البخارى ومسلم أيضاً (واللفظ للبخارى) أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على

(١) قوله « فلم أزل أستويده » الخ معناه لم أزل أطلب من جهريل أن يطلب من الله عز وجل الزيادة من الحرف تخفيفاً على الأمة ورحمة بها وروسة عليها ويسأل جهريل ربه سبحانه فيزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف

حروف كثيرة ، لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكذت أساوره (١) في الصلاة ، فانتظرت حتى سلم ، ثم لبنته (٢) براداه ، فقالت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها : فانطلقت أفوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرسله يا عمر : اقرأ يا هشام . فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه .

٣ - وروى مسلم بسنده عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد ، فدخل رجل يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ، لحسن

(١) قوله ذكذت أساوره في الصلاة ، معناه أراشبه وأقاتله أو أخذ برأسه .
(٢) قول ذم لبنته برادته ، بياضين الأولى مفترجة مشددة والثانية ساكنة مخففة ومعناه جمعت عليه وداءه عند لبنته لثلاث منى .

وقال الامام النووي في شرح مسد معناه أخذت بجميع رادته في عنقه وجرته به مأخوذة من اللبة بفتح اللام وهي المنحر لأنه يقبض عليها ، وفي هذا بيان ما كانوا عليه من الشدة في أمر القرآن والعناية به والذب عنه والحفاظه على لفظه كما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى .

النبى صلى الله عليه وسلم شأنهما ، فسقط في نفسى من التكذيب ولا إذ كنت
في الجاهلية . فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد غشيتى ضرب في
صدرى ففضت عرقا ، وكأنما انظر إلى الله عز وجل فرقا فقال لى : يا أنى
أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه ، أن هون على أمتى ، فرد
إلى الثانية . أقرأه على حرفين ، فرددت إليه . أن هون على أمتى ، فرد إلى
الثالثة : أقرأه على سبعة أحرف ، ولك بكل ردة ردتها مسألة لسانها . فقلت
: اللهم اغفر لآمتى اللهم اغفر لآمتى ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق
كلهم حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم . . اه .

واعلم أن من قول أبى بن كعب رضى الله عنه : فسقط في نفسي من
التكذيب الخ ، أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه
حاله ، حين رأى النبى صلى الله عليه وسلم قد حسن القراءتين وصوبهما على
ما بينهما من اختلاف وكانت في سورة واحدة هي سورة النحل على طائفتين
الطبرى وكان الذى مر بخاطره وقتئذ أن هذا الاختلاف في القراءة يتناقض
أنه من عند الله . لكنه كان خاطر من الخواطر الردية التي لا تنال للمؤمنين
صاحبها منالا ، ولا تفننها من عقيدة ، ولا يكون لها أثر باق ولا عمل دائم
ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤاخذهم به واجس القوس وحلجات الخواطر
العابرة .

ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم ، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره
ويوجه إليها اختياره وكسبه ، ثم يفقد عليها فؤاده وقلبه .
قال القرطبي : فكان هذا الخاطر ، يشير إلى ما سقط في نفسى أبى ، من
قبيل ما قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم حين سأله : إنا نتجدد في أنفسنا
ما يتعظم أحدنا أن يتكلم به قال : أو قد وجعتموه ؟ قالوا : نعم . قال :
ذلك صريح الإيمان ، رواه مسلم اه .

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضى الله عنه ، لا يمس مقامه ولا يصادم إيمانه ، مادام قد دفعه بإرشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم سريعا كما فى الحديث الشريف وأى إنسان يستطيع أن يحصى نفسه خواطر السوء . الهوجاء ، ورياح الهواجس الشنعاء ؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة ، ولا يستسلم لها ولا يستسلم معها . وعلينا أن نتعاون فى هذا الميدان كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بأبى إذ ضرب فى صدره ، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر ، وليلفته بقوة إلى ما قصه عليه علاجا لشبهته . من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، تهوينا على أمته وتيسيرا لها ، ولقد نجح الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذا العلاج أيما نجاح حتى قال أبى نفسه : دققضت عرقا ، وكان أنظر إلى الله عز وجل فرقا .

ذلك ما نراه خلاصا فى هذا المقام الذى زلت فيه بعض الأقدام ، والعلامة الشيخ محمد عبد الله دراز كلام جيد فى مثل هذا الموضوع من كتابه المختار ، فارجع إليه إن أردت التوسع ومزيد البيان .

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبى بن كعب فى أمر اختلاف القراءة على هذا النحو ، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فهو وقتئذ كان معذورا . بدليل أنه لما علم بذلك ، وأطمأنت إليه نفسه ، عمل بما علم ، وكان مرجعا مهما من مراجع القرآن على اختلاف رواياته ، وكان من رواة هذا العلم للناس كما تلاحظه فى الحديثين المسندين إليه بعد .

٤ - روى مسلم بسنده عن أبى بن كعب أن النبى صلى الله عليه وسلم كان عند أحناء بن غفار . قال : د فأتاه جبريل عليه السلام فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف . فقال : أسأل الله معاقته ومغفرته ، وإن

أمتى لا تطيق ذلك . ثم أتاه الثانية فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال : أسأل الله معاقته ومغفرته ، إن أمتى لا تطيق ذلك . ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال : أسأل الله معاقته ومغفرته ، وإن أمتى لا تطيق ذلك ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأبما حرف فقرأوا عليه أصابوا (١) . اهـ .

وأضاه بنى خفار ، بفتح الهذرة في أضاه وبكسر الفين في خفار : مستنقع الماء كالغدير .

وكان بموضع من المدينة المنورة يلسب إلى بنى خفار ، لأنهم نزّلوا عنده .

هـ - وروى الترمذى عن أبي بن كعب أيضاً قال : لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عند أحجار المروة قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل : إن بعثت إلى أمة أميين (٢) . فيهم الشيخ الفاني ، والمعجوز الكبيرة ، والغلام . قال : د فرم فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف . .

(١) قوله د فأبما حرف فقرأوا عليه فقد أصابوا ، قال الإمام النووي في شرح مسلم معناه . لا تتجاوز أمتك سبعة أحرف ولهم اختصار في السبعة ، ويجب عليهم نقل السبعة إل من بعدهم بالتخيير فيها ، وإنما لا تتجاوز . انتهى .

(٢) قوله : د أميين ، جمع أى وهو من لا يكتب ولا يقرأ قال تعالى ، (و الذى بعث فى الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته . .) الآية وقال صلى الله عليه وسلم : د إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب . يعنى أنهم على أصل ولادة أميائهم ، لم يتعلموا الكتابة والحساب ، فهو على جبايتهم الأولى وخلقهم الأصلية ، يعنى أنى بعثت إلى أمة اليين فيهم هؤلاء المذكورون فهو كلفوا قراءة القرآن بطريقة واحدة لشئ ذلك عليهم ، ولما كان ذلك سبباً لزهدي القرآن . وسنة المضرة عن تلاوته .

قال الترمذي : حسن صحيح . وفي لفظ . « فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ » ، وفي لفظ حذيفة « فقل يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل ، والمرأة ، والغلام ، والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط قال . « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف » .

٦ - أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو : إنما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا ، اه » .

قال في القاموس . ما راه عاراة ومراه ، وامترى فيه وتمارى : شك . والمرية بالكسر والضم . الشك والجدل اه .

٧ - روى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال . أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم ، فرحت إلى المسجد فقلت لرجل أقرأها . فإذا هو يقرؤها حروفاً ما أقرؤها . فقال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه ، فتغير وجهه وقال : « إنما أهلك من قبلكم الاختلاف » ثم أسر إلى حل شبتاً . فقال هل . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم . قال فأنطلقنا وكل رجل يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه ، اه .

٨ - وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلافها . قال : فالتحذت بيده فأنطلقت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « كلاهما محسن ، فأقرأ » ، قال شعبة أحد رواة هذا الحديث : « أكرر على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا » .

٩ - روى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد بن ثابت وأقرأنيها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءتهم ، فبقراءة أيهم أخذ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى إلى جنبه ، فقال على : « ليقرأ كل إنسان منكم كما علم ، فإنه حسن جميل » .

١٠ - وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فافروا ولا حرج ولكن لا تفتنوا ذكر رحمة بعذاب ، ولا ذكر عذاب برحمة » .

٢ - شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة :

إن الناظر في هذه الأحاديث العريقة وما مائلها ، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة ، تكون منارات هدى ، ومصادر إشعاع ونور ، ترشده إلى ما هي أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد ، في هذا الموضوع الدقيق .

(الشاهد الأول) أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هو التيسير على الأمة الإسلامية كلها ، خصوصاً الأمة العربية التي شوقت بالقرآن فإنها كانت قبائل كثيرة ، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات ، وطريقة الأداء وشبهة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة ويوحد بينها اللسان العربي العام . فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد ، لشدق ذلك عليها كما يشق على القاهري منا أن يتكلم باللهجة

الأسهوطى مثلاً ، وإن جمع بيتنا اللسان المصرى العام ، وألف بيتنا الوطنية المصرية فى القطر الواحد ، وهذا القاعد فحده مائلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة فى قوله صلى الله عليه وسلم فى كل مرة من مرات الاستزادة ، فرددته إليه أن هون هل أمى ، وقوله : « أسأل الله معاقته ومغفرته ، وإن أمى لا تطيق ذلك ، ومن أنه صلى الله عليه وسلم لقي جبريل فقال : « يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمة فيهم الرجل والمرأة ، والغلام والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط ، الخ .

قال المحقق ابن الجوزى : « أما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة ، وإرادة اليسر بها ، والتهوين عليها شرفاً لها ، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها ، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق ، حيث أماء جبريل فقال : « إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم : أسأل الله معاقته ومغفرته فإن أمى لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف ، ثم قال : « وكأنيب أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف ، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد ، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين ، والنبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحراراً وأسودم ، عربهم وعجمهم ، وكان العرب الذى نزل القرآن بلغتهم ، لغاتهم مختلفة وأسنتهم شتى ، ويسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر . بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج ، لاسيما الشيخ ، والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم ، فلو كلفوا العدول عن لغتهم ، والانتقال عن أسنتهم ، لكان من التكليف بما لا يستطيع وما هي أن يتكلف المتكلف وتأنى الطابع .

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف :

كل ما مر عليك في الشاهد الأول تقرير لحكمة واحدة ، وقائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الدمن . ونحيطك هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى :

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها ، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي انتظم كثيراً من مختارات أسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة .

فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا ، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وجذب ثم يصقلونه ويمذّبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنّة ، التي أذهن جميع العرب لها بالزمامة ، وعقدوا لها راية الإمامة .

وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطنق ما شاء من لغات القبائل العربية ، على قسط سياسة القرشيين بل أوفق . ومن هنا صح أن يقال : إنه نزل بلغة قريش ، لأن لغات العرب جنمعا . تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى .

وكانت هذه حكمة إلهية سامية ، فإن وحدة اللسان العام من أم العوامل في وحدة الأمة ، خصوصاً أول عهد بالتوثب والنهوض .

ومنها بيان حكم من الأحكام ، كقوله سبحانه : « وإن كان رجل يورث

ومنها الدلالة على حكم شرعيين ولكن في حالين مختلفين : كقوله تعالى في بيان الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السبعين) (١) قرئ . بضم الفاء ، وجرها ، قاله صاحب المفرد . وهو منسول . والجر يفيد طلب مسحها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ . رؤوسكم ، المجرور ، وهو مرسوم .

وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أن المسح يكون اللبس الخفيف وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخفيف .

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) (٢) وقرئ . فامضوا إلى ذكر الله ، وقرأه الآخرون بتوهم منها وجوب السرعة في الذهاب إلى صلاة الجمعة ، وليكن القراءة الثانية رفعت لهذا التوهم لأن المعنى ليس من مطلق السرعة . ومنها بيان لفظ مهم على البعض نحو قوله تعالى : (وتكون لجبال كالجبال المنفوس) (٣) وقرأه كالمصروف المنفوش ، فبينت القراءة الثانية أن معنى المنفوش هو المنفوش .

ومنها تسمية عقيدة مثل فيها بعض الناس : نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها : (وإذا رأيت بهم رأيت نبيها وآلها كبرياء) (٤) جاءت القراءة بضم الميم

(٢) الجمعة (٩)

(٤) الإنسان (٢٠)

(١) المائدة (٦)

(٣) القارة (٥)

(١) قوله

وسكون اللام في لفظ (وملكا كبيرا) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءة : الثانية نقاب الحفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار (لمن الملك اليوم ، لله الواحد القهار) (١).

والخلاصة أن تنوع القراءات ، يقوم مقام تعدد الآيات . وذلك ضرب من طروب البلاغة ، يندىء من جمال هذا الإيجاز ، ويلمح إلى كمال الإيجاز .

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة ، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ، ولا إلى تهافت وتخاذل ، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق به بعضه بعضا ، ويبين بعضه بعضا ، ويشهد بعضه لبعض ، على نمط واحد في طرأ الأسلوب والتعبير ، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم . وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإيجاز بتعدد القراءات والحروف .

ومعنى هذا أن القرآن معجز إذا قرئ بهذه القراءة الأولى . ومعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية ، ومعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة ، وهلم جرا .

ومن هنا تتمدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف .

ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه أعظم

في اشتغال القرآن على مناج جمعة في الإحصاء وفي البيان ، على كل حرف ووجه ، وبكل لهجة ولسان (إمامك من ملك عن بيته ، وبها من حى عن بيته ، وإن الله لسميع عليم) (١) .

(الشاهد الثاني) أن مراد استزادة الرسول للتيسير على أمته ، كانت ستا غير الحرف الذى الرأه أمين الوحى عليه أول مرة فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها . تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيه : أقرأتى جبريل على حرف ، فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى بلغ سبعة أحرف ، وكذلك جاء فى حديث لآبى بكر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعملت أنه قد انتهى العدة ، ، يضاف إلى ذلك المراجعات الثابتة فى الأحاديث الأخرى ، وإن كانت لم تبلغ ستا صراحة ، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة ، فيعلم من مجموع تلك الروايات ، أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف فى الأحاد بين السنة والثمانية .

(الشاهد الثالث) أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف فقد أصاب شاكلة الصواب أيا كان ذلك الحرف ، كما يدل عليه فيما مضى قوله صلى الله عليه وسلم : فأبما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا ، وقوله صلى الله عليه وسلم لكل من المختلفون فى القراءة : « أصبت » ، وقوله صلى الله عليه وسلم لمصطفى رواية ابن مسعود : « كلما بحسن » ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه حمرو ابن العاص : « فأبى ذلك قرأتم أصبتم » ، وعدم موافقته صلى الله عليه وسلم لعمر ، وأبى ، وابن مسعود وحمرو بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتفة فى الأحاديث السالفة . ودفعه فى صدر أبى حين استعصب عليه أن يقر هذا

الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع
أى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة الخاطئة .

(الشاهد الرابع) أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله ، لا مدخل لبشر
فيها . بل كلها نازل من عنده تعالى ، مأخوذة بالتأني عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم . يدل على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة - رضوان
الله عليهم - كانوا يقرءون فيما يقرءون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
يأخذون عنه ، ويتلقون منه كل حرف يقرءون عليه . انظر قوله صلى الله عليه
وسلم في قراءة كل من المختلفين : « هكذا أنزلت » ، وقول المخالف لصاحبه :
« أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمراده
أو غير مراده ، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله ، ولذهب الإجماع ولما
تحقق قوله سبحانه وتعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنالنا لحافظون » . ثم إن التبديل
والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس : (قال الذين
لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله . قل ما يكون لى أن أبدله من
تلقاء نفسى ، إن أتبع إلا ما يوحى إلى إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم
عظيم قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد ابثت فيكم عمرا من قبله
أفلا تعقلون) . (١)

فإذا كان أصل القرآن هو ما نزل به محمد صلى الله عليه وسلم قد تخرج من تبديل القرآن
بهذا الأسلوب ، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدله فيه ويغير
بمرادف أو غيره ؟ (سبحانه) هذا يعجز عن عظيم) . (٢)

(الشاهد الخامس) أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة . يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : **« فلا تماروا فيه ، فإن المراء فيه كفر ، وعدم موافقته لعمر ، وأبى ، وابن مسعود وعمر بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتفة ، في الأحاديث السالفة ويدل على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبى حين استصعب عليه أن يقر هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهى البالغ عن منع أبى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة النازلة . »**

(الشاهد السادس) أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا متحمسين في الدفاع عن القرآن ، مستبسلين في المحافظة على التزويل ، متيقظين لكل من يحدث فيه حدثاً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللهجات مبالغين في هذه اليقظة حتى يأخذون في هذا الباب بالظنة ، وينأخون عن القرآن بكل عناية وهمية . وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم ، على حين أن هشاماً كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ . وأنه قال لعمر تسوية لقراءته : **« أقرأنيها فيما رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن عمر لم يقنع ، بل لسيبه وساقه إلى المحاكاة ، ولم يتركه حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لهشام بأنه أصاب . قل مثل ذلك فيما فعل أبى بن كعب بصاحبه ، وما كان من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما . والأحاديث بين يديك عن كتب ، فارجع إليها إن أردته . »**

(الشاهد السابع) أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال وتراع وشقاق ، ولا مشار تردد وتشكيك وتكذيب ، ولا سلاح عصبية وتنطع وجهود .

على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله

التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة ، فلا يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر مصراً ، ومن هذه الرحمة نقمة يرشد إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيما سبق : فلا تماروا فيه فإن المراء فيه كفر . وكذلك تنير وجه الشريف عند اختلافهم مع قوله : إنما أهلك من قبلكم الاختلاف ، وحضره في صدر أبي بن كعب حين جال بخاطره حديث السوء في هذا الموضوع الجليل .

(الشاهد الثامن) أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وحدة في الالفاظ وحدها لا حالة . بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دأراً حول قراءة الالفاظ لا تفسير المعاني ، مثل قول عمر : إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منهما ، وقوله صلى الله عليه وسلم : لا تكذبا أنزلت . وقوله : أي ذلك قرأتم لقد أصبتم ، ونحو ذلك ولا ريب أن القراءة أداء الالفاظ ، لا شرح المعاني .

٣ - معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهتمنا بعد الذي أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة : وإن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف . فإليك :

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلاماً في المبحث الأول . وأما الإنزال فقد استوفيناه تحقيقاً في المبحث الثالث . وأما السبعة فقد عُدت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقة تها وهي العدد المعروف في الأحاديث بين الستة والسبعة . وأما الأحرف فجمع حرف ، والحرف يطلق على معان كثيرة أتى عليها صاحب القاموس إذ يقول ما نصه : الحرف من كل شيء طرقة ، وشعيرة ، وحده ، ومن الجبال أهله المحدث ، وواحد حروف التهجى ، والناقة

الضامرة أو الممزولة أو العظيمة ، ومسيل الماء ، وآرام سود ببلاد سليم ،

وعند النخاعة ما جاء للمعنى ليس باسم ولا فعل . ومن الناس من يعبد الله على حرف ، أى وجه واحد ، وهو أن يعبد على المراء لا على الضراء . أو على شك . أو على غير طمأنينة من أمره ، أى لا يدخل فى الدين متمكنا . ونزل القرآن على سبعة أحرف : سبع لغات من لغات العرب .

وليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر . ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة فى القرآن ، أم بتصرف قليل وهذه الإطلاقات الكثير يدل على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظى ، والمشارك اللفظى يراد به أحد معانيه التى تعينها الفرائض وتناسب المقام .

وأنسب المعانى بالمقام هنا فى إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذى ينتقصه عليك ، لا بالمعنى الذى ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها . فسيأتيك تفهيم هذه الآراء بعد .

ثم إن كلمة د على ، فى قوله صلى الله عليه وسلم : د أنزل القرآن على سبعة أحرف ، تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير ، أى أنزل القرآن موسما فيه على القارىء أن يقرأ على سبعة أوجه ، يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال : أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة .

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه ، إذا قال صلى الله عليه وسلم د أن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف ، بخلاف لفظ د على ، بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة ، بحيث

لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه ، مهما كثر ذلك التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد ، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة . فلكلة (مالك يوم الدين)^(١) التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة وكلة ، وبعد الطافوت ، التي ورد أنها تقرأ بالتين وعشرين قراءة ، وكلة د أف ، التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة ، كل أولئك وأشياء أولئك ، لا يخرج التفار فيه على كثرته عن وجوه سبعة .

٤ - الوجوه السبعة في المذهب المختار :

بقي علينا أن نتساءل : ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات منها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة ؟

هذا يتقدم الجدال والخلاف ، ويكثر القيل والقال .

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في الواح إذ يقول :

السلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف :

(الأول) : اختلاف الأسماء من أفراد ، وتثنية ، وجمع ، وتذكير ، وتأنيف .

(الثاني) : اختلاف تصريف الأفعال من ماض ، ومضارع وأمر .

(الثالث) : اختلاف وجوه الإعراب .

(الرابع) : اختلاف بالنقص والزيادة .

(الخامس) : الاختلاف بالتقديم والتأخير .

(السادس) : الاختلاف بالإبدال .

(السابع) : اختلاف اللغات ويريد اللهجات ، كالفتح والإمالة ، والترقيق والتفخيم ، والإظهار والإدغام ، ونحو ذلك اه ، فير أن النقل كما ترى لم يشفع بتمثيل فيما عثرنا .

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه وهو اختلاف الاسماء . بقوله سبحانه :
(والذين هم لاماتهم وهدم راعون) قرئ هكذا : ولاماتهم ، جمعا وقرئ .
ولاماتهم ، بالإنفراد .

ويمكن التمثيل للوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال بقوله سبحانه :
(فقالوا ربنا باهدين أسفارنا) قرئ هكذا بنصب لفظ ربنا على أنه منادى
وبلفظ «باعد» فعل أمر ، وبعبارة أنسب بالمقام «فعل دعاء» وقرئ هكذا
«ربنا بعد» برفع «رب» على أنه مبتدأ ولفظ «بعد» فعلا ماضيا بمعنى «الهن»
جملة خبر .

ويمكن التمثيل للوجه الثالث ، وهو اختلاف وجوه الإعراب ، بقوله
سبحانه : (ولا يضار كاتب ولا شهيد) ^(١) قرئ بفتح الراء وضما ، قالفتح
على أن «لا» نافية ، قالفعل مجزوم بعدها ، والفتحة الملحوظة في الراء هي
فتحة إدغام المثلين . أما الضم فعل أن «لا» نافية ، قالفعل مرفوع بعدها .

ومثل هذا المثال ، قوله سبحانه : (ذو العرش المجيد) ^(٢) قرئ برفع
لفظ «المجيد» وجزه قالرفع على أنه نعت ل«الكلمة» و«ذو» والجر على أنه نعت
ل«الكلمة» و«العرش» .

(١) البقرة (٢٨٢)

(٢) البقرة (١٥)

فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإحزاب في اسم أو فعل كما رأيت ، ويمكن التمثيل لوجه الرابع : وهو الاختلاف بالنقص والزيادة . بقوله سبحانه (وما خلق الذكر والأنثى) قرئ . بهذا اللفظ . وقرئ . أيضاً الذكر والأنثى ، بنقص كلمة « ما خلق » .

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه : (وجاءت سكرة الموت بالحق)^(١) وقرئ . « وجاءت سكرة الحق بالموت » .

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه : (وانظر إلى العظام كيف ننشزها)^(٢) بالزأى وقرئ . « ننشرها » بالراء وكذلك قوله سبحانه (وطلع منضود)^(٣) بالحاء ، وقرئ . « وطلع » بالعين فلا فرق في هذا الوجه أيضاً ! - الاسم والفعل .

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف الهجاء - بقوله سبحانه : (وهل أتاك حديث موسى) تقرأ بالفتح والإمالة في « أتى » ، ولفظ « موسى » فلا فرق في هذا الوجه أيضاً ، بين الإسم والفعل . والحرف مثلها نحو (بل قادرين) قرئ . بالفتح والإمالة في لفظ « بل » .

• - لماذا اخترنا هذا المذهب ؟

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور :

(١) ق (١٩) وهي قراءة شاذة .

(٢) البقرة (٥٩) .

(٣) الواقعة (٢٩) .

(أحدهما) : أنه هو الذى تؤيده الأدلة فى الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها .

(ثانيها) : أنه هو الراجح فى تلك الموازين التى أقتناها شواهد بارزة من تلك الأحاديث الواردة . فارجع النظر إليها ، ولا داعى لإعادتها . أما المذاهب الأخرى فستقرى أن التوفيق أخطأها فى رعاية تلك الأدلة أو بعضها .

(ثالثها) : أن هذا المذهب يعتمد على الاستقرار التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة ، بخلاف غيره فإن استقراره ناقص أو فى حكم الناقص . فبكلمة داف ، التى أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغة يمكن رد لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة ولا تخرج عنها . وكذلك الاختلاف فى الهمجات - وهو اختلاف شكلى - يرد إليها ولا تخرج عنها بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلاً إليها وليس من صواب الراى أن يحصر النبى صلى الله عليه وسلم الأحرف التى نزل عليها القرآن فى سبعة ثم نترك نحن طرقات القراءات المروية عنه دون أن نردها إلى السبعة ، لأن ذلك يلزمه أحد خطرين : فإما أن تكون تلك الطرقات المقروء بها غير نازلة ، وإما أن يكون هناك حرف نازل وراء السبعة الأحرف التى نزل عليها القرآن ، ويكون الحصر فى كلام الرسول صلى الله عليه وسلم غير صحيح . وكلا هذين خطأ عظيم وإن كبر^(١) .

(١) مناهل العرفان (١٣٩/١ - ١٤٢) أبحاث فى قراءات القرآن للشيخ عبد الفتاح القاضى .

قراءات الأئمة السبعة

وصلتها بالأحرف السبعة

يظن بعض الناس أن المراد بالأحرف السبعة الواردة في الحديث هي قراءات الأئمة السبعة فقراءة نافع حرف من الأحرف السبعة، وقراءة ابن كثير حرف آخر منها وهكذا باقي قراءات القراء السبعة . كل قراءة منها حرف من الأحرف السبعة وهذا الرأي باطل لأمور :

(الأول) أن هذا الرأي يلزم عليه بقاء الأحرف السبعة وعدم ترك شيء منها وإباحة لقراءة بها حتى اليوم . وهذا يخالف لإجماع الأئمة على أن الأحرف السبعة زالت في أول الأمر لتيسير على الأئمة . ثم نسخ الكثير منها بالمعرضة الأخيرة .

(الثاني) يترتب على هذا الرأي ألا يكون هناك أية فائدة فيما صنع الخليفة عثمان رضي الله عنه من كتابة المصاحف . وحمل الناس عليها وألا يكون هناك داع لإحراق غيرها من المصاحف .

(الثالث) يلزم هذا الرأي أن تكون قراءات الأئمة السبعة قد استوهبت الأحرف السبعة . وحينئذ تكون قراءات غير السبعة مثل أبي جعفر ويعقوب ليست من الأحرف السبعة . وهذا خلاف الإجماع .

(الرابع) أن كل إمام من الأئمة السبعة قد روى عنه رواية كثيرة روايات مختلفة . وكلها تعتبر قراءة الإمام ولو كانت الأحرف السبعة هي قراءات الأئمة السبعة لبغيت هذه الأحرف ما لا يصح من الكثرة تبعاً للكثرة من الروايات المختلفة عن كل إمام والواقع أن الأحرف مذكورة في العدد المذكور .

قال الإمام العلامة أبو شامة : ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث . وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة . وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل انتهى .

فالمصواب : أن قراءات الائمة السبعة بل العشر التي يقرأ الناس بها اليوم جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن . وورد فيها حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف وهي موافقة لآخر عروضة عرض فيها جهيل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكلها ثابتة بطريق التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرج ابنه أشته في المصاحف وابن أبي شيبة في الفضائل عن ابن سيرين قال : القراءة التي عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم .

وأخرج ابن أشته عن ابن سيرين أيضاً قال : كان جهيل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم كل سنة في شهر رمضان مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين فيرون أن قراءتنا هذه هي العروضة الأخيرة انتهى من الإنقار .

وهذه القراءات العشر موافقة لخط المصاحف العثمانية التي وجهها عثمان إلى الأمصار . وأجمع الصحابة عليها وعلى طرح كل ما خالفها . فلا تخرج قراءة من القراءات العشر عن جميع المصاحف المذكورة فلو خالفت قراءة منها مصحفاً من هذه المصاحف وافقت غيره . فالمعتبر عدم مخالفتها جميع المصاحف .

وأما باقي الاحرف السبعة فتمسخ بالعروضة الأخيرة ولذلك لم يكتب في المصاحف العثمانية إلا ما استقر في هذه العروضة وثبتت قرآنيته بالتواتر ولم

يفسخ منه شيء . وترك منها جميع ما فسخ (١) .

كيف نصبت القراءات إل هؤلاء الأئمة :

تلقى الصحابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم بقراءاته ورواياته ، فلم يضيفوا منه جملة ، ولم ينفلوا منه كلمة ، ولم يملوا منه حرفا ، بل ولا حركة ، أو سكون أو فقرة ، أو رواية . ونقله عن الصحابة التابعون على هذا الوجه من الإحكام والتحرير ، والاتقان والتجويد .

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم ، وقصروا جهودهم على قراءة القرآن وإقراءه ، وتعليمه وتلقيه ، وعنوا العناية كل العناية بضبط الفاظه ، وتجويد كتاباته ، وتحرير قراءاته ، وتحقيق رواياته ، وكان ذلك شغلهم الصاغل ، وغرضهم المصادف ، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ، ويرحل إليهم ، ويؤخذ عنهم ، ولتصديقهم لذلك كله نسبى القراءة إليهم نقبل : قراءة فلان كذا ، وقراءة فلان كذا . فلهذه القراءة إليهم نسبة ملازمة وهولمة ، لا نسبة اختراع وابتداع .

ومن هؤلاء الذين انتظموا التقاليم والتلقين : القراء العشرة وهم نافع وأبو جعفر المديني ، وأبو عمرو ويعقوب البصريان ، وابن كثير المكي ، وابن عامر الدمشقي ، وعاصم وحمة والكسائي الكوفيون ، وخلف البغدادي .

وقد أجمع المسلمون على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الاعلام . فقد نقلتها عنهم الامم المتعاقبة ، والأجيال المتلاحقة ، أمة بعد أمة ، وجيلا إثر جيل ، إل أن وصلت إلنا ، ولن تزال الامم تتعاهدها وترونها وتنقلها لمن بعدها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وكل ذلك مصداق لقوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (٢) .

(١) أصبحت في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضى .

(٢) تاريخ القراء العشرة للشيخ القاضى .

أقسام القراءات

من حيث التواتر والصحة والشذوذ

قال الإمام ابن الجزرى :

كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً وتواتر نقل هذه القراءة المتواترة المقطوع بها . ومعنى العربية مطلقاً أى ولو بوجه من الإعراب نحو قراءة حمزة (والأرحام) بالجر وقراءة أبى جعفر (ليجزى قوما) ببناء الفعل للمجهول مع نصب « قوما » .

ومعنى أحد المصاحف العثمانية واحد من المصاحف التى وجهها عثمان رضى الله عنه إلى الامتصاص وكقراءة ابن كثير فى الثوبة (جنات تجري من تحتها الأنهار) بزيادة « من » ، فإنها لا توجد إلا فى مصحف مكة .

ومعنى ولو تقديراً ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ (مالك يوم الدين) بالالف فإنها كتبت بغير ألف فى جميع المصاحف فاحتملته الكتابة أن تكون (مالك) وفعل بها كما فعل باسم الفاعل من قوله قادر صالح ونحو ذلك لما حذف منه الألف للاختصار فهو موافق للرسم تقديراً ونعنى بالتواتر ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهى يفيد العلم من غير تعيين عدد هذا هو الصحيح وقيل بالتعيين واختلفوا فيه فقيل ستة وقيل اثنا عشر وقيل عشرون وقيل أربعون وقيل سبعون والذى جمع فى زماننا هذه الأركان الثلاثة وهو قراءة الائمة العشرة التى أجمع الناس على تلقياها بالقبول وهم أبو جعفر ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، وابن هانم ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائى ، وخلف ، أخذها الخلف عن السلف

إلى أن وصلت إلى زماننا هذا .

وقول من قال إن القراءات للتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فقير صحيح لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر وإن أراد في الصدر الاول فيحتمل إن شاء الله .

وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين :

الاول ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ووافق العربية والرسم وهذا على ضربين :

ضرب استفاض نقله : تلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المستنيرة أو كمراتب القراء في المد ونحو ذلك فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي صلى الله عليه وسلم من الأحرف السبعة كما نبين حكم الملتقى بالقبول وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها كما سيبي .

وضرب لم تلقه الأئمة بالقبول ولم يستفيض قالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة به والذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح وغيره أن ما وراء العشرة ممنوع من القراءة منع تحريم لا منع كراهة كما سيأتي .

وقال شيخنا قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب بن السبكي في كتابه جمع الجوامع في الأصول ولا تجوز القراء بالفاض .

والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ وقاقا للبقوى والشيخ الإمام .

والمراد بالشيخ والده مجتهد العصر أبا الحسن علي بن عبد الكافي السبكي .

والقسم الثاني من القراءة الصحيحة : ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم كما ورد في صحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه وإن كان إلتدادها صحيحاً فلا يجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها .

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتابه التهيد وقد قال مالك : إن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل ورائه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يرجع عليهم .

قلت : قال أصحابنا الشافعية وغيرهم لو قرأ بالشاذ في الصلاة بطلت صلاته إن كان عالماً وإن كان جاهلاً لم تبطل صلاته ولم تحسب له تلك القراءة وانفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شبيب واستتابته على قراءته وإقراره بالشاذ .

وحكى الإمام أبو عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يجوز أن يصل خلف من يقرأ بها .

وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمداً .

وأجاب الإمامان الحافظ أبو عمرو بن الصلاح وأبو عمرو بن الحجاج عن السؤال الذي ورد دمشق من العجم في حدود الأربعين وستائة وهو : هل يجوز القراءة بالشاذ أو يجوز أن يقرأ القارئ عشرة كل آية بقراءة ورواية .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح المجتهد المقيّد في ذلك العصر ما حورته

يشترط أن يكون المقرره به قدا تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قرآنا واستفاض نقله كذلك وتلقاه الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع لأن
 المعتبر في ذلك التواتر والاطماع على ما تقرر وتمهد في الأصول فالمرجوح فيه
 ذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فمتنوع من القراءة به منع تهريم لا يمنع
 كراهة في الصلاة وعارج الصلاة ومنوع منه من حرف المصادر والمعاين ومن
 لم يعرف ذلك واجب على من تقرر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن
 يقوم بواجب ذلك وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائدها تتعلق بعلم العربية
 لا للقراءة بها هذا طريق من استقام سبيله ثم قال : والقراءة الشاذة ما نقل
 قرآنا من غير تواتر واستفاض مطلقا بالقبول من الأمة كما اشتمل عليه
 المحقق لأن حتى وخير .

وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنا فليس ذلك من القراءات
 الشاذة أصلا والمجتري على ذلك مجتري على عظيم وضال ضلالا بعيدا فيعور
 ويمنع بالحبس ونحوه ولا يخلو ذا ضلالة ولا يحمل للمتمكن من ذلك إهماله
 ويجب منع القارئ بالشاذ وتأنيبه بعد تعريفه وإن لم يمتنع فعليه التعمير
 بشرطه .

وقال الشيخ الإمام شيخ المالكية أبو عمرو بن الحارث لا يجوز أن يقرأ
 بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها عالما كان بالعربية أو جاهلا وإذا قرأ بها
 قارئ فإن كان جاهلا بالتحريم عرف به وأمر بتكرها وإن كان عالما أدب
 بشرطه وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن
 ذلك ، وأما تبديل آتنا بأعطينا وسولت بزينت ونحوه فليس هذا من الشواذ
 وهو أشد محرما والتأديب عليه أبلغ والمنع منه أوجب انتهى .

فإن قيل كيف يعرف الشاذ من غيره إذ لم يدع أحد الحصر .

قلت : الكتب المؤلفة في هذا الفن في العشر والثمان وغير ذلك مؤلفوها على قسمين منهم من اشترط الأشهر ، واختار ما قطع به عنده فتلقى الناس كتابه بالقبول وأجمعوا عليه من غير معارض كغياثي ابن مهران وأبي العلاء الحمداني وسبعة ابن مجاهد وإرشاد أبي العز القلاني وتيسير أبي عمرو الداني وموجز أبي علي الأهوازي وتبصرة ابن أبي طالب وكافي ابن شريح ، وتلخيص أبي معشر الطبري وإعلان الصفراوي وتحرير ابن الفحام ، وحرر أبي القاسم الشاطبي وغيرها ، فلا إشكال في أن ما تضمنته من القراءات مقطوع به إلا أحرفا يسيرة يعرفها الحافظ من الثقات والأئمة النقاد ، ومنهم من ذكر ما وصل إليه من القراءات كمسبط الخياط ، وأبي معشر في الجامع وأبي القاسم الهذلي وأبي السكرم الشهرزوري وأبي علي المالكي وابن فارس وأبي علي الأهوازي وغيرهم ، فمؤلاه وأمثالهم لم يشترطوا شيئا وإنما ذكروا ما وصلهم فيرجع فيها إلى كتاب مقيد أو مقرر . مقلد .

فإن قلت قد وجدنا في الكتب المشهورة المتناقاة بالقبول تباينا في بعض الأصول والفرش كما في الشاطبية نحو قراءة ابن ذكوان تتبعان بتخفيف النون وقراءة هشام أفندة بياء بعد الهمزة . وكقراءة قبل على سوفه بواو بعد الهمزة وغير ذلك من التسهيلات والامالات التي لا توجد في غيرها من الكتب إلا في كتاب أو اثنين وهذا لا يثبت به تواتر .

قلت : هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به نعمتقد أنه من القرآن وأنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم ، واستفاض وتلقى بالقبول قطع به وحصل به العلم وهذا ما قاله الأئمة في الحديث المتعلق بالقبول أنه يقيد القطع ، ويحتمل

الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث ، وظن أن أحدا لم يسبقه إليه ، وقد قاله قبله الإمام أبو اسحاق الشيرازي في كتابه الجمع في أصول الفقه ونقله الإمام الثقة مجتهد عصره أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية عن جماعة من الائمة ، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي والشيخ أبو حامد الاسفرايني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد ، وأبو يعلى بن القراء ، وأبو الخطاب ، وابن الزغواني وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الائمة المرعشي من الحنفية ، قال ابن تيمية وهو مذهب أهل الكلام من الاشعرية وغيرهم كأبي اسحاق الإسفرايني وابن فورك قال وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قلت : ثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته قرائن يفيد العلم وتبين ما ندعى التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق لا يدعى ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر وإنما المقرور به عن القراء العشرة على قسمين متواتر وصحيح مستفاض متلقي بالقبول والقطع حاصل بهما .

وأما ما قاله الإمام أبو حيان واستشكله حيث قال وعلى ما ذكره هؤلاء من المتأخرين من تحريم القراءة الشاذة يكون عالم من الصحابة والناس من بعدهم إلى زماننا قد ارتكبوا محرما فيسقط بذلك الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائما وهم نقلة الشريعة فيسقط ما نقلوه فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام والعباد بالله تعالى من ذلك ، قال ويلزم أيضا أن الذين قرأوا بالشواذ لم يصلوا قط لأن الواجب لا يتأدى بفعل المحرم ، قال وقد كان قاضي القضاة أبو الفتح محمد ابن علي يعني ابن دقيق العيد يستشكل هذه المسألة ويستصحب الكلام فيها ، وكان يقول هذه الشواذ نقلت نقل آحاد

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعلم ضرورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بشاذ منها وإن لم يمين كما أن حاتما نقلت عنه أخبار في الجرد كلها أحاد ولكن حصل من مجموعها الحكم بسخاؤه وإن لم يتعين ما تسخى به . وإذا كان كذلك فقد تواترت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاذ . وإن لم يمين بالخاص فكيف يسمى شاذاً والشاذ لا يكون متواتراً .

قلت فهذه ونحوها مباحة لا طائل تحتمل إذ القول في القراءات الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة وغيرهم يعلم في الجملة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئاً منها وإن لم نعرف عينه فلا يقال لها ضعيفة على ما بحثناه وأيضاً فنحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقرؤون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة أو أكثر وإبدال أخرى بأخرى ونقص بعض الكلمات كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصلاة وغيرها من تعريض لا منع كراهة ولا إشكال في ذلك ، ومن نظر أقوال الأولين علم حقيقة الأمر ، وذلك أن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أيسحت بها قراءة القرآن ، كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم بناء منهم على أنه لا يجوز على الأمة أن تحمل نقل شيء من الأحرف السبعة وعلى قول هؤلاء لا يجيء ما استشكله ابن دقيق العيد وبحنه ابن حبان وغيرهما لأننا إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم يقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة وهذا قول محظور ، لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة رضي الله عنهم وعن النبي صلى الله عليه وسلم .

والحق ما تهرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري وأبي عمر بن

عبد البر ، وليد المصالح المديونية ويكنى بن أبي طالب القيسي ، وأبي القاسم
 الشاطبي ، وابن تيمية وغيرهم ، وذلك أن المصاحف التي كتبت في زمن أبي بكر
 رضي الله عنه كانت عشوية على جميع الأحرف السبعة ، فلما كثر الاختلاف
 وكاد المسلمون يكفر بعضهم ببعض أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرصة
 الأخيرة التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل عام قبض ، وعلى
 ما أنزل الله تعالى دون ما أذن فيه ، وعلى ما صح مستفاضاً عن النبي صلى الله
 عليه وسلم دون غيره ، إذ لم تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمة ، وإنما
 كان ذلك جائزاً لهم مرصفاً فيه ، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف
 اختاروه ، قالوا فلما رأى الصحابة أن الأمة تتفرق وتختلف وتتقابل إذا لم
 يجتمعوا على حرف واحد ، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائفاً وهم معصومون
 أن يجتمعوا على ضلالة ، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل محظور .
 قلت فكثيراً ما صاحب على لفظ لغة قريش والعرصة الأخيرة ، وما صح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم واستفاض دون ما كان قبل ذلك بما كان بطريق
 الشذوذ والاختلاف من زيادة ونقصان وإبدال وتقديم وتأخير وغير ذلك
 وجرى ذلك المصاحف عن النقط والفكك لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف
 السبعة كالألف والضم والياء والإدغام والهمز والحركات وأشياء ذلك مما هو في
 باقي الأحرف السبعة غير لغة قريش وكالغيب والخطاب والجمع والتثنية وغير ذلك
 من أعدادها مما تحتمله العرصة الأخيرة إذ هو موجود في لغة قريش وفي غيرها ،
 ووجهوا بها إلى الأمصار فأجمع الناس عليهم ، ثم كثر الاختلاف أيضاً فيما
 يحتمله الرسم ، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يعمل لأحد من المسلمين تلاوته
 فوضعوه من عند أنفسهم وفقاً لبدعتهم كمن قال من المعتزلة (وكلم الله موسى
 تنكياً) بنصب اللام ، ومن الرافضة (وما كنت متخذ المصلين عضداً) بفتح

اللام يبنون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما وقع ذلك رأى المسلمون أن
يجتمعوا على قراءات ائمة ثقات تجردوا للقيام بالقرآن العظيم ، فاختلفوا من
كل مصر وجه إليه مصحف ائمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن
الدين وكال العلم أمضوا عزمهم في القراءة والإلقاء واشتهر أمرهم ، وأجمع
أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا ، وتوثيقهم فيما قرءوا ورووا ، وعلمهم
بما يقرءون ، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم ، فمنهم بالمدينة أبو جعفر
وشيبة ونافع ، وبمكة عبد الله بن كثير ، وحيد بن قيس الأهرج ، وابن يحيى
وبالكوفة يحيى بن وثاب ، وجاسم والأعشى وحمة والسكيتي ، وبالشام
عبد الله بن هار وعطية بن قيس الكلبي ، ويحيى بن الحارث الزماري ،
وبالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء ، وطاسم الجحدري
ويعقوب الحضرمي .

ثم إن القراء بعد ذلك تفرقوا في البلاد ، وخلفهم أمم بعد أمم ،
وكثر بينهم الخلاف ، وقل الضبط ، والوسع الخرق ، فقام الأئمة الثقات
النقاد وحرروا وضبطوا وجمعوا وألفوا على حسب ما وصل إليهم وصح
لديهم ، فالذي وصل إلينا اليوم متواتراً وصحيحاً ، مقطوعاً به ، قراءات
الائمة العشرة ورواتهم المشهورين ، هذا الذي تحرر من أقوال العلماء
وعليه الناس اليوم بالشام ، والعراق ، ومصر ، والحجاز ، وسائر الأقطار
الإسلامية .

فثبت من ذلك أن القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر فإنها
عما كان أذن في قراءته ولم يتحقق إنزاله ، وإن كان الناس يجهدون فيها في الصدر
الأول ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة وليس في ذلك خطر ولا إشكال

لان الامة معصومة من أن تجتمع على خطأ^(١).

وقال الإمام السيوطي :

أتقن الإمام ابن الجوزي هذا الفعل جداً ، وقد تحرر لي منه أن القراءات
أنواع :

الاول : الثوار وهو ما نقله جمع لا يمكن نواظوم على الكذب ،
من مثلهم إلى انتهاء ، وغالب القراءات كذلك .

الثاني : المشهور ، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر ، ووافق
العربية والرسم ، واشتهر عند القراء ، فلم يعبه من الغلط ولا من الشذوذ ،
ويقرأ به على ما ذكر ابن الجوزي ويفهمه كلام أبي شهامة السابق ، ومثاله
ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض ،
وأمثله ذلك كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات كالذي قبله ، ومن
أشهر ما صنف في ذلك التيسير للداني ، وقصيدة الشاطبي ، والفرغاني
القراءات العشر ، وتقريب الفهر ، كلاهما لابن الجوزي .

الثالث : الأحاد ، وهو ما صح سنده ، وخالف الرسم أو العربية ، أو لم
يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يقرأ به ، وقد عقد الترمذي في جامعه ، والحاكم
في مستدركه لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد ، ومن ذلك
ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجعدي عن أبي بكر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ : (متكئين على زخارف خضر وعافرى حسان)^(٢) .

(١) صحيح المقرئ لابن الجوزي ص ١٥ - ٢٤ بتصرف

(٢) الركن (٧٦) وانظر تفسير القاطبي (١٧ - ١٩١) وهي قراءة شاذة .

وأخرج من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ : (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرات أعين) (١) .

وأخرج عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قرأ : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) (٢) بفتح الفاء ، وأخرج عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ : (فروح وربحان) (٣) يعنى بضم الراء .

الرابع : الشاذ ، وهو ما لم يصح سنده ، وفيه كتب مؤلفه ، من ذلك قراءة (ملك يوم الدين) بصيغة الماضي ، ونصب يوم ، و (إياك نعبد ، بيناته المفعول .

الخامس : الموضوع كقرارات الخواص .

وظهر لى سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج ، وهو ما يزيد في القراءات على وجه التفسير ، كقراءة سعيد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) (٤) أخرجها سعيد بن منصور .

وقراءة ابن عباس (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج) (٥)

وقراءة ابن الزبير : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسمعون بأمر الله على ما أصابهم) (٦) قال عمر : فما أدري أكانت قراءته أم فسر ؟ أخرجه سعيد بن منصور ، وأخرجه الأتبارى ، وجزم بأنه تفسير .

(١) سورة السجدة (١٧)

(٢) التوبة (١٢٨)

(٣) الواقعة (٨٩)

(٤) النساء (١٢)

(٥) البقرة (١٩٨)

(٦) آل عمران (١٠٤)

وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ : (وإن منكم إلا واردها) ، « الورود
الدخول » .

قال ابن الأنباري : قوله « الورود الدخول » تفسير من الحسن لمعنى
الورود وغلط فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن .

قال ابن الجوزي في آخر كلامه : وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة
إيضاحاً وبياناً ، لأنهم محققون لما تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم قرآناً
عنهم آمنون من الالتباس ، وربما كان بعضهم يكتبه معه .

وأما من يقول : إن بعض الصحابة كان يجوز القراءة بالمعنى ، فقد كذب^(١) .

حكم القراءة بالشاذ

أجمع العلماء على أنه لا يجوز قراءة القرآن بما هو شاذ من القراءات ، لافى
الصلاة ولا خارجها ، ولم يجوز ذلك إلا بعض العلماء في غير الصلاة قياساً على
رواية الحديث بالمعنى ، وكلامهم هنا في غاية الضعف : فإنه قياس مع الفارق ،
والأ فكيف يقاس القرآن الكريم ، الذى هو ليس له هذه الخاصية^(٢) .

حكم العمل بالقراءة الشاذة

أما حكم العمل بالقراءة الشاذة واستنباط الأحكام الفرعية منها فالجمهور
من العلماء على جواز ذلك ، تنزيلاً لها منزلة خبر الأحاد ، وقد احتج العلماء
بها في أحكام كثيرة كما في قطع يمين السارق مستدلين على ذلك بقراءة

(١) الإتيان (٢١٥/١ - ٢١٦)

(٢) انظر جمع الجوامع حاشية البناني (٢٣١/١)

ابن مسعود : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما » (١) .

كما احتج الحنفية على وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود أيضاً . « فصيماً ثلاثة أيام متتابعات » (٢) .

وعالفت في هذا الاستدلال جمهور الشافعية وغيرهم لثبوت نسخ هذه القراءة عندهم (٣) .

وذهب الإمام الشافعي في بعض النقول عنه وتبعه أبو نصر القشيري ، وابن الحاجب مستدلين على ذلك بأن القراءة الشاذة لم تثبت قرآنيته .
وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه لا يلزم من إلتفاء قرآنيته انتفاء عموم كونها أخباراً ، أي أنها تأخذ بحكم العمل بخبر الواحد ، وخبر الواحد يعمل به (٤) .

وقال أبو حنيفة في فضائل القرآن :

المقصد من القراءة الفاعلة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها كقراءة عائشة وحفصة (والوسطى صلاة العصر) (٥) وقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيماهما) (٦) وقراءة جابر (فإن الله من بعد إكراهي لمن غفور رحيم) (٧) .

(١) المائدة (٢٨)

(٢) المائدة (٨٨)

(٣) راجع جمع الجوامع بمباشرة البناني (٢٢٢/١) الإتيان (١/ ٢٢٧)

(٤) انظر المصدر السابق

(٥) سورة البقرة (٢٢٨)

(٦) المائدة (٢٨)

(٧) النور (٢٢)

قال : فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن ، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن ، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى ، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل (١) .

وجوب اتباع الرسم العثماني

في كتابة المصاحف

لقد كانت المصاحف التي كتبها سيدنا عثمان - رضى الله تعالى عنه - التي أرسلها إلى الأمصار مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف الصعبة التي بينها فيما سبق ، وكانت مجردة من النقط والشكل لتكون محتملة لما تواترت قرآنيته ، واستقر في العرصة الأخيرة ، ولم تنسخ تلاوته .

وظلت هذه المصاحف حقة من الزمن هكذا حتى كثرت الفتوحات الإسلامية وانضوى تحت راية الإسلام كثير من بلاد الأعاجم ، فاختلط اللسان الأعجمي باللسان العربي وفشا اللحن على الألسنة كلها عربية وأعجمية وكادت العجمة تطغى على الفصحى ، وكان هؤلاء الأعاجم يعسر عليهم التمييز بين كلمات القرآن الكريم وحروفه ، لأنها - كما عرفت - غير منقوطة ولا مشكولة نفثى أمراء المؤمنين وولاتهم أن يقضى ذلك إلى اللحن في كتاب الله تعالى وتحريف كلمه عن مواضعه - فعملوا على تلافى ذلك - وإزالة أسبابه .

وأحدنوا من الوسائل ما يكفل صيانة الكتاب العزيز من اللحن وحفظه من التحريف .

معنى النقط والشكل

أما النقط له معنيان :

الأول : ما يدل على ما يمرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو نحو ذلك ، ويسمى بعضهم هذا النقط نقط الإعراب .

المعنى الثاني : ما يدل على ذوات الحروف ، ويميز بين معجمها ومبجلها ، كالنقطة الموضوعة على الباء من أسفلها ، وعلى الجيم كذلك ، والنقطتين الموضوعتين على التاء من أعلاها وهكذا ، فالنقطة التي على الباء قد ميزتها عما يشتركها في رسمها من التاء ، والتاء ، والنقطة على الجيم قد ميزتها عن الحاء وهكذا ، ويسمى بعضهم هذا النقط نقط الأفعال .

والشكل : معناه ما يدل على ما يمرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو نحو ذلك ، ويرادفه الضبط ، وعلى هذا يكون المعنى الأول للنقط مساوياً للمعنى الشكل والضبط .

واختلاف في أول من وضع النقط على عدة آراء :

والصحيح أن أول من وضعه أبو الأسود الدؤلي ، بأمر زياد بن أبي زياد وإلى البصرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان .

وسبب وضعه أن معاوية بعث إلى زياد يطلب منه إرسال ولده عبيد الله ابن زياد فلما قدم عليه وكلمه معاوية وجدّه يلحن في الكلام فردّه إلى أبيه وبعث إليه كتاباً يلومه فيه على وقوح إسنه في اللحن . فبعث زياد إلى أبي الأسود وقال له إن الأماجم قد أفسدوا لغة العرب فلو وضعت شيئاً يصحح الناس به كلامهم ويحربون به كلام الله .

فامتنع أبو الأسود فأجلس زياد رجلاً في طريق أن الأسود وقال له
إذا مر بك أبو الأسود فاقرا شيئاً من كتاب الله وتعد الله به ، فلما مر
أبو الأسود قرأ الرجل (إن الله يرى من المشركين ورسوله) بحمر لام
ورسوله . فقال له أبو الأسود معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله . ثم رجع إلى
زياد ، وقال له قد أحبتك إلى طلبك ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن .
فاختار رجلاً من قبيلة عبد القيس وقيل من قريش وقال له خذ المصحف
ومداداً يخالف لونه لون المصحف فإذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة
وإذا ضمتها فانقط أمامه نقطة وإذا كسرتها فانقط تحته نقطة وإذا أنبعثه
غنة أي تنويناً فانقط نقطتين حتى أتى على آخر المصحف .

وهن أبي الأسود أخذ العلماء النقط وأدخلوا عليه بعض التحسين
إلى أن جاء عصر الدولة العباسية وظهر العالم الجليل والخليل بن أحمد ، البصري
فأخذ نقط أبي الأسود وأدخل عليه تحسيناً فجعل علامة الفتح ألفاً صغيرة
مبطوحة لأن الفتحة إذا أشبهت تولد منها ألف وعلامة الضم واواً صغيرة
لأن الضمة إذا أشبهت تولد منها واو وعلامة الكسرة ياء صغيرة لأن الكسرة
إذا أشبهت تولد منها ياء وهو المسمى الآن بالشكل وزاد على ذلك فجعل
علامة للتشديد وهي رأس شين وعلامة للسكون وهي رأس غاء وأخرى
لهمز وعلامة للاختلاس والإشمام .

نقط الإعجام .

وهو عبارة عن النقط التي تميز الحروف بعضها من بعض ، وسبب
وضعها أنه لما كثرت الفتوحات الإسلامية وكثر الداخلون في الإسلام من
الاعاجم كثير تبعاً لذلك التحريف في العرب وخيف على القرآن الكريم أن
يمتد إليه بعض التحريف أمر عبد الملك بن مروان أن يعمل الحجاج بن يوسف

على أن لا يصل التحريف إلى حى القرآن الكريم . فاختار الحجاج لتلك المهمة نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، وكنا من أبرز العلماء وقتئذ في فنون القراءات وتوجيهها وعلوم اللغة العربية وأسرارها فوضعا ذلك النقط لتمييز بعض الحروف عن بعضها وقد جملا هذا النقط بلون مداد المصحف لتمييز عن نقط أبي الأسود .

ومن ذلك يعلم أن نقط الإعراب متقدم على نقط الإهجام لتقدم زمن زياد وأبي الأسود على زمن الحجاج ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر . والشكل متأخر على النقط بمعنىيه لتأخر زمن الخليل على زمن أبي الأسود ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر .

وضع الاجزاء والاحزاب والارباع :

وأما وضع أسماء السور في المصاحف وتقسيمها إلى أثمان ، وأرباع وأثلاث وأجزاء وأحزاب ، فن عمل المتأخرين ، وأول من أمر به المأمون العباس ، وقيل إن الذى فعله هو الحجاج الثقفى أخذاً من عمل الصحابة في وضع أسماء السور وباجتهاد منه في هذا التقسيم ، ولذلك تجد ابتداء الربع في وسط قصة مثلاً . ومن هنا نستطيع ان نهكم بأن إتباع هذا التقسيم ليس بلازم ، ولا حرج في مخالفته ، بل ينبغى للقارىء ان يختم قراءته عند تمام الكلام ، سواء كان في خر قصة او آخر سورة ، ولا يلزم بنهاية الربع وبدايته فكثيراً ما يكون لبعض الجمل تعلق بآخر الربع السابق كما في قوله تعالى (والمحسنات من النساء) فإنها متعلقة بآية المحرمات من النساء فلو وقفنا على آخر الربع لادى ذلك إلى عدم تمام الكلام ، ومثل ذلك كثير . ويبدو أن هذا التقسيم إنما كان

لهدف تسهيل الحفظ على قارىء القرآن الكريم ، خاصة فى السور الطوال .
واقه اعلم^(١) .

نتيجة هذا التقسيم :

وكانت نتيجة هذا التقسيم أن أصبح القرآن الكريم يشتمل على :

عدد اجزائه ٣٠ جزءاً . الجزء حزبان

عدد أحزابه ٦٠ حزبا والحزب ٤ أرباع

عدد أرباعه ٢٤٠ ربعا

عدد آياته ٦٢٣٦ آية

عدد آياته المسكبة ٤٤٧٥ آية

عدد آياته المدنية ١٧٦١ آية

ابتداء نزول القرآن هو ليلة ١٧ من شهر رمضان

مدة النزول فى مكة ١٣ يوما . أشهر ١٢ سنة

مدة النزول فى المدينة ٩ أيام ٩ أشهر ٩ سنوات

اتهاء النزول هو قرب وفاة النبى صلى الله عليه وسلم .

ما يجب على كاتب المصحف وناشره :

يجب على من أراد كتابة المصحف أن يلتزم بالرسم العثمانى ، ولا يجوز كتابته على القواعد الإملائية الحديثة ، وهذا هو رأى جمهور العلماء من الصاف والخلف .

(١) انظر القرطبي ص ٥١ . ط المصعب

والأدلة على ذلك :

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له كتابا يكتبون الوحي ، وقد كتبوا القرآن كله بهذا الرسم ، وأمرهم الرسول على كتابته ، وانتقل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى وقد كتب القرآن كله على هذه الكيفية المخصوصة لم يحدث فيها تغيير ولا تبديل .

ثم تولى الخلافة بعده أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - فأمر بكتابة القرآن كله في المصحف على هذه الهيئة ، ثم جاء عثمان - رضى الله عنه - فلنسخ المصاحف العثمانية بأمره من مصحف أبي بكر على هذا الرسم أيضاً . ووزع عثمان هذه المصاحف على الأمصار لتكون إماماً للمسلمين ، وأقر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل أن بكر وعثمان في المصاحف ، ولم ينكر أحد منهم عليهما شيئاً ، بل ظفر كل منهما باقرار جميع الصحابة لعمليهما . واستمر المصحف مكتوباً بهذا الرسم في عهد بقية الصحابة والتابعين وتابى التابعين والأئمة المجتهدين في عصورهم المختلفة ولم يثبت أن أحداً من هؤلاء جميعاً حدثه نفسه بتغيير هجاء المصاحف ورسمها الذي كتبت عليه أولاً وكتابتها برسم آخر يسائر الرسم المحدث الذي حدث في عهد ازدهار التأليف في البصرة والكوفة ، بل ظل الرسم القديم قائماً مستقلاً بنفسه بعيداً عن التأثير بالرسم الحادث ، نعم ظل الرسم القديم منظوراً إليه بعين التقديس والاكبار في سائر العصور المختلفة ، والأدلة المتفاوتة مع أنه قد وجد في هذه العصور المختلفة أناس يقرءون القرآن ولا يحفظونه ، وهم في الوقت نفسه لا يعرفون من الرسم إلا هذا الرسم المحدث الذي وضعت قواعده في عصر التأليف والتدوين ، ونماع استعمال هذه القواعد بين الناس في كتابة غير القرآن .

روى الإمام السخاوى أن مالك بن أنس إمام دار الهجرة سئل :
أرايت من استكتب مصحفا . أرايت أن يكتب على ما استحدثه
الناس من الهجاء اليوم ؟ فقال : لا أرى ذلك وامكن يكتب على الكتابة
الأولى .

قال السخاوى ، والذي ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى
إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى ، ولا شك أن هذا هو الأحرى ، إذ في خلاف
ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى ، انتهى .

وقال الإمام أبو عمرو الداني : لا يخالف لمالك من علماء هذه الأمة .

وقال الداني أيضاً : سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو ،
والياء ، والالف ، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه شيء من ذلك
قال لا ، قال أبو عمرو : يعنى الواو والياء والالف الزائدات في الرسم ،
المعدومات في اللفظ .

نحو : لا أذبحنه ، و د باييد ، و د أولوا ، .. وهكذا .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو ،
أو ألف أو ياء ، أو غير ذلك .

وقال صاحب المدخل : ويتعين على كاتب المصحف أن يترك ما أحدثه
بعض الناس في هذا الزمان من نسخ المصحف على غير المرسوم الذي اجتمعت
عليه الأمة . انتهى .

والخلاصة : أنه يجب كتابته المصحف بالرسوم العثمانى لما يأتى :

٢ — أن قواعد الهجاء والإملاء الحديثه عرضة للتغيير والتنقيح في كل عصر وفي كل جيل — فلو أخضعنا رسم القرآن لهذه القواعد لأصبح القرآن عرضة للتغيير والتبديل وحيطتنا للكتاب العزيز ، وتقديسنا له يخطرنا إلى أن نجعله بمنأى من هذه التغييرات في رسمه وكتابته .

٣ — أن تغيير الرسم العثماني ربما يكون مدعاة — من قريب أو من بعيد — إلى التغيير في جوهر الألفاظ والكلمات القرآنية ، ولا شك أن في ذلك القضاء على أصل الدين — وأساس الشريعة — وسد الذرائع — مهما كانت بعيدة — أصل من أصول الشريعة الإسلامية التي تبنى عليها الأحكام . وتظهر الحكمة في المحافظة على الرسم العثماني جليلة فيما يأتي :

١ — منها الدلالة على الأصل في الشكل والحروف ككتابة الحركات حروقا باعتبار أصلها في نحمسو ايتاي . ذى القربى وساوريكم ولا أوضعوا وككتابة الصلاة والزكاة والحياة بالواو بدل الألف .

٢ — ومنها النص على بعض اللغات الفصيحة ككتابة هاء التانيث بتاء مجرورة على لغة طيء . وكحذف ياء المضارع لغير جارم من يوم يأت لا تكلم نفس على أمة هذيل .

٣ — ومنها إفاضة المعاني المختلفة بالقطع والوصل في بعض الكلمات فهو أم من يكون حاجم وكبلا وأمن يمشى سويا فإن المقطوعة تفيد معنى بل دون الموصولة .

٤ — ومنها أخذ القراءات المختلفة بين اللفظ المرسوم برسم واحد فهو وما يحدعون إلا أنفسهم وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته فلو كتبت الأولى وما يحدعون لفاتت قراءة الأفراد فحذفت الألف ورسمت التاء مجرورة لإفاضة ما ذكر .

٥ - ومنها عدم الاهتداء على تلاوته على حقه إلا بموقف شأن كل علم نفيس يتحفظ عليه .

٦ - ومنها عدم تجهيل الناس بأوليئهم وكيفية ابتداء كتابهم فلم هذه الفوائد يجب إقائه على رسمه ولا يجوز تغييره لأنه ينتج من تغييره مضار لا يمكن تلافيها :

(١) منها ضياع القراءات المتواترة بضياع شرط القرآن أو بالحقيق ضياع القرآن الذي هو أساس الدين .

(ب) ومنها ضياع لغات العرب الفصحى لعدم الاستدلال عليها من أصدق الحديث بضياع رسمه الدال عليها .

(ج) ومنها تطرق التحريف إلى الكتاب الشريف بتغيير رسمه الأصلي التوقيفي .

(د) ومنها جواز هدم كيانه كثير من العلوم قياساً على هدم كيانه علم رسم القرآن بدعوى سهولة تناوله للعموم .

(هـ) ومنها هو الدين بمحور رسم أصله الاساسى وقانونه الأكبر .

هذه بعض مضار تغيير رسم المصحف فهل يجرأ مسلم في قلبه مثقال ذرة من الإيمان على تغيير حرف منه مما كتب عليه في زمن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتبوه له ولا أنفسهم في حطرنه وتقلوه ثم أشرده للأمة بعده بإجماع لمنهم وهم أو ذاك فوق مئات الآلاف لا أظن أحداً يتجرأ على تغيير رسم المصحف أو يمين عليه إلا إذا كان مارقاً من الدين كما أنى اعتقد أنه لا يتمكن من ذلك أحد أيا كان تصديقاً لقوله تعالى :
(إنا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون) (١)

النسخ

في

القرآن الكريم

تعريف النسخ^(١)

أولاً : في اللغة :

أما النسخ في اللغة ، فإنه يطلق على معان تدور بين النقل والإبطال والإزالة ، فيقولون نسخ زيد الكتاب إذا نقله عن إمارة أى مفاصلة — ونسخ النحل إذا نقله من خلية إلى أخرى .

ويقولون نسخ الشيب الشباب إذا أزاله وحل محله .

ويقولون نسخت الريح آثار القوم إذا أبطلتها وحطت عليها .

ويختلفون في هذه المعاني ، أيها على سبيل الحقيقة ، وأيها على سبيل المجاز ؟

وفي مقاييس اللغة يقول : النون والسين والحاء أصل واحد ، إلا أنه مختلف في قياسه ، قال قوم : قياسه رفع شئ . وإثبات غيره مكانه . وقال آخرون : قياسه تحويل شئ إلى شئ^(٢) .

وفي أساس البلاغة يقول : (نسخت كتمان من كتاب فلان : نقلته . ومن المجاز نسخت الشمس الظل ، والشيب الشباب^(٣)) .

وفي لسان العرب بعد أن فسر النسخ بالنقل والإزالة ينقل عن ابن الأعرابي أن النسخ تبديل الشئ من الشئ ، وهو غيره . . . ثم يقول : والنسخ نقل

(١) انظر قصايا النسخ في كتابنا (نظرية النسخ في الشرائع المعاجزة)

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢٤/٥ - ٤٢)

(٣) أساس البلاغة (٤٣٨/٢)

الشيء من مكان إلى مكان وهو هو . ثم يحكى عن القراء وأب سعيد : نسخة الله قرأ ، نسخة ثردا بمعنى واحد . ثم يقول : والعرب تقول : نسخت الشمس الظل ونسخته : أزالته . والمعنى أذهبت الظل وحلت محله (١) .

النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في الناسخ والمنسوخ :

إذا انتقلنا إلى تعريف النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في الناسخ والمنسوخ وجدنا اتجاهات مختلفة :

فأبو جعفر النحاس يقرر أن اشتقاق النسخ من شيئين : أحدهما : نسخت الشمس الظل إذا أزالته وحلت محله ، ونظير هذا (فيلسخ الله ما خلق الشيطان) (٢) .

والآخر : من نسخت الكتاب إذا نقلته من نسخته ، وهل هذا النسخ والمنسوخ (٣) .

لكن أبو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي يشكر على أبي جعفر النحاس إجاهه أن يكون النسخ في القراءات بمعنى النقل ، ويقول : (أن النسخ في القرآن لا يأتي بلفظ المنسوخ ، وإنما يأتي بلفظ آخر وحكم آخر) وهو مأخذ لا يمنع من وروده على أبي جعفر ما اعتذره عنه ابن هلال حين قال : (أن مادة النسخ قد استعملها القرآن الكريم بمعنى النقل ، في قوله تعالى (إننا لنستنسخ ما كُتِبَ غَمْلُونَ) وأن القرآن قد نسخ كله من أم الكتاب ، فهو كله منسوخ بمعنى أنه

(١) لسان العرب الجزء الرابع باب الحاء فصل النون

(٢) المسج (٥٢)

(٣) النسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧

منقول الخط والهجاه منها ، وذلك أن قول أبي جعفر (وعلى هذا النسخ
والمناسخ) صريح في أنه يريد المعنى اصطلاح عليه الأصوليون ، ولا يريد بها
ما اعتذر به عنه ابن هلال .

كذلك نجد ابن سلامة يقتصر على معنى واحد للنسخ فيقول : اعلم أن
النسخ في كلام العرب هو الرفع للشيء ، وجاء الشرع بما تعرف العرب ، إذ
كان النسخ يرفع حكم المنسوخ^(١) .

ولو ذهبنا نستقصى اختلاف وجهات النظر في تعريف النسخ لطال بنا
المقام ، فلنصر إلى تعريفه عند الأصوليين .

ثانياً : النسخ في اصطلاح الأصوليين :

وكما اختلف أهل اللغة في تعريف النسخ فقد اختلف الأصوليون في
تعريفه اختلافاً كثيراً ، وقد أورد البيضاوى من هذه التعريفات تعريفين :

أحدهما : للاستاذ أبي اسحق الاسفراينى ورجحه وهو :

(بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى مترسخ عنه) .

شرح التعريف :

معنى بيان الانتهاء أن الحكم المنسوخ مغيى عنه تعالى بقاية ينتهى إليها
فإذا جاءت تلك الغاية انتهى العمل به بذاته والنسخ بين هذا الانتهاء .

(فالبيان) مجلس في التعريف يشمل كل بيان سواء كان بيان انتهاء أو
بيان ابتداء كبيان الجمل أو العام أو المطلق وقوله : (انتهاء الحكم) قيد أول

(١) انظر كتابه ص ٥ ط . الحلبي

مخرج لبيان الابتداء كبيان الجمل وبيان العام وهو المخصص سواء كان المخصص مقارناً أو متراجحاً .

وقوله (شرعى) قيد ثان مخرج لبيان انتهاء الحكم العقلي وهو البراءة الأصلية فلن بيان انتهائهما بشرعية الأحكام ابتداء لا يسمى نسخاً ، فشرعية صوم رمضان مثلاً بين انتهاء البراءة الأصلية المقتضية ترك الصوم ومثله ذلك لا يعتبر نسخاً وقول الأستاذ بيان انتهاء حكم شرعى صادق بأن يكون الحكم الشرعى الذى بين انتهائه ثابتاً بالأوامر أو الأخبار أو بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقوله (بطريق شرعى) قيد ثالث مخرج لبيان الانتهاء بطريق عقلي كبيان الانتهاء بالموت مثلاً أو بالمجنون أو المعز كسقوط غسل الرجلين بقطعهما فان ذلك لا يكون نسخاً ، وإنما هو بلفظ طريق دون حكم شرعى ليعم النسخ ببدل وبلا بدل ولو قال بحكم شرعى لاقتصر التعريف على النسخ ببدل مع أن النسخ يأتى فى النوعين كما سيأتى وظاهر أن الطريق شامل للأمر من الله والرسول والفعل من الرسول أو التقرير وقوله (متراجح عنه) قيد لبيان الواقع قصد به بيان أن النسخ لا بد أن يكون النسخ فيه متأخراً عن المنسوخ .

الفرق بين النسخ والتخصيص^(١)

لما كان هناك تشابه بين النسخ والتخصيص فإن النسخ يفيد تخصيص الحكم ببعض الأزمان ، والتخصيص يفيد رفع الحكم عن بعض الأفراد ، الأمر الذى أدى إلى أن بعض العلماء أنكر وقوع النسخ في الشريعة ، وسماه تخصيصا ، ومنهم من أدخل صورا من التخصيص في باب النسخ .

ومن هنا جاء الخلاف في عدد المنسوخ .

وهذه هي الفروق التى تميز النسخ من التخصيص :

١ - أن العام بعد تخصيصه مجاز ، لأن مدلوله وقتئذ بعض أفراد ، مع أن لفظه موضوع للكل ، والقرينة هي المخصص وكل ما كان كذلك فهو مجاز . أما النص المنسوخ لما زال كما كان مستعملا فيما وضع له ، فايته أن النسخ دل على أن إرادة الله تعلقت أزلا باستمرار هذا الحكم إلى وقت معين ، وإن كان النص المنسوخ متناولا لجميع الأزمان . ويظهر ذلك جليا فيما إذا قال الفارغ مثلاً : افعلوا كذا أبدا ، ثم نسخه بعد زمن قصير فإنه لا يعقل أن يكون مدلوله ذلك الزمن القصير دون ذلك بل هو ما زال كما كان مستعملا في جميع الأزمان نصا ، بدليل قوله (أبدا) غير أن العمل بهذا النص الشامل لجميع

(١) عرف التخصيص بتعريفات متعددة ، فعرفه صاحب جمع الجوامع بقوله : (هو قصر العام على بعض أفراد) وعرفه البيضاوى بقوله : (هو إخراج بعض ما يتناول اللفظ) وهو مروي عن أبي الحسين البصرى من الممثلة . كما عرفه بعض الحنفية بقوله (قصر اللفظ مطلقا على بعض مساه) وليس بين هذه التعريفات فرق كبير .

الأزمان لفظاً قد أبطله الناسخ ، لأن استمرار العمل بالنص مشروط بعدم ورود ناسخ ينسخه . أياً كان ذلك النص وأياً كان ناسخه .

فإن سأل سائل : ما حكمة تأييد النص لفظاً بينما هو مؤقت في علم الله أرباباً ؟
أجبتنا بأن حكمة ابتلاء الله لعباده : أَرْضُونَهُمْ لِحُكْمِهِمْ : تأييده عليهم هذا التأييد الظاهري أم لا ؟

فإذا ميز الله الخبيث من الطيب ، والمطمئن إلى حكمه من المتمرد عليه ، جاء النسخ لحكمة أخرى من التخفيف ونحوه .

٢ - أن حكم ما خرج بالتخصيص لم يك مراد من العام أصلاً ، بخلاف ما خرج بالنسخ فإنه كان مراداً من المنسوخ لفظاً .

٣ - أن التخصيص لا يتأتى أن يأتي على الأمر للأمور واحد ولا على النهي لمنهى واحد . أما النسخ ، فيمكن أن يعرض لهذا كما يعرض لغيره ، ومن الأحكام الخاصة به صل الله عليه وسلم .

٤ - أن النسخ يبطل حجية المنسوخ إذا كان رافعاً للحكم بالنسبة إلى جميع أفراد العام ، ويبقى على شيء من حجتيه إذا كان رافعاً للحكم عن بعض أفراد العام دون بعض . أما التخصيص فلا يبطل حجية العام أبداً ، بل العمل به قائم فيما بقي من أفراد العام بعد تخصيصه .

٥ - أن النسخ لا يكون إلا بالسكتاب والسنة ، بخلاف التخصيص فإنه يكون بهما وبغيرهما كدليل الحس والعقل . فقول الله سبحانه : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)^(١) .

قد خصصه قوله صلى الله عليه وسلم : (لا تطلع إلا في ربيع دينار)^(١) .

وهذا قوله سبحانه : (تدمر كل شيء بأمر ربها)^(٢) قد خصصه ما شهد به الحس من سلامة السماء والأرض ، وعدم تدمير الريح لها .

وهذا قوله تعالى : (إن الله على كل شيء قدير)^(٣) قد خصصه ما حكم به العقل من استحالة تعاق القدرة الإلهية بالواجب والمستحيل العقليين .

الحكمة في النسخ

عندما تضع إحدى الدول قانوناً لتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين فيها ، وبين بعض المحكومين وبعضهم الآخر ، ثم ترى بعد تطبيقه مدة من الزمان - طويلة أو قصيرة - أنه لا يحقق ما وضع من أجله ، ولا يكفل ما جد من مصالح لشعبها ، فتضع قانوناً آخر ليحل محله ، وليكفل ما عجز القانون الأول عن كفالاته من الحقوق والواجبات - يمكن أن يقال أن هذا القانون المتأخر قد نسخ القانون المتقدم ، وأصبح هو القانون بدلا منه .

وعندما ترى هذه الدولة أن مادة معينة في قانونها لم تعد محقة للمصلحة التي ينطق بها : مصلحة الشعب الذي وضع القانون لحمايته ، فتستبدل بهذه المادة مادة أخرى ترى أنها أفدر منها على تحقيق المصلحة ، ثم تنشر على الشعب بوسائلها أن تلك المادة في ذلك القانون قد ألغيت ، وحلت محلها مادة أخرى

(١) أخرجه البخاري ومسلم (ابن كثير ١٠١/٣) ط - الشعب .

(٢) الاحقاف (٢٥)

(٣) البقرة (١٠٦)

تقول كذا - يمكن أن يقال أن مادة قد نسخت مادة ، أى حلت محلها بعد أن ألغيتها ، دون أن يسكون لذلك أثر في صلاح القانون ، وفي قيامه ووجوب الاحتكام إليه كلما دعت الحال .

هذان النوعان للنسخ بين القوانين الوضعية المختلفة ، وبين مواد كل منها . وفقاً بين الشرائع السماوية ، وفي كل شريعة منها حل حدة .

وكما تقبل النسخ ولا تستنكره حين يقع بين القوانين الوضعية ، يجب أن نقبله ولا نستنكره ، عندما ينقل إلينا أنه قد وقع بين الشرائع السماوية ، وفيها .

لعمري يجب أن تنبه إلى فارق بين النسخ في القوانين الوضعية والنسخ في الشرائع السماوية ، فإننا حين نضع القوانين التي مبعدها إلى النسخ لا محالة - لا نستطيع أن نعرف مدة العمل بهذه القوانين ، ولأما سيحل محلها حين تلغى ، ولا حقيقة الفرق بين المتقدم المنسوخ منها والمتأخر الناسخ . أما حين يشرع الله عز وجل القوم من خلقه ، أولهم جميعاً ، فإنه يعلم يقيناً - وهو يشرع - ما سيبقى من الأحكام وما سينسخ ، ويعلم الحكم الذي سيحل محل المنسوخ حين يرفع ، ويعلم الوقت الذي سيتم فيه هذا كله . فإذا كانت الشريعة مؤقتة علم وهو يشرعها متى تنسخ كلها بالشريعة اللاحقة ، وعلم حقيقة هذه الشريعة للناسخة وأحكامها : السكينة والجزئية ، وعلم ما بين الشرعيتين من اختلاف في الأحكام الفرعية العملية - وهي التي تقبل النسخ دون غيرها - ومن اتفاق كامل أو يكاد في السكيات ، والأصول ، والأخلاق ، ومبادئ العقيدة وأحكامها .

ومعنى هذا أن الله عز وجل حين ينسخ شريعة ، أو حكمًا في شريعة ،

إنما يكشف لنا هذا النسخ عن شيء من علمه السابق ، ومن ثم يعتبر النسخ نوعاً من أنواع البيان ، ولا يعني ، بأى حال ، وصف الله - سبحانه - بالبداة^(١) .

فالحكمة في نسخ بعض الأحكام ترجع إلى سياسة الأمة وتمهدها بما يرقيا ويمحصها .

وبيان ذلك أن الأمة الإسلامية في بدايتها حين سدها الرسول بدهوته ، كانت تعاني فترة انتقال شاق ، بل كان أشق ما يكون عليها في ترك عقائدها وموروثاتها وعاداتها خصوصاً مع ما هو معروف عن العرب الذين شوهوا بالإسلام ، من التهمس لما يعتقدون أنه من مفاخرهم وأجسادهم ، للوأخذوا بهذا الدين الجديد مرة واحدة ، لا أدى ذلك إلى نقيض المقصود ، وما في الإسلام في مهده ، ولم يجد أنصاراً يعتقدونه ويدافعون عنه ، لأن الطفرة من نوع المستحيل الذي لا يطيقه الإنسان .

من هنا جاءت الشريعة إلى الناس تمشي على مهل ، متألفة لهم ، متلطفة في دعوتهم ، متدرجة بهم إلى الكمال رويداً رويداً ، صاعدة بهم في مدارج الرقي شيئاً فشيئاً .

منتبهة فرصة الألف والمران والأحداث الجادة عليهم ، لتسير بهم من الأسهل إلى السهل ، ومن السهل إلى الصعب ، ومن الصعب إلى الأصعب ،

(١) البداء : عبارة عن ظهور الشيء بعد خفاؤه ، ومنه . بدا لنا سور المدينة وبدا لنا الأمر الفلان ، أى ظهر بعد خفاؤه . انظر : (النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد ١ / ١٩) .

حقنم الامر ونجح الإسلام فها حال لم يعرف مثله في سرهته وامتزاج النفوس به ، ونهضته البشرية بسببه ا .

تلك الحكمة على هذا الوجه ، تتجلى فيما إذا كان الحكم الناسخ أصعب من المنسوخ ، كوقف الإسلام في سموه ونبله من مشكلة الخمر في حرب الجماهير بالأمس ، وقد كانت مشكلة معقدة كل التعقيد ، يتحسسونها بصورة تكاد تكون إجماعية ، ويأثرونها لا على أنها عادة مجردة . بل على أنها إماراة القوة ، ومظهر الفترة ، وعنوان الشهامة !

فقل لى - ربك - هل كان معقولا أن ينجح الإسلام في فطامهم عنها . لو لم يتألفهم ويتلطف بهم ، إلى درجة أن يمن عليهم بها أول الامر ، كأنه يشاركهم في شعورهم ، وإلى حد أنه أبى أن يحرمها عليهم في وقت استعدت فيه بعض الافكار لتسمع كلمة تحريمه ، حين سألوه صلى الله عليه وسلم : (يسألونك عن الخمر والميسر) ؟

أما الحكمة في نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه ، فالتخفيف على الناس ، زفها عنهم ، وإظهارا لفضل الله عليهم ورحمته بهم وفي ذلك إغراء لهم على المبالغة في شكره وتمجيده ، وتحييه لهم فيه وفي دينه .

وأما الحكمة في نسخ الحكم بمساويه في صعوبته أو سهولته ، فلا ابتلاء والاختبار ، ليظهر المؤمن فيفوز ، والمنافق فيهلك ليميز الله الخبيث من الطيب . يبقى الكلام في حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ، وفي حكمة نسخ التلاوة مع بقاء الحكم .

أما حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ، فذجيل تلك الظاهرة لحكمة ظاهرة سياسة الإسلام للناس ، حتى يشهدوا أنه هو الدين الحق ، وأن

فيه نبي الصدق ، وأن الله هو الحق المبين ، العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم .
يضاف إلى ذلك ما يكتسبونه من الثواب على هذه التلاوة ، ومن
الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المصوخة من بلاغة ومن قيام معجزات
بيانية أو علمية أو سياسية بها .

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، فحكمته تظهر في كل آية بما يناسبها .
وأنه لتبدو لنا حكمة رائعة في مثال مشهور من هذا النوع .

ذلك أنه صح في الرواية عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالا :
كان فيما أنزل من القرآن : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) . أى
كان هذا النص آية تنلى ثم نسخت تلاوتها ، وبقي حكمها مفعولا به إلى اليوم .
والسر في ذلك أنها كانت تنلى أولا لتقرير حكمها ، ردعا لمن تحدته
نفسه أن يتطاع بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات .

حتى إذا ما تقرر هذا الحكم في النفوس ، نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى
هي الإشارة إلى بشاعة هذه الفاحشة ، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة ،
حيث سلكها مسلك مالا يليق أن يذكر فضلا عن أن يفعل ، وسار بها في
طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع ، كما أنه قال : تزوها الأسماع من
سماعها ، والألسنة عن ذكرها ، فضلا عن الفرار منها ، ومن التلوث برجسها^(١)
قال الجلال السيوطي :

وأجاب صاحب الفنون : بأن ذلك ليظهر مقدار طاعة هذه الأمة في
المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الفطن ، من غير استفعال لطلب طريق مقطوع

به ، فبسرهمون بأيسر شيء . ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والمنام أدنى طريق الوحي .

قال : وأمثله ذلك كثيرة :

منها : حدثنا اسماعيل بن جعفر ، عن المبارك بن فضالة عن حاتم بن أبي النجود عن فر بن حبيش قال . قال لي أبي بن كعب : كأي ن تعدسورة الأحزاب ؟ قلت الثلث وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية قال : إن كانت تعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم . قلت وما آية الرجم ؟ قال : (إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عز وجل حكيم)^(١) وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصامت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان المصحف فرا على هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) فقال عمر : لما نزلت آيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : أكتبها ؟ فكانه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد ، وأن الشاب إذا زنا وقد أحصن رجم .

قال ابن حجر في شرح المنهاج :

« فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها ، فيمكن العمل على غير الظاهر من عمومها » .

قلت : وخطر لي في ذلك إمكانية حسنة وهو أن سببه التخفيف على الأمة بعدم اشتغال تلاوتها وكتابتها في المصحف وإن كان حكمها باقيا ، لأنه أنقل الأحكام وأشدها وأغفظ الحدود وفيه الإشارة إلى ندب السر^(٢) .

(١) الإتيان (٧٢ / ٣)

(٢) الإتيان (٧٦ / ٢)

النسخ بين المثبتين والمنكرين

أجمع المسلمون أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا إلا ما نقل عن أبي مسلم الأصفهاني (١) في أحد النقلين عنه أنه غير واقع ويؤول ما يراه الجمهور نسخا بأنه من باب انتهاء الحكم لانتهاء زمنه ومثل هذا لا يعتد به نسخا .

والصحيح في النقل عنه : أنه واقع بين الشرائع بعضها مع بعض ولكنه غير واقع في الشريعة الواحدة ، وبذلك يكون أبو مسلم مع الجمهور في أن النسخ واقع ، وإنما قلنا أن النقل الأخير هو الصحيح عنه لأنه هو الذي يتفق مع ما أجمع عليه المسلمون من أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع السابقة ولا يسع أبو مسلم أن يخالف هذا الإجماع . أما اليهود فقد انقسموا إلى فرق ثلاث ، فرقة الشيعونية وهذه الفرقة ترى أن النسخ محال عقلا وسما ، وفرقة العيسوية وترى أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا ، ولكن شريعة محمد عليه الصلاة والسلام ليست ناسخة لشريعة موسى وإنما هي خاصة ببنى إسرائيل ، وفرقة العنانية : وهذه الفرقة تقول أن النسخ جائز عقلا ولكنه غير واقع سما : وبذلك تكون المذاهب في النسخ خمسة بيانها كالآتي :

(١) هو : محمد بن بحر الأصفهاني ، مفسر نحوي ، كاتب بليغ ، متكلم معتزلي ، له في تفسير القرآن (جامع التأويل لمحكم التنزيل) في أربعة عشر مجلداً على مذهب المعتزلة ، والناسخ والمنسوخ وغيرهما . ولد سنة ٢٥٤ هـ . وتوفي سنة ٣٢٢ هـ . وهو غير الجاحظ ، خلافاً لما ذكره الأسنوي في نهاية السؤل (١٤٩/٢) وانظر ترجمته في معجم الأدباء (٣٥/١٨) بنية الوعاء (٥٩/١) الفهرست (٢٠٢) .

- ١ - جاز عقلا واقع سمعا في الشريعة الواحدة وبين الشرائع المختلفة وهو رأى جميع المسلمين ما عدا أبا عبد الله الأصفهاني .
- ٢ - جاز عقلا واقع سمعا بين الشرائع المختلفة وغير واقع في شريعة محمد عليه الصلاة والسلام وهو رأى أب مسلم الأصفهاني .
- ٣ - محال عقلا وسمعا وهو رأى الشيعة عوفية من اليهود .
- ٤ - جاز عقلا وغير واقع سمعا وهو رأى العنانية .
- ٥ - جاز عقلا وواقع سمعا ، وشريعة محمد عليه الصلاة والسلام ناسخة لشريعة موسى وهو رأى العيسوي .

أدلة المذاهب :

استدل الجمهور على الجواز بدليلين :

الدليل الأول : أن النسخ لا يترتب على فرض وقوعه محال ، وذلك لأن أحكام الله تعالى إما أن تشرع لمصالح العباد أولا تشرع لمصلحتهم ، فإن قلنا بالأول كما تقول المعتزلة فلا شك أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص كما تختلف باختلاف الأزمان ، فما يكون مصلحة لشخص قد يكون مصلحة لآخر كشراب الدواء مثلا فهو مصلحة للمريض ولكنه غير مصلحة للصحيح في الزمن الواحد ، وما يكون مصلحة في زمن قد يكون غير مصلحة في زمن آخر بالنسبة للشخص الواحد كشراب الدواء بالنسبة لزيد فهو مصلحة له في زمن مرضه غير مصلحة له في زمن صحته ، وما دامت المصالح تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص والأحكام يراعى في شرعيتها مصالح العباد ، فلا شك أن ذلك مما يجعل النسخ أمرا لا بد منه لا أن يكون محال .

وإن قلنا بالثاني وهو أن الأحكام لا يراعى في شرعيتها مصالح العباد فظاهر أيضا أن النسخ لا يترتب عليه محال ، لأنه لم يخرج من كونه فعلا من أفعال الله تعالى واقعه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

نظهر أن النسخ في الحالتين لا يترتب على فرض وقوعه محال فكان
جائزا عقلا لأن شأن الجائز العقل ذلك .

نوقش هذا الدليل من قبل القائل بعدم الجواز ، بأن النسخ يترتب عليه
محال فيكون محالا ، وبذلك لم تتم لكم الصغرى في الدليل .

وبين ذلك أن الحكم الناسخ إما أن يكون قد شرع لمصلحة عليها الله بعد
أن لم يكن عليها ، أو يكون قد شرع لا لمصلحة فإن كان الأول قد نحقق
البداء وهو الظهور بعد الحفاء وذلك باطل على الله تعالى لما يلزمه من نسبة
الجهل إليه تعالى .

وإن كان الثاني كان عبثا والعبث من الشارح محال .

ويجاب عن ذلك بأن هناك قدما لنا قد تركتموه قلنا أن تختاره
وذلك القسم هو أنه تعالى شرع الحكم الثاني لمصلحة عليها أولا ولم تحف
عليه أصلا واسكن وقتها إنما يجيء عند انتهاء الحكم الأول بما اشتمل عليه
من المصلحة وهذا لا يترتب عليه بداء ولا عبث .

الدليل الثاني :

وهو مسوق في وجه اليهود المحيلين له عقلا والقائلين بأن شريعة محمد
عليه السلام خاصة بالعرب من بنى إسماعيل .

وحاصل هذا الدليل أن نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ثبتت بالدليل
القاطع وهو المعجزة الدالة على ذلك فيكون صادقا فيما يقوله من ربه تعالى
وينقله عنه وقد نقل عنه تعالى قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها ، نأت
بغير منها أو مثلها^(١)) ومعنى الآية : أن ننسخ نأت ومثل ذلك إنما يقال فيما
هو جائز عقلا لا فيما هو محال .

فكانت الآية الدالة على أن النسخ جائز وهو المطلوب .

وقد نقض هذا الدليل بأن الآية لا دلالة فيها على الجواز لأنها إنما تنفي
صدق التلازم الحاصل بين الشرط والجزاء وصدق هذا التلازم لا يتوقف
على وقوع الشرط والجزاء ولا على جواز وقوعهما .

بل إن التلازم يصدق ولو كان الشرط محالاً مثل قوله تعالى (قل إن كان
للرحمن ولد فأنا أول العابدين) فالإسلام صحيح مع أن الشرط محال وقوعه .

وقد ذكر الاسنوى جواباً عن ذلك يتلخص في أن الآية مع قطع النظر
عن سبب نزولها لا دلالة فيها على الجواز كما تقولون ، ولكن إذا نظرنا إلى
سبب النزول وهو أن اليهود هابوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم تحوله عن
بيت المقدس إلى البيت الحرام وقالوا أن محمد يأمر بالذي ثم ينهى عنه ، فأنزل
الله تعالى رداً عليهم (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها)^(١)

نقول : إذا نظرنا إلى ذلك كان في الآية دليل على الجواز لأنها ردت عليهم
في شيء هابوه قد وقع فعلاً .

واستدلوا على الوقوع بما يأتي :

أولاً : أن التوجه إلى بيت المقدس كان واجباً ثم زال ذلك الوجوب
بالتوجه إلى البيت الحرام ، وتقديم الصدقة بين يدي الرسول كان واجباً
بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا فاجتنب الرسول فقدوا بين يدي فهو لكم
صدقة)^(٢) ثم نسخ بقوله تعالى (أشفقتم أن تقدموا بين يدي فهو لكم

(١) سورة البقرة (١٠٦)

(٢) سورة المجادلة (١٢)

صدقات فإذا لم تفعلوا وثاب الله عليكم فأقيموا الصلاة (١).

ثانياً : أن آدم عليه السلام كان يزوج بناته من بنيه ، وكان ذلك بأمر من الله تعالى كما تبين في التوراة ثم نسخ ذلك اتفاقاً .

وكذلك ورد في التوراة أن الله تعالى قال لنوح عليه السلام عند خروجه من الفلك بعد النجاة من الطوفان (يا نوح أنى قد جعلت كل دابة حية ما كلاك ولذريتك وأطلق ذلك لكم كنبات العشب ما عدا الدم فلا تأكلوه ثم حرم هل ذريته كثيراً من الدواب في شريعة موسى وحكى القرآن ذلك فقال (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر) (٢) الآية .

ولا شك أن تحريم الشيء بعد إباحته بشرع سابق نسخ لتلك الإباحة . وبذلك يكون النسخ . واقعاً بين الشرائع المختلفة وفي ذلك رد على الشعمونية والعنانية .

موقف اليهود من النسخ .

يتفق اليهود على شيء واحد : هو أن الشريعة الإسلامية لم تنسخ شريعتهم ولكنهم يفترون فيما عدا هذه القضية ثلاث فرق ، لكل منها موقفها الخاص من النسخ :

الفرقة الأولى : الشعمونية .

والشعمونية : نسبة إلى شعمون بن يعقوب ، تقرر أن النسخ لا يعود حقلاً ، ولم يقع سمماً .

(١) سورة المجادلة (١٣) .

(٢) سورة الأنعام (١٤٦) .

الفرقة الثانية : النسانية .

السادس : نسب إلى عتلت بن داود^(١) ، نرى أنه لا بأس بالنسب في حكم

العقل ، لكنه لم يقع .

الفرقة الثالثة : العيسوية .

العيسوية : نسبة إلى أبي عيسى اسحاق بن يعقوب الأصم^(٢) ، تذهب إلى

(١) هو رأس الجالوت ، تخالف فرقته سائر اليهود في السبت والأعياد

ويشربون من أكل الطير والطيء والسماك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا ،

ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته ، ويقولون أنه لم يخالف

التوراة البتة ، بل قررهما ودعا الناس إليها . وهو من بني إسرائيل المتعبدين

بالطهارة ومن المستعجبين لموسى عليه السلام إلا أنهم لا يقولون بتكرمه ورسالته

(انظر الملل والنحل : ١٩٦ من القسم الأول) .

(٢) قيل إن اسمه حريقه الوهم ، أي حابيه الله . كان في زمن المنصور ،

وابتدا دهره في زمن آخر ملوك بني أمية ، مروان بن محمد . فاتبه بشر كثير

من اليهود وادعوا له آيات ومعجزات ، ودعوا أنه لما حارب خطه على أصحابه

خطأ بعد أس ، وقال : أقيموا في هذا الخط ، فليس هناك عدو بسلاح . فكان

الأعداء يحاربون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجعوا عنهم . خوفاً من طمس .

أو من خوفه وأخافهم بها ثم أن أباه عيسى خرج من الخط وبعده على فوسه . فقاتل

وقتل من المسلمين كثيراً ، وذهب إلى أصحاب موسى بن عمران الذين هم وراء

النهر المرسل ، ليسمعهم كلام الله ، وقيل أنه لما حارب أصحاب المنصور بالز

قتل وقتل أصحابه .

وهو كان يزعم أنه نبي ، وأنها رسول المسيح المظفر ، وأنه واحد من خمسة

ياتون قبل عيسى واحداً بعد واحد ، وأن الله تعالى كلمه وكلفه الله خلاص

بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملوك الظالمين : كما زعم أن المسيح أفضل

ولد آدم ، وأنه أهل منزلة من الأنبياء الماضين . وإذا هو رسوله . فهو أفضل

منهم أيضاً . وكما خالف اليهود في هذا - مخالفهم في كثير من أحكام التوراة

(انظر الملل والنحل : ١٩٦/١ - ١٩٧) .

أن النسخ جائز في حكم العقل ، وأنه قد وقع فعلا لكننا تمنع أن تكون
شريعة محمد فاسخة لشريعة موسى عليهم السلام ، لأن رسالة محمد كانت خاصة
بالمرب ، ولم تكن عامة لجميع الناس .

وهكذا يتضح أن اليهود لم ينفقوا فيما بينهم على الربط بين النسخ والبداء
وأن ما درج عليه المؤلفون في تقرير هذه القضية ليس صحيحاً على إطلاقه ،
فقد رأينا كيف تمجده للعناية عقلا ، وكيف لا ينكر العيسوية وقوعه ،
ولو أن بينه وبين البداء عديم تلازماً — كما يقال في تصوير موقفهم منه —
ما أجاز له فرقان من فرقهم الثلاث عقلا ، وقرر فريق من هذين الفريقين أنه
قد وقع .

فلنقرر الحقيقة التي حاول اليهود — بجميع فرقهم — أن يموهوها على
عادتهم إذن ، ولنكشف القناع عن وجه هذه الحقيقة ، ليتضح الهدف الذي
رموا إليه بمذاهبهم في النسخ ، على ما بينها من خلاف .

إن إنكار النسخ ليس غاية عديم ، ولكنه وسيلة لغصب . أما الغاية
فهي إنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، على الإطلاق ، فإن أعجزهم
إدراك هذه الغاية — فلا أقل من إنكار أنهم مطالبون بتصديقه ، وإباحه
فيما جاء به .

وقد كان الشمعونية أشد من غلوا في هذا ، فراحوا يشيرون الشبه على
سبيل النسخ عقلا ، ليحكموا باستحالة وقوعه . وهؤلاء هم الذين ربطوا بينه
وبين الداء واعتروا متلازمين .

ثم كان العناية مغالطين ، منكرين للواقع ، حين حكموا بأن النسخ
لم يقع وإن كان العقل لا يرى استحالة . وهؤلاء — كما هو واضح —
لا يذهبون إلّا ما ذهب إليه الشمعونية من استلزام النسخ البداء .

أما المسيحية فلم يرتبوا على وقوع النسخ مستحيلا عقليا ، ولم ينكروا وقوعه . لكنهم لم ينسوا الهدف المشترك ، فقررُوا أن شريعة الإسلام لم تنسخ شريعتهم ، لسبب غير هذا كله ، هو أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يرسل إليهم بل أرسل إلى العرب ، وشريعته إنما أنزلت ليعمل بها العرب لا ليعملوا هم بها ...

وهؤلاء لا يربطون بين البداء والنسخ ، من قريب أو من بعيد كما يفتنون من حكمهم بجواز النسخ ووقوعه . مع تزييههم الله عز وجل عن البداء كسائر اليهود .

وبقناعتنا المنطق ونحن بصدد الرد على اليهود — أن نبدا بمناقشة التعمونية . ذلك أنهم يرون استحالة النسخ عقلا ويحكمون بأنه لم يقع ، فإذا نحن أبطلنا ما أثاروه من شبه على الجواز العقلي ، واثبتنا بواقع لا ينكرونها أنه قد وقع في شريعتهم ، وفي الشرائع السابقة لها — فرغنا بذلك من أمرهم ومن أمر العناية أيضا ، لأن إثبات وقوع النسخ إبطال لما ذهبهم الذي يقوم على إنكار وقوعه .

أما المسيحية فيجزم الرد عليهم بعد هؤلاء . وأولئك وسعوى كيف يبطل الدليل الذي استدلوا به من التوراة على أن شريعة موسى مؤبدة ، وكيف يقوم دليلنا قويا على محوم شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ودارمها ؛ وعلى أنها تنسخ كل شريعة سبقتها ولا تنسخها شريعة أخرى ، لأنها غاية الشرائع ، ونبيها صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .

شبه التعمونية :

أن التعمونية — كما تقدم يرون استحالة النسخ عقلا ، فإذا أبطلنا

ما أثاروه من شبه على الجواز العقلي ، وأثبتنا بواقع لا ينكرونها أنه قد وقع في شريعته وفي الشرائع السابقة عليهم كان ذلك ردأ على العناية الذين ينكرون وقوع النسخ .

وهذه هي الشبهة التي تعلقوا بها :

الشبهة الأولى :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما من أحكامه لكان ذلك ، أما الحكمة ظهرت له كانت خافية عليه ، وأما لغير حكمة . وكل هذين باطل . أما الأول فلأنه يستلزم تهويز البداء والجهل بالعواقب على هلام الغيوب ، وأما الثاني فلأنه يستلزم تهويز العيب على الحكيم العليم اللطيف الخبير . والبداء والعيب مستحيلان عليه سبحانه بالأدلة العقلية والنقلية . فما أدى إليهما وهو جواز النسخ محال .

والجواب على هذه الشبهة بأن نسخ الله تعالى ما شاء من أحكامه ، مبني على حكمة كانت معلومة له أولا ، ظاهرة لم تخفى عليه وإن تخفى عليه أبدا ، غاية الأمر أن مصالح العباد تتجدد الأزمان ، وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، وأسراره وحكمه سبحانه لا تنتهي ، ولا يحيط به سواء . فإذا نسخ حكما بحكم ، لم يخل هذا الحكم الثاني من حكمة جديدة غير حكمة الحكم الأول ، هي مصلحة جديدة للعباد في الحكم الجديد ، أو هي غير تلك . وسبحان من أحاط بكل شيء علما . وإذن فلا يستلزم نسخ الله لأحكامه بداء ولا عيبا .

ولكن هؤلاء الجاحدين غفلوا أو تغافلوا عن هذا ، حتى جاء التريديد في شبهتهم نالفا لم يستوف وجوه الاحتمالات كما ترى . ولو استوفوه لقالوه .

النسخ أما أن يكون الحكمة ظهرت قد كانت خافية ، أو الحكمة كانت معروفة له لم تكن خافية عليه أو تغير حكمة . وأكبر الظن أنهم لم يفتنوا إلى هذا ، ولو فطنوا له ما اشتبهوا ولو اشتبهوا بعد فطنهم له لاحتربنا الشق الثاني منه . هذا التردد ، ثم أبدنا بتوافر أدلة العقل والنقل عليه كما قررنا .

الشبهة الثانية :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما بحكم ، لزم على ذلك أحد باطلين : إما أنه جل و علا ، وتخصيل الحاصل : ويأت ذلك أن الله تعالى إنما يكون قد علم الحكم الأول المنسوخ على أنه مؤبد ، وأما أن يكون قد علمه على أنه مؤقت . فإن كان قد علمه على أنه مستمر إلى الأبد ثم نسخته ونسخته في غير مستمر ، انقلب حكمه من أجل أن جعل عليه تعالى محال . وإن كان قد علمه على أنه مؤقت فمقتضى ذلك أن نسخته عند ذلك الوقت ، ورد عليه أن المؤقت يكتفى بمجرد انتهاء وقته ، فإنهاؤه بالنسخ تحصيل الحاصل ، وهو باطل .

والجواب عن ذلك : بأن الله تعالى قد سبق علمه أن الحكم المنسوخ مؤقت لا مؤبد ، ولكنه علم بجانب ذلك أن تأقيته إنما هو بمرور النسخ لا بشئ آخر كالقييد بغاية في دليل الحكم الأول ، وإذا فعله بانتهاؤه بالنسخ لا يمنع النسخ بل يوجبها ، وورود النسخ محقق لما في علمه لا نظائف له .

شأنه تعالى في الأسباب ومسبباتها ، وقد تعاقب علمه بها كلها . ولا تنص ما قررناه ثمة من أن النسخ بيان بالنسبة إلى الله ، رفع بالنسبة إلينا .

الشبهة الثالثة :

يقولون : لو جاز النسخ لزم أحد باطلين : تحصيل الحاصل ، أو ما هو

في معناه . وبيان ذلك أن الحكم المنسوخ أما أن يكون دليلاً قد غيأه بغاية ينتهي عندها ، أو يكون قد أبده نصاً : فإن كان قد غيأه بغاية فإنه ينتهي بمجرد وجود هذه الغاية ، وإذن لا سبيل إلى إبطاله بالنسخ ، وإلا لزم تحصيل الحاصل . وإن كان دليل الحكم الأول قد نص على تأييده ثم جاء النسخ هل رغم هذا التأيد ، لزم المحال من وجوه ثلاثة :

أولها : التناقض ، لأن التأيد يقتضي بقاء الحكم ، ولا ريب أن النسخ يناهيه .

ثانيها : تعذر إقامة التأيد من الله الناس ، لأن كل نص يمكن أن يفيد تبطل إقامته بإحتمال نسخه . وذلك يفضي إلى القول بعدم الله وعيه عن بيان التأيد لعباده فيما أبدى لهم تعالى الله عن ذلك .

ثالثها : استلزام ذلك الجواز نسخ الشريعة الإسلامية مع أنها بالية إلى يوم القيامة عند القائلين بالنسخ .

والجواب عن هذه التهمة :

أولاً : بأن حصر الحكم المنسوخ في هذين الوجهين اللذين ذكرهما المانعون غير صحيح ، لأن الحكم المنسوخ يجوز ألا يكون مؤقتاً ولا مؤبداً ، بل يهيء مطلقاً عن التوقيت وعن التأيد كليهما . وعليه فلا يستلزم طرد النسخ عليه شيئاً من الحالات التي ذكروها . وإطلاق هذا الحكم كافٍ في صحة نسخه ، لأنه يدل على الاستمرار بحسب الظاهر ، وإن لم يعرض له النص .

ثانياً : أن ما ذكره من استناع نسخ الحكم المؤبد غير صحيح أيضاً ، وما استندوا إليه منقوض بوجوه ثلاثة :

(أولها) أن استدلالهم بأنه يؤدي إلى التناقض ، مدفوع بأن الخطابات الشرعية مقيدة من أول الأمر بالأمر بالناسخ ، كما أنها مقيدة بأهلية المكلف والمنكليف والأمر عليه جنون أو غفلة أو موت . وإذن لمجيء الناسخ لا يقضي إلى تناقض بينه وبين المنسوخ بحال .

(ثانيها) أن استدلالهم بأنه يؤدي إلى أن يتعذر على الله بيان التأييد لعباده ، مدفوع بأن التأييد يفهمه الناس بسهولة من مجرد خطابات الله الشرعية المتعلقة على التأييد ، وهو ما يشعر به كل واحد منا ، وذلك لأن الأصل بقاء الحكم الأول وما اتصل به من نافية أو تأييد ، وطروء الناسخ احتمال مرجوح ، واستصحاب الأصل أمر يميل إليه الطبع ، كما يؤيده العقل والشرع .

(ثالثها) أن جواز نسخ الشريعة الإسلامية أن لزمنا معاشرة القائلين بالنسخ — فإنه يلزمنا على اعتبار أنه احتمال عقلي لا شرعي ، بذليل أننا نتكلم في الجواز العقلي لا الشرعي . أما نسخ الشريعة الإسلامية بفورها من الناحية الشرعية فهو من المحالات الظاهرة ، لتضافر الأدلة على أن الإسلام دين عام خالد . ولا يضير المحال في حكم الشرع ، أن يكون من قبيل الجائز في حكم العقل .

البهجة الرابعة :

يقولون : أن النسخ يستلزم اجتماع الضدين ، واجتماعهما محال . وبيان ذلك أن الأمر بالشيء يقتضي أنه حسن وطاعة ومحبوب لله ، والنهي عنه يقتضي أنه قبيح وممقبة ومكروه له تعالى . فلو أمر الله بالشيء ثم نهى عنه ، أو نهى عن الشيء ثم أمر به ، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذي يتعلق به الأمر والنهي .

والجواب على هذه الشبهة أن الحسن والقبح وما انصل بهما ، ليس من صفات الفعل الذاتية حتى تكون ثابتة فيها لا تتغير . بل هي تابعة لتعلق أمر الله ونهيه بالفعل . وعلى هذا يكون الفعل حسناً وطاعة ومحبوفاً لله مادام مأموراً به من الله ، ثم يكون هذا الفعل نفسه قبيحاً ومعصية ومكروهاً لله تعالى مادام منها عنه منه تعالى . والمقاتلون بالحسن والقبح العقليين من المعتزلة ، يقولون بأنهما مختلفان باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال . وهذا التوجيه ينتفى اجتماع الضدين ، لأن الوقت الذي يكون فيه الفعل حسناً ، غير الوقت الذي يكون فيه ذلك الفعل قبيحاً ، فلم يجتمع الحسن والقبح في وقت واحد على فعل واحد .

شبه المنكرين للنسخ سمها

أن من المنكرين للنسخ سمها الشمعونية والعنانية ، والنصارى ، والمجوسية وأبو مسلم الأصمغاني وهذه هي شبهاتهم بالتفصيل مع الرد عليها :

١ - شبهة العنانية والشمعونية :

يقولون أن التوراة التي أنزلها الله على موسى ، لم تزل محفوظة لدينا منقولة بالتواتر فيما بيننا ، وقد جاء فيها (هذه شريعة مؤبدة ما دامت السموات والأرض) وجاء فيها أيضاً : (ألزموا يوم السبت أبداً) . وذلك يفيد امتناع النسخ لأن نسخ شيء من أحكام التوراة لاسيما تعظيم يوم السبت ، لم يطال لما هو من عنده تعالى .

والجواب على هذه الشبهة بوجوه خمسة :

أولها ، أن شبهتهم هذه أقصر من مدعاهم تصوراً ، بينما ، لأن نصارى

ما نقضت به - أن نسخة - هو امتناع نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة أخرى - لأن نسخ شرائع سواها ، فلا تقل هذه الشبهة على امتناعها بل يجب أن ينسكروا لهم أن نسخ شرائع الإسرائيليين قبل اليهودية بشريعة موسى فكان المنظور أن نسخ دهورهم أقدم مما هو بحكي عنهم بحيث تكافأ له ودليلهم الذي زعموه أن يهيء دليلهم الذي زعموه أنهم من هذا الحق - يكافأ له ودهورهم إلى آخر ما .

ثانياً : أنا لا نسلم لهم ما زعموه من أن التوراة لم تزل محفوظة في أيديهم حتى يصح استدلالهم بها . بل الأدلة متضافرة على أن التوراة الصحيحة لم يبق لها وجود . وأنه أصابها من التغيير والتبديل ما جعلها في خير كان .

من تلك الأدلة أن نسخة التوراة التي بأيدي السامريين تزيد في عمر الدنيا نحواً من ألف سنة على ما جاء في نسخة العنانيين وأن نسخة النصاري تزيد ألفاً وثلاثمائة سنة .

ومنها أنه جاء في بعض نسخ التوراة ما يفيد أن نوحاً أدرك جميع آباءه إلى آدم . وأنه أدرك من عهد آدم نحواً من مائتي سنة . وجاء في بعض نسخ أخرى ما يفيد أن نوحاً أدرك من عمر إبراهيم مائتين وخمسين سنة . وكل هذا باطل تاريخياً .

ومنها أن نسخ التوراة التي بأيديهم تصكى عن الله وعن أنبيائه وملائكته أموراً يذكرونها العقل . ويعجزها الطبع . ويتأذى بها السمع . مما يستحيل معها أن يكون هذا الكتاب صادراً عن نفس بشرية مؤمنة طاهرة فضلاً عن أن ينسب إلى ولي ، فضلاً عن أن ينسب إلى نبي فضلاً عن أن ينسب إلى الله رب العالمين .

ومن ذلك أن الله : رسال الخوفان إلى العالم ، وأنه بكى حتى
ومدت عيناه . وأن يعقوب صارعه . جل الله عن ذلك كله .

ومن ذلك أن لوطاً شرب الخمر حتى ثمل وزنى بأهنتيه .

ومن أن هارون هو الذى اتخذ العجل لبني اسرائيل ودهام إلى عبادته
من دون الله .

ومن الأدلة أيضاً على فساد دعوى بقاء التوراة وحفظها ، ما ثبت بالتواتر
عند المؤرخين بل عند اليهود أنفسهم ، من أن بنى اسرائيل . وهم حلة التوراة
وحفاظها . قد ارتدوا عن الدين مرات كثيرة ، وعبدوا الأصنام . وتبلى
أنبياءهم شر تقتيل . ولا ريب أن هذه مطاحن شنيعة جارحة ، لا تبقى لآى
واحد منهم أى نصيب من عدالة أو ثقة . ولا تجعل لهذه النسخ التى زعموا
أنها التوراة أقل شيء من القيمة أو الصحة ، ما داموا هم روايتها وحفاظها ،
وما دامى هى لم تعرف إلا عن طريقهم وبروايتهم .

ثالثها : أن هذا التواتر الذى خلعه على التوراة لا يسلم لهم أيضاً لأنها
لو كانت متواترة لحاجوا بها أفضل الرسل صل الله عليه وسلم ، ولعارضوا
دعواه هموم رسالته بقول التوراة التى يؤمن بها ولا يحددها ، بل يجهز بأنه
جاء مصداقاً لها ، ويدعوا المسلمين أنفسهم إلى الإيمان بها .

ولكن ذلك لم يكن . ولو كان لنقل واشتهر . بل الذى نقل واشتهر
هو أن كثيراً من أحبار اليهود وعلماهم كعبد الله بن سلام وأضرابه ، قد
ألقوا القياد لرسول الله مؤمنين ودانوا لشريعته مسلمين . واعتقدوا بأنه
الرسول الذى بشرت به التوراة والإنجيل .

رابعها : أن لفظ التأيد الذى اعتمدوا عليه فيما نقلوه ، لا يصلح حجة .

ثم ، لأنه يستعمل كثيراً عند اليهود معدولاً به عن حقيقته من ذلك ما جاء في البقرة التي أمروا بدبحها : (هذه سنة لكم أبداً) وما جاء في القربان (قربوا كل يوم خروفين قربانا دائماً) مع أن هذين الحكمين منسوخان بإعتراف اليهود أنفسهم ، على رغم التصريح فيهما بما يفيد التأييد كما ترى .

خامساً : أن نسخ الحكم المؤبد لفظاً جائز على الصحيح ، كما أشرنا إلى ذلك قبل . فلتكن هاتان العبارتان اللتان اعتمدوا عليهما منسوختين أيضاً . وشبهة التناقض تنطبع بأن التأييد مشروط بعدم ورود ناسخ ، فإذا ورد الناسخ انتهى ذلك التأييد ، وبين أنه كان مجرد تأييد لفظي للاهتلاء والاختيار فتأمل .

٢ - شبهة النصارى :

يقولون : أن المسيح عليه السلام قال : (السماء والأرض تزولان ، وكلاهما لا يردان) . وهذا يدل على امتناع النسخ سهما .

والجواب على هذه الشبهة :

أولاً : بأننا لا نعلم أن الكتاب الذي بأيديهم هو الإنجيل الذي نزل على عيسى ، أن هو إلا قصة تاريخية وضعها بعض المسيحيين ، يبين فيها حياة المسيح وولادته ونشأته ودعوته . والأماكن التي تنقل فيها ، والآيات التي ظهرت على يديه ، ومواعظه ومناظراته . كما يتحدث فيها عن ذلك الحادث الخيالي حادث الصلب . وكل رغم أنها قصة فقد هجروا عن إقامة الدليل على صحتها وعدالة كتابها وأماته وضبطه ، كما أعياهم اتصال السند وسلامته من العذوذ والمغالطة . بل ليست علمياً لتناقض نسخ هذه القصة التي أمورها الإنجيل ، مما يدل على أنها ليست من عند الله ولو كانت من عند الله ما أتاهما الباطل من

بين يديها ولا من خلفها . وصدق الله في قوله عن القرآن : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) .

ثانياً : أن سياق هذه الكلمة في الإنجيلهم ، يدل على أن مراده بها تأييد تنبؤاته ، وتأكيد أنها ستقع لا محالة ، أما النسخ فلا صلة لها به نفيًا ولا إثباتًا وذلك لأن المسيح حدث أصحابه بأمور مستقبله ، وبعد أن انتهى من حديثه هذا أتى بهذه الجملة التي تشبها بها : (السما والارض تزولان وكلاهما لا يزول) ولا ريب أن لسياق الكلام تأثيره في المراد منه . وهكذا شرحها المفسرون منهم للإنجيل وقالوا : أن فهمها على عمومها لا يتفق وتصريح المسيح بأحكام ، ثم تصريحه بما يخالفها . من ذلك أنه قال لأصحابه - كما جاء في إنجيل متى - : (إلى طريق أُمم لا تمضوا ، ومدينة سامريين لا تدخلوا . بل اذهبوا بالجرب إلى خراف بيت إسرائيل الضالة) .

وهذا اعتراف بخصوص رسالته لبني إسرائيل . ثم قال مرة أخرى - كما جاء في الإنجيل مرقس - .

(اذهبوا إلى العالم أجمع . واكرزوا بالإنجيل للخليقة) فالقول ناسخ للأول .

ثالثاً : أن هذه الجملة على تسليم صحتها وصحة روايتها وكتابتها الذي جاء فيه . لا تدل على امتناع النسخ مطلقاً . إنما تدل على امتناع نسخ شيء من شريعة المسيح فقط فتشبهتهم على ما فيها . قاصدة تصوراً بيننا من مداهم .

٣ - شبهة العيسوية :

يقول هؤلاء اليهود اتباع أبي عيسى الأصفهاني : لا صيل إلى إنكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن الله تعالى قد أيده بالمعجزات الكثيرة

القاهرة ، ولا في التوراة قد بشرت بحيته ، ولا دليل أيضاً إلى القول بعموم رسالته ، لأن ذلك يؤدي إلى انتساح شريعة إسرائيل بشرعته ، وشريعة إسرائيل مزبدة ، بدليل ما جاء في التوراة من مثل : (هذه شريعة موبدة عليكم ما دامت السموات والأرض) وإنما هو رسول إلى العرب خاصة .

وعلى هذا فالحلاف بينهم وبين من سبقهم ، أن دعواهم مقصورة على منع انتساح شريعة موسى بشرية محمد صلى الله عليه وسلم . وشيئتهم التي ياقوها من كافتهم مع دعواهم هذه ، وبهم من التصارم على هذا أنهم يجوزون أن تنتسخ الشرائع جميعاً ، فيما عدا هذه الصورة .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين :

أولها : أن دليلهم الذي زعموه ، هو دليل العناية والشموعية من قبلهم ، وأنه أشبهه زيفاً وتوهيناً ، بالوجه الستة التي أسلفناها آنفاً . قالدفع هنا هو عين الدفع هناك ، فيما عدا الوجه الأول .

ثانيهما : أن اعترافهم بأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول أيده الله بالمعجزات وجاءت البشارة به في التوراة ، يقضى عليهم لا محالة أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة ، وأنها ناسخة للشرائع قبله ، حتى شريعة موسى نفسه ؟ الذي قاله فيه صلى الله عليه وسلم بخصوصه : لو كان أحد من موسى حياً ما نوسعه إلا ابتاعه ، أما أن يؤمنوا برسالته ، ثم لا يصدقوه في عموم دعوتهم ، فذلك تناقض منهم لا فسرهم ، ومعكبرة للحجة الظاهرة لهم ، (بمجادلتك في الحق بعد ما تبين ، كأنما يساقون إلى الموت وهم نظر) .

٤ - شبهة أبي مسلم :

النقل عن أبي مسلم مضطرب ، فمن قال : أنه يمنع وقوع النسخ سمعنا على الإطلاق . ومن قال أنه ينكر وقوعه في شريعة واحدة . ومن قال : أنه ينكر وقوعه في القرآن خاصة . ورجعت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات وبأن التأويلات المنقولة عنه لم تخرج عن حداد ما نسخ من القرآن . وأبعد الروايات عن الرجل هي الرواية الأولى ، لأنه لا يعقل أن مسلماً فضلاً عن عالم كالأبي مسلم ينكر وقوع النسخ جملة ، اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى التسمية فقط . فإنها تهون حينئذ ، على معنى أن ما نسميه نحن نسخاً ، يسميه هو تخصيصاً بالزمان مثلاً . وإلى ذلك ذهب بعض المحققين ، قال التاج السبكي : أن أبا مسلم لا ينكر وقوع المعنى الذى نسميه نحن نسخاً ، ولكنه يتحاشى أن يسميه باسمه . ويسميه تخصيصاً اهـ .

احتج أبو مسلم بقوله سبحانه : (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) (١) .

وشبهته في الاستدلال أن هذه الآية نفيد أن أحكام القرآن الكريم لا تبطل أبداً . والنسخ فيه إبطال للحكم سابق .

والجواب على هذه الشبهة بأمرين أربيع :

أولها : أنه لو كان معنى الباطل في الآية هو متروك العمل به مع بقاء قرآنه ، لكان دليلاً قاصراً عن مدعاه ، لأن الآية لا تفيد حينئذ إلا امتناع نوع خاص من النسخ وهو نسخ الحكم دون التلاوة ، فإنه وحده هو الذى

يرتب عليه وجود مدرك العمل في القرآن . أما نسخ التلاوة مع الحكم أو مع بقاءه ، فلا يدل الآية على امتناعه بهذا التأويل .

ثانيها : أن معنى الباطل في الآية ما خالف الحق ، والنسخ حق . ومعنى الآية أن عقائد القرآن موافقة للعمل ، وأحكامه مسيرة للحكمة ، وأخباره مطابقة للواقع ، والفاظه مخفوفة من التغير والتبدل ، ولا يمكن أن يتطوّر إلى ساحته الخطأ بأى حال ، (إننا نحن نزلنا الذكر ، وإنّ له لحافظون)^(١) (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل)^(٢) .

والملك تدرك معنى أن تفسير الآية بهذا المعنى ، يجعلها أقرب إلى إثبات النسخ ووقوعه ، منها إلى نفيه وإقناعه ، لأن النسخ - كما قررنا - تصرف إلى حكم ، تقتضيه الحكمة ، وترتبط به المصلحة .

ثالثها : أن أبا مسلم على فرض أن خلافه مع الجمهور لفظي لا يحدو حدود التسمية ، نأخذ عليه أنه أساء الأدب مع الله ، في تحمسه لرأى قائم على تحاشي لفظ اختياره - جلت حكمته - ودافع عن معناه بمثل قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بمثلها أو مثلى)^(٣) . وهل بعد اختيار الله اختياره ؟ وهل بعد تغيير القرآن ؟ (سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا . إنك أنت العليم الحكيم)^(٤) .

رابعها : أن هناك فروقا بين النسخ والتخصيص ، وقد فصلناها فيما سبق ،

(١) الطه (٨)

(٢) الإسراء (١٠٤)

(٣) سورة البقرة (١٠٦)

(٤) سورة البقرة (٢٢)

فارجع إليها إن شئتم ، حتى تعلم شطط صاحبنا فيما ذهب إليه . جنبنا الله الشطط وطريق العوج^(١) .

نسخ بعض القرآن ببعضه :

لا خلاف بين العلماء في أن القرآن جميعه لا يجوز نسخه لأنه من حيث لفظه معجزة مستمرة على التأيد ومن حيث اشتماله على أحكام الشريعة ذاتا أو استدلالا كحجية السنة والإجماع والقياس يكون رفعه رفعاً لتلك الشريعة ورفع الشريعة كلها يتنافى مع كونها آخر الشرائع ، والناس لا يتكون بغير شريعة .

ولسكنهم اختلفوا في نسخ بعضه فأجازه الجمهور ومنعه أبو مسلم الأصفهاني .

استدل الجمهور على مدعاهم بالآقوع فقالوا :-

أولاً : أن عدة المتوفى عنها زوجها كانت سنة كاملة لقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج)^(٢) ثم نسخ بقربصها أربعة أشهر وعشراً فقط لقوله تعالى : (والذين

(١) أنظر منازل العرفان (٤/ - ١٠٤) ، التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٥٦/٣) أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير (٤٨/٢ : ٥٨) الأحكام للآمدى (١١٥ : ١٠٦/٣) تهذيب الاسدوى للدكتور شعبان محمد اسماعيل (١٥٥ : ١٥٣/١) .

(٢) سورة البقرة (٢٤٠) .

يتولون منكم ويذرون أزواجاً بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً^(١) وكل من الآيتين قرآن .

فأش أبو مسلم ذلك فقال : أن النسخ يقتضى عدم العمل بالحكم المنسوخ أصلاً .

وهذه المتوفى عنها زوجها بالسنة يعمل به فيها إذا مكث الحمل سنة فلا يكون منسوخاً وإنما يكون ذلك من قبيل التخصيص .

وأجيب عن هذا من قبل الجمهور بأن هذه المتوفى عنها زوجها بالسنة غير معمول به أصلاً ما ذكرته إنما هو اعتداد بالحمل لا بالسنة بدليل أنها لو وضعت الحمل قبل السنة حلت لأزواج ولو مكث الحمل أكثر من سنة لم تخرج من عدتها حتى تضع الحمل .

فالمعتمد في العدة وضع الحمل فقط ولا غيره بالسنة .

وقالوا ثانياً : أن تقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول كان واجباً بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يديهم صلواتهم)^(٢) ثم بقوله تعالى (أشفقتم أن تقدموا بين يديهم صلواتهم فإذ لم تفعلوا أو نأب الله عليكم فأقيموا الصلاة)^(٣) .

فأش أبو مسلم ذلك فقال : أن تقديم الصدقة عند المناجاة كان مشروطاً بعلية هي تمييز المنافق من غيره فلما تميز المنافقون وعرفوا زالت العلة لزال المألوف ، وزال المألوف لزال علته ليس نسخاً .

(١) سورة البقرة (٢٣٤) .

(٢) سورة المجادلة (١٢) .

(٣) سورة المجادلة (١٢) .

وأجاب الجمهور عن ذلك أولاً : لا نسلم أن هذه الحكم ما ذكرت من التمييز بين المنافق وغيره ، فإن ذلك يقضى بأن من يتصدق فهو مؤمن ، ومن لم يتصدق فهو منافق مع أنه ثبت أن الذى تصدق هو على بن أبى طالب فقط فهل ليس مؤمناً إلا على بن أبى طالب ؟

وأجاب الإمام الرازى عن ذلك بأنه يهود أن يكون عدم التصديق من الصحابة غير على منشؤه عدم إرادة المناجاة فلا يحكم عليه بالنفاق لأن شرط تقديم الصدقة الذى يحصل به التمييز إرادة المناجاة فإذا لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط .

وعندى أن ذلك بعيد فإن الصحابة كانوا يحرسون على مناجاة الرسول والاتصال به فلا يصح أن يقال أن عدم التقديم منشؤه عدم إرادة المناجاة .

وأجاب الجمهور ثانياً : بأننا سلمنا أن التمييز هو العلة ولكن لا نسلم أن تلك العلة قد زالت حتى يزول معلولها ، فإن الصحابة رضى الله عنهم ما زالوا غير مميزين للمنافق حتى وفاة الرسول عليه السلام ، ولا يصح أن يقال أن التمييز إنما كان للرسول صلى الله عليه وسلم لا للصحابة لأن الرسول عليه السلام كان يعرف المنافقين بأعيانهم ، ولذلك سماهم لصاحب منزه حذيفة ابن اليمان كما دلت على ذلك الأحاديث .

وأجاب الجمهور ثالثاً : وهذا الجواب للبيضاوى تبع فيه صاحب الحاصل بأن النسخ هو رفع الحكم وما دمت قد سلمت بأن الحكم قد ارتفع فقد سلمت بأنه قد نسخ وكون الرفع لزوال العلة أو لشيء آخر لا يفيد فى عدم النسخ ففى كلامك اعتراف بالنسخ الذى نذهب به .

أقسام الناسخ والمنسوخ

الحكم المنسوخ قد يكون ثابتاً بالكتاب ، وقد يكون ثابتاً بالسنة وقد يكون ثابتاً بالقياس . فنسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة المتواترة ، بالسنة المتواترة . والآحاد بالآحاد لا خلاف في جوازه بين القائلين بجواز النسخ ، وإنما الخلاف بينهم فيما يأتي :

١ - نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .

٢ - نسخ السنة المتواترة أو الآحاد بالكتاب .

٣ - نسخ المتواتر ، سواء كان قرآناً أو سنة ، بالآحاد .

المسألة الأولى في نسخ الكتاب بالسنة المتواترة :

جمهور العلماء على أنه يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .

وقال الشافعي رضي الله عنه : لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ، ولا ينسخ الكتاب إلا كتاب مثله . وليس له في هذه المسألة إلا هذا القول .

استدل الجمهور على الجواز بالوقوع .

أولاً : أوجب الله تعالى الوصية للوالدين والأقربين بقوله : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)^(١) .

ثم نسخ الوجوب بقوله عليه الصلاة والسلام (لا وصية لوارث)^(٢) .

(١) سورة البقرة (١٨٠) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، والدارقطني .

كما أخرجه الإمام الشافعي عن سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد في الام (٢٧/٤) وفي الرسالة ص ١٤٠

دليل الإمام الشافعي :

استدل الشافعي على أنه لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة بدليين :

الدليل الأول : قوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بجير منها أو مثلاً لم تعلم أن الله على كل شيء قدير)^(١) .

ووجه الاستدلال من الآية : أن الله تعالى أسند الإتيان بالبدل إليه ، والذي يأتي به سبحانه ، هو القرآن فقط ، فكان النسخ للقرآن هو القرآن لا السنة .

وأيضاً فإن الله جعل البدل خيراً من المنسوخ أو مثلاً له ، والسنة ليست خيراً من الكتاب ولا مثلاً له ، فلا تكون السنة بدلاً عن الكتاب ولا ناسخة له .

وأيضاً فإن الله ذيل الآية بقوله : (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) ؟ فجعل النسخ من له القدرة الكاملة ، وذلك هو الله سبحانه وتعالى ، فكان النسخ من جهته فقط وهو القرآن لا السنة .

ويجاء من ذلك من قبل الجمهور : بأن السنة من عند الله كالقرآن ويشهد لهذا قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى)^(٢) .

غاية الأمر أن القرآن معجز ويتعبد بتلاوته ، والسنة ليست كذلك .

والمراد بالخيرية والمثلية الخيرية والمثلية في الحكم لا في اللفظ ، ولا شك الحكم الثابت بالسنة قد يكون أنفع للمكلف من الحكم المنسوخ .

(١) سورة البقرة (١٠٦) .

() سورة النجم (٤٣) .

فإذا كان الآتي بالسنة هو الله الذى بيده كل شيء ، علم أن الآية ليس فيها دلالة على أن السنة لا تنسخ الكتاب .

الدليل الثانى للشافعى : قوله تعالى لنبيه عليه السلام (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)^(١) ووجه الاستدلال من الآية ، أن المراد من الذكر السنة ، وما نزل للناس ، هو القرآن .

وقد جعل الله السنة مبينة لكل القرآن لأن (ما) للعموم ، فلو كانت السنة ناسخة للقرآن لكانت السنة رافعة للقرآن لا مبينة له ، لأن النسخ رفع لا بيان وذلك خلاف ما تدعيه الآية .

ويجاب عن ذلك : بأن النسخ نوع من البيان لأنه بيان انتهاء الحكم الشرعى بطريق شرعى مترسخ عنه وما دام النسخ بياناً ، وقد جعلت السنة مبينة للكتاب ، فلا مانع من أن تكون "سنة ناسخة للكتاب كما تفيد الآية .

ويبدو لى أن الراجح فى هذه المسألة هو مذهب الإمام الدافعى ، حيث أن كل الأمثلة التى استدل بها الجمهور إنما هى من قبيل التخصيص ، لا النسخ ، والجمهور قد مثلوا بها فى التخصيص ، فكيف يجمع بينهما ؟

المسألة الثانية فى نسخ السنة بالكتاب :

أكثر الأصوليين على جواز نسخ السنة بالكتاب ، ونقل عن الشافعى فى ذلك قولان : أحدهما الجواز ، وثانيهما عدم الجواز^(٢) .

(١) سورة النحل (٤٤) .

(٢) أنظر الرسالة فقرة (٢٢٤) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر حيث قال : وهكذا =

الأدلة

استدل الجمهور على الجواز بالوقوع :

أولاً : كان التوجه إلى بيت المقدس واجبا ، وليس في القرآن ما يدل على الوجوب ، فكان ثابتاً بالسنة ، ثم نسخ بقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام)^(١) .

ثانياً : كانت المباشرة ليلاً بعد النوم حراما ، وليس في القرآن ما يفيد حرمتها ، فكانت الحرمة ثابتة بالسنة ، ثم نسخ التحريم بقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)^(٢) .

ونوقش ذلك من قبل الشافعي .

بأن التوجه إلى بيت المقدس يجوز أن يكون ثابتا بقرآن نسخت تلاوته ، ويكون ذلك نسخ للقرآن بالقرآن ، ويجوز أن يكون ثابتاً بقوله تعالى : (وأقيموا الصلاة) فإن العلماء يقولون : أن البيان مراد من المبين وإلا لم يصح أن يكون بياناً له ، وعلى ذلك يكون التوجه إلى بيت المقدس مراداً من

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا يفسخها إلا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو أحدث الله لرسوله في أمر سن فيه غير ما سن رسول الله لمن فلي أحدث الله إليه ، حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة لقي قبلها بما ينخالها ، وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم . اهـ .

(١) سورة البقرة (١٤٤) .

(٢) سورة البقرة (١٨٧) .

قوله تعالى (وأقيموا الصلاة) فيكون ثابتاً بالكتاب . فليسخه بالكتاب بعد
يجعل المسألة من نسخ الكتاب بالكتاب وهو قدر متفق عليه .

ويجيب عن ذلك من قبل الجمهور : بأن تجوز كون التوجه إلى بيت
المقدس ثابتاً بقرآن نسخت تلاوته يؤدي إلى عدم تعيين الناسخ والمنسوخ ،
ومقتضى هذا أنه لا يثبت ناسخ ولا منسوخ إلا إذا قيل هذا ناسخ ، وذلك
منسوخ ، وهو خلاف المعروف عند الأصوليين .

والقول بأن التوجه إلى بيت المقدس ثابت بقوله تعالى (وأقيموا الصلاة)
غير ظاهر فإن أقصى ما تدل عليه الآية التزاما ، هو التوجه إلى أى جهة من
الجهات . أما خصوص التوجه إلى بيت المقدس فلا دلالة لها عليه .

وبذلك لا تكون الآية مثبته لوجوب التوجه إلى بيت المقدس حتى يقال :
أنه إذا نسخ بالكتاب كان الكلام من نسخ الكتاب بالكتاب ، لا من
نسخ السنة بالكتاب .

دليل الشافعى :

استدل الشافعى على عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى :
(وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) (١) .

وجه الاستدلال : أن الله جعل السنة مينة للكتاب ، فيكون الكتاب
مبيناً لها ، ويكون متوقفاً عليها ، ضرورة أن المبين متوقف على المبين ،
فلو جعل الكتاب ناسخاً للسنة لكان الكتاب مبيناً لها ، والسنة مينة به
— لأن النسخ بيان — وذلك يقتضى بأن السنة متوقفة على الكتاب ، وقد

قلنا أن الكتاب هو المتوقف على السنة ، فجاء الدور لتوقف كل منهما على الآخر والدور الباطل : فامتنع أن يكون الكتاب ناسخا للسنة وهو المدهى .

وأجاب الجمهور عن ذلك من وجهين :

الاول : أن هذا الدليل معارض بقوله تعالى في شأن القرآن (نبيانا لكل شيء) والسنة شيء من الأشياء ، فكان القرآن مبينا لها .

وبذلك تكون الآية الاولى دالة على أن السنة مبينة للكتاب ، وهذه الآية تدل على أن الكتاب مبين للسنة وهذا تعارض ، وعدت التعارض وعدم الجمع يلغى العمل بالميلين معا ، وبذلك ترجع إلى ما يدل على جواز نسخ السنة بالكتاب وهو ما قلناه سابقا .

الثاني : إن الاستدلال بالآية على أن السنة لا تنسخ بالكتاب ، يتوقف على أن النسخ بيان لا رفع ، وقد قلت قبل ذلك أن النسخ رفع لا بيان ، فلا يصح الاستدلال بها هنا .

المسألة الثالثة في نسخ التواتر بالاحاد :

الكانيون في هذه المسألة مختلفون في محل النزاع فيها ، فجمهورهم كالإمام الرازي وصاحب الحاصل وصاحب التحصيل والأمدى ، ذهبوا إلى أن محل النزاع هو الجواز السمعى ، أى الوقوع ، وأما الجواز العقلى فقدرة متفق عليه بمعنى أن الكل متفق على أنه يحوز عقلا نسخ التواتر بالاحاد : وقليل من السكاكين كآبن الحاجب والبيضاوى والكمال بن الهمام : ذهبوا إلى أن الخلاف جار فى الجواز العقلى كما هو جار فى الوقوع بمعنى أن من العلماء من يقول : أن نسخ التواتر بالاحاد غير جائز عقلا ، ومنهم من يقول بجوازه عقلا .

والقائلون بالجواز مختلفون في الوقوع ، فمنهم من قال ، وقع نسخ المتواتر بالآحاد ، ومنهم من قال بعدم الوقوع .

رأى الاستوى في التوفيق بين الكائنين :

قال الاستوى : أن من جعل الجواز العقلي محل خلاف ليس له ما يعضده إلا ما نقله ابن برهان في الوجيز من قوله : نسخ المتواتر بالآحاد مستحيل من جهة العقل .

ويبعد أن يكون هؤلاء الكاتبون قد اطلعوا على هذا المنقل ، واختاروا مذهب تلك الطائفة من الاستحالة العقلية مذهباً لهم : لأن المعروف من هؤلاء الكائنين ، أمثال البيضاوي وابن الحاجب ، أنهم مع الجمهور ولا يشكون عنهم فلم يبق إلا أن نكون عبارتهم مؤولة وليس مرادها ظاهراً ، ويكون معنى قولهم « لا ينسخ المتواتر بالآحاد » أننا لا نهكم بالنسخ عند تعارض المتواتر بالآحاد بل نعمل بالمتواتر دائماً وإن كان متقدماً نظراً لقوته ، ولا يعمل بالآحاد وأما تأخر نظراً لضعفه .

وعلى ذلك ترجع عبارتهم إلى أنه لم يقع نسخ المتواتر بالآحاد ، ويكون الجواز العقل ليس محل خلاف .

والذي حمل الاستوى على هذا التوفيق ، هو أن الدليل الذي استدلوا به على عدم الجواز ضعيف .

ذلك لأنهم استدلوا على عدم الجواز بأن المتواتر قاطع ، والآحاد ظني ، والقاطع لا يرفع بالظني وهذا الدليل لا ينمض حجة على المدعى لوجه ثلاثة .

١ - أن الحكم في التواتر مقطوع به من حيث الابتداء لا من حيث الاستمرار .

٢ — أن المتواتر قطعى من جهة الثبوت ، ظنى من جهة الدلالة ، والآحاد قطعى من جهة الدلالة ، ظنى من جهة الثبوت ففى كل جهة ضعف وجهة قوة ، فهما متعادلان ، والمقل لا يمنع نسخ أحد المتساويين بالآخر مع ترجحه بالتأخير ، وإلا لما جاز نسخ الكتاب بالكتاب ولا السنة بالسنة .

٣ — أن العلماء نصوا على أن العام إذا عمل به ثم أخرج منه بعض أفراده بعد العمل ، يكون ذلك نسخاً لا تخصيصاً ، ومع هذا أجازوا إخراج بعض أفراد العام بالآحاد مع أن العام قد يكون قرآناً فيكون متواتراً .

وقالوا فى توجيه ذلك : أن العام ظنى الدلالة قطعى الثبوت ، والخاص قطعى الدلالة ظنى الثبوت ، فيبينهما تعادل وتمكافؤ ، ولا شك أن هذا بعينه يجرى فى نسخ المتواتر بالآحاد ، فلا ينهض الدليل على إثبات المنع .

وما تقدم يعلم أن الجواز العقلى متفق عليه ، وأن الخلاف فى الوقوع . فجمهور الأصوليين على أنه لم يقع نسخ المتواتر بالآحاد ، وقال داود الظاهرى وجماعة أنه قد وقع .

الأدلة

استدل الجمهور على عدم الوقوع بآثنا قد استقرينا الأدلة الشرعية وتبيننا ما فإوجدنا فيها متواتراً قد نسخته خبر آحاد ، وهذا يدل على عدم الوقوع .

أدلة المجيزين والرد عليهم :

واستدل داود ومن معه على الوقوع بما يأتى :

١ — قوله تعالى : (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاهم يطعمه

إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزيراً^(١) فقد دلت هذه الآية على أن المحرم من المأكولات محصور في الميتة والدم ولحم الخنزير، وأن غيرها من المأكولات باق على الحل والإباحة الأصلية، ويمكن تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير)^(٢).

والنهي يفيد التحريم، فأنقض هذا أن أكل كل ذي ناب من السباع، وذي المخلب من الطير حرام، وهذا رفع للإباحة السابقة، ولا معنى للنسخ إلا هذا.

والحديث ليس متواتراً وإنما هو خبر آحاد، وعلى ذلك يكون المتواتر قد نسخ بالآحاد فثبت ما ندعيه. ويجاب عن ذلك من قبل الجمهور بوجهين:

١ - لا تسل أن الآية فيها حصر للمحرمات بالنسبة للماضي والحال والاستقبال بل نقول: إن أقصى ما تدل عليه الآية أن المحرمات إلى وقت نزول هذه الآية، إنما هي الدم المسفوح والميتة ولحم الخنزير، وليس في ذلك ما يمنع من أنه قد يحرم في المستقبل أشياء أخرى.

وإنما قلنا أن الآية لا حصر فيها بالنسبة للمستقبل، لأن الفعل في قوله (لا أجد) حقيقة في الحال فيحمل الكلام عليه، لأن الأصل في الكلام الحقيقة.

(١) سورة الأنعام (١٤٥)

(٢) رواه البخاري في كتاب الذبائح باب أكل كل ذي ناب (١٢٤/٧).

والنسائي في كتاب الصيد باب تحريم أكل السباع (١٧٧/٧).

وإذا كان النسخ منعهما هاهنا لعدم وجود حقيقته ، كان الكلام من قبيل التخصيص وتخصيص المتواتر بالأحاد جائز عند الجمهور .

٢ - سلينا حصر التحريم في المذكورات في الآية ، ولكن لانسلم أن ذلك نسخ لأن الحديث إنما رفع الإباحة الأصلية التي أكتتها الآية ورفع الإباحة الأصلية ليس نسخا لأنها ليست حكما شرعياً والنسخ لا يكون إلا للحكم الشرعى وقد تقدم ذلك في تعريف النسخ .

وإذا كان النسخ متعذراً هاهنا لعدم وجود حقيقته ، كان الكلام من قبيل التخصيص وتخصيص المتواتر بالأحاد جائز عند الجمهور .

واستدل أهل الظاهر على الوقوع ثانياً :

بأن التوجه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة المتواترة لأهل قباء وفيهم لأنهم مكثوا يصلون إلى مدة من الزمن تقرب من ستة عشر شهراً ، ولكنه نسخ بالنسبة لأهل قباء بخبر الواحد ، فقد روى الطبراني عن تأويله أنه مسلم قال : سلينا الظهر والعصر في مسجد بنى حارثة واستقبلنا مسجد « إيلياء ، أى بيت المقدس ، فصلينا ركعتين ثم جاءنا من يحدثننا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام ، فتحول النساء مكان الرجال ، والرجال مكان النساء ، فصلينا السجدة الباقيتين ونحن مستقبلون البيت الحرام ، لحدثنى رجل من بنى حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أولئك رجال آمنوا بالغيب » .

فهذا الحديث يفيد أن أهل قباء تحولوا في صلاتهم عن بيت المقدس إلى البيت الحرام ، بناء على قول من أخبرهم بأن القبلة قد تحولت ، وعلى ذلك يكون خبر الواحد قد نسخ المتواتر ، فثبت ما ندعيه .

وأجاب الجمهور عن ذلك : بأن محل النزاع إنما هو وقوع نسخ المقررات
بغير الواحد المجرد عن القرآن المفيدة للعلم ، ولا نسلم أن خبر الواحد في
هذه الحادثة كان مجرداً عن تلك المقررات ، لجواز أن يكون قد انضم إليه
ما يفيد العلم كقربهم من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماعهم
لضجة الخلق ، وتركهم تغير القبلة وتحولها إلى البيت الحرام في أي زمن من
الزمنة (١) .

أنواع النسخ في القرآن

النسخ الواقع في القرآن ، ينقسم إلى أنواع ثلاثة : نسخ التلاوة والحكم
مما ، ونسخ الحكم ، دون التلاوة ، ونسخ التلاوة دون الحكم .

١ - أما نسخ الحكم والتلاوة جميعاً ، فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ
من المسلمين وبدل على وقوعه سموا ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها
قالت : « كان فيما أنزل من القرآن . عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم
نسخن بخمس معلومات . وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ
من القرآن ، (٢) . وهو حديث صحيح .

ولقد بين العلماء المراد من قوله ﷺ وهن عما يتلى من القرآن ، أي من
القرآن المنسوخ إذ لا نسخ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان هذا الحديث موقوفاً على عائشة رضي الله عنها فإن له حكم مرفوع ،
لأن مثله لا يقال بالرائي ، بل لابد فيه من توقيف . وأنت خير بأن جملة : عشر
رضعات معلومات يحرمن ، ليس لها وجود في المصحف حتى تنقل ، وليس

(١) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ١٠٦ بتحقيق الشيخ شاكر ، نهاية السؤل

(٢/١٥٨) المستفي (١/١٢٤) ، الأحكام (٣/١٢٩) أصول الفقه للشيخ زهد

(٣/٧٢ وما بعدها) تهذيب الاسنوى (٢/١٦٨) .

(٢) أخرجه الإمام مسلم . كتاب الرضاع (٤/١٦٧) .

العمل بما نفيده من الحكم باقيا ، وإذن يثبت وقوع نسخ التلاوة والحكم جميعاً .

وإذا ثبت وقوعه ثبت جوازه ، لأن الوقوع أول دليل على الجواز . وبطل مذهب المانعين لجوازه شرعاً ، كأبي مسلم وأمثاله .

٢ - وأما نسخ الحكم دون التلاوة فيدل على وقوعه آيات كثيرة :

منها أن آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهي قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نحوكم صدقة) ^(١) منسوخة بقوله سبحانه : (أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نحوكم صدقات ؟ فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله) ^(٢) .

هل معنى أن حكم الآية الأولى منسوخ بحكم الآية الثانية ، مع أن تلاوة كلتيهما باقية .

ومنها : أن قوله سبحانه (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) ^(٣) منسوخ بقوله سبحانه : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ^(٤) هل معنى أن حكم تلك منسوخ بحكم هذه ، مع بقاء التلاوة في كلتيهما كما ترى .

فقد روى أنه حينما أنزل الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) كان من شاء صام ومن شاء أطعم مسكيناً فأجزأ ذلك منه ، حتى أنزل قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فأوجب الله الصيام على المقيم الصحيح ، ورخص فيه للمريض والمسافر ، وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام .

(١) سورة المجادلة (١٢) . (٢) سورة المجادلة (١٣) .

(٣) سورة البقرة (١٨٤) . (٤) سورة البقرة (١٨٥) .

٣ - وأما نسخ التلاوة دون الحكم ، فيدل على وقوعه ما صحت روايته عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالوا : (كان فيما أنزل من القرآن : الشبخ والشيخة إذا رزقا فارجهما البتة) ام . وأنت تعلم أن هذه الآية لم يعد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على ألسنة القراء ، مع أن حكمها باق على أحكامه لم ينسخ .

ويدل على وقوعه أيضاً ما صرح عن أبي بن كعب أنه قال : دكالت سورة الأجزاء توارى سورة البقرة أو أكثر ، مع أن هذا القدر الكبير الذى نسخته التلاوة لا يخلو في الغالب من أحكام اعتقادية لا تقبل النسخ .

ويدل على وقوعه أيضاً ، ما صرح عن أبي موسى الأشعري أنهم كانوا يقرءون سورة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في طول سورة براءة ، وأنها نسبت إلا آية منها ، وهى : ولو كان لابن آدم وادهان من مال لا يلقى وادياً ثالثاً . ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب . ويتوب الله على من تاب ، (١)

أى أن هذه الآية بقيت على أنها حديث ، وليست قرآناً .

وإذا ثبت وقوع هذين النوعين كما ترى ، ثبت جوازهما ، لأن الوقوع أعظم دليل على الجواز كما هو مقرر . وإذن بطل ما ذهب إليه المانعون له من ناحية الشرع ، كابى مسلم ومن افقه ؟ (٢) .

-
- (١) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى وأحمد الجامع الصغير (١/١٢١)
 (٢) ومن ذهب هذا المذهب أبو جعفر النحاس حيث قال بعد أن حكى الحديث المروى عن عمر بن الخطاب الذى سقناه آنفاً . . . قال أبو جعفر : (وإسناده الحديث صحيح ، ألا ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله جماعة عن الجماعة ، ولكنه =

ويبطل كذلك ما ذهب إليه المانعون له من ناحية العقل ، وم فريق من المعتزلة شذ من الجماعة ، فزعم أن هذين النوعين الآخرين مستحيلان عقلا .

ويمكنك أن تفهم هؤلاء الشذاذ من المعتزلة بدليل على الجواز العقلى الصريح لهذين النوعين فنقول . إن ما يتعلق بالنصوص القرآنية من التبعيد بلفظها ، وجواز الصلاة بها ، وحرمتها على الجنب في قراتها ومسها ، فسيه كل القس بما يتعلق بها من دلالتها على الوجوب والحزمة ونحوهما ، في أن كلا من هذه المذكورات حكم شرعى يتعلق بالنص الكريم وقد تقتضى المصلحة فسخ الجميع ، وقد تقتضى نسخ بعض هذه المذكورات دون بعض ، وأذن يجوز أن تنسخ الآية تلاوة وحكما ، ويجوز أن تنسخ تلاوة لا حكما ، ويجوز أن تنسخ حكما لا تلاوة . وإذا ثبت هذا بطل ما ذهب إليه أولئك الشذاذ من الاستحالة العقلية للنوعين الآخرين .

أركان النسخ

- ١ - الناسخ .
- ٢ - المنسوخ .
- ٣ - المنسوخ به .
- ٤ - المنسوخ عنه .

= سنة ثابتة) والدليل على هذا أنه قال : ولولا أنى أكره أن يقال : زاد حرف في القرآن لودته (وهو مردود بما ذكرناه .

وانظر : الإحكام (١٤٤/٣) ، أصول الفقه للشيخ زهير (٧٢/٣) وما بعدها تهذيب الأسنوى (١٦٣/٢) .

قالناسخ : هو الله تعالى في الحقيقة وقد يسمى الدليل ناسخا فيكون مجازا فيه .

والمنسوخ : هو الحكم الذي رفع أو الذي انتهى العمل به .
والمنسوخ به : هو قول الله تعالى الدال على رفع الحكم أو دل على بيان انتهاء الحكم الأول . ومثله قول الرسول صلى الله عليه وسلم .
والمنسوخ عنه : هو المكلف الذي رفع عنه التكليف بالحكم^(١) .

شروط النسخ

أما شروط النسخ ، فلها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه .

الشروط المتفق عليها :

- ١ - أن يكون المنسوخ حكما شرعيا ، لأن الأمور العقلية التي مستندها البراءة الأصلية لم تنسخ ، وإنما ارتفعت بإيجاب العبادات .
- ٢ - أن يكون النسخ بخطاب شرعي لا بموت المكلف ، لأن الموت مزيل للحكم لا ناسخ له .
- ٣ - أن لا يكون الحكم السابق مقيدا بزمان مخصوص ، فهو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة في الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » . فإن الوقت الذي يجوز فيه أداء التوافل

(١) الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر ، ص ٤٤ ، والمستصفي للقرظي (١/١٢١)

التي لا سبب لها مؤقت ، فلا يكون نفيه عن هذه النوافل في الوقت المخصوص
نسخاً لما قبل ذلك من الجواز لأن التوقيت يمنع النسخ .
٤ - أن يكون الناسخ متراجحاً عن المنسوخ^(١) .

الشروط المختلف فيها :

الشروط المختلف فيها كثيرة نذكر منها :

- ١ - أن يكون الناسخ مثل المنسوخ في القوة ، أو أقوى منه ، لا دونه
لأن الضعيف لا ينسخ القوي .
 - ٢ - أن يكون ناسخ القرآن قرآناً ، وناسخ السنة سنة .
 - ٣ - أن يكون قد ورد الخطاب الدال على بيان انتهاء الحكم بعد التمسك
من الفعل .
 - ٤ - أن يكون الناسخ مقابلاً للمنسوخ ، مقابلة الأمر للنهي ، والمضيق
للموسع .
 - ٥ - أن يكون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين .
 - ٦ - أن يكون النسخ يبدله مساو أو ، هو أخف منه .
 - ٧ - أن يكون الخطاب المنسوخ حكمه مما لا يدخله الاستثناء
والنخصيص .
- والراجع أنه لا داعي لهذه الشروط^(٢) .

(١) انظر الناسخ والمنسوخ لابن حزم هاشم الجلالين ص ٩٨ ، ٩٩ مناهل
العرفان (٧٦/٢) ، الإحكام للآمدي (١٠٥/٢ - ١٠٦)
(٢) الإحكام للآمدي (١٠٦/٢) مناهل العرفان (٧٦/٢) .

النسخ ببدل أو بدون بدل

اختلف العلماء في النسخ ، هل لا بد فيه من بدل ، أو يجوز نسخه بلا بدل .

في المسألة مذهبان :

الأول : مذهب الجمهور ، وهم يرون أنه يجوز النسخ بلا بدل .
المذهب الثاني : وهو يحكى عن الشافعي رضي الله عنه أنه لا يجوز النسخ إلا إلى بدل .
فقد أثر عنه أنه قال : (وليس بنسخ فرض أبداً إلا إذا أثبت مكانه فرض آخر) (١) .

الأدلة :

استدل الجمهور على مذهبهم بدليلين :

أولهما : يدل على الجواز العقل : وهو أنا لو فرضنا وقوع ذلك لم يلزم منه لذاته محال في العقل ، ولا معنى للجواز عقلاً سوى هذا ، ولأنه لا يخلو أما أن لا يقال برعاية الحكمة في أفعال الله تعالى ، أو يقال بذلك : فإن كان الأول ، فرجع حكم الخطاب بعد ثبوته لا يكون ممتنعاً ، لأن الله تعالى له أن يفعل ما يشاء ، وإن كان الثاني فلا يمتنع في العقل أن تكون المصلحة في نسخ الحكم دون بدله .

(١) الرسالة ص ١٩٩ بتحقيق الشيخ شاکر .

ثانيهما : ما يدل على الجواز الشرعي ، وهو أن ذلك بما وقع في الشرع ، كمنسوخ تقديم الصدقة بين يدي مناجاة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ومنسوخ الاعتداد بحول كامل في حق المتوفى عنها زوجها ، ومنسوخ وجوب ثبات الرجل لعشرة ، ومنسوخ وجوب الإمساك بعد الفطر في الليل ، ومنسوخ تحريم إدخار لحوم الأضاحي ، وكل ذلك من غير بدل ، إلى غير ذلك من الأحكام التي نسخت لا إلى بدل . والواقع في الشرع من أدل الدلائل على الجواز الشرعي ^(١) .

دليل المخالفين :

ذهب بعض المعتزلة وأهل الظاهر ، وهو يحكى عن الإمام الشافعي - إلى أنه لا يجوز النسخ إلا إلى بدل ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ...) .
فألاية تفيد أنه لا بد أن يأتى مكان الحكم المنسوخ بحكم آخر هو خير منه أو مثله .

وهذا الاستدلال مردود بما يأتي :

أولا : بما ذكره الجمهور من الدلائل السابقة ، وفيهما وقوع مثل ذلك فكيف ينكر ما وقع .

وأما استدلالهم بالآية فردود ، لأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل ، فهما بمقتضى حكمته سبحانه ، ورعايته لمصلحة العباد أن عدم الحكم صار خيرا من ذلك الحكم المنسوخ ^(٢) .

(١) الإحكام للامدني (١٢٥/٣) .

(٢) راجع : الإحكام للامدني (١٢٥/٣ - ١٢٦) ، أصول الفقه للشيخ زهير

(٦٤/٣) مناهل العرفان (١١٦/٢) .

التحقيق في المسألة :

ولرى أن الخلاف في هذه المسألة خلافاً فظياً ، مرجعه الخلاف في المراد بالبدل ، فالجمهور يفسرون البدل بالحكم الشرعى الناسخ للدليل السابق ، والمخالفون لعلمهم يقصدون بالبدل مطلق البدل ، وهو يشمل البراءة الأصلية ، وهو بدل أيضاً ، لأنه حاش لله تعالى أن يترك عباده سدى من غير تشريع حكيم .

على أن الناظر في أدلة الطرفين يجد أن المانع للنسخ بلا بدل قد استدل بأدلة شرعية ، والمجوز لذلك قد استدل بالدليل العقلى ، وهذا يجعلنا نحكم بأن المانع مراده أنه لم يقع شرها النسخ بلا بدل ، والمجوز يرى أن ذلك جائز عقلاً وإن كان غير واقع ، وبذلك يكون النفى والإثبات لم يتواردا على عمل واحد ، فارتفع النزاع بين الطرفين في هذه المسألة^(١) .

نسخ الحكم يبدل أخف أو مساو أو أثقل

النسخ ينقسم إلى ثلاثة أنواع :

- ١ - النسخ إلى بدل أخف من المنسوخ .
- ٢ - النسخ إلى بدل مساو للمنسوخ .
- ٣ - النسخ إلى حكم أثقل من الحكم المنسوخ .

مثال النوع الأول :

نسخ تحريم الأكل والشرب والجماع بعد النوم في ليل رمضان بإباحة

(١) أصول الفقه للشيخ زهير (٦٥/٣) بتصرف .

ذلك ، إذ قال سبحانه : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم من لباس
لكم وأنتم لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا
عنكم . فالآن باشروهن ، وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى
يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) (١) .

مثال النوع الثاني :

النسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة في قوله
سبحانه : (قد نرى تقاب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فوله
وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (٢) .
وهذان النوعان لا خلاف في جوازهما عقلا ووقوعهما سمياً عند
القائلين بالنسخ كافة .

مثال النوع الثالث :

النسخ إلى بدل أثقل من الحكم المنسوخ .
وفي هذا النوع خلاف بين العلماء .

فجمهور العلماء يذهبون إلى جوازه عقلا وسمياً ، كالتوعين السابقين ،
ويستدلون على هذا بأمثلة كثيرة ثبتت الوقوع السمعى ، وهو أدل دليل على
الجواز العقلى كما علمت من تلك الأمثلة أن الله تعالى نسخ إباحة الخمر بتحريمها .
ومنها أنه تعالى نسخ ما فرض من مسالة الكفار المحاربين بما فرض من قتالهم

(١) سورة البقرة (١٨٧) .

(٢) سورة البقرة (١٤٤) .

(كتب عليكم القتال وهو كره لكم) ^(١). ومنها أن حد الزاني كان في حجر الإسلام لا يعدو التعنيف والحبس في البيوت ، ثم نسخ ذلك بالجلد والنفي في حق البكر ، والرجم في حق الثيب . ومنها أن الله تعالى فرض على المسلمين أولا صوم يوم عاشوراء ، ثم نسخه بفرض صوم شهر رمضان كله مع تخيير الصحيح المقيم بين صيامه والفدية ، ثم نسخ سبعمائة هذا التخيير بتعيين الصوم على هذا الصحيح المقيم ^(٢).

النسخ قبل التمكن من الفعل

تمهيد :

الفعل الذي يتعلق به الحكم أما أن يكون مؤقنا بوقت عينه الفاعل له أو غير مؤقت به .

فإن كان مؤقنا بوقت ، فإما أن يدخل وقته ولا يزال باقيا أو ينتهي ذلك الوقت دون أن يفعل المكلف أو لا يدخل الوقت .

وإن كان غير مؤقت بوقت ، فإما أن يطلب الفعل على الفور أو لا يطلب على الفور .

تحرير محل النزاع :

(١) نسخ الفعل المؤقت قبل أن يدخل وقته .

(١) سورة البقرة (٢١٦)

(٢) راجع : الإحكام للأندلس (١٢٦/٣) الإجماع (١٥٤/٢) الإحكام لابن

حزم (٤٦٦/٤) .

(٢) نسخه بعد دخول الوقت وقبل أن يمضى من الزمن ما يسع الفعل سواء شرع في الفعل أو لم يشرع فيه .

(٣) نسخ الفعل الذى لم يؤت بوقت إذا طلب من المكلف على الفور ولم يتمكن من الفعل .

وهذه الصور تدخل تحت قولنا النسخ قبل التمكن من الفعل .

محل الوفاق :

(١) نسخ الفعل بعد دخول الوقت وبعد أن يمضى من الزمن ما يسع ولم يفعل المكلف وهذه محل اتفاق على الجواز .

(٢) نسخ الفعل بعد خروج الوقت ولم يفعل المكلف وهذه محل اتفاق ، إلا أن ابن الحاجب قال أن المتفق عليه هو عدم الجواز . لأنه لا فائدة في النسخ حينئذ ، والامدى قال أن المتفق عليه هو جواز النسخ والفائدة تظهر في أنه لا يطالب بالقضاء إذا قلنا أن وجوب الأداء يستلزم وجوب القضاء ، أو كان القضاء مصرحاً به عند طلب الأداء .

والحق ما قاله الامدى .

عما تقدم يعلم أن محل النزاع هو النسخ قبل التمكن من الفعل .
أما بعد التمكن منه فليس محللاً للنزاع .

ويعلم كذلك أن الخلاف ليس قاصراً على الوجوب بل يجرى فيه وفي غيره من باقى الأحكام خلافاً لظاهر عبارة البيضاوى .

وحاصل المسألة أن جمهور الأشاعرة ذهبوا إلى جواز النسخ قبل التمكن

من الفعل وجمهور المعتزلة وبعض الشافعية كالصيرفي وبعض الحنفية كالكرخي قالوا : أن النسخ قبل التمكن من الفعل غير جائز عقلا : ولشكل وجهة فيما يقول .

دليل الأشاعرة :

استدل الأشاعرة على مدعاهم بأنه لو لم يجر لم يقع لكنه وقع .

دليل الاستثنائية :

أولا : أن الله تعالى فرض على نبيه محمد عليه السلام وعلى أمته خمسين صلاة في اليوم واليلة ، ليلة المعراج ولكنه نسخ منها خمسا وأربعين صلاة وأبقى خمسة وكان ذلك في اليلة نفسها قبل أن يتمكن الرسول والامة من الفعل لعدم دخول وقت الفعل . فدل ذلك على الجواز .

نوفس هذا بأن ذلك يوجب النسخ قبل التمكن من العلم والاعتقاد وهو باطل .

لأنه يجعل الخطاب الأول خاليا من الفائدة التي يصح أن يقصد منه وهي العزم على الامتثال أو الامتثال بالفعل وذلك عبث والعبث من الفاعل محال

ويجاب عن ذلك بأن الرسول عليه السلام فرد من أفراد المكلفين وقد علم بالخطاب الأول قبل أن ينسخ فتمكن من العلم والاعتقاد فانسخ بعد ذلك ليس نسخا قبل العلم بل هو نسخ بعده .

ثانياً : بأن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ولده ثم نسخ عنه ذلك قبل أن يتمكن من الذبح فيسكون النسخ قبل التمكن قد حصل فيسكون جائزا .

أما أنه أمر بالذبح فالأمور ثلاثة :

الأول : قوله تعالى حكاية عن الذبيح (يا أبت افعل ما تؤمر) جواباً لقول أبيه (يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى) فإن قول الذبيح هذا يدل على أن هناك أمراً بالذبح صدر لإبراهيم وإلا لما قال أفعل ما تؤمر فإن معناه أفعل ما أمرت به ، فالضارع قصد به الماضي .

الثاني : قوله تعالى في شأن الذبيح (إن هذا هو البلاء المبين) فلو لم يكن الذبح مأموراً به بل كان المأمور به مقدماته من أخذ الولد إلى الصحراء واستصحاب المدينة والحبل لم يكن هناك بلاء فضلاً عن أن يكون البلاء مبيناً فإن المقدمات مما يسهل على النفس فعلها ما دامت العاقبة مأمونة .

الثالث : (وفديناه بذبح عظيم) فإن الفداء هو البذل والذي يصاح أن يكون الفداء بدلاً عنه هو الذبيح فكان الذبح مأموراً به .

وأما أنه نسخ قبل أن يتمكن من الذبح فلا لأنه لو نسخ بعد التمكن من الفعل ولم يفعل لكان ذلك تقصيراً من إبراهيم عليه السلام فإن تنفيذ ما طلب منه والتقصير ليس من شأن الأنبياء فإن المعروف عنهم المبادرة إلى الفعل ولو كان من أشق ما يكون على النفوس . بل ولو كان وجوبه موسعاً عليهم .

نوقش هذا الدليل من قبل المعتزلة فقالوا :

أولاً : لأنسلم أن إبراهيم عليه السلام أمر بالذبح وإنما رأى في المنام أنه يذبح ولده فظن أنه مأمور بالذبح وانبنى على هذا الظن قول ولده يا أبت أفعل ما تؤمر ، يعني ما ظننته أمراً وقوله تعالى : (إن هذا هو البلاء المبين) وقوله : (وفديناه بذبح عظيم) .

وأجيب عن ذلك بأن ظن الانبياء لا يخطئ، ولو كان منقوضه الرؤيا لأن
رؤيا الانبياء وحى صادق لى ظن أنه أمر بالذبح كان ظنه صحيحاً وكان
الأمر بالذبح حقاً لا كذب فيه، ونوقش الدليل ثانياً من قبل المعتزلة فقالوا:

سلنا أن إبراهيم أمر بالذبح ولكن لا نسلم أنه لم يذبح بل الواقع أنه
ذبح ولكن كان كلما ذبح وصل الله ما ذبحه وحينئذ يكون قد فعل إبراهيم
ما في قدرته واعتزل ما أمر به من أمرار السكين على العنق وحزها، أما إلهاق
الروح فليس مقدوراً له فلا يكلف به .

وأجيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أنه لو حصل هذا لما احتجج إلى الفداء لأن الفداء بديل والمبدل
إنما يحتاج إليه عند عدم الإتيان بالمبدل منه . لكن الله تعالى قال في شأن
ذلك (وفديناه بذبح عظيم) .

فعلم من ذلك أن المبدل منه لم يحصل .

وثانيهما : أنه لو حصل ما تقولون من أنه ذبح ولكن كان كلما ذبح وصل
ما فعله لنقل هذا بطريق التواتر لأن مثله مما تتوفر الدواعى على نقله . فلما
لم ينقل بهذا الطريق علم أنه لم يقع .

دليل المعتزلة :

استدل المعتزلة ومن معهم على أن النسخ قبل التمكن محال بأن النسخ
قبل التمكن من الفعل يترتب على فرض وقوعه محال ، وكل ما كان كذلك
يكون محالاً . فالنسخ قبل التمكن محال .

دليل الصغرى أولاً : أن النسخ قبل التمكن من الفعل يجعل الخطاب

الأول لا قائمة فيه ، لأن المقصود منه إنما هو حصول المكاف به فإذا لم يحصله المكاف لكونه نسخاً قبل أن يتمكن من الإتيان به لم تتحقق قائمة الخطاب الأول فيكون عبثاً والعبث من الشارع محال .

وثانياً : بأن النسخ قبل التمكن من الفعل يجعل الفعل الواحد بالنسبة للشخص الواحد في الزمن الواحد حسناً وقييماً وفي ذلك جمع بين الضدين والجمع بين الضدين محال .

وأجيب عن الأول :

بأننا لا نسلم حصر الفائدة في الإتيان بالمكاف به بل نقول الفائدة من الخطاب ، أما حصول المكاف به إذا لم ينسخ وكان مقدوراً للمكاف ، وأما الابتلاء والاختبار إذا نسخ قبل الفعل أو كان الفعل غير مقدور عليه ليظهر ما عنده من العزم على الامتثال والآخر في الأسباب ليشاب على ذلك ، أو العزم على عدم الامتثال فيقع عليه إثم الإضرار .

وأجيب عن الثاني :

بأن الحسن والقبح لم يجتمعا في الفعل في وقت واحد ، بل الوقت الذي حصل فيه الحسن ، وهو وقت الخطات الأول غير الوقت الذي حصل فيه القبح وهو وقت الخطاب بالنسخ ، وحينئذ فليس هناك جمع بين الضدين فلا محال^(١) .

(١) انظر الإحكام (١١٥/٢) المستصفى للقرظي (١١٢/١) ط — بولاق .

نهاية السؤل والإجهاج (١٥١/٢) تهذيب الاسوى (١٥٨/٢) .

طرق معرفة النسخ

النسخ يقتضى أن يكون هناك دليان متعارضان ، تعارضا حقيقيا ، لا سبيل إلى تلافيه بإمكان الجمع بينهما على أى وجه من وجوه التأويل ، وحيث لا بد أن يكون أحدهما ناسخا للآخر ، فلا بد من دليل صحيح يدل على أن أحدهما متأخر عن الآخر ، فيكون السابق هو المنسوخ .

وطرق معرفة ذلك قسمان : أحدهما متفق عليه وهو :

١ - أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعين المتأخر منهما ، نحو قوله تعالى : (ما أشققتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات إفاذا لم تفعلوا وثاب الله عليكم فالقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خبير بما تعملون)^(١) وذلك بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا فاجتنب الرسول تقدموا بين يدي نجواكم صدقة ...)^(٢) ؟

وكافى قوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وأن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين)^(٣) فإنها قد نسخت حكم الآية التي قبلها وهي قوله تعالى : (يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ...) الآية .

وكقوله صلى الله عليه وسلم : (كففت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولا تقولوا هجرا)^(٤) .

(١) سورة المجادلة (١٣) .

(٢) سورة المجادلة (١٢) .

(٣) سورة الأنفال (٦٦) .

(٤) أخرجه الحاكم في مستدرکه عن أنس بن مالك والجامع الصغير (٩٧/٢)

٢ — أن يتعقد إجماع الأمة في عصر من العصور على تعيين المتقدم من النصين والمتأخر منهما كقتل شارب الخمر في المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسخته بالإجماع^(١).

قال ابن الحصار : إنه يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي يقول : آية كذا نسخت كذا . قال :

وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به من علم التاريخ ، ليعرف المتقدم والمتأخر^(٢).

٣ — أن يرد من طرق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين المتعارضين السابق على الآخر ، أو التراخي عنه ، وكان يقول : هذه الآية نزلت بعد تلك الآية ، أو قبائها ، أو يقول هذه الآية نزلت عام كذا .

أما قول الصحابي : هذا ناسخ ، وذلك منسوخ فلا يكون ذلك دليلاً على النسخ ، لجواز أن يكون ذلك صادراً عن اجتهاد منه ، وقد يكون غلطاً في اجتهاده .

وكذلك لا يعتمد في معرفة النسخ والمنسوخ على الطريق الآتية :

١ - اجتهاد المجتهد من غير سند ، لأن اجتهاده ليس حجة .

(١) النووي على شرح صحيح مسلم (٢٧/١) .

(٢) الاقناع (٧١/٣) .

٢ - قول المفسر هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل ، لأن كلامه ليس بدليل^(١) .

قال الإمام ابن حزم :

لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا بيقين ، لأن الله عز وجل يقول : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن) وقال تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم) فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن ، أو هل لسان نبيه ففرض اتباعه ، فن قال في شيء من ذلك أنه منسوخ ، فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر ، وأسقط لزوم اتباعه ، وهذه معصية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله ، وإلا فهو مفتر مبطل ، ومن استجاز خلاف ما قلنا فقله يؤول إلى إبطال الشريعة كلها ، لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما ، أو حديث ما ، وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر ، فعل هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة ، وهذا خروج عن الإسلام .

وكل ما ثبت ييقن فلا يبطل بالظنون ، ولا يجوز لنا أن نسقط طاعة أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا بيقين نسخ لا شك فيه^(٢) .

٣ - ثبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف ، لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول .

٤ - أن يكون أحد الراويين من أحداث الصحابة دون الراوى للنص

(١) القرطبي ص ٤٥٦ ط - الشعب : الاتقان للسيوطي (٧١/٢) ط - المشهد الحسيني .

(٢) الإحكام لابن حزم (٨٣/٤) ٨٤ .

الآخر ، فلا يحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير . لجواز أن يكون الصغير قد روى المنسوخ عن تقدمت صحبته ، ولجواز أن يسمع الكبير الناسخ من الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن يسمع الصغير منه المنسوخ ، إما إحالة على زمن مضي ، وإما لتأخر تشريع الناسخ والمنسوخ كليهما .

٥ — أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر ، فلا يحكم بأن ما رواه سابق الإسلام منسوخ ، وما رواه المتأخر عنه ناسخ . لجواز أن يكون الواقع عكس ذلك .

٦ — أن يكون أحد الراويين قد انقطعت صحبته ، اجواز أن يكون حديث من بقيت صحبته سابقاً على حديث من انقطعت صحبته .

٧ — أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر ، فربما يتوهم أن الموافق لها هو السابق ، والمتأخر عنها هو اللاحق مع أن ذلك غير لازم ، لأنه لا مانع من تقدم ما خالف البراءة الأصلية على ما وافقها . مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء مما مسك النار » ، فإنه لا يلزم أن يكون سابقاً على الخبر الوارد بإيجاب الوضوء « مما مسك النار » ، ولا يغلو وقوع هذا من حكمة عظيمة هي تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالشديد (١) .

وأما القسم الثاني : وهو المختلف فيه فمعه :

١ — قول الراوى « كان الحكم كذا ثم نسخ » ، فإنه لا يثبت به النسخ عند الشافعية ، لجواز أن يكون قوله عن اجتihad منه لا عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم — والمجتهد لا يكلف بالعمل بقول مجتهد آخر .

(١) الإحكام للأمدى (١٦٥/٣) الإتيان (٧١/٣-٧٢) .

(٣١ - مع القرآن)

أما الحنفية فإنهم يشبهون النسخ بذلك : لأن إطلاق الراوى المعدل للنسخ من غير أن يعين الناسخ مشعر بأنه عن توليف من الرسول صلى الله عليه وسلم . فقبل قول الراوى فيه .

٢ - كون أحد النصين المتعارضين مثبتا في المصحف بعد النص الآخر . فإن البعض يرى أن المتأخر في الإثبات ناسخ للمتقدم .

والجمهور من العلماء على خلاف ذلك . لأن ترتيب الآيات في المصحف ليس على ترتيب النزول . بل قد يكون المتقدم في الترتيب متأخراً في النزول ، كما في آيتي عدة المتوفى عنها زوجها ، فإن الآية الناسخة متقدمة في المصحف على الآية المنسوخة .

٣ - كون الراوى لأحد الحديثين المتعارضين أصغر سناً من الراوى الآخر ، أو متأخراً في الإسلام عنه .

فإن البعض يرى . أن الحديث الذي رواه الأصغر أو المتأخر بالإسلام يكون ناسخاً للحديث الآخر ، لأن الظاهر أنه متأخر في الزمن عن الحديث الآخر . والجمهور لا يرى ذلك . لجواز أن يكون الأصغر سناً قد روى عن من هو أكبر منه ، وأن يكون المتأخر إسلاماً قد روى عن تقدمه في الإسلام .

٤ - كون أحد النصين المتعارضين موافقاً للبراءة الأصلية ، والآخر مخالفاً لها فإن البعض يرى . أن النص الموافق للبراءة الأصلية متأخر عن النص المخالف لها ليكون مفيداً قاعدة جديدة . وهي رجوع الفعل إلى البراءة الأصلية بعد نسخ الحكم الذي نزع بعدها . ولو جعل متقدماً على النص الآخر لم يكن مفيداً قاعدة جديدة لأن البراءة الأصلية مستفادة قبله .

ومنى جعل الموافق متأخراً كان ناسخاً للنص المتقدم .

وجهور العلماء لم يقل بذلك : لأن جعل أحد النصين بعينه متقدماً ،
والآخر متأخراً ، ليس أولى من العكس ، لعدم وجود المرجح .

والقول بأن الموافق للبراءة الأصلية ترجح على الآخر يجعله مفيداً قاعدة
جديدة كذلك - وهي أن الشرع جاء موافقاً للعقل وغير مخالف له -
وتلك قاعدة جلية^(١) .

ما يدخله النسخ

إن تعريف النسخ بأنه درفع حكم شرعى بدليل شرعى ، كما تقدم يفيد
في وضوح أن النسخ لا يكون إلا في الأحكام . وذلك موضع اتفاق بين القائلين
بالنسخ ، لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات ، أما غير
هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق ، وأصول العبادات والمعاملات
ومدلولات الأخبار المحضة ، فلا نسخ فيها على رأى الصديق الذى عليه
جمهور العلماء .

أما العقائد فلائها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل ، فبدهى
ألا يتعلق بها نسخ .

وأما أمهات الأخلاق فلأن حكمة الله في شرعها ، ومصلحة الناس في
التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن ، ولا يختلف باختلاف الأشخاص
والأأم ، حتى يتناولها النسخ بالتبديل والتغيير .

وأما أصول العبادات والمعاملات فلو ضوح حاجة الخلق إليهما باستمرار ،

(١) الأحكام الامدى (١٦٥/٢)

لتركبة النفوس وتطهيرها وتنظيم حلاقة المخلوق بالحقاق والخلق على أساسهما
فلا يظهر وجه من وجوه المحكمة في رفعها بالنسخ .

وأما مدلولات الأخبار المحضة فلا من نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في
أحد خبريه : الناسخ أو المنسوخ . وهو محال عقلا ونقلا .

أما عقلا فلا أن الكذب نقص ، والنقص عليه تعالى محال . . . وأما
نقلا فلتمثل قوله سبحانه : (ومن أصدق من الله - ديثا)^(١) (ومن أصدق من
الله قولا)^(٢) .

نعم : إن نسخ لفظ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع من قالوا بالنسخ ولذلك
صورتان :

أحدهما : أن تنزل الآية بخبرة عن شيء ثم تنسخ تلاوتها فقط والآخرى
أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به .

وأما الخبر الذي ليس محضا . بأن كان في معنى الإنشاء . ودل على أمر
أو نهي متصلين بأحكام فرعية عممية ، فلا نزاع في جواز نسخه والنسخ به ،
لأن العمدة بالمعنى لا باللفظ . مثال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى : (تزرهون
سبع سنين ذابا)^(٣) فإن معناه ازرعوا .

ومثال الخبر بمعنى النهي قوله سبحانه : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو
مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك)^(٤) فإن معناه لا تنكحوا

(١) سورة النساء (٨٧) .

(٢) سورة النساء (١٢٢) .

(٣) سورة يوسف (٤٧) .

(٤) سورة النور (٣) .

مشاركة ولا زانية ، بفتح التاء ، ولا تنكحوهما ، بضم التاء ، ، لكن هل
بعض وجوه الاحتمالات دون بعض .

والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعهما ، أن فروعهما هي
ما تعلق بالهيات والأشكال والامكنة والأزمنة والعدد ، أو هي كلياتها
وكيفياتها ، وأما أصولها فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن
الكم والكيف .

واعلم أن ما قررناه هنا من قصر النسخ على ما كان من قبيل الأحكام
الفرعية العملية دون سواها ، هو الرأي السائد الذي تراح إليه النفس ويؤيده
الدليل ، وقد نازع في ذلك قوم لا وجه لهم ، فلتضرب عن كلامهم صفحا :
وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلاف له حظ من النظر

ويتصل بما ذكرنا أن الأديان الإلهية لا تناسخ بينها فيما بينها من الأمور
التي لا يتناولها النسخ . بل هي متحدة في العقائد وأمات الأخلاق وأصول
العبادات والمعاملات وفي صدق الأخبار المحضة فيها صدقا لا يقبل النسخ
والنقض .

وإن شئت أدلة فهاك ما يأتي من القرآن الكريم :

- ١ - (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما
وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) (١) .
- ٢ - (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا
أنا فاعبدون) (٢) .

(١) سورة العنكبوت (١٢) .

(٢) سورة الأنبياء (٢٥) .

٣ - (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون)^(١) .

٤ - (وأذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق)^(٢) .

٥ - (وائل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا ، فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين)^(٣) .

٦ - (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص)^(٤) .

٧ - (كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة)^(٥) .

٨ - (إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانية حجج)^(٦) .

٩ - (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم)^(٧) .

١٠ - (وإذا قال لقمان لابنه وهو يعظه : يا بني لا تشرك بالله)^(٨) إلى آخر ما جاء في قصة لقمان^(٩) .

(١) سورة البقرة (١٨٣) .

(٢) سورة المائدة (٢٧) .

(٣) سورة المائدة (٤٥) .

(٤) سورة القصص (٢٧) .

(٥) سورة آل عمران (٩٣) .

(٦) سورة النساء (١٦١) .

(٧) سورة لقمان (١٣) .

(٨) انظر : مناهل العرفان (١٠٧/٢ - ١١٠) .

قال القرطبي عند تفسير قوله تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ..) فكأن المعنى : أوصيناك يا محمد ونوحا ، ديناً واحداً ، يعنى فى الأصول التى لا تختلف فيها الشريعة ، وهى التوحيد ، والصلاة والزكاة والصيام والحج ، والتقرب إلى الله بمصالح الأعمال ، والزواج إليه بما يرد القلب والجوارحة إليه ، والصدق والوفاء بالعهد ، وأداء الأمانة وصلة الرحم ، وتحريم الكفر والقتل والزنا اهـ .

متى يثبت حكم النسخ عند المكلفين ؟

اتفق الأصوليون على أن حكم النسخ لا يثبت فى حق المكلفين قبل أن يبلغه جبريل لنبى صلى الله عليه وسلم لأن ثبوت الحكم فرع العلم به ولو لواحد منهم ، ولم يتحقق ذلك .

واختلفوا فى ثبوته لهم بعد تبليغ جبريل له وقبل أن يبلغه الرسول عليه السلام للأمة . فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا يثبت حكمه قبل التبليغ ، واختار هذا المذهب الأمدى وابن الحاجب .

وذهب بعض الشافعية إلى ثبوته قبل التبليغ .

الأدلة :

استدل أصحاب المذهب الأول بأن النسخ يلزمه ما بأتى :

- ١ - ارتفاع الحكم السابق ، وعدم الخروج به من العهدة .
- ٢ - لزوم الإتيان بالفعل الذى تعلق به الحكم اللاحق ، وحصول الثواب إذا فعله المكلف ، والعقاب إذا تركه .

وهذه الوازم كلها متفية ، ونفى اللزم يدل على نفي اللزوم .
أما أن الحكم الأول لم يرتفع ، فلأن المكلف يخرج به من عهدة

التكليف ويثاب بفعله ، ويأثم بتركه ما دام لم يبلغه الناسخ ، وذلك أمر
يجمع عليه . وأما الإتيان بالفعل الثاني فغير لازم ودليله :

أولاً : قوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)^(١) وقوله
تعالى : (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم
آياتنا)^(٢) فإن الله تعالى نفي التعذيب لعدم وجود الرسول المرشد لهم ، وهذا
متحقق معنا ، لأن الأمة لم تبلغ الناسخ .

ثانياً : أنه لو أتى بالفعل الثاني على وجهه الصحيح قبل أن يبلغ إليه
الناسخ كان آثماً ، ولم يخرج به عن العهدة ، ولو كان مخاطباً به لما أثم ولخرج
عن العهدة به .

واستدل أصحاب المذهب الثاني :

أولاً : بأن الناسخ حكم متجدد تعلق بفعل المكلفين فلا يتوقف العمل به
على علم واحد منهم : كما إذا بلغ لواحد منهم ولم يعلمه الباقي ، فإن الحكم يثبت
في حق الجميع اتفاقاً .

ورد ذلك : بوجود الفارق : فإنه عند تبليغ أحد المكلفين قد وجد
التسكن من العلم بواسطة تبليغه لهذا الواحد : أما عند عدم التبليغ فلم يوجد
التسكن المذكور .

ثانياً : بأن الحكم المنسوخ يرفع اتفاقاً بعد علم المكلف بالنسخ : فرفع
إما أن يكون بعلم المكلف ، وذلك باطل اتفاقاً : لأن العلم لا دخل له في

(١) سورة الإسراء (١٥) .

(٢) سورة القصص (٥٩) .

كثبت النسخ ، وإما أن يكون بالنسخ وهو الظاهر ، ولا شك أن النسخ متحقق قبل علم المكلف ، فيكون الحكم المنسوخ مرتفعا عنه ، ويثبت النسخ في حقه وهو المدهى .

ورد ذلك : بأن الرفع بالنسخ مشروط بعلم المكلف ، والمشروط لا يتحقق بدون شروطه^(١) .

موقف العلماء من قضايا النسخ

قال الشيخ الزرقاني^(٢) :

العلماء في موقفهم من النسخ والمنسوخ يختلفون ، بين مقصر ، ومقتصد ، ومغال . فالمقصدون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ إطلاقا سالكين به مسلك التأويل بالتخصيص ونحوه كآبي مسلم ومن وافقه .

والمقتصدون : هم الذين يقولون بالنسخ في حدوده المعقولة ، فلم ينفوه إطلاقا كما نفاه أبو مسلم وأضرابه ، ولم يتوسعوا فيه جرافا كالغالين ، بل يقفون به موقف الضرورة التي يقتضيها وجود المعارض الحقيقي بين الأدلة ، مع معرفة المتقدم منها والمتأخر .

والغالون هم الذين تزيدوا ، فأدخلوا في النسخ ما ليس فيه ، بناء على شبه ساقطة . ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس في كتابه « النسخ والمنسوخ » وهدية الله بن سلامة . وأبو عبد الله محمد بن حزم ، وغيرهم فلمهم ألفوا كتباً

(١) أنظر المستصفي (٧٨/٢) ، الإحكام (١٥٢/٢) ، تيسير التحرير

(٢١٩/٣) .

(٢) أنظر مناهل العرفان (١٤٩/٢ - ١٥١) .

في النسخ أكثرها من ذكر الناسخ والمنسوخ ، اشتباها منهم وغلطا .
ومنشأ تزيدم هذا أنهم اغتدوا بكل ما نقل عن السلف أنه منسوخ ، وقتهم
أن السلف لم يكرهوا يقصدون بالنسخ هذا المعنى الاصطلاحي ، بل كانوا
يقصدون به ما هو أعم منه ، مما يشمل بيان الجمل ، وتقييد المطلق ونحوها .

منشأ غلط المتزيدين تفصيلا

ونستطيع أن نرد أسباب هذا الغلط إلى أمور خمسة :

أولها : ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه ، من المنسوخ . وعلى هذا
عدوا الآيات التي وردت في الحنف على الصبر وتحمل أذى الكفار أيام ضعف
المسلمين وقتهم ، منسوخة بآيات القتال ، مع أنها ليست منسوخة . بل هي
من الآيات التي دارت أحكامها على أسباب ، فاقه أمر المسلمين بالصبر وعدم
القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم لقلة الضعف والقلة ثم أمرهم بالجهاد في أيام
قوتهم وكثرتهم ، لوجود القوة والكثرة . وأنت خير بأن الحكم يدور مع علته
وجودا وعدما ، وأن انتفاء الحكم لا انتفاء علته لا يعد نسخا ، بدليل أن
وجوب التحمل عند الضعف والقلة لا يزال قائما إلى اليوم ، وأن وجوب
الجهاد والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائما كذلك إلى اليوم .

ثانيها : توهمهم أن إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية من قبيل
مالسح الإسلام فيه حكما يحكم كإبطال نكاح نساء الآباء ، وكحصر عدد الطلاق
في ثلاث ، وعدد الزوجات في أربع ، بعد أن لم يكونا محصورين ، مع أن
هذا ليس نسخا ، لأن النسخ رفع حكم شرعي — وما ذكره من هذه الأمثلة .
ونحوها رفع الإسلام فيه البراءة الأصلية وهي حكم عقلي لا شرعي .

ثالثها : اشتباه التخصيص عليهم بالنسخ ، كآيات التي خصصت باستثناء
أرغاية مثل قوله سبحانه (والضعفاء يقيمهم الغارون . ألم تر أنهم في كل واد
يقيمون . وأنهم يقولون مالا يفعلون إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
وذكروا الله كثيراً واتقوا من بعدما ظلموا)^(١) ومثل قوله (فأهفوا
واصفحوا حتى يأتي الله بأمره)^(٢) .

رابعها : اشتباه البيان عليهم بالنسخ ، في مثل قوله تعالى : (ومن كان
غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)^(٣) فإن منهم من توم
أنه ناسخ لقوله سبحانه (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون
في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً)^(٤) مع أنه ليس ناسخاً له ، وإنما هو بيان
لما ليس بظلم ، وبيان ما ليس بظلم يعرف بالظلم .

خامساً : توم وجود تعارض بين نصين ، على حين أنه لا تعارض في
الواقع . وذلك مثل قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم)^(٥) وقوله :
(وما رزقناهم ينفقون)^(٦) فإن بعضهم توم أن كلتا الآيتين منسوخة بآية
الزكاة . لتوهمه أنها تعارض كلا منهما . على حين أنه لا تعارض ولا تنافي ،
لأنه يصح حمل الإنفاق في كلتا الآيتين الأوليين على ما يشمل الزكاة وصدقة
التطوع ونفقة الأهل والاقارب ونحو ذلك وتكون آية الزكاة معهما من
قبيل ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام . ومثل هذا لا يقوى على تخصيص
العام ، فضلاً عن أن ينسخه وذلك لعدم وجود تعارض حقيقي لا بالنسبة
إلى كل أفراد العام حتى يكون ناسخاً ولا بالنسبة إلى بعضها حتى يكون مخصصاً .

-
- | | |
|---------------------------|-------------------------|
| (١) سورة الضعفاء (٢٢٧) | (٢) سورة البقرة (١٠٩) |
| (٣) سورة النساء (٦) | (٤) سورة النساء (١٠) |
| (٥) سورة المنافقون (١٠) | (٦) سورة البقرة (٣) |

تحقيق للإمام السيوطي

في بيان ما هو من النسخ وما ليس منه

ما سبق أن نقلناه عن الشيخ الزرقاني من اختلاف العلماء في قضايا النسخ ، واشتباها النسخ بالتخصيص في بعض الاصطلاحات أدى ذلك إلى اختلاف العلماء في حصر قضايا النسخ في القرآن الكريم حتى زادت عن المساتين وبيانها كالآتي :

فهي عند أبي عبد الله بن حزم ٢١٤ قضية .

وعند أبي جعفر النحاس ١٣٤ قضية .

وعند ابن سلامة ٢١٣ قضية .

وعند عبد القاهر البغدادي ٦٦ قضية .

وعند ابن بركات ٢١٠ قضية .

وعند ابن الجوزي ٢٤٧ قضية .

وهكذا يختلف العلماء في عدد قضايا النسخ تبعاً لاختلاف مداركهم ونظرتهم إلى معنى النسخ ، ولكن الإمام السيوطي يحسم هذا الأمر ، ويقسم هذه القضايا تقسيماً منطقياً فيبين ما هو من قسم النسخ وما ليس منه ، حتى ينزل هذه القضايا إلى عشرين قضية ولنفاضة هذا التحقيق ننقله بنصه .

قال في الإتيان :

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب :

حدهما : ما نسخ تلاوته وحكمه مما ، قالت عائشة : كان فيها أنزل ؛

هـ هشر رضاءات معلومات يحرم من فتننن بنمسن معلومات ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مما يقرأ من القرآن ، رواه الشيخان . وقد تسككوا فى قولها : « ومن مما يقرأ » فإن ظاهره بقاء التلاوة ، وإيس كذاك (١) .

وأجيب بأن المراد : قارب الوفاة ، أو أن التلاوة لصحت أيضاً ، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرأها .

وقال أبو موسى الأشعري : نزلت ثم رفعت .

وقال مكى : هذا المثال فى المنسوخ غير متلو ، أو الناسخ أيضاً غير متلو ، ولا أعلم له نظيراً . انتهى .

الضرب الثانى : ما نسخ حكمه دون تلاوته ، وهذا الضرب هو الذى فيه السكتب المؤلفة ، وهو على الحقيقة قليل جداً ، وإن أكثر الناس من تعداد الآيات فيه ، فإن المحققين منهم كالقاضى أبى بكر بن العربى بين ذلك وأتقنه .

والذى أقوله : أن الذى أورده المسكترون أقسام : قسم إيس من النسخ فى شئ . ولا من التخصيص ، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه ، وذلك مثل قوله تعالى : (وما رزقناهم ينفقون) (٢) ، و (أنفقوا بما رزقناكم) (٣) .

(١) سبق أن بينا أن المراد من ذلك « ومن مما يقرأ » من القرآن المنسوخ ، حيث لا نسخ بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة الأنفال (٣) .

(٣) سورة البقرة (٢٢٤) .

ونحو ذلك . قالوا أنه منسوخ بآية الزكاة ، وليس كذلك بل هو باق ، أما الأولى فإنها خير في معرض الثناء عليهم بالإتفاق ، وذلك يصلح أن يفسر بالزكاة وبالإتفاق على الأهل وبالإتفاق في الأمور المندوبة كالإحسان والإضافة ، وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة ، والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة ، وقد فسرت بذلك . وكذا قوله تعالى : (أليس الله بأحكم الحاكمين)^(١) ، وقيل : أنها ما نسخ بآية السيف ، وليس كذلك ، لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبداً ، لا يقبل هذا الكلام النسخ ، وأن كان معناه الأمر بالتفويض وترك المعاقبة .

وقوله في البقرة : (وقلوا للناس حسناً)^(٢) ، عده بعضهم من المنسوخ بآية الحيف ، وقد غلطه ابن الحصار بأن الآية حكاية عما أخذه على بني إسرائيل من الميثاق ، فهو خبر لا نسخ فيه ، وقس على ذلك .

وقسم هو من قسم المخصوص ، لامن قسم المنسوخ ، وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأجاد ، كقوله : (إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا)^(٣) ، (وللشعراء ينبعهم الغاؤون إلا الذين آمنوا)^(٤) ، (فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره)^(٥) ، وغير ذلك من الآيات التي خصت باستثناء أوغاية ، وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ .

(١) سورة التين (٨) .

(٢) سورة البقرة (٨٣) .

(٣) سورة العصر (٢ ، ٣) .

(٤) سورة الشعراء (٢٢٤ - ٢٢٧) .

(٥) سورة البقرة (١٠٩) .

ومنه قوله : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن)^(١) ، قيل أنه نسخ بقوله (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب)^(٢) وإنما هو مخصوص به .

وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من بلنا أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن ، كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية القصاص والدية وحصر الطلاق في الثلاث ، وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب ، ولكن عدم إدخاله أقرب ، وهو الذي رجحه مكي وغيره ، ووجهه بأن ذلك لو عد في النسخ لعد جميع القرآن منه ، إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب .

قالوا : وإنما حق للناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية . انتهى .
نعم ، النوع الأخير منه ، وهو رافع ما كان في أول الإسلام ، إدخاله أوجه من القسمين قبله .

إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أوردوها المسكتون الجم الغفير مع آيات الصفع والعفو . إن قلنا أن آية السيف لم تنسخها ، وبقي مما يصلح لذلك عدد يسير ، وقد أفردته بأدلة في تأليف لطيف ، وما أنا أوردته هنا محرراً .

فن البقرة :

قوله تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت . . .)^(٣) الآية منسوخة ، قيل بآية المواريث . وقيل : بحديث د ألا وصية لوارث ، وقيل : بالإجماع ، حكاه ابن العربي .

(١) سورة البقرة (٢٢١) .

(٢) سورة المائدة (٥) .

(٣) آية (١٨٠) .

قوله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية) ^(١) ، قيل منسوخة بقوله :
(فن شهد منكم الشهر فليصمه) ^(٢) ، وقيل : بحكمة ولا مقدرة .

وقوله : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث) ^(٣) ، ناسخة لقوله : (كما كتب
على الذين من قبلكم) ^(٤) ، لأن مقتضاها الموافقة فيما كانوا عليه من تحريم
الأكل والوطء بعد الصوم ، ذكره ابن العربي ، وحكى قولاً آخر أنه نسخ
لما كان بالسنة .

قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام) ^(٥) الآية منسوخة بقوله :
(وكانوا المشركين كافة ...) ^(٦) ، الآية ، أخرجه ابن جرير عن هطاء
ابن ميسرة .

قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ...) ^(٧) إلى قوله : (متاعاً إلى
الحول) ^(٨) منسوخة بآية أربعة أشهر وعشراً ، والوصية منسوخة بالميراث
والسكنى ثابتة عند قوم منسوخة عند آخرين بمحدث ولا سكتى ، وقوله
تعالى : (وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) ^(٩) منسوخة بقوله
بعده : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ^(١٠) .

ومن آل عمران :

قوله تعالى : (اتقوا الله حق تقاته) ^(١١) ، قيل إنه منسوخ بقوله :

- | | |
|-------------------------------|----------------------------|
| • (١) آية (١٨٤) | • (٢) آية (١٨٥) |
| • (٣) آية (١٨٧) | • (٤) آية (١٨٣) |
| • (٥) الآية (٢١٧) | • (٦) سورة التوبة (٣٦) |
| • (٧) سورة البقرة (٢٣٤) | • (٨) آية (٢٤٠) |
| • (٩) آية (٢٨٤) | • (١٠) آية (٢٨٦) |
| • (١) سورة آل عمران (١٠٢) | |

(فاتقوا الله ما استطعتم)^(١) ، وقيل لا ، بل هو محكم . وليس فيها آية يصح فيها دهنى النسخ غير هذه الآية .

ومن النساء :

قوله تعالى : (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم)^(٢) ، منسوخة بقوله : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)^(٣) .

قوله تعالى : (وإذا حضر القسمة ...)^(٤) ، الآية ، قيل منسوخة ، وقيل لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

قوله تعالى : (واللاتي يأتين الفاحشة ...)^(٥) ، الآية منسوخة بآية النور .

ومن المائدة :

قوله تعالى : (ولا الشهر الحرام)^(٦) ، منسوخة بإباحة القتال فيه .

قوله تعالى : (فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم)^(٧) ، منسوخة بقوله : (وإن أحكم بينهم بما أنزل الله)^(٨) .

وقوله تعالى : (أو آخرون من غيركم)^(٩) ، منسوخ بقوله : (وأشهدوا ذوى عدل منكم)^(١٠) .

ومن الأنفال :

قوله تعالى : (إن يكن منكم عشرون صابرون ...)^(١١) ، الآية منسوخة

بالآية بعدها .

(١) سورة التباين (٦) . (٢) سورة النساء (٢٣) .

(٣) سورة الأنفال (٧٥) . (٤) سورة النساء (٨) .

(٥) سورة النساء (١٥) . (٦) سورة المائدة (٢) .

(٧) سورة المائدة (٤٢) . (٨) آية (٤٩) .

(٩) آية (١٠٦) . (١٠) سورة الطلاق (٢) .

(١١) سورة الأنفال (٦٥) .

ومن برائة :

قوله تعالى : (انظروا خفافا وثقالا)^(١) ، منسوخة بآيت العذر .
وهي قوله : (ليس على الأعمى حرج ...)^(٢) ، الآية ، وقوله تعالى : (ليس
على الضعفاء ...)^(٣) ، الآيتين ، وبقوله : (وما كان المؤمنون لينفروا
كافة)^(٤) .

ومن النور :

قوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية ...)^(٥) الآية ، منسوخة
بقوله : (وأنكحوا الأيامى منكم)^(٦) .
قوله تعالى : (ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم ...)^(٧) الآية ، قيل
منسوخة ، وقيل : لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

ومن الأحزاب :

قوله تعالى : (لا يهل لك النساء ...)^(٨) ، منسوخة بقوله :
(إنا أحللتنا لك أزواجك ...)^(٩) الآية .

ومن المجادلة :

قوله تعالى : (إذا ناجيتم الرسول فقدموا ...)^(١٠) الآية منسوخة
بآية بعدها .

-
- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة التوبة (٤١) | (٢) سورة النور (٦١) |
| (٣) سورة التوبة (٩١) | (٤) سورة التوبة (١٢٢) |
| (٥) سورة النور (٣) | (٦) سورة النور (٢٣) |
| (٧) سورة النور (٥٨) | (٨) سورة الأحزاب (٥٢) |
| (٩) سورة الأحزاب (٣٢) | (١٠) آية (١٢) |

ومن الممتحنة :

قوله تعالى : (فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا)^(١) ، قيل
منسوخ بآية السبت ، وقيل : بآية الغنime ، وقيل : بحكم .

ومن المزمل :

قوله تعالى . (قم الليل إلا قليلا)^(٢) ، قيل . منسوخ بآخر السورة ، ثم
نسخ الآخر بالصلوات الخمس .

فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة ، على خلاف في بعضها ، لا يصح
دعوى النسخ في غيرها ، والأصح في آية الاستئذان والقسم الإحكام ،
فصارت تسعة عشر ، ويضم إليها قوله تعالى . (فَأَيْنَمَا تُولُوا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ)^(٣) ،
على رأى ابن عباس أنها منسوخة بقوله : (فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ ...)^(٤) الآية ، فتمت عشرون .

(٢) سورة المزمل (٢)

(٤) سورة البقرة (١٠٩)

(١) سورة الممتحنة (١١)

(٣) سورة البقرة (١١٥)

كلمة أخيرة لمنكرى النسخ

بعد أن جلت عليك حول موضوع النسخ في القرآن ، وذكرنا آراء العلماء وأدانتهم في ذلك ، لم يبق أمامنا إلا أن نقول كلمة أخيرة للذين ينكرون وقوع النسخ في القرآن الكريم عليهم يراجعون أنفسهم ، ويبعدوا عن بلبلة أنكار المسلمين وتشكيكهم في كتاب الله تعالى الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) .

نقول لهم : إن إنكاركم لوقوع النسخ في القرآن الكريم لإنكار لشيء واقع محسوس ، فأنتم بذلك تخالفون صريح النص القرآني والسنة النبوية الصحيحة ، والمنطق السليم ، وإجماع المسلمين .

أما مخالفة النص القرآني فيمكن أن نشير فيه إلى آيتين من القرآن الكريم تعتبران أصلاً ونصاً في الموضوع .

الآية الأولى قوله تعالى في سورة البقرة : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) (١) .

وقبل أن نذكر خلاصة كلام المحققين في تفسيرها يجب أن نورد سبب نزول هذه الآية ، فإن ذلك يعين على فهم المقصود منها .

قال الإمام القرطبي - عند تفسير هذه الآية - سبب نزول هذه الآية أن اليهود لما حسدوا المسلمين في التوجه إلى الكعبة ، وطعنوا في الإسلام بذلك ، وقالوا إن محمداً يأمر أصحابه بنى ثم ينهزم عنه . ويقول اليوم قولاً

ويرجع عنه غداً ، فإذا هذا القرآن إلا من كلام محمد ، بقوله من تلقاء نفسه ، ولهذا يناقض بعضه بعضاً . فأنزل الله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مقتر ، بل أكثرهم لا يعلمون)^(١) وأنزل ما ندرج من آية ... الآية ،^(٢) .

مبنى لفظ آية :

جمهور المفسرين على أن المراد من الآية هنا هي الآية القرآنية ، وإذا تتبعنا ورود ذلك في القرآن الكريم نجد ما يؤيد هذا المسلك ، قال الله تعالى : (الر . كتاب أحسست آياته)^(٣) وقال تعالى : (وإذا تتلى عليه آياتنا ولي مستكبراً كأن لم يسمعها)^(٤) وقال تعالى : (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً)^(٥) وقال تعالى : (بل هو آيات بينات في صدور الدين أو تواتر العلم)^(٦) إلى غير ذلك من الآيات التي تنص على أن المراد بلفظ « آية » هي الآية القرآنية .

وذهب بعضهم إلى أنها الآية الكونية ، أو المعجزة التي يؤيد الله بها أنبياءه ، لكن هذا المبنى لا يتفق وسياق الآية الكريمة ، كما أنه مخالف لما ورد في سبب نزول هذه الآية ، ومن قال بذلك : الإمام الحسن الماوردي وجار الله الزمخشري ، مع أنه من المعتزلة والإمام الرازي ، مع أنه من أئمة المفسرين بالرأى .

(١) سورة النحل (١٠١) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦١/٢) وانظر روح المعاني للآلوسي

(٣) مقتضب سورة هود .

(٤) (٣٥١/١) .

(٥) سورة الأنفال (٢) .

(٦) سورة لقمان (٧) .

(٦) سورة العنكبوت (٤٩) .

وأبو عبد الله القرطبي . وأبو حيان الغرناطي ، والحافظ الدهشقي ،
وأبو الحسن برهان الدين ، والنيسابوري وشهاب الدين الألوسي وغير
بما يكادون يحصون عدداً من كبار علماء رجال التفسير .

وفي تفسير الخازن : الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن المراد من
النسخ هو رفع حكم بعض الآيات بدليل آخر يأتي بعده وهو المراد بقوله تعالى
(ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) لأن الآية إذ أطلقت
فلمراد به آيات القرآن لأنه هو المعهود عندنا (١) .

ثم قال : النسخ في القرآن على وجوه :

أحدها . ما رفع حكمه وتلاوته كما روى عن أبي أمامة بن سهل أن قوماً
من الصحابة قاموا ليلة ليقرأوا سورة فلم يذكروا منها إلا بسم الله الرحمن الرحيم
فقدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم تلك السورة رفعت بتلاوتها وحكمها . أخرجه البيهقي بغير سند .

وقيل إن سورة الأحزاب كانت مثل سورة البقرة فرفع بعضها تلاوة
وحكمها .

الوجه الثاني : ما رفع تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرجم . روى عن ابن
عباس قال : قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب فساكن فيما أنزل
عليه آية الرجم فقرأناها ورعيناهما وهقلناها ورجم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل . ما نجد الرجم
في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم في كتاب الله حق

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل (١/٩٣) .

على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو
الاعتراف . أخرجه مسلم والبخارى نحوه .

والوجه الثالث : ما رفع حكمة ومبغ خطه وتلاوته وهو كثير في القرآن
مثل آية الوصية للأقربين نسخت بآية الميراث عند الشافعى وبالصفة عند غيره
وآية عدة الوفاة بالحول نسخت بآية أربعة أشهر وعشرا وآية القتال وهو
قوله تعالى : (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) الآية نسخت
بقوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن ليسكم ضعفاً) الآية . ومثل هذا
كثير في القرآن ^(١) .

وقال الإمام الألوسى : الناسخ إذا كان ناسخا للحكم سواء كان ناسخا
للتلاوة أو لا لابد أن يكون مشتملا على مصلحة خلا عنها الحكم السابق لما
أن الأحكام إنما تنوعت للمصالح ، وتبدلها منوط بتبدلها بحسب الاوقات
فيكون الناسخ خيرا منه في النفع سواء كان خيرا منه في الثواب أو مثالا
أو لا ثواب فيه أصلا كما إذا كان الناسخ مشتملا على الإباحة أو عدم الحكم
وإذا كان ناسخا للتلاوة فقط لا يتصور الخيرية في النفع لعدم تبدل الحكم
للسابق والمصلحة فهو إما خير منه في الثواب أو مثل له ، وكذا الحال في
الإنشاء فإن المنسئ إذا كان مشتملا على حكم يكون المأني به خيرا في النفع
سواء كان النفع لخلوه عن الحكم مطلقا أو لخلوه عن ذلك الحكم واشتماله على
حكم يتضمن مصلحة خلا عنها الحكم المنسئ مع جواز خيريته في الثواب
ومما قلته أيام خلوه عنه ، وإذا لم يكن مشتملا على - فالمأني به بعده إما خير
الثواب أو مثل له ، والحاصل أن المأني في النفع لا يتصور ، لأنه على تقدير تبدل

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل (١/٩٤) ، وانظر روح المعاني (١/٣٥١)

وما بعدها . الجامع لأحكام القرآن (٢/٦٢) . .

الحكم بتبديل المصلحة ليسكون خيراً منه ، وعلى تقدير عدم تبديله المصلحة الأولى باقية على حالها . اهـ (١) .

أما الآية الثانية التي تدل على ثبوت النسخ ووقوعه في القرآن الكريم فهي قوله تعالى (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتتر بل أكثرم لا يعلمون . قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين) (٢) .

سبب نزول الآية :

وسبب نزولها على ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كان إذا نزلت آية فيها شدة ثم نزلت آية فيها لين ، تقول قريش . والله ما محمد إلا يسخر بأصحابه اليوم بأمرهم بأمر ، وهذا ينهزم عنه ؟ ما هو إلا مفتتر ، فأقول الله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية) الآية ، ووجه الدلالة فيها ، أن التبديل يتألف من رفع الأصل ، وإثبات البديل وذلك هو النسخ ، سواء أكان المرفوع تلاوة أم حكماً ، والمراد بالآية هنا - الآية القرآنية - كما هو المتبادر عنها عند الإطلاق ، وبديل عليه قوله تعالى : (والله أعلم بما ينزل) .

وروى ابن جرير بسنده عن ابن جريج عن مجاهد في معنى (بدلنا آية) نسخناها ... ورفعناها وأثبتنا غيرها ، وأخرج ابن جرير بسنده عن قتادة قوله : (وإذا بدلنا آية مكان آية) هو قوله (ما ننسخ من آية أو ننسها) . وذكر السيوطي صاحب كتاب الدر المنثور في قوله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية) قال السدي : هذا في التامخ والنسوخ . قال : إذا نسخنا آية

(١) روح المعاني (١/٣٥٢) .

(٢) سورة النحل (١٠١ - ١٠٢) .

وجئنا بغيرها قالوا : ما بالك قلت كذا وكذا ثم نقضته أنت فتفترى على الله ، فقال الله تعالى : (والله أعلم بما ينزل) .

وقال الإمام القرطبي في تفسيرها : وإذا نسخنا حكم آية ، فأبدلنا مكانه حكم أخرى . والله أعلم بالذي هو أصح لمصلحة فيما يبدل ويغير من أحكامه ، قال المشركون بالله المكذبون رسوله : قالوا الرسول : إنما أنت مفتر . أي تكذب وتحرم بتقول الباطل على الله فقال الله تعالى : بل أكثر هؤلاء القائلين لك يا محمد أنت مفتر جمال بأن الذي يأتيهم به من عند الله ناسخة ومنسوخة . لا يعلمون حكمته ولا حقيقة صحته (١) .

وقال الإمام الزمخشري : والله تعالى ينسخ الشرائع بالشرائع لأنها مصالح وما كان مصلحة أمس يجوز أن يكون مفسدة اليوم وخلافة مصلحة . والله تعالى عالم بالمصالح والمفاسد فيثبت ما يشاء وينسخ ما يشاء بحكمته وهذا معنى قوله تعالى : (والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر) . وجدوا مدخلا للظعن فطعنوا وذلك لجهلهم وبعدم عن العلم بالناسخ والمنسوخ ، وكانوا يقولون : إن محمداً يسخر من أصحابه ، يأمرهم اليوم بأسر وينهاهم عنه غداً فيأتيهم بما هو أهون ، ولقد افتروا فقد كان ينسخ الأشق بالآهون ، والآهون بالأشق ، والآهون بالآهون ، والأشق بالأشق ، لأن الغرض المصلحة لا الهوان والمفسدة . فإن قلت : هل في ذكر تبديل الآية بالآية دليل على أن القرآن إنما ينسخ بمثله ولا يصح بغيره من السنة والإجماع والقياس ؟

قلت : فيه أن قرآنا ينسخ بمثله وليس فيه نفي نسخه بغيره ، على أن السنة المتواترة مثل القرآن في إيجاب العلم فنسخه بها كنسخه بمثله .

وأما الإجماع والقياس والسنة غير المقطوع بها فلا يصح نسخ القرآن بها .
ولي قوله : ينزل ونزله ، وما فيها من التنزيل شيئاً فشيئاً على حسب الحوادث
والمصالح إشارة إلى أن التبديل من باب المصالح كالتنزيل ، وأن ترك النسخ
بمنزلة إنزاله دفعة واحدة في خروجه عن الحكمة (١) .

فهذه الآية دليل واضح على أن الله تعالى نسخ بعض الأحكام الثابتة في
شرعته الإسلامية ، وأثبت أحكاماً غيرها ، ونزل القرآن بالأحكام المنسوخة
ثم زل بنواسخها بعد ذلك . ولما ظهر هذا التبديل في الأحكام . وذلك
التغيير في آيات القرآن ، أنهم المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالكذب وقالوا : (إنما أنت مفتر) مختلق ، يقول الآيات من عند
نفسه ، ويؤلفها من فكره ، ثم يدعى زوراً أنها قد نزلت عليه من عند
الله تعالى . فبادرت الآية الكريمة بالإشارة إلى أن هذا التبديل الذي يحدث ،
إنما هو من عند الله عز وجل ، وليس من عند محمد صلوات الله وسلامه
عليه كازعموا ، وأن هذا التبديل في الآيات (أى النسخ) إنما وقع في القرآن
لحكمة عظيمة يعلمها الله منذ الأزل . ولم يقع عبثاً بقول محمد عليه الصلاة
والسلام . ولم يكن سخريه بأصحابه الأجلاء ، كما زعم الأغبياء الجهلاء .

والآية حينئذ تسجل هذا الموقف المشين الذي وقفه المشركون من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في مكة ، إنما تسجله بقصد الرد على مفترياتهم ، ببيان
خطأ ما نسبوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهي تذكر في صدرها أن
الله هو الذى يبدل آية مكان آية (وإذا بدلنا) فاستدل التبديل إلى ذاته الشريفة
وتذكر أن الله عالم بهذا التبديل ، وأنه لمصلحة عباده ومنفعتهم ، ثم تذكر
لإتهامهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالافتراء - زوراً وبهتاناً ، وحققاً

وحسداً - وتنبعها بما يثبت جهلهم وخطأ فهمهم ، وأنهم هم المفترون عليه ، وتبين الآية السبب في هذا الخطأ وذلك الإتهام الباطل بقوله تعالى : (بل أكثرهم لا) ثم ينزل الله تعالى آية ثانية بعدها يأمر فيها النبي صلوات الله وسلامه عليه بأن يواجههم بهذا الرد المفحم وهو - أن التنزيل وحى سماوى نزل بالحق من لدن حكيم حميد (قل نزله روح القدس ...) .

وتبين الآية حكمة هذا النسخ وغايته من تثبيت المؤمنين . وهداية للمسلمين وبفائدة للموحدين ، وهى قوله تعالى : (قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا ، وهدى وبشرى للمسلمين)^(١) .

ثم ينزل الله بعدها آية ثالثة تبين حكاية دهوام الباطلة : هى أن الذى يلحق رسول الله ﷺ ويعلمه الوحى إنما هو بشر من عندهم . وهذه فرية ثانية مثل سابقتها ، لكن بطلان هذه الفرية وكذبها واضح لا يحتاج إلى دليل فإن الذى ينسبون إليه أنه معلم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أجنبى أعجمى لا يحسن العربية ، والقرآن الذى جاء به رسول الله لسان عربى مبين ، بل هو فى أعلى درجات البلاغة والفصاحة والإعجاز ، حتى عجزت العرب جميعاً عن الإتيان بآية مثله ، وهم أصحاب الفصاحة والبيان .

فكيف يصدر هذا القرآن عن مثل ذلك الأعجمى؟ فيقول تعالى : (ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذى يلحدون إليه أعجمى ، وهذا لسان عربى مبين)^(٢) .

روى مسلم بن عبد الله الملائى عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان رسول

(١) سورة النحل (١٠٢)

(٢) سورة النحل (١٠٣)

صلى الله عليه وسلم يعلم قيناً بمكة ، وكان اسمه بلعام ، وكان أهجمى اللسان ، وكان المشركون يرون رسول الله يدخل عليه ويخرج من عنده فقالوا إنما يعلمه بلعام ، فأنزل الله هذه الآية . وقد علمه النبي الإسلام ، فأسلم وحسن إسلامه^(١)

وإذا رجعنا إلى الآيتين السابقتين لهذه الآية نجد أن معناها ينطبق على هذا الفهم الذى تدل عليه الآية من وقوع النسخ فى آيات الله تعالى ، وبعض أحكامه ، فإن الآية الأولى تفيد نفي سلطان للشيطان على المؤمنين المتوكلين على ربهم وهو منكرة وقع فى سياق النفي فيعم

والثانية تفيد حصر هذا السلطان فى الذين يتخذونه ولياً فيطيعونه ، ويذكرون بالله تعالى . (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فإنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون إنما سلطانه على الذين يتولونه ، والذين هم به مشركون)^(٢) .

ومن مظاهر طاعتهم للشيطان ونتائجها الوخيمة هذا الإلزام لحمد صلى الله عليه وسلم بالافتراء ، إذا نسخ الله آية من كتابه بأخرى غيرها . بعد أن حذرهم من كيد الشيطان ومكره بالاستعانة منه عند قراءة القرآن الكريم (فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) .

ثم تأتى الآية التى معنا تفيد ما حدث منهم نتيجة لسلطان الشيطان عليهم واستيلائه على عقولهم وأفكارهم ، وماذا عسى أن تكون وسوسة الشيطان إلا خطأ وباطلاً وجهلاً ؟ فسرعان ما يرمون أصدق الخلق وأوثقهم بالافتراء وغفلوا أن هناك واقعاً كله صدق وحق وحكمة ، ذلك الذى حدث هو

(٢) تفسير الطبرى (١١٩/١٤) (١) سورة النحل (٩٨-١٠٠) .

النسخ في كتابه الحكيم الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .
الحكمة اقتضته وإن كنا نحن نهمها أحياناً ، غير أن الله تعالى يعلمها
مقد الأزل .

فقد تبين أن الثلاث آيات التي تقدمتها مرتبطة كل الارتباط بمعناها ،
وكذلك الآيتان اللتان بعدها مرتبطة بها أو ثلث الارتباط — فالحق أن آية
التبديل التي معنا تشهد بما لا يتطرق إليه الشك بوقوع النسخ في القرآن الكريم
بالفعل ، ولا تدل على جوازه فقط . بل إنها من أقوى الأدلة على وقوعه .
كما نص على ذلك كبار العلماء في تفسير علوم القرآن الكريم (١) .

وأما مخالفة المنكرين للمنطق السليم :

فما لا شك فيه أن الله تبارك وتعالى قد ربي الأمة الإسلامية في ثلاث
وعشرين سنة تربية تدريجية لا تتم لغيرها بواسطة العوامل الاجتماعية إلا في
قرون عديدة ولهذا كانت تنزل عليها الأحكام بحسب قابليتها ، ومتى ارتقت
قابليتها بدل الله لها ذلك الحكم ، وهذه سنة الخالق في الأفراد والأمم على
حد سواء فإنك لو نظرت في السكائنات الحية من أول الخليقة النباتية إلى أرق
الأشجار ، ومن أول رتبة من رتب الحيوان إلى الإنسان ، لرأيت أن النسخ
ناموس طبيعي محسوس في الأمور المادية والادبية معاً . فإن انتقال الخليقة
الإنسانية إلى جنين ثم إلى طفل ثم إلى يافع ثم إلى شاب ثم إلى كهل ثم إلى شيخ ثم تأملت
ما يتبع كل دور من هذه الأدوار من الأحوال الناسخة للأحوال التي قبلها ،
لرأيت بأجلى دليل أن التبديل في السكائنات ناموس طبيعي محقق ، وإذا كان
هذا النسخ ليس بمستنكر في السكائنات فكيف يستنكر نسخ حكم وإبداله

(١) فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي العريض ص ٨٦ - ٨٩ ،

بحكم آخر في الأمة وهي في حالة نمو وتدرج من أدنى إلى أرقى ، هل يرى
إنسان له مسكة من عقل ، أن من الحكمة تكليف العرب وهم في مبدأ أمرهم
بما يلزم أن يتصفوا به ، وهم في نهاية الرقي الإنساني وغاية الكمال البشري !!
وإذا كان هذا يصح ، وجب أن تسلك الشرائع الأطفال بما تسلك به
الرجال ، وهذا لم يقل به عاقل في الوجود .. وإذا كان هذا لا يقول به عاقل
في الوجود فكيف يجوز على الله أن يكلف الأمة وهي في طور طفوليتها
بما لا تتحمله إلا في دور شبوبيتها وكهولتها^(١) .

فالنسخ يتمشى مع العقل البشري ، وأنه لا معارضة بينهما أصلاً ، فإن
الشرائع السماوية ما هي إلا كالقوانين التي يضعها الناس لأنفسهم لتحقيق
المصلحة العامة والخاصة للناس ، وأن هذه القوانين تعدل وتغير حسب
مقتضيات الزمن والتقدم البشري .

كذلك الخالق جل وعلا يضع لعباده من الشرائع والأحكام ما يحقق لهم
المصلحة ، حسب علمه الأزلي الذي أحاط بكل شيء علماً ، فهو سبحانه حينما
بأنسخ شريعة بمشريعة يكشف لنا ذلك عن هذا العلم الأزلي الذي يدل على أن
ما يصلح أقوم قد لا يصلح لغيرهم ، وهذا لا يدل على الجهل في حق الله
سبحانه وتعالى .

فمثل الشريعة كمثل الطبيب الحاذق ، يعطي كل مريض ما يصلح له ، وقد
يغير له الدواء تدريجياً تمشيًا مع حال المريض^(٢) .

وأما مخالفة المنكرين للنسخ للاجماع :

فإن جميع المفسرين ، الذين يحتاج بكلامهم يقررون أنه لم ينزع في

(١) انظر : عاصم التأويل للقاسمي - ط الحاي .

(٢) نظرية النسخ في الشرائع السماوية ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

جواز نسخ بعض القرآن الكريم ببعضه إلا أنها مسلم الأصناف التي تقدم
السلام عنه أثناء حكاية مذاهب العلماء في النسخ .

وكذلك علماء الأصول ، ومن أولهم الإمام الشافعي رضي الله عنه الذي
وضع اللبنة الأولى لعلم الأصول بتأليف كتابه المسمى « الرسالة » ، كان من
بين ما حوته هذه الرسالة تحريره لمداول النسخ ، وبيان ما هو نسخ وما ليس
بنسخ ، وذكر الحكمة فيه ، وبين أن مذهبه أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن
وأن السنة لا ينسخها إلا سنة مثلها ، ثم دعم ذلك بذكر أمثلة تثبت وقوع
النسخ في القرآن الكريم ^(١) .

وإذا كان المفسرون وعلماء الأصول قد عالجوا قضايا النسخ في أثناء كتبهم
فإن هناك العديد من العلماء في العصور المختلفة قد ألفوا كتباً خاصة ببيان
النسخ في القرآن الكريم ، وهذه الكتب منها ما هو مخطوط ، ومنها ما هو
مطبوع ، ومنها ما أشارت له كتب التراجم والتاريخ ، وكل ذلك يدل دلالة
قاطعة على أن المنكرين لوقوع النسخ قد خالفوا النص القرآني ، والسنة النبوية
الصحيحة ومنطق العقل السليم ، وإجماع المجتهدين من أمة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم .

وحتى يكون القارئ المسلم على بينة من هذه الدعوى فإننا سنذكر هنا

(١) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ١٠٦ بتحقيق الشيخ شاكر ، المستصفى
للإمام الفزالي (١٢٤ / ١) ، الأحكام للأمدى (١٢٩ / ٣) ، أصول الفقه للشيخ
زهير (٧٢ / ٣ وما بعدها) ، تهذيب الاسنوي (١٦٨ / ٢) ، نظرية النسخ في
الشرائع السماوية ص ١٠٩ وما بعدها . وسائر الكتب المؤلفة في علم أصول
الفقه .

ما وقفنا عليه من الكتب المؤلفة في هذا الفن حسب ترتيبهم الزمني، معتمدين
في نقلنا هذا على أوثق المراجع وأقوى الأدلة.

المصنفون في النسخ في القرآن الكريم :

١ - ابن قتادة السدوسي :

هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ، توفي سنة ١١٨ هـ .
كان من المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه^(١).

٢ - ابن شهاب الزهري :

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، توفي
سنة ١٢٤ هـ . كتابه النسخ والمنسوخ : تأليف الإمام أبي عبد الرحمن
الحسين بن محمد السلمي ، مخطوط. بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٨٤)
تفسير) ويقع هذا الكتاب في ١٤ لوحة مصورة ، وهي مكتوبة بخط نسخ
قديم ، وصورت لحساب دار الكتب عام ١٩٣١ ، وليس على النسخة ولا في
فهرس الدار بيان النسخة التي صورت عنها ، وأين هي ، وهناك نسخة تحت
رقم (١٠٨٧) منقولة عن المصورة بخط ناسخ الدار ، لكن فيها تحريفات
كثيرة^(٢).

٣ - حماد بن مسلم بن ميسرة الحارثي :

(١) الطبقات لابن سعد . بيروت (٢٢٩/٧ - ٢٣١) ، المعارف لابن

قتيبة (٢٣٤) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٢/١) ، تاريخ الإسلام (١٣٦/٥) ، البداية

والنهاية (٢٤٨ - ٢٤٠/٩) .

توفي سنة ١٣٥ هـ . له كتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله (١)

٤ — ابن السكلي :

هو محمد السامب بن بشر بن عمرو بن الحارث بن عبد العزى ، السكلي ،
أبو النضر السكوفي . توفي سنة ١٤٦ هـ .

ذكر كتابه في الناسخ والمنسوخ هبة الله بن سلامة في آخر كتابه ، كما ذكره
ابن النديم في الفهرست (٢) .

٥ — مقاتل بن سليمان :

هو مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي الخراساني . توفي سنة ١٥٠ هـ .
ذكره ابن سلامة في آخر كتابه ضمن الذين جمع كتابه من مؤلفاتهم (٣) .

٦ — الحسين بن واقد :

هو أبو علي ، الحسين بن واقد المروزي . توفي سنة ١٥٩ هـ . ذكره
ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه وإن كنا لم
نعثر على كتابه ، إلا أن ابن الجوزي في كتابه كان ينقل عنه كثيرا (٤) .

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (١٩٨/٧ - ١٩٩) ، التهذيب لابن حجر
(٢١٢/٧ - ٢١٥) .

(٢) الفهرست (١٤٥) وانظر الطبقات الكبرى لابن سعد ، المعارف لابن قتيبة
(٢٣٣) ، الكامل لابن الأثير (٢١٤/٥) .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٧/٧) ، التهذيب (٢٧٩/١٠ - ٢٨٥)
تاريخ بغداد (١٦٠/١٣ - ١٦٩) ، الفهرست لابن النديم (١٧٩) .

(٤) الفهرست لابن النديم (٥٧) ، تهذيب التهذيب (٢٧٢/٢ - ٢٧٤) .
(٣٣ - مع القرآن)

عبد الرحمن بن زيد

هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي ، مولاهم ، المدني . كان يروى عن أبيه ، وابن المنكدر ، وصفوان بن سالم ، وأبي حازم سلمة بن دينار . توفي سنة ١٨٢ هـ (١) .

٨ - أبو نصر البصري :

هو عبد الوهاب بن عطاء الجلي الخفاف ، أبو نصر البصري ، توفي سنة ٢٠٤ هـ .

ذكره ابن النديم من المصنفين في نواسخ القرآن ومنسوخه . كان كتب نواسخ القرآن تنقل كثيرا عنه (٢) .

٩ - ابن حجاج الأحمري :

هو محمد حجاج بن محمد الأحمري ، وهو شيخ من شيوخ أبي عبيد القاسم ابن سلام ، وأبي عبد الله أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، ويحيى ابن يحيى ، وأبي عمر الهذلي ، وأبي خيثمة ، والذهلي ، وابن المنادي . والدوري .

توفي سنة ٢٠٦ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه ، إلا أننا لم نعثر على كتابه فاعلمه قد فقد (٣) .

(١) الفهرست لابن النديم (٢٧٠ ، ٢٧١) ، تهذيب التهذيب (١٧٧/٦ - ١٧٩)

الطبقات الكبرى لابن سعد (٤١٣/٥) .

(٢) تاريخ بغداد (١١/٣١ - ٢٥) ، تذكرة الحفاظ (١/٣٠١ - ٣١٠) .

تهذيب التهذيب (٤٥٠/٦ - ٤٥٣) .

(٣) تاريخ بغداد (٨/٢٣٦ - ٢٣٩) ، تهذيب التهذيب (٢٠٥٢ - ٢٠٦) .

١٠- أبو عبيد القاسم بن سلام

هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي . توفي سنة ٥٢٤ هـ وقيل سنة ٥٢٥ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في النسخ والمنسوخ .
اكتتاب الله - روى عن اسماعيل بن عياش ، واسماعيل بن جعفر ، وجريو
ابن عبد الحميد ، وحفص بن غياث ، ويحيى القطان ، وابن المبارك ووكيع ،
وزيد بن هارون^(١) .

١١- جعفر بن مبشر بن أحمد النخعي المنكلم :

توفي سنة ٥٢٥ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من الذين صنفوا في
نسخ القرآن ومنسوخه^(٢) .

١٢- أبو الحارث المروزي :

هو أبو الحارث العابد ، سريج بن يونس بن إبراهيم البغدادي ، مروزي
الأصل ، فضله ابن معين على سريج بن النعمان . توفي سنة ٥٢٦ هـ .
ذكره ابن النديم من المصنفين في نسخ القرآن ومنسوخه^(٣) .

١٣- الإمام أحمد بن حنبل :

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، أبو عبد الله

(١) تاريخ بغداد (٤٠٣/١٣ - ٤١٦) - تهذيب التهذيب (٢١٥/٥ - ٢١٨)

الفهرست ومراتب التحوين (١٥٠ - ١٥٢) ،

(٢) الفهرست (٦٢) .

(٣) تاريخ بغداد (٢١٩/٩ - ٢٢١) تهذيب التهذيب (٤٥٧/٣ - ٤٥٩) ،

الفهرست (٢٣٦ ، ٢٣٧) .

المروزي ثم البغدادى ، صاحب المذهب المعروف ، والمحدث الحجة ، الذى ذاع صيته فى الآفاق وملا الدنيا علما . توفى سنة ٢٤١ هـ . وله من المؤلفات الكثيرة ، من أشهرها : المسند فى الحديث ، كما أن له كتباً أخرى من بينها تفسير القرآن الكريم ونسخ القرآن ومنسوخه التى رواها عنه ابنه عبد الله . وإن كان هذا الكتاب من الكتب المفقودة ، فإن ابن الجوزى قد نقل عنه كثيراً منها (١) .

١٤ - السجستانى :

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر (ويقال همران) .
توفى سنة ٢٧٥ هـ .

ذكره ابن النديم فى الفهرست ضمن المصنفين فى ناسخ القرآن
وملصوخه (٢) .

١٥ - ابن الحربى :

هو الحافظ الشيخ أبو اسحاق إبراهيم بن اسحاق الحربى ، البغدادى ،
أحد الأعلام . توفى سنة ٢٨٥ هـ (٣) .

-
- (١) تهذيب التهذيب (٧٢/١ - ٧٦) ، تاريخ بغداد (٤ / ٤٢٢ - ٤٢٣) .
(٢) تذكرة الحفاظ (١٥٢ - ١٥٤) ، تهذيب ابن عساكر (٦ / ٧٤٤) ،
تاريخ بغداد (٩ / ٥٥ - ٥٩) ، طبقات الحنابلة (١١٨) .
(٣) الفهرست لابن النديم ٢٣١ . فوات الوفيات (١ / ٥ - ٧) تذكرة
الحفاظ (٣ / ١٥٧ - ١٤٨) تاريخ بغداد (٦ / ٣٧ - ٤٠) .

١٦ - ابن ماعز البصرى :

هو الحافظ المحدث إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز البصرى ، توفى
سنة ٢٩٢ هـ^(١) .

١٧ - ابن الحلاج :

هو الحسين بن منصور ، أبو مغيث ، المشهور بابن الحلاج الزاهد. توفى
سنة ٣٠٩ هـ .

ذكره ابن النديم فى الفهرست من بين المصنفين فى ناسخ القرآن
ومنسوخه^(٢) .

١٨ - أبو داود السجستانى :

هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستانى أبو بكر بن أبي
داود . توفى سنة ٢١٦ هـ .

ذكر كتابه الناسخ والمنسوخ كل من الخطيب والذهبي^(٣) .

(٤) تذكرة الحفاظ (١٧٦/٢ - ١٧٧) ، تاريخ بغداد (١٢٠/٦ - ١٢٤) ،
معجم البلدان (٢١٩/٧) .

(١) الفهرست (٢٨٢ - ٢٨٦) ، لسان الميزان (٣٤٧/٢) ، ميزان الاعتدال
(٢٥٦/١) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٢٩٨/٢ - ٣٠٣) ، ميزان الاعتدال (٤٣/٢) ،
تاريخ ابن عساكر (٤٣٩/٧) .

١٩ - أبو عبد الله الزبيرى :

هو الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيرى ، أبو عبد الله ، فقيه شافعى ،
توفى سنة ٣١٧ هـ^(١) .

٢٠ - عبد الله بن حزم :

هو محمد بن أحمد بن حزم بن تمام بن مذهب بن عمرو بن محمد بن محمد
مسلمة الأنصارى ، يكنى أبا عبد الله . توفى سنة ٣٢٠ هـ^(٢) . له كتاب
يسمى (معرفة النسخ والمنسوخ)^(٣) .

فبعد الافتتاحية يسوق آثاراً فى ضرورة معرفة النسخ والمنسوخ ،
وأن معرفته لازمة لكل مجتهد ، ثم بين تعريف النسخ لغة واصطلاحاً ،
وذكر شرائطه ، كما فقد فصلاً تحدث فيه عن إنكار اليهود للنسخ ، وفصلاً
آخر فى أن النسخ إنما يقع فى الأمر والنهى ولا يجوز أن يقع فى الأخبار
المحضة .

كما تحدث فى فصل ثالث عن أنواع النسخ ، فذكر أنها ثلاثة : نسخ
الخط والحكم ، ونسخ الخط دون الحكم ، ونسخ الحكم دون الخط .

ثم بدأ بعد ذلك يبين السور التى لم يدخلها ناسخ ولا منسوخ ثم السور

(١) تاريخ بغداد (٤٨١/٨) ، وفيات الاعيان (٢/ ٦٩) ، طبقات
الشافعية لابن السبكي (٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٢) جذوة المقتبس ص ٣٨ ترجمة رقم (٨) . ولم نذكر على ترجمة له فى غير
هذا الكتاب .

(٣) مطبوع بهامش تفسير الجلالين ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي .

التي فيها ناسخ وليس فيها منسوخ ، ثم السور التي دخلها المنسوخ ولم يدخلها
الناسخ ، ثم السور التي دخلها الناسخ والمنسوخ معاً .

٢١ - أبو بكر الشيباني الجعدي :

هو محمد بن عثمان بن مسيب ، أبو بكر الشيباني ، المعروف بالجعد .
توفي سنة ٣٢٢ هـ (١) .

ذكره ابن النديم في الفهرست ضمن المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخة
فقد صنف كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن ، فحدث به أبو بكر أحمد بن
هلي بن جعفر بن سلم عنه .

٢٢ - ابن الأنباري :

هو محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر ، المشهور بابن الأنباري . توفي
سنة ٣٢٨ هـ (٢) .

ذكر كتابه في ناسخ القرآن ومنسوخه كل من الزركشي والسيوطي .

٢٣ - ابن المنادي :

هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله أبو الحسين ، المعروف بابن المنادي .
توفي سنة ٣٣٦ هـ (٣) .

-
- (١) تاريخ بغداد (٤٧/٣) ، معجم الأدباء (٢٥٠/١٨ - ٢٥١) ، الفهرست
٦٤ ، كشف الظنون (٢/٢) .
(٢) تذكرة الحفاظ (٥٧/٣) ، غاية النهاية (٢٣٠/٢) ، طبقات الحنابلة
(٦٩/٢) تاريخ بغداد (١٨١/٣) .
(٣) تاريخ بغداد (٦٩١/٤ - ٧٠) ، مناقب الإمام أحمد ٥١١ ، طبقات
الحنابلة ٢٩١ ، الفهرست ٦٤ ، البداية والنهاية (٢١٩/١١) .

٢٤ - ابن النحاس :

هو الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار المرادي النحوي المعروف بابن النحاس . توفي سنة ٣٣٨ هـ^(١) .

وكتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم وهو رواية أبي بكر محمد بن علي بن أحمد الأدهوي النحوي (طبع مئزر عام ١٣٥٧ هـ) . وانظر منهجه في مقدمة كتابه عند تحقيقنا له .

٢٥ - البردعي :

هو محمد بن عبد الله ، أبو بكر ، المعروف بالبردعي^(٢) . توفي سنة ٣٥٠ هـ . ذكره ابن النديم ضمن المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه .

٢٦ - البلوطي :

هو مفكر بن سعد البلوطي ، القاضي ، أبو الحكم ، نحوي إندلسي . توفي سنة ٣٥٥ هـ^(٣) .

ذكره القفطي ، وياقوت الحموي ضمن المصنفين في ناسخ القرآن : ومنسوخه .

(١) نزهة الألباء (٣٦٣ - ٣٦٥) ، أنباء الرواة (١٠١/١) ، تاريخ بغداد (٢٠١/٢ - ٢١٥) .

(٢) الفهرست (٢٤٤) .

(٣) مجمع الأدباء (١٧٤/١٩ - ١٨٥) ، نفح الطيب (٣٤٥/١ - ٣٥٢) ، تاريخ علماء الأندلس (١٦/٢ - ١٨) .

٢٧ - ابن محمد النيسابورى :

هو الحافظ أبو الحسين محمد بن محمد النيسابورى المقرئ . توفى
سنة ٢٦٨ هـ .

ذكره صاحب إيضاح المسكنون فى الذيل على كشف الظنون ضمن
المسنفين فى ناسخ القرآن ومنسوخه^(١) .

٢٨ - المرزبانى السيرافى :

هو القاضى أبو سعيد النحوى ، الحسن بن عبد الله بن المرزبانى السيرافى .
توفى سنة ٣٦٨ هـ^(٢) .

٢٩ - ابن سلامة :

هو أبو القاسم ، هبة الله بن سلامة ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ^(٣) .
وكتابه : د الناسخ والمنسوخ ، مطبوع بمطبعة مصطفى البابى الحلبي .

٣٠ - عبد القاهر البغدادى :

هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى . توفى
سنة ٤٢٩ هـ^(٤) .

-
- (١) إيضاح المسكنون فى الذيل على كشف الظنون (٦١٥/٢) .
(٢) تاريخ بغداد (٣٤١/٧ - ٣٤٢) ، نزهة الألباء (٢٠٥ - ٢٠٦) ، معجم
الأدباء (١٤٥/٨ ، ٢٣٢) ، الفهرست ص ٩٩ .
(٣) تاريخ بغداد للخطيب (١٤ / ١٧) ، تذكرة الحفاظ للذمى (١٠٥١) ،
طبقات المفسرين للسيوطى ص ٤٢ .
(٤) انظر ترجمته : معجم الأدباء (١٩ / ١٦٧ - ١٧١) ، طبقات القراء
(٢٠٩/٢ - ٢١٠) أنباء الرواة (٣١٣/٣ - ٣١٩) .

وكتابه مصور بمعهد المخطوطات العربية وهو يقع في سبع وسبعين ورقة
وقد رواه عن عبد القاهر الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي .
وهذا الكتاب من أجل المكتب التي صنف في الناسخ والمنسوخ ، وقد
قسم كتابه إلى ثمانية أبواب .

الباب الأول : في معنى النسخ .

الباب الثاني : في بيان شروط النسخ وأحكامه .

الباب الثالث : في تفسير الآية الدالة على النسخ وبيان قراتها .

الباب الرابع : في بيان الآيات التي أجمعوا على نسخها .

الباب الخامس : في بيان الآيات التي اختلفوا في نسخها .

الباب السادس : في بيان ما انفقوا على نسخة واختلفوا في ناسخه .

الباب السابع : في بيان سنن منسوخة وسنن ناسخة .

الباب الثامن : في بيان معرفة الناسخ من المنسوخ فيما يشبهان فيه .

٣١ - مكي بن أبي طالب : المتوفى بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ (١) .

له في الناسخ والمنسوخ كتابين أحدهما كبير في ثلاثة أجزاء باسم
(الإيضاح) والثاني صغير باسم (الإيجاز في جزء واحد . أما الأول
فمخطوط في مكتبات القرويين بفاس وشهيد على بالآستانة) وصنعاه بالين ،
وأما الإيجاز فلم يشر أحد إلى مكانه فيما قرأت .

(١) انظر ترجمته : وفيات الأعيان (٢٩٨/١) ، طبقات السبكي (٢٣٨/٣) ،

فوات الوفيات (٢٩٨/١) ، الاعلام للزركلي (١٧٣/٤) .

٣٢ - التجيبى :

هو أبو الوائد بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث التجيبى القرطبى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ (١) .

٣٣ - ابن هلال :

هو : محمد بن بركات بن هلال أبو عبد الله السعيدى الصقلى المصرى المتوفى سنة ٥٢٠ هـ (٢) . صنف فى النسخ والمنسوخ كتابسمى (الإيجار فى ناسخ القرآن ومنسوخه) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحفى رقم (١٠٨٥ تفسير) وقد وصفه مؤلفه بأنه مستخرج من أقوال كل عالم فى علمه راسخ .

٣٤ - ابن عبد الله الأشبيل :

هو أبو بكر بن العربى محمد بن عبد الله بن محمد المعافى الأشبيلى المالسى القاضى الحافظ الذى بلغ رتبة الاجتهاد فى الدين . توفى سنة ٥٤٣ هـ . وقيل سنة ٥٤٧ هـ (٣) .

لقد عده الزركشى والسيوطى ضمن المصنفين فى ناسخ القرآن ومنسوخه وقرر الشاطبى أنه أسقط كثيراً من قضايا النسخ بتحريه . لمدلوله .

(١) انظر فى ترجمته : معجم الأدباء - (٢٤٦/١١ - ٢٥١) ، الوافى بالوفيات (٥ / قسم أول - طبقات المفسرين للداودى) .

(٢) بنية الوعاء (١٤) ، حسن المحاضرة (١ / ٢٢٨) ، شذرات الذهب (٤ / ٦٤) .

(٣) الانتقان (٢٨/٢) ، البرهان (١١/١ ، ٢٣/٢) ، الموافقات (٦٤/٣) .

٣٥ - الحارثي :

هو الحافظ : أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الشامي بالحارثي
توفي سنة ٥٨٤ هـ .

له كتاب (الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار) ومطبوع بميدلر
آباد سنة ١٣١٩ هـ .

٣٦ - ابن الجوزي :

هو : أبو الفرج عبيد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي ، الفقيه
الحنبلي ، الملقب بجهال الدين ، أمام عصره والحجة في الحديث . توفي
سنة ٥٩٧ هـ^(١) .

وكتابه نواسخ القرآن يسمى « رسوخ الاخبار في الناسخ والمنسوخ في
الاخبار » مخطوط بالخزانة النيمورية تحت رقم (١٥٣ حديث) كما أن له
كتاب آخر مختصر عن الناسخ : مخطوط ضمن مجموعة تحت رقم (١٤٨)
تفسير النيمورية) .

أما الكتاب « ناسخ القرآن » لأبي الفرج بن الجوزي ، فإن منهجه
كمنهج بن سلامة ، حيث عرض الآيات التي ورد فيها النسخ حسب ترتيب
المصحف إلا أنه يمتاز بعرض الاحاديث مدعمة بأسانيدها ، وأد ضمن كتابه
ثمانية أبواب ، أو تزيد ، عالج فيها قضية النسخ .

في الباب الاول تحدث فيه عن جواز النسخ ، والفرق بينه وبين البداء
كل ذلك بالأدلة القوية والمناقشة وال ترجيح .

(١) تذكرة الحفاظ (١٣١/٤) ، وفيات الاعيان ترجمة ٣٤٣ في ٢/ ٢٢١ -

(٢٢٢) مرآة الزمان (٤٨١/٨) .

وفي الباب الثاني : بين أن الامة أجمعت على وجود النسخ في القرآن الكريم .

أما الباب الثالث : فقد عقده لبيان حقيقة النسخ لغة وشرعا .

وفي الباب الرابع : ذكر الشروط المتفق هايبها للنسخ .

وفي الباب الخامس : ذكر الشروط المختلف فيها .

أما الباب السادس : فقد عقده لبيان فضيلة علم الناسخ والمنسوخ

أما الباب السابع : فقد تحدث فيه عن أقسام المنسوخ .

أما الباب الثامن : فقد عقده لذكر السور التي تضمنت الناسخ والمنسوخ أو أحدهما أو خلت عنها .

٣٧ — ابن الحصار :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي الأصل ، القامى المنشأ المعروف بابن الحصار . توفي سنة ٦١١ هـ ^(١) .

٣٨ — يحيى بن عبد الله عبد الملك الواسطي الشافعي ، توفي سنة ٧٣٨ هـ ^(٢) .

٣٩ — شهاب الدين أحمد بن اسماعيل الأبيطي المصري . توفي سنة ٨٨٣ هـ .

ذكره صاحب إيضاح المسكنون في الذيل على كشف الظنون ^(٣) .

٤٠ — الكرمي :

هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي .

توفي سنة ١٠٢٣ هـ .

(١) الاتقان (١١/١ ، ٤٠/٢ : ٤٤) حسن المحاضرة (١/١٨٨ وما بعدها) .

(٢) إيضاح المسكنون في الذيل على كشف الظنون (٢/٦١٥) .

(٣) إيضاح المسكنون في الذيل على كشف الظنون (٢/٦١٥) .

وكتابه دقلائد المرجان ، مخطوط بخزانة دار الكتب في القاهرة يقع
في ١٣٥ ورقة وتوجد تحت رقم (٢٣٠٥١ ب) . ومنهجه في كتاب الفاسخ
والمسوخ لا يختلف عن منهج ابن سلامة من إيراد القضايا المتعددة التي ادعى
فيها النسخ دون مسوغ ولا مقتضى^(١) .

٤١ - الأجهوري :

هو عطية الله بن عطية البرهاني الشافعي الفقيه الفاضل الضرير . توفي
سنة ١١٩٠ هـ . والأجهوري نسبة إلى أجهور قرية بقرى الفليوبية
بمصر . ومنهجه لا يختلف أيضاً عن منهج ابن سلامة كما تقدم في كتاب
المكرى^(٢) .

هذا بالإضافة إلى الذين ألفوا في النسخ حديثاً وهم كثيرون ،
ولو لا الخوف من الإطالة لقمنا بمصرهم جميعاً ، وبيننا مسلك كل واحد
منهم .

فما علينا - بعد هذا البيان - إلا أن نقول للذين ينسكرون
النسخ تريثوا ، واعرضوا أنفسكم مرة أخرى على القرآن الكريم ، وتذبروا
ما كتبه علماءنا في العصور المختلفة واستفيدوا منهم ، فإننا جميعاً حالة عليهم ،
وليست هناك غضاضة في الرجوع إلى الحق ، فإن الرجوع إلى الحق فضيلة
(والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .

* * *

(١) خلاصة الأثر (٢٥٨ / ٤) ، روض البشر (٢٤٤) ، مجلة المنهل
(٤٣٦ / ٧) .

(٢) سلك الدرر (٢٦٥ / ٣ - ٢٦٣) خطط المبارك (٢٤ / ٨) .

خاتمة المطاف

القرآن الكريم كبحر لا ساحل له ، ومهما اغترف المغترفون من البحر فلان ينقص ذلك منه شيئاً .

والقرآن الكريم — منذ أربعة عشر قرناً — والعلماء ينهلون من معارفه ، ويكتبون في أسرارهِ التي لا نهاية لها ، ولا يعلم المراد منها سوى رب السموات والأرض .

ونحن في هذا الكتاب قد اغترفنا ، كما اغترف غيرنا ، ونهلنا مما نهل منه السابقون ، ولسكنهم أصحاب فضل علينا ، حيث كنا حالة عليهم ، وبما فتح الله عليهم منتفعين .

ويمكن أن نجمل ختام المطاف مع القرآن الكريم في هذه الرسالة المتواضعة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرآن الكريم :

ما رواه سيدنا علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون فتن كقطع الليل المظلم قلت يا رسول الله وما الخرج منها ؟ قال : كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبا من قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والذي كره الحكيم وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولو تلبس به الألسنة ولا تشعب منه الآثار ، ولا يشعب منه العلماء ، ولا يملأه الاتقياء ، ولا يخاف على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : (إنا سمعنا قرآنا عجبا) من علم علمه سبق ، ومن قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم . » وعن عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه — عن النبي صلى الله عليه

وسلم - قال : « إن هذا القرآن مأدبة الله فاقبلوا مأدبته ما استطعتم ، إن هذا القرآن حبل الله والنور المبين ، والشفاء النافع ، عصمة لمن تمسك به ، ونجاة لمن اتبعه ، لا ينفع فيستعجب ، ولا يعوج فيقوم ، ولا تنقض عجابه ، ولا يخلق من كثرة الرد . اثلوه فإن الله يأجركم على تلاوته كل حرف مضى حسنة ، أما إني لا أقول لكم ألم حرف ، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف ، رواه الحاكم .

وعن أبي ذر - رضى الله عنه - قال : « قلت يا رسول الله أوصني ؟ قال : عليك بتقوى الله فإنه رأس الأمر كله . قلت : يا رسول الله زدني . قال : عليك بتلاوة القرآن ، فإنه نور لك في الأرض وذخر لك في السماء . » رواه ابن حبان في صحيحه

واقعد حرف سلفنا الصالح - رضوان الله عليهم - هذه المسكاة للقرآن الكريم فجعلوه مصدر تشريعهم ، ودستور أحكامهم ، وربيع قلوبهم ، وورد هباتهم وفتحوا له قلوبهم وتدبروه بأفئدتهم ، وأشربت معانيه السامية أرواحهم ، فأثابهم الله في الدنيا سيادة العلم ، ولهم في الآخرة عظيم الدرجة . ولقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يدهو بهذا الدهاء فيقول : اللهم إني عبدك وابن أمتك . في قبضتك ، ناصيتي بيدك . ماض في حكمك . عدل في قضاك : أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك . أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك . أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا . ونور أبصارنا . وجملاً أحرافنا وذهاب همومنا وغمومنا .

فالهم اجعل القرآن ربيع قلوبنا ، ونور أبصارنا ، وشفاء أمراضنا ، واجعله شفيماً لنا يوم القيامة ، إنك يا ذا الجلال والإكرام سميع مجيب .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

شعبان محمد اسماعيل

القاهرة : ١٢٩٨ هـ / ١٩٧٨ م

أهم المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أبحاث في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضى .
ط المشهد الحسينى
- ٣ - الإبهاج بشرح المنهاج لتقى الدين على بن عبد الكافى السبكى
المتوفى سنة ٧٥٥ هـ ط الأدبية
- ٤ - الإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية . ط مكتبة الكليات
الأزهرية .
- ٥ - الإنفان فى علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنة
٩١١ هـ . ط المشهد الحسينى .
- ٦ - الأحاديث القدسية ومنزلاتها فى التشريع المذكور: شعبان محمد اسماعيل
ط القاهرة .
- ٧ - الإحكام فى أصول الأحكام الامدى . ط الحلبي .
- ٨ - الإحكام فى أصول الأحكام لا بن حزم . ط الإمام .
- ٩ - أحكام القرآن للجصاص : أحمد بن على المتوفى سنة ٥٢٧٠ هـ .
ط عبد الرحمن محمد سنة ١٣٤٧ هـ .
- ١٠ - أحكام القرآن لا بن العربى . ط عيسى الحلبي .
- ١١ - أحكام قراءة القرآن الكريم للشيخ محمود الحصرى . ط القاهرة
- ١٢ - إرشاد العقل السليم لأبى السعود . ط مكتبة الرياض الحديثة .
- ١٣ - إرشاد الفحول للشوكانى . ط مصطفى الحلبي .
(٣٤ - مع القرآن)

- ١٤ - الإرشادات الجلية للدكتور محمد محسن . ط السكليات الازهرية
١٥ - أسباب النزول للسيوطى . ط التحرير .
١٦ - أسرار ترتيب سور القرآن للسيوطى . ط القاهرة .
١٧ - الاشباه والنظائر للسيوطى . ط عيسى الحلبي .
١٨ - الإصابة في تمييز الصحابة للإمام ابن حجر . ط السكليات الازهرية
١٩ - أصول السرخمي : أبى بكر محمد بن أحمد . ط دار الكتاب
العربي .
٢٠ - أصول الفقه للشيخ عبد الغنى عبد الحالى وآخرين . ط لجنة البيان
سنة ١٩٦٣ م
٢١ - أصول الفقه للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة .
ط دار الفكر العربي .
٢٢ - أصول الفقه للدكتور : محمد أبو النور زهير . ط القاهرة .
٢٣ - أصول الفقه للخصري . ط المكتبة التجارية سنة ١٣٨٥ هـ
٢٤ - الإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ الضباع . ط المشهد الحسيني
٢٥ - إعجاز القرآن لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى . ط القاهرة
٢٦ - الام للإمام الشافعى محمد بن إدريس المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
ط بولاق والحلبى .
٢٧ - الهمهان فى علوم القرآن للإمام الزركشى . ط عيسى الحلبي
٢٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد أبى الوليد محمد بن أحمد
المتوفى سنة ٥٩٥ هـ . ط السكليات الازهرية .
بتحقيق الدكتور محمد سالم محسن والدكتور شعبان محمد اسماعيل .

- ٢٩ — بصائر ذوى التمييز للفيروز ابادى . ط المجلس الأعلى .
- ٣٠ — بلوغ المرام من أدلة الاحكام للإمام أحمد بن على بن حجر . ط مصطفى الحلبي .
- ٣١ — تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر . ط دار التراث .
- ٣٢ — تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبد الفتاح القاضى . ط المشهد الحسينى .
- ٣٣ — تحفة الاحوذى شرح سنن الترمذى . ط مصر .
- ٣٤ — تخرىج الفروع على الأصول للزنجاني . ط دمشق .
- ٣٥ — الترغيب والترهيب للمناظر المنذرى . ط الحلبي .
- ٣٦ — التشريع الإسلامى : مصادره وأطواره للدكتور شعبان محمد اسماعيل ط القاهرة .
- ٣٧ — تفسير القرآن العظيم للمحافظ ابن كثير . ط الشعب .
- ٣٨ — تفسير المنار للشيخ رشيد رضا ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٣٩ — التفسير الكبير لفخر الدين الرازى . ط المطبعة الخيرية .
- ٤٠ — التمهيد فى تخرىج الفروع على الأصول الإسئوى . ط مكة المكرمة .
- ٤١ — تهذيب شرح الإسئوى للدكتور شعبان محمد اسماعيل . ط مكتبة جمهورية مصر .
- ٤٢ — تفسير التحرير للعلامة الشيخ محمد أمين . ط مصطفى الحلبي .
- ٤٣ — جامع البيان فى تأويل آى القرآن للإمام جعفر بن محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ ط بولاق سنة ١٣٢٩ هـ .

- ٤٤ - الجامع الإحكام القرآن الإمام القرطبي . ط الشعب .
٤٥ - الجامع الصغير للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط الحلبي .
٤٦ - حاشية ابن عابدين على رد المحتار على الدر المختار .
ط . مصطفى الحلبي .
٤٧ - حاشية الباني على شرح المحلى جلال الدين محمد بن أحمد المتوفى
سنة ٨٦٤ هـ على جمع الجوامع لعبد الوهاب السبكي المتوفى سنة ٨٧١ هـ . ط الحلبي .
٤٨ - حاشية الشيخ حسن المطار على شرح المحلى على جمع الجوامع .
ط التجارية .
٤٩ - خلاصة ذهب تذيب السكك في أسماء الرجال . ط . مكتبة القاهرة
٥٠ - دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ط . القاهرة
٥١ - الدين الخالص : للشيخ محمود خطاب السبكي . ط . القاهرة .
٥٢ - الرسالة للإمام الشافعي . بتحقيق الشيخ أحمد شاكر . ط مصطفى الحلبي
٥٣ - روضة الناظر لابن قدام : عبد الله بن أحمد المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
ط السلفية سنة ١٣٤٢ هـ .
٥٤ - رسالة القرآن للشيخ محمد الغزالي . ط وزارة الأوقاف .
٥٥ - روح المعاني للألوسي . تصوير بيروت
٥٦ - سنن أبي داود . ط . مصر
٥٧ - سنن ابن ماجه . ط مكتبة صبيح بمصر .
٥٨ - سنن المساني . ط المطبعة الميمنية بمصر .
٥٩ - شرح الأربعين النووية لابن حجر الهيتمي . ط القاهرة .
٦٠ - شرح السنة للإمام البيهقي . ط المكتبة الإسلامية .

- ٦١ - شرح الزرقانى عل موطأ الإمام مالك . ط الاستقامة .
٦٢ - شرح معاني الآثار للطحاوى . ط . الأنوار المحمدية .
٦٣ - شرح العضد على مختصر ابن الحاجب . ط . الكليات الأزهرية
٦٤ - صحيح مسلم شرح الإمام النووي . ط الشعب .
٦٥ - العمدة في تجويد القرآن الكريم للشيخ محمود على بسه . ط القاهرة
٦٦ - علوم الحديث لابن الصلاح ، ط المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
٦٧ - عون المعبود في شرح سنن أبى داود . ط . القاهرة .
٦٨ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير . ط الحلبي .
٦٩ - فتح البارى لابن حجر . ط المطبعة الأميرية .
٧٠ - فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ على العريض . ط م . الخانجي بمصر
٧١ - في ظلال القرآن للشيخ سيد قطب . ط دار الشروق .
٧٢ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام عز الدين بن عبد السلام
المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ط التجارية .
٧٣ - كتاب المصاحف لسجستاني . ط المكتبة الرحمانية بمصر .
٧٤ - البكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ط م . التجارية
٧٥ - كيف يتلى القرآن الكريم للشيخ عامر عثمان . ط القاهرة .
٧٦ - لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن . ط مصطفى الحلبي .
٧٧ - لسان العرب لابن منظور . ط القاهرة .
٧٨ - لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلانى . ط المجلس الأعلى
٧٩ - مختار الصحاح للرازي . ط المطبعة الأميرية .
٨٠ - مختصر المنتهى لابن الحاجب عثمان بن عمر المتوفى سنة ٦٤٦ هـ
مع شرح العضد وحاشية السعد . ط الكليات الأزهرية بتحقيق دكتور :
شعبان محمد اسماعيل .

٨١ — مذكرة فضيلة الشيخ جاد الرب رمضان في تخريج الفروع على
الأصول . ط القاهرة .

٨٢ — المستصفي الإمام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٥٥ هـ .
ط . التجارية .

٨٣ — مسام الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت لعبد العلي محمد بن
نظام الدين ط . بولاق .

٨٤ — مسند الإمام أحمد . ط الميمنية .

٨٥ — مسند الإمام الشافعي محمد بن إدريس . ط . العلمية .

٨٦ — مشكل الآثار للطحاوي . ط . بيروت .

٨٧ — المصاحح المنير للفيومي . ط المطبعة الأميرية .

٨٨ — مصطلح الحديث للشيخ الشهاوي . ط القاهرة .

٨٩ — المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري محمد بن علي الطيبي

المتوفى سنة ٤٣٦ هـ . ط دمشق سنة ١٩٦٤ م .

٩٠ — مغراج المنهاج للجزري - محمد بن يوسف بن عبد الله المتوفى

سنة ٥٧١ هـ مخطوط بكلية الشريعة تحقيق دكتور : شعبان محمد اسماعيل .

٩١ — مع القرآن الكريم للشيخ الحصري . ط القاهرة .

٩٢ — المغنى لابن قدامة عبد الله بن أحمد المقدسي المتوفى سنة ٥٢٠ هـ .

ط مكتبة الجمهورية .

٩٣ — مغنى المحتاج للإمام محمد الشريفي الخطيب المتوفى سنة ٩٧٥ هـ .

ط مصطفى الحلبي .

٩٤ — مكانة السنة في الإسلام للدكتور محمد أبو زهو . ط مكتبة

قاصد خير .

٩٥ - مناقب الإمام الشافعى للإمام فخر الدين الرازى . ط المكتبة
العلامية .

٩٦ - مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ الزرقانى . ط القاهرة .

٩٧ - المنهل الحديث فى شرح الحديث . للدكتور موسى شاهين لاشين
ط مكتبة الجامعة الأزهرية .

٩٨ - الموضوعات لابن الجوزى - عبد الرحمن بن على - المتوفى سنة
٥٩٧ هـ . ط السلفية بالمدينة المنورة .

٩٩ - الموافقات للإمام الشاطبى ، بتحقيق الشيخ شاكر . ط الحلبي .

١٠٠ - الموطأ للإمام مالك مع شرحه تنوير الحوالك للإمام السيوطى .
ط الحلبي .

١٠١ - المعجزة الكبرى - القرآن - للشيخ محمد أبو زهرة . ط
دار الفكر العربى .

١٠٢ - النبأ العظيم للدكتور دراز . ط القاهرة .

١٠٣ - النشر فى القراءات العشر للإمام ابن الجوزى . ط التجاربية .

١٠٤ - نظرية النسخ فى الشرائع السماوية للدكتور شعبان محمد اسماعيل
ط القاهرة .

١٠٥ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول للاستوى . ط صبيح .

١٠٦ - نهاية القول المفيد فى أحكام التجهويد للشيخ محمد مكى نصر .
ط مصطفى الحلبي .

١٠٧ - فيل الاوطار شرح متقى الاخبار للإمام محمد بن على الشركانى
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ . ط مصطفى الحلبي .

مختصرات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	تعريف القرآن الكريم
٧	القرآن في اللغة
٩	القرآن في الاصطلاح
١١	القرآن عند المتكلمين
١٣	القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية
١٦	أسماء القرآن الكريم
١٨	فضل تلاوة القرآن الكريم
٣٣	آداب تلاوة القرآن الكريم
٤٦	مرايب القراءة
٤٦	التأليف
٤٨	الحدود
٤٨	التدوير
٤٩	الترتيل
٥٢	الفرق بين الحديث القدسي والقرآن
٥٥	تولات القرآن الكريم
٥٥	التنزيل الأول إلى الروح المحفوظ
٥٦	التنزيل الثاني للقرآن
٥٩	التنزيل الثالث للقرآن

المصاحفة

الموضوع

٦٠ كيفية أخذ جبريل للقرآن وعمن أخذ
٦١ ما الذي نزل به جبريل
٦٥ مدة هذا النزول
٦٦	نزل القرآن منجماً والحكمة في ذلك
٦٦ من حكم التنجيم
٦٦ الحكمة الأولى
٦٩ الحكمة الثانية
٧٢ الحكمة الثالثة
٧٥ الحكمة الرابعة
٨٧	جمع القرآن الكريم
٧٨ أولاً : في عهد الرسول ﷺ
٧٨ ثانياً : في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٧٨ ثالثاً : جمع القرآن في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه
٨٠ تنفيذ عثمان لقرار الجمع
٨١ دستور عثمان في كتابة المصاحف
٨٤ تحريق عثمان للمصاحف والمصحف المخالفة
٨٦	المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار
٨٦	مصاحف أخرى اشتهرت في عصر الصحابة
٨٧ مصحف عمر بن الخطاب
٨٧ علي بن أبي طالب
٨٧ عائشة أم المؤمنين
٨٧ حفصة أم المؤمنين
٨٧ أم سلمة أم المؤمنين

٨٨	مصنف عبد الله بن الزبير
٨٨	أبي بن كعب
٨٨	عبد الله بن عباس
٨٩	عبد الله بن مسعود
٩١	أسباب النزول
٩١	معنى سبب النزول
٩٤	فوائد معرفة أسباب النزول
٩٩	طريق معرفة سبب النزول
١٠٠	تعدد الأسباب والنازل واحد
١٠٥	تعدد النازل والسبب واحد
١٠٨	المعبر به عموم اللفظ لا بخصوص السبب
١٠٨	أنواع الجواب مع السؤال
١٠٨	النوع الأول
١١١	النوع الثاني
١١٥	تحرير محل النزاع
١١٧	أقوال العلماء في العام الوارد على سبب خاص
١١٧	تحقيق مذهب الإمام الشافعي
١٢٣	أداة الجمهور على أن المعبر به عموم اللفظ
١٢٤	الدليل الأول
١٢٤	الدليل الثاني
١٢٤	الدليل الثالث
١٢٤	الدليل الرابع
١٢٧	شبه المخالفين

الصفحة	الموضوع
١٢٧	الشبهة الأولى
١٢٧	الشبهة الثانية
١٢٨	الشبهة الثالثة
١٢٨	الشبهة الرابعة
١٢٩	المذهب المختار
١٣٠	هل صورة السبب قطعية أو ظنية
١٣١	ما يشبه السبب وليس منه
١٣٢	هل الخلاف لفظي أو معنوي
١٣٣	فروع فقهية
١٤٦	علامات المكي والمدني
١٤٦	علامات المكي
١٤٩	علامات المدني
١٥١	الخصائص العامة للعصرين: المكي والمدني
١٥٢	العصر المكي
١٦٠	العصر المدني للتزويل وخصائصه
١٦٣	الميزات المعنوية للعصر المدني
١٦٨	من خصائص التشريع القرآني
٦٨	التدرج في التشريع
١٦٨	الدعوة إلى التوحيد
١٦٩	الصلاة في أطوارها المختلفة
١٧١	التدرج في تشريع الزكاة
١٧٢	تدرج التشريع في الصوم
١٧٣	تدرج التشريع في الحج

الصفحة

الموضوع

١٧٤	تدرج تحريم الربا
١٧٦	تدرج تحريم الخمر
١٧٧		أطوار تحريم الخمر في المدينة
١٧٧	الطور الأول
١٧٧	الطور الثاني
١٧٨	الطور الثالث
١٨١		أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن
١٨٢		أول ما نزل على الإطلاق
١٨٢	أقوال العلماء في هذه المسألة
١٨٢	القول الأول
١٨٣	القول الثاني
١٨٥	القول الثالث
١٨٦	القول الرابع
١٨٦		آخر ما نزل على الإطلاق
١٨٦	أقوال العلماء في هذه المسألة
١٨٦	القول الأول
١٨٦	القول الثاني
١٨٦	القول الثالث
١٨٨	القول الرابع
١٨٩	القول الخامس
١٨٩	القول السادس
١٨٩	القول السابع
١٩٠	القول الثامن

الموضوع	الصفحة
القول التاسع	١٩٠
القول العاشر	١٩٠
شبهة مشهورة	١٩٢
ترتيب سور القرآن وآياته	١٩٣
معنى السورة والآية والكلمة والحرف	١٩٣
ترتيب السور	١٩٦
ترتيب الآيات	٢٠٢
الحكمة في جعل القرآن سورا	٢٠٤
عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه	٢٠٦
عدد السور	٢٠٦
عدد الآيات والكلمات والحروف	٢٠٧
فوائد معرفة عدد الآيات	٢٠٨
ترتيب نزول السور المدنية والمكية	٢٠٩
أولا : السور المسكية	٢٠٩
ثانيا : السور المدنية	٢١٠
أقسام سور القرآن إلى الطول والمئين والمثنى والمفصل	٢١١
أسماء السور توقيفية	٢١٢
الترتيب في القراءة	٢١٥
حفظ الله للقرآن من التبديل والتحريف	٢١٧
حكم ترجمة القرآن الكريم	٢٢٣
ما لا بد منه في الترجمة مطلقا	٢٢٥

الصفحة	الموضوع
٢٢٦	ما لا بد منه في الترجمة الحرفية
٢٢٧	فروق بين الترجمة والتفسير
٢٢٧	الفرق الأول
٢٢٨	الفرق الثاني
٢٢٨	الفرق الثالث
٨٢٩	الفرق الرابع
٢٣١	الترجمة والتفسير الاجمالي بغير لغة الاصل
٢٣٢	الترجمة الحرفية غير جائزة
٢٤١	هل تصح القراءة بالترجمة
٢٤٤	الترجمة التفسيرية
٢٥٠	حكم قراءة الترجمة والصلاة بها
٢٥٠	مذهب الشافعية
٢٥٠	مذهب المالكية
٢٥١	مذهب الحنابلة
٢٥٢	مذهب الحنفية
٢٥٤	توجيهات وتعليقات
٢٥٤	كلمة للإمام الشافعي
١٥٦	كلمة للمحقق الشاطبي
٢٦١	موقف الأزهري من ترجمة القرآن الكريم
٢٦٢	قواعد تفسير القرآن الكريم
٢٦٢	طريقة التفسير

الصفحة	الموضوع
٢٦٥	من أسرار فواتح السور
٢٧٥	القرآن الكريم شفاء ورحمة للمؤمنين
٢٨٥	خواص القرآن
٢٩٤	تفنيبه
٢٩٥	مسألة
٢٩٧	القسم في القرآن الكريم
٢٩٧	معنى القسم
٢٩٩	أركان القسم في القرآن الكريم
٣٠٠	أنواع القسم
٣٠١	مشكلات القسم
٣٠٧	من إعجاز القرآن الكريم
٣٠٧	معنى المعجزة
٣٠٧	شروط المعجزة
٣١٠	الكتب المؤلفة في إعجاز القرآن الكريم
٣١٤	أسرار إعجاز القرآن الكريم
٣١٨	الإعجاز القرآني والحقائق العلمية
٣٢٥	تجويد القرآن الكريم
٣٢٥	معنى التجويد
٣٢٩	وجوب تجويد القرآن وترايله
٣٢٩	الأدلة على وجوب تجويد القرآن الكريم
٣٢٩	أولا : من القرآن الكريم

الصفحة	الموضوع
٢٢٠	ثانياً : من السنة
٢٢١	ثالثاً : الإجماع
٢٢٢	كيف نتعلم التجويد
٢٢٣	من أحكام التجويد
٢٢٣	١ — الاستعاذة
٢٢٤	المبحث الأول : في حكمها
٢٢٤	و الثاني : في صيغتها
٢٢٥	و الثالث في كيفيةها
٢٢٥	مواضع الإخفاء
٢٢٥	تتمه
٢٢٦	٢ — البسملة
٢٢٨	٣ — أحكام النون الساكنة والتنوين
٢٢٨	تعريف النون الساكنة
٢٢٨	تعريف التنوين
٢٢٨	الفرق بين النون الساكنة والتنوين
٢٢٩	أحوال النون الساكنة والتنوين
٢٢٩	(١) الإظهار
٢٤٠	(ب) الإدغام
٢٤١	(ج) الإقلاب
٢٤٢	(د) الإخفاء الحقيقي
٢٤٢	٤ — أحكام النون والميم المشدودين
٢٤٢	٥ — أحكام الميم الساكنة
٢٤٤	٦ — أحكام المد

المجلد	الموضوع
٢٤٦	ما يترتب على قصر المنفصل
٢٤٨	٧ - أحكام الراء
٢٤٨	الحكم الأول : الراء المرفقة اتفاقاً
٢٥٠	الحكم الثاني : الراء التي يجوز ترقيتها وتفخيمها والترقيقاً
٣٠١	الحكم الثالث : الراء التي يجوز إفخيمها وترقيتها والتفخيم أولاً
٣٠٢	الحكم الرابع : الراء المفخمة عند جميع القراء إلا البعض
٣٥٢	الحكم الخامس : الراء المفخمة اتفاقاً
٣٥٥	٨ - مخارج الحروف
٣٥٨	٩ - صفات الحروف
٣٥٩	الصفات التي لها عند
٣٥٩	الصفات التي لا عند لها
٣٦٠	١٠ - الوقف وأقسامه
٣٦١	القسم الأول
٣٦١	القسم الثاني
٣٦٣	١١ - حمزة الوصل وكيفية البدء بها
٣٦٧	نزول القرآن على سبعة أحرف
٣٦٧	النصوص المؤيدة لذلك
٣٦٧	أولاً : الأحاديث الواردة في هذا المعنى
٣٦٧	ثانياً : شواهد بارزة في هذه الأحاديث
٣٧٣	الشاهد الأول : الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف
٣٧٥	فوائد أخرى لتعدد القراءة وتعدد الحروف
٣٧٩	الشاهد الثاني : أن مرات استزادة الرسول كانت التيسير على الأمة
٣٧٩	الشاهد الثالث : أن جميع هذه الحروف حق وصواب
٣٨٠	الشاهد الرابع : أن القراءات كلها ممدومة الوحي ولا مدخل للتشريك فيها
	(٣٥ - سم القرآن)

الصفحة

الموضوع

	الشاهد الخامس : لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من تلك
٢٨١	الأحرف السبعة
٢٨١	الشاهد السادس : محافظة الصحابة وضوان الله عليهم على القرآن الكريم
٢٨١	الشاهد السابع : لا يجوز أن يجعل القراءات سبباً للاختلاف والمجدال
٢٨٢	الشاهد الثامن : المراد بالأحرف فى الأحاديث السابقة وحدة الالفاظ
٢٨٢	معنى نزول القرآن على سبعة أحرف
٢٨٢	معنى الحرف
٢٨٤	الوجه السبعة فى المذهب المختار
٢٨٦	لماذا اخترنا هذا المذهب
٢٨٨	قراءات الأئمة السبعة وصلاتها بالأحرف السبعة
٢٩٠	كيف تسبعت القراءات إلى هؤلاء الأئمة
	أقسام القراءات
٢٩١	من حيث التواتر والصحة والقدرد
٢٩٢	القراءة المتواترة
٢٩٢	القراءة الصحيحة
٢٩٢	القراءة الشاذة
٢٩٥	كيفية التعرف على القراءات الشاذة
٤٠٠	أنواع القراءات
٤٠٠	الأول : المتواتر
٤٠٠	الثانى : المشهورة
٤٠٠	الثالث : الأحاد
٤٠١	الرابع : الشاذ
٤٠١	الخامس : الموضعج

الصفحة	الموضوع
٤٠٢	حكم القراءة بالشاذ
٤٠٢	حكم العمل بالقراءة الشاذة
٤٠٢	المقصود بالقراءة الشاذة
	وجوب اتباع الرسم العثماني
٤٠٥	في كتابة المصاحف
٤٠٦	معنى النقط والشكل
٤٠٦	معنى النقط
٤٠٦	معنى الشكل
٤٠٦	أول من وضع النقط
٤٠٦	سبب وضع النقط
٤٠٧	نقط الإجماع
٤٠٨	وضع الأجزاء والأحزاب والأرباع
٤٠٩	تليجة هذا التقسيم
٤٠٩	ما يجب على كاتب المصحف وناشره
٤١٠	الأدلة على ذلك
٤١١	سبب وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني
٤١٣	الأضرار التي تنجم عن تغيير رسم المصحف
٤١٥	النسخ في القرآن الكريم
٤١٧	تعريف النسخ
٤١٧	تعريف النسخ في اللغة
٤١٨	النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في النسخ والمنسوخ
٤١٩	تعريف النسخ في اصطلاح الأصوليين

الصفحة

الموضوع

٤١٩	شرح التعريف
٤٢١	الفرق بين النسخ والتخصيص
٤٢١	الفرق التي يجرى النسخ من التخصيص
٤٢٣	الحكمة في النسخ
٤٢٨	الأمثلة لهذه الحكمة
٤٢٩	النسخ بين المذنبين والمنكرين
٤٢٩	رأى أصحاب المذاهب في النسخ
٤٣٠	أدلة المذاهب
٤٣٢	الاستدلال على الوقوع
٤٣٣	مرافق اليهود من النسخ
٤٣٣	الفرقة الأولى: الشمعونية
٤٣٤	الفرقة الثانية: العنانية
٤٣٤	الفرقة الثالثة: العيسوية
٤٣٦	شبه الشمعونية
٤٣٧	الشبه الأولى
٤٣٨	الشبه الثانية
٤٣٨	الشبه الثالثة
٤٣٩	الجواب عن هذه الشبه
٤٤٠	الشبه الرابعة
٤٤١	شبه المنكرين للنسخ سمعا
٤٤١	شبه العنانية والشمعونية
٤٤١	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٤	شبه العيسوية

الصفحة	الموضوع
٤٤٤	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٥	شبهة الميضية
٤٤٦	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٧	شبهة أبي مسلم الاصفهاني
٤٤٧	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٩	نسخ بعض القرآن ببعضه
٤٥٢	أقسام النسخ والناسخ والمنسوخ
٤٥٢	نسخ الكتاب بالسنة المتواترة
٤٥٢	أدلة الجمهور على الجواز بالوقوع
٤٥٣	دليل الإمام الشافعي
٥٤	الدليل الثاني للإمام الشافعي
٤٥٩	نسخ السنة بالكتاب
٤٥٥	المذاهب في هذه المسألة وأدلتهم
٤٥٥	أدلة الجمهور على الجواز بالوقوع
٤٥٦	دليل الإمام الشافعي
٤٥٧	نسخ المتواتر بالأحاد
٤٥٨	رأي الاسفوي في التوفيق بين الكاتبين
٤٥٩	الأدلة
٤٥٩	أدلة الجمهور على عدم الوقوع
٤٥٩	أدلة المجيزين والرد عليها
٤٦٢	أنواع النسخ في القرآن
٤٦٢	نسخ الحسم والتلاوة جميعا
٤٦٣	دون التلاوة

الصفحة	الموضوع
٤٦٣	لسخ التلاوة دون الحكم
٤٦٥	أركان النسخ
٤٦٦	شروط النسخ
٤٦٦	الشروط المتفق عليها
٤٦٧	الشروط المختلف فيها
٤٦٨	النسخ ببدل أو بدون بدل
٤٦٨	آراء العلماء في المسألة
٤٦٨	أدلة الجمهور
٤٦٩	دليل المخالفين والرد عليهم
٤٧٠	التحقيق في المسألة
٤٧٠	نسخ الحكم ببدل أخف أو مساو أو أثقل
٤٧١	النسخ إلى بدل أخف
٤٧١	و إلى بدل مساو
٤٧١	و إلى بدل أثقل
٤٧٣	النسخ قبل التمكن من الفعل
٤٧٣	تمهيد
٤٧٣	تحرير محل النزاع
٤٧٣	حل الوافق
٤٧٤	دليل الإشاعة
٤٧٥	مناقشة المنزلة لأدلة الإشاعة
٤٧٦	دليل المنزلة
٤٧٨	طرق معرفة النسخ
٤٧٨	الطرق المتفق عليها

الصفحة	الموضوع
٤٨١	الطرق المختلف فيها
٤٨٣	ما يدخله النسخ
٤٨٣	الذى يقبل النسخ والذى لا يقبله
٤٨٧	متى يثبت حكم النسخ عند المسكفين
٤٨٧	آراء العلماء وأدلتهم في هذه المسألة
٤٨٩	موقف العلماء من قضايا النسخ
٤٨٩	موقف العلماء من هذه المسألة بين مقتصد ومقتصر وغال
٤٩٠	منشأ غلط المتزيدين تفصيلاً
٤٩٠	الاسباب التى أدت إلى الوقوع في هذا الخطأ
	تحقيق للامام السيوطى
٤٩٢	في بيان ما هو من النسخ وما ليس منه
٤٩٢	عدد قضايا النسخ عند العلماء
٤٩٥	حصر قضايا الذبح عند الامام السيوطى في عشرين قضية
٥٠٠	كلمة أخيرة لمنكرى النسخ
٥٢٧	خاتمة المطاف
٥٢٩	أم المراجع
٥٢٦	الفهرس

كتب للمؤلف

- منهج شرح السنن في أصول الفقه (٣ أجزاء)
- نظرية النسخ في الشريعة الإسلامية
- أصول الفقه - نفاذ وتطوره
- الدعاء المأثور - شروط وآدابه
- من خصائص الرسول وسماته
- من الأخلاق النبوية
- نظم الأسر في الإسلام
- المنهج في تفسير غريب القرآن
- شرح المنهج السخاوية في مشاهات الآيات القرآنية
- من أحكام الصيام وأسراره
- التشريع الإسلامي - مصادره وأطواره
- تحقيق وتطبيق على تفسير الجلالين
- تحقيق من السلفية في القراءات السبع
- تفسير الأنبياء في كل الفاظ أبي شجاع
- تحقيق بداية الحمد لأن محمد
- الإلهيات النبوية ومنزلتها في التشريع
- مع القرآن الكريم في تاريخه وخصائصه وأسراره وأحكامه
- تحت الطبع
- أصول الفقه - تاريخه ودرجاته